

رءوف عباس

الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩-١٩٥٢



الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩-١٩٥٢

تأليف
رءوف عباس



الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩-١٩٥٢

رءوف عباس

الناشر مؤسسة هنداوي

المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شبيث ستريت، وندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة

تليفون: ١٧٥٣ ٨٣٢٥٢٢ (٠) ٤٤ +

البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org

الموقع الإلكتروني: https://www.hindawi.org

إنَّ مؤسسة هنداوي غير مسؤولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما يعبّر الكتاب عن آراء مؤلفه.

تصميم الغلاف: يوسف غازي

الترقيم الدولي: ٩٧٨ ١ ٥٢٧٣ ٣٢١٦ ٤

صدر هذا الكتاب عام ١٩٦٧.

صدرت هذه النسخة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠٢٣.

جميع حقوق النشر الخاصة بتصميم هذا الكتاب وتصميم الغلاف محفوظة لمؤسسة هنداوي.

جميع حقوق النشر الخاصة بنص العمل الأصلي محفوظة لأسرة السيد الدكتور رءوف

عباس.

المحتويات

٧	مقدمة الطبعة الإلكترونية
١١	الإهداء
١٣	مقدمة
١٧	تقديم
٢٣	١- نشأة الحركة العمالية (١٨٩٩-١٩١٤م)
٥٩	٢- ظهور اتحادات النقابات (١٩١٤-١٩٣٩م)
٩٣	٣- مؤتمرات نقابات العمال (١٩٤٤-١٩٥٢م)
١١٣	٤- النضال في سبيل التشريعات العمالية
١٤٣	٥- جهود المنظمات السياسية للسيطرة على الحركة العمالية
١٦٣	٦- حزب العمال المصري
١٧٩	٧- التيارات اليسارية العمالية في مصر
٢٢١	٨- العلاقات الخارجية للحركة العمالية المصرية
٢٣٥	خاتمة
٢٤١	الملاحق
٢٦٥	المراجع

مقدمة الطبعة الإلكترونية

حينما تكون ابناً لمؤرخ، فإنك تكون مهموماً بحفظ تراثه الذي أنفق فيه عمراً كاملاً؛ وتحافظ على تاريخ أبيك، وتحافظ على تاريخ جيل من الباحثين تجسّد في شخصه، وتحافظ على ملامح فترة مهمة من تاريخ الوطن؛ لهذا فقد أخذتُ على عاتقي مهمة حفظ تراث والدي الأستاذ الدكتور «رءوف عباس حامد»، رحمة الله عليه، وظل الأمر يُراودني — خاصةً بعد أن نفدت جميع النسخ الورقية — حول إمكانية حفظ هذا التراث وإحيائه من جديد، وإعادة نشره وتوثيقه في ذاكرة التاريخ والبحث الأكاديمي والنضال الوطني، واهتديتُ إلى التعاقد مع «مؤسسة هنداوي للثقافة والنشر» لنشر أعماله الكاملة ضمن مكتبتها الإلكترونية الثمينة للتراث العربي.

ولكن عندما طلبتُ مني المؤسسة كتابة مقدمة للأعمال الكاملة، انتابتنِي الحيرة؛ فأنا لست مُتخصّصاً في الدراسات التاريخية لكي أكون مؤهلاً لكتابة مقدمة الأعمال الكاملة لأحد أساتذتها، فضلاً عن كوني أكتب عن أبي الذي يُمثّل لي القدوة والمثل الأعلى؛ وهو ما يجعل كتابتي مُنحازة له بكل تأكيد. فقررتُ أن أكتب عن المؤرخ بعيون الابن؛ أستحضر من الذاكرة البعيدة بعض الومضات، التي ما زالت عالقةً في ذهني، حول أعماله، التي كنتُ شاهداً على بعضها وحكى لي أبي بعضها الآخر.

لم يكن وعيي قد تشكّل بعد عندما نشر أبي كتابه الأول «الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩-١٩٥٢م»، الذي كان أطروحته للماجستير، ثم صار مرجعاً رائداً في موضوعه؛ إلا أنني لا أنسى ما قصّه عليّ أبي لاحقاً حول ما تعرّض له أثناء إعداده هذه الدراسة؛ فكان قد تواصل مع بعض قيادات الحركة العمالية خلال العقود الماضية لتوثيق رواياتهم التي تُعد مصدراً مهماً حول نشاط هذه الحركة، لكن يبدو أن هذا التواصل لم يرقّ للأجهزة الأمنية بسبب خضوع الكثير من هذه القيادات للمراقبة الأمنية، وتعرّضهم للاعتقال في السابق

بسبب نشاطهم؛ فاستدعت المباحثُ أباي للتحقيق معه، وهُدِّه قسم مكافحة الشيوعية بالاعتقال، لكنَّ تدخلَ أستاذه المؤرِّخ الكبير «أحمد عزت عبد الكريم» حالَ دونَ ذلك.

لا يَغيب عن ذاكرتي البصرية منظرُ الغرفة الممتلئة بمئات النُّسخ من كتاب «يوميات هيروشيما»؛ هذا الكتاب الذي عَزَمَ على ترجمته عندما أقام في اليابان — بعد حصوله على درجة الدكتوراه — في مهمةٍ علمية مدعوًّا من معهد اقتصاديات البلاد النامية في طوكيو، وأثناء إقامته هناك بدأ اهتمامه بتاريخ اليابان، فكان من ثمرة هذا الاهتمام تأليفه عدة أعمالٍ تتناول التاريخ الحديث لهذا البلد. كما أن قيامه بزيارة مدينتي هيروشيما وناجازاكي — المدينتين اللتين تعرَّضتا للقنبلة الذرية أثناء الحرب العالمية الثانية — وقراءته بالإنجليزية عما تعرَّضتا له من جرَّاء القصف النووي، فضلًا عن ملاحظته افتقار المكتبة العربية إلى كتاباتٍ تُلقِي الضوء على هذه الجريمة؛ كانت سببًا رئيسًا في ترجمته مُذكَرات الطبيب الياباني «متشيكو هاتشيا» التي وثَّقَ فيها شهادته بصفته طبيبًا عَمِلَ على علاج المصابين في حادث القصف النووي لمدينة هيروشيما. وقد ضُمَّ إلى الترجمة شهادات بعض مَنْ عاصروا هذا الحادث الأليم، واستهلَّها بمقدمةٍ طويلة لخصَّ فيها للقارئ العربي تاريخَ اليابان الحديث وصعود الفاشية، التي أدَّت باليابان إلى هذه النهاية الكارثية (وكان من عاداته المنهجية في الترجمة ألا يُترجم سوى الأعمال التي يراها مهمة للقارئ وتفتقدها المكتبة العربية، مُستهلًّا الترجمة بمقدمةٍ تُوضِّح السياق التاريخي للعمل المترجم أو تُنقِّده). وبعد أن فرَغَ من إعداد الترجمة لتدخل في طُور الطباعة والنشر، طُبِعَ أباي الكتاب على نفقته الخاصة عام ١٩٧٧م، وتعاقد مع مؤسسة «الأهرام» لتوزيعه، لكنه صُدِمَ بتعليماتٍ شفوية من المباحث العامة للناشرين بعدم طرح الكتاب للبيع في مصر، فما كان منه إلا أن أجرى اتفاقًا مع مكتبة «الخانجي» لتوزيع الكتاب في الدول العربية التي كانت تُسمَّى آنذاك جبهة الرفض، وهي «العراق، وسوريا، وليبيا، والجزائر»، وكانت القاعدةُ المعمول بها تقضي بإرسال عدة نُسخ إلى البلد المعني للحصول على موافقة الرقابة، لكن الرد جاء واحدًا من البلاد الأربعة، وهو عدم السماح بدخول الكتاب! والسبب غير المُعلن هو رغبة مصر وهذه الدول الشقيقة عدم إزعاج الولايات المتحدة! والطريفُ في الأمر أن الكتاب كان مُترجمًا إلى الإنجليزية ومنشورًا في الولايات المتحدة قبل هذا التاريخ. ما زلتُ أتذكَّر هذه القصة كلما ذهبتُ إلى بيت جدي، وأتذكَّر معها منظرَ النُّسخ المقدَّسة في تلك الغرفة، التي كان ارتفاعها يزيد عن طولي آنذاك.

تتداعى إلى ذاكرتي أيضًا تفاصيل أول عُطلة قضيتها في أوروبا برفقة والدَيَّ؛ فقد أدخر أبي لهذه العطلة مبلغًا من المال أثناء إعارته بجامعة قطر، سمح لنا بتأجير استوديو صغير قرب وسط لندن لعدة أسابيع، لكنني لم أتمتع بصحبة أبي في المتنزّهات، التي كانت تُرافقني فيها والدتي طوال هذه الأسابيع، إلا في عطلات نهاية الأسبوع؛ فقد كان يقضي كل أيام العمل في دار الوثائق البريطانية (Public Record Office) يطالع على الوثائق التي أتاحتها الحكومة البريطانية للباحثين طبقًا لقانونها بعد عقود من اعتبارها سرية، ويلتقط منها نسخًا مصوّرة لما يراه مفيدًا لأبحاثه. لم تكن تلك الزيارة هي الوحيدة لأبي؛ فقد ظلّ يتردّد لاحقًا على دُور الوثائق في بريطانيا وأمريكا، وكان أغلبها على نفقته الخاصة، ينهل منها ما يلقي الضوء على تاريخ منطقتنا العربية، ويستعين بها في كتاباته، وقد دفعه ذلك إلى التنويه في أحيان كثيرة إلى التقصير الشديد الذي يلمسه في طريقة التعامل مع الوثائق في مصر والتفريط فيها، إلى الدرجة التي تجعل بعض كبار المسؤولين يأخذون حمولة شاحنات من الوثائق إلى منازلهم عند ترك مناصبهم باعتبارها «أوراقًا شخصية»، فنُفِط بذلك في أحد أهم مصادر دراسة تاريخنا، ولا يكون أمام الباحثين سوى وثائق الدول الأخرى التي شاركت في صنع الأحداث (بانحيازاتها المتوقّعة)، وشهادات متفرقة لمن شارك في الأحداث أو شهداها من المصريين.

ظل الدكتور «رءوف عباس» طوال حياته وفيًا للعمل الأكاديمي، ومُناضلًا من أجل استقلال الجامعات؛ فبالرغم من ميله إلى الفكر اليساري فإنه ظلّ حريصًا على عدم الانضواء تحت أي من الأحزاب أو التنظيمات اليسارية، بل كثيرًا ما كتب عنها موجّهًا النقد لها ولرموزها، كما كان ناشطًا في جماعة «٩ مارس» التي أسسها مجموعة من الأكاديميين المصريين للدفاع عن استقلال الجامعات؛ فلا يُمحى من ذاكرتي إصراره الشديد على إتمام تحرير كتاب «الجامعة المصرية والمجتمع: مائة عام من النضال الأكاديمي ١٩٠٨-٢٠٠٨م»، الذي لم يمنعه مرضه الأخير واشتداد الألم عليه من إتمامه. وقد جاءت سيرته الذاتية «مشيناها خطى» التي نشرها عام ٢٠٠٤م توثيقًا لهذا النضال وتنديده بالفساد في الجامعات المصرية. وعلى الرغم من الجرأة التي تناوّل بها الأحداث مع ذكر المشاركين فيها بأسمائهم، فإن ما ذكره كان غيضًا من فيض؛ فقد أثر ألا يذكر سوى الأحداث التي يملك عليها دليلًا ملموسًا إذا ما طعن أحد في روايته، وكان هذا ما حدث بالفعل؛ فقد لجأ بعض المذكورين في الكتاب إلى القضاء يتهمونه بالإساءة، فجاءت جميع أحكام القضاء النهائية في صالحه.

بقي أن أُنحَدِّثَ عن أسلوب المؤرِّخ الكبير في العمل داخل البيت؛ لقد كان الدكتور «رءوف عباس» يكتب كل أعماله ويُرَاجِعُها ويُعَدِّلُها بخط اليد، وبعد استكمالهِ العملَ يبدأ في كتابته على الآلة الكاتبة الميكانيكية بمساعدة والدتي قبل إرساله إلى الناشر، ليبدأ بعدها في مراجعة المَسودَّات التي تأتيه من المطبعة وتصحيحها يدوياً. كان أبي يمتلك آلَتَيْنِ للكتابة؛ إحداها عربية، والأخرى إنجليزية، وما زال صدى صوتهما يتردَّد في أذني، وما زالت صورة مكتبته الضخمة التي ضاقت بها غرفةً كاملة فامتدت خارجها، تتراءى أمام عيني، ولا تزالان تُشكِّلان معاً جزءاً من ذكريات طفولتي في منزلنا. وعندما حلَّ الكمبيوتر محلَّ الآلة الكاتبة استمرَّ يَخطُ أعماله كاملةً على الورق قبل كتابتها عليه، ولم يَقُمْ قطُّ بالتأليف مباشرة على الكمبيوتر.

أُتمنى لك عزيزي القارئ أن تجد في هذا الكتاب من الحقائق والآراء والتحليلات والأفكار ما يُرضي شغفَكَ المعرفي، وأدعوك إلى مُطالعة باقي الأعمال الكاملة للدكتور «رءوف عباس» التي تنشرها «مؤسسة هنداوي» إلكترونياً.

حاتم رءوف عباس

القاهرة، في ٢٢ يوليو ٢٠٢٢ م

الإهداء

إلى العمال المصريين.

مقدمة

بقلم الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي لمصر الحديثة، بعد أن طغى الاهتمام بالتاريخ السياسي على ما عداه، وخاصة تاريخ الأمراء والحاكمين أو تاريخ الحركات السياسية بصفة عامة، ثم اتجه الاهتمام إلى دراسة البناء الاجتماعي للأمة المصرية في مختلف عصورها وخاصة في عصرها الحديث. ويتضمن هذا البناء الاجتماعي الخلايا التي يتكون منها المجتمع، كالفلاحين والعمال والجنود وغيرهم من الطوائف العاملة. وهذه الرسالة التي يسعدني أن أقدمها اليوم إلى جمهور القارئ ثمرة لهذا الاتجاه الحديث في كتابة التاريخ المصري.

والحق أنني حمدتُ لتلميذي رءوف عباس حامد اختياره «تاريخ الحركة العمالية في مصر» موضوعاً لرسالته، وإن كنت أشفقت عليه في الوقت نفسه. حمدتُ له هذا الاختيار لأنه يتمشى مع هذا الاتجاه الحديث الذي أشرت إليه، والذي تحرص مدرسة التاريخ الحديث بجامعة عين شمس على دعمه، ولأن توفيقه في بحثه لا بدّ مضيفٌ إلى تاريخ البناء الاجتماعي لبلادنا لبنة جديدة، بل ركنًا هامًا يدعم هذا التاريخ وينير جوانبه.

وأشفقت في الوقت نفسه على تلميذي رءوف لأنني أعلم الصعوبات والعقبات التي تكتنف مثل هذه البحوث، وقد أشار صاحب الرسالة إلى نماذج منها فلا أعود إليها هنا. وكنت ألقى رءوفًا من وقت لآخر فيُحدثني عن بعض هذه الصعوبات والعقبات وأساليبه

في مواجهتها أو الالتفاف حولها، فأمضي في تشجيعه وأنا أراه متنقلاً بين القاهرة وكفر الزيات والإسكندرية منقباً باحثاً عن المادة (الحية) الماثلة فيمن بقي على قيد الحياة من الشخصيات التي عاصرت الحركة العمالية وخاصة في أطوارها الأخيرة، أو عن المادة المسطورة في مختلف المراجع والدوريات والنشرات، حتى استوى له طريق البحث فبدأ بتحديد بدايته ونهايته فجعله يقع بين عام ١٨٩٩م وهو العام الذي شكل فيه العمال المصريون أول نقابة لهم، وعام ١٩٥٢م وهو العام الذي قامت فيه الثورة التي عملت — ولا زالت تعمل — على إعادة البناء الاجتماعي لمصر على أسس جديدة من التخطيط الاشتراكي.

على أنني حرصت على أن أوجه الباحث إلى دراسة الحركة العمالية في مصر قبل نشوء التنظيم «النقابي» الحديث لا اعتقاداً مني أن التنظيم «النقابي» الحديث يستمد أصوله من التنظيم «الطائفي» القديم، ولكن لتتضح أمام الباحث — ثم أمام القارئ — أوجه الاختلاف بين التنظيمين، وهو الاختلاف الذي يرجع — قبل كل شيء — إلى التطور الخطير الذي بدأ المجتمع المصري يشهده منذ القرن التاسع عشر نتيجة للمؤثرات الثقافية والاقتصادية والسياسية التي بدأت تفعل فعلها في هذا المجتمع.

إن التنظيم الطائفي القديم — كما نراه حتى القرن التاسع عشر — قد جعل في المجتمع المصري — وخاصة في المدن — خلايا حية قادرة على الحركة والتأثير، واستخدمت هذه الخلايا قدرتها هذه للدفاع عن نفسها وصيانة مصالحها، كما استخدمتها لخدمة المجتمع المصري — بصفة عامة — في وجه الغضب والعدوان. وتاريخ الجبرتي حافل بأنباء الثورات في أحياء القاهرة — وتتزعّمها طوائف الحرف — أيام سطوة العثمانيين ثم الفرنسيين في مصر.

وتولى محمد علي، وكانت توليته هو نفسه نتيجة لحركة شعبية لعب الدور الأكبر فيها بعض طوائف الحرف في القاهرة. ولعل هذه الحركة الشعبية بهذا الوصف كانت آخر الحركات الشعبية التي شهدتها القاهرة من هذا القبيل. ذلك لأن الحاكم الجديد مضى يحكم البلاد نحو نصف قرن بأسلوب جديد يقوم على جمع شتات السلطان والقضاء على العصبية والطوائف وتركيز السلطة في يد الدولة، حتى أصبح المواطنون أمامها (أحاديًا) بعد أن تحلّت طوائفهم وذابت في سلطان الدولة. وحُرم المجتمع المصري بذلك من قواه الذاتية التي طالما مكنته من الحركة والتأثير لتحل محلها سلطة الحكم المطلق للدولة بأجهزتها وأنظمتها الحديثة في التعليم والتصنيع والفلاحة وغيرها من المرافق.

ولكن المأساة الحقيقية في تاريخنا أن سلطة الحكم المطلق في القرن التاسع عشر كما تمثلت في محمد علي وإسماعيل خاصة — على نجاحها في كثير من مشروعات التنمية الاقتصادية التي قامت بها وفي توضيح جوانب كثيرة من رسالة مصر السياسية في هذا الركن من العالم — عجزت عن تحقيق «العدل» الاجتماعي لجمهور «المواطنين»، وأنكى من هذا أنها عجزت عن الاحتفاظ لنفسها بحقيقة الحكم المطلق — وإن ظلت تحتفظ بمظاهره — واضطرت أن تتنازل عنه للقوى الاستعمارية التي بدأت موجاتها الأولى تصاحب اليقظة المصرية منذ بدأت في القرن التاسع عشر.

وعجز المجتمع المصري بدوره عن مواجهة الحكم المطلق والإمبريالية الغربية؛ إذ فقد خلاياه الحية بفقدان تنظيمه الطائفي القديم ولم يكن قد استكمل بعد تنظيمه (النقابي) الحديث الذي يُعد الباحث بدايته تشكيل أول نقابة للعمال في مصر عام ١٨٩٩م. وبذلك أُلقت ظروف المجتمع المصري على الحركة العمالية في مصر الحديثة مسئولية مزدوجة: الدفاع عن مصالح العمال أنفسهم، والدفاع عن مصالح الوطن عامة في مواجهة السلطان المطلق والإمبريالية الغربية. ومضت الحركة العمالية تحمل هذا العبء المزدوج ومن هنا جاء ارتباطها بالحركات السياسية والحزبية في مصر حتى قيام ثورة ١٩٥٢م. وقد تتبع المؤلف فصول هذه الحركة في تكوينها ومشكلاتها ومؤثراتها كما تتبع كفاحها النقابي والسياسي في صبر وأناة يذكران له بالتقدير. ولعل أوضح ما يخرج به قارئ هذه الرسالة هو قدرة الباحث على التحليل والعرض في موضوعية وتجرد، فتحلّ بذلك بما ينبغي للمؤرخ من صفات وقدم للمكتبة التاريخية هذا البحث القيم الذي أعتز بتقديمه داعياً المؤلف إلى مواصلة أبحاثه في تاريخ البناء الاجتماعي في مصر الحديثة.

تقديم

في تاريخ بلادنا جوانب ما زالت بعيدة عن اهتمام الباحثين الذين اقتصر اهتمامهم على الجانب السياسي وحده في تطور مصر، وأولوا الجانب الاقتصادي بعض اهتمامهم، وأهملوا الجانب الاجتماعي فلم يحاولوا — إلا فيما ندر — التنقيب فيه وتقديم الدراسات التي تجلو ما غمض من أحداثه، وتفسر ظواهره وتعللها، لتكون دروس الماضي عبرة يستفاد منها في تطور بلادنا في الحاضر والمستقبل.

وتاريخ الحركة العمالية المصرية واحد من الموضوعات التي تستحق عن جدارة اهتمام الباحثين؛ فإذا كان العمال يشكلون اليوم ركيزة البناء الاشتراكي في عصر الثورة، فمن واجبنا أن نتتبع حركتهم وتطورها الذي يكمن فيه كثير من الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي برزت في تاريخ مصر على مدى ما يزيد على نصف قرن من الزمان. ومن هنا وقع اختياري على تاريخ «الحركة العمالية في مصر» كموضوع لهذه الرسالة، وحددت عام ١٨٩٩م بداية لهذه الدراسة باعتباره تاريخ تأسيس أول نقابة عمالية في مصر، ووقفت بهذه الدراسة عند عام ١٩٥٢م الذي شهد وقوع ثورة ٢٣ يوليو ومولد عهد جديد، كما شهد بداية مرحلة جديدة من تاريخ الحركة العمالية المصرية.

وهناك بعض الدراسات التي وضعها الباحثون في القانون وتناولوا فيها موضوعات تمس تشريع العمل، تعرضوا من خلالها للحركة العمالية، ويأتي في مقدمة هؤلاء الأستاذ الدكتور حسين خلاف الذي ألف كتاباً بعنوان «نقابات العمال في مصر، بحث في تشريع العمل المقارن» نشر في عام ١٩٤٦م وتناول فيه بالدراسة قانون الاعتراف بالنقابات مع تحليل شائق لأحوال النقابات وتكوينها الداخلي وعلاقاتها القانونية، كما كتب الدكتور أحمد زكي بدوي رسالة عن «مشاكل العمل والمنظمات العمالية في مصر» نشرت بالفرنسية في عام ١٩٤٨م، وتناول فيها تطور تشريعات العمل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية،

وعقد بها فصلًا ممتعًا عن تطور الحركة العمالية في مصر منذ نشأتها في مطلع القرن العشرين حتى نهاية الحرب الثانية. وألف سعد عبد السلام حبيب المحامي كتابًا عن «مشاكل العمل والعمال» مس فيه الحركة العمالية المصرية مسًا طفيفًا. كما ألف الأستاذ إبراهيم الخطريفي كتابًا عن «تطور تشريع العمل» نشر في عام ١٩٦٥م تعرض فيه لتطور تشريعات العمل قبل الثورة وبعدها. وفيما عدا هذا نشرت مقالات متفرقة بقلم المرحوم محمد حلمي إبراهيم في مجلة التأمينات الاجتماعية في غضون عام ١٩٦٣م تناول فيها بالدراسة مرحلة نشأة الحركة النقابية في مصر، كذلك نشر بمجلة الطليعة مقالان في غضون عام ١٩٦٤م بقلم أمين عز الدين عن «نشأة الطبقة العاملة المصرية»، و«فجر الحركة النقابية» وهي دراسة رائدة في مجالها.

كذلك أصدر بعض النقابيين كتيبات تناولوا فيها جوانب من تاريخ الحركة، ويأتي في مقدمة هذه الكتيبات دراسة المرحوم سيد قنديل — الرئيس السابق للنقابة العامة لعمال الطباعة — التي نشرت تحت عنوان «نقابتي، الرسالة العمالية الأولى» وهي قريبة الشبه بالمذكرات وقد تعرض فيها لفترة مشاركته في العمل النقابي فيما بين أوائل العشرينيات ومنتصف الثلاثينيات (وهو تاريخ نشرها)، فلها من هذه الناحية أهميتها باعتباره كان شاهد عيان لما سجله من أحداث ومشاركًا في بعضها. وهناك كتيب آخر كتبه محمد يوسف المدرك — النقابي اليساري والسكرتير العام السابق للجنة العمال للتحرير القومي — تحدث فيه عن علاقة عمال مصر بعمال العالم، ونشر تحت عنوان «عمال مصر مع عمال العالم» (١٩٥٧م)، وترجع أهمية هذا الكتيب إلى أن كاتبه لعب دورًا بارزًا في هذا المجال خلال النصف الثاني من الأربعينيات. كما كتب اثنان من النقابيين اليساريين هما يس مصطفى ومحمد فتحي كتيبًا أسماه «النصيحة إلى العمال في مصر» نشر عام ١٩٥٠م، أشارا فيه إلى ما بلغته أحوال العمال من سوء وناشدا العمال توحيد صفوفهم للمطالبة بحق تكوين الاتحاد العام والالتفاف حول البرنامج الذي تضمنه الكتيب، وقد أصبح هذا البرنامج فيما بعد أساسًا لبرنامج اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال في مصر (١٩٥٠-١٩٥٠م). وأخيرًا أصدرت مجموعة من النقابيين اليساريين في غضون عام ١٩٦٥م كتيبًا بعنوان «الطبقة العاملة والكفاح المصري السوداني المشترك»، وقد تعرض هذا الكتيب للعلاقات التي كانت تربط الاتحاد العام للعمال بالسودان باللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال في مصر، ومعظم هذه الكتيبات إن لم يكن كلها صدر لخدمة أغراض معينة سياسية كانت أم نقابية.

ودراسة موضوع كتاريخ الحركة العمالية في مصر من الصعوبة بمكان، لأن معظم أوراق النقابات ضاعت نتيجة مطاردة السلطات لها، ولأن معظم النقابات لم تستمر لفترات زمنية طويلة تسمح لها بالمحافظة على أوراقها، كما لم يكن في مصر حتى عام ١٩٤٢م نظام لتسجيل النقابات يحفظ لنا لوائحها ونظمها الأساسية وسجلاتها. وكانت السلطات عند مهاجمتها لدور النقابات والاتحادات العمالية تستولي على ما بها من أوراق، كما أن قادة النقابات كانوا يتخلصون مما قد يكون لديهم من أوراق حتى لا تتخذ كأدلة اتهم ضدهم حين يقعون في أيدي رجال الأمن. ولا نعرف كيف كانت سلطات الأمن تتصرف فيما تستولي عليه من أوراق النقابات، وقد حاولت الاطلاع على هذه المضبوطات؛ فكتبت إلى السيد وزير الداخلية في مايو عام ١٩٦٤م طالباً السماح لي بالاطلاع على أرشيف القسم المخصوص. كما كتبت إلى السيد النائب العام في نفس الوقت ملتصماً التصريح لي بالاطلاع على ملفات تحقيقات القضايا العمالية، وكذلك كتبت إلى السيد وزير الثقافة والإرشاد القومي راجياً مساعدتي في الوصول إلى أوراق النقابات من مضبوطات القسم المخصوص، ولكن لم أتلّق حتى الآن ردّاً على أي من تلك الطلبات.

لذلك قمت بمحاولة الاتصال بقدامى النقابيين على أمل العثور لديهم على بعض ما يفيد البحث من أوراق، فوجدت منهم فريقين: فريقاً ما زالت تعلق بأذهانه ذكريات المطاردة والسجن والتشريد امتنع عن تقديم أية مساعدة لي، وفريقاً كان أكثر وعياً وإدراكاً لما طرأ على مصر من تغيير شامل بعد الثورة فرحب بمساعدتي وتقديم العون لي، ولكن لم أجد لدى هذا الفريق من النقابيين إلا النزر اليسير من الأوراق التي تمكنوا من المحافظة عليها وإنقاذها من الضياع. وأهم هذه الأوراق ما وجدته لدى محمد حسن عمارة — السكرتير العام السابق لاتحاد نقابات عمال القطر المصري ١٩٣١-١٩٣٥م — وقد اشترك في قيادة معظم المنظمات العمالية التي ظهرت منذ نهاية العشرينيات حتى منتصف الخمسينيات. وعثرت لديه على بعض الأوراق الخاصة باتحاد نقابات عمال القطر المصري وحزب العمال المصري، كما سمح لي بالاطلاع على دفتر محاضر جلسات حزب العمال الاشتراكي (الذي كان سكرتيراً عاماً له)، وهو يقع في ١٣٣ صفحة من الحجم المتوسط ويسجل أعمال ٤٥ جلسة من جلسات مجلس الإدارة، وكذلك أطلعني على مذكراته الخاصة عن النشاط النقابي الذي ساهم فيه، وهو مخطوط يقع في حوالي ٥٠ صفحة بعنوان «٤٠ عاماً في الحركة العمالية، مذكرات نقابي مخضرم».

كذلك اتصلت بمحمد يوسف المدرك الذي كان له دور كبير في النشاط النقابي عامة واليساري خاصة على مرّ الفترة ما بين منتصف الثلاثينيات وأواخر الأربعينيات، وقد عثرت

لديه على بعض النشرات والأوراق التي تتعلق بمؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية (١٩٤٤-١٩٤٥م)، ومؤتمر نقابات عمال مصر ١٩٤٥م، ولجنة العمال للتحريب القومي عام (١٩٤٤-١٩٤٥م). وقد حصلت على أعداد مجلة الضمير لسان حالة اللجنة الأخيرة من السيد محمود العسكري.

واستكمالاً لبعض النواحي التي كانت في حاجة إلى إيضاح، أجريت عدة مقابلات شخصية مع بعض الشخصيات التي اشتركت في قيادة وتوجيه الاتحادات العمالية، فتمت بيني وبين النبيل السابق عباس حليم أربع مقابلات خلال صيف عام ١٩٦٤م بقصره الكائن برمل الإسكندرية، وعثرت لديه على بعض الأوراق الخاصة وأعداد الصحف التي سجلت نشاط الاتحادات التي تزعمها. كما قابلت المرحوم حسني الشنتناوي بمنزله بالدقي في يوليو ١٩٦٤م، والأستاذ شوكت التوني المحامي بمكتبه بشارع الساحة خلال خريف عام ١٩٦٤م.

واتجهت في دراستي للحركة العمالية في مصر إلى استخدام التقسيم الزمني والتقسيم الموضوعي في نفس الوقت، فقامت بدراسة تطور النقابات في الفصول الثلاثة الأولى، وخصصت كل فصل منها لدراسة فترة زمنية ذات طابع معين في تاريخ النقابات، ثم انتقلت إلى دراسة قضايا معينة تشكل كل منها جزءاً من تاريخ الحركة العمالية، كالنضال في سبيل التشريعات العمالية، وجهود الأحزاب والمنظمات السياسية للسيطرة على الحركة العمالية وحزب العمال المصري، والتيارات اليسارية العمالية، والعلاقات الخارجية للحركة العمالية المصرية، ثم أنهيت دراستي بكلمة عن طبيعة الحركة العمالية المصرية. وقد ركزت اهتمامي على الاتجاهات العامة دون التفاصيل حتى أتمكن من إبراز مظاهر تاريخ الحركة والعوامل التي تأثر بها هذا التاريخ.

ورجعت في هذه الدراسة إلى الأوراق التي وقعت في يدي، وإلى الأبحاث والمقالات التي تعرضت لمشاكل العمل والعمال في مصر، وكذلك رجعت إلى الكتيبات التي أصدرها النقابيون، وإلى الدوريات العامة والدوريات التي قامت الاتحادات العمالية بإصدارها، كما استفدت من المؤلفات التي تعالج تطور مصر الاقتصادي والسياسي بصفة عامة.

ولا أستطيع أن أقول إنني قد غطيت كل جوانب تاريخ الحركة العمالية المصرية في هذه الدراسة، فالفترة الزمنية التي يعالجها هذا البحث طويلة، وما زالت معظم الوثائق بعيدة عن متناول أيدي الباحثين، وتجميع هذه الوثائق وإتاحة الفرصة للباحثين للاطلاع عليها سيكون — بلا ريب — نقطة انطلاق لأبحاث جديدة تجلو ما غمض من تاريخ الحركة.

تقديم

وإن هذا البحث ليُدين بالكثير لكل من تفضلوا بتقديم العون لي، ولا أملك إلا إهداء الشكر إليهم عرفاناً بالجميل. وقد جاء هذا البحث ثمرة الجهود المضنية التي بذلها أستاذنا الكبير الدكتور أحمد عزت عبد الكريم معي معيناً ومرشداً وموجهاً بسديد رأيه وغزير علمه، فأقال من عثرات القلم بالقدر الذي يجعلني أعتبر هذا العمل ثمرة من غرس يديه. كما يسعدني أن أتقدم بالشكر الخالص إلى اللجنة التي ناقشت هذا البحث، وتشكّلت من أستاذنا الدكتور أحمد عزت عبد الكريم رئيساً، والأستاذ الدكتور محمد أحمد أنيس، والدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى أعضاء، لما أبدوه من ملاحظات قيمة كانت نبراساً أمامي عند إعداد البحث للطبع، ولتفضلهم بمنحي درجة الماجستير في التاريخ الحديث بتقدير ممتاز.

وعلى الله قصد السبيل.

رءوف عباس حامد

الفصل الأول

نشأة الحركة العمالية (١٨٩٩-١٩١٤م)

ظهرت الحركات العمالية — بصفة عامة — كنتيجة طبيعية لنشأة النقابات العمالية ونموها وتطلعها لإيجاد حلول اقتصادية وسياسية لمشاكل الطبقة العاملة. وترجع نشأة النقابات إلى ما طرأ على علاقات الإنتاج من تغيير نتيجة وقوع الانقلاب الصناعي في القرن الثامن عشر — في إنجلترا أولاً — مما ترتب عليه من تحول أوضاع العمال تحولاً خطيراً في مظهرها وفي نتائجها الاقتصادية والاجتماعية، فاختفى نظام الطوائف guilds وأوجدت الحاجة إلى العمال طبقتين متباينتين، إحداهما طبقة الرأسماليين، والأخرى طبقة العمال، وأصبح العمل سلعة رخيصة في سوق الصناعة، وأدى اختراع الآلات التي تدار بقوة المياه الجارية والتي تدار بقوة البخار إلى الإقلال من شأن المجهود العضلي للعامل مما مهد السبيل لدخول الأطفال والنساء ميدان العمل، فتدهورت الأجور لدرجة لم تكن تكفي لتغطية نفقات القوت الضروري، فقد فاق العرض الطلب في سوق العمل، وحشر آلاف العمال في مناطق صناعية وفي أماكن عمل لا تتوافر فيها الشروط الصحية، فلا تدخلها الشمس أو الهواء، ويقضون في العمل ساعات بلا حدود.

وعاش العمال هذه الظروف في عصر ساد فيه — حتى القرن التاسع عشر — المذهب الحر^١ في الاقتصاد، ذلك المذهب الذي حمل لواء آدم سميث واعتبر كتابه «ثروة الأمم» أساساً له زمناً طويلاً، وقد نادى فيه بضرورة إطلاق حرية الأفراد في مجال النشاط الاقتصادي

^١ وضع كناي Quesney (١٦٩٤-١٧٧٤) نواة هذا المذهب بتكوين مدرسة الطبيعيين Les physiocrates الذين قالوا بوجود نظام يحكم الحياة الاقتصادية، وقد اتصل آدم سميث ببعض الطبيعيين وبترجو Turgot بصفة خاصة وتأثر بهم (انظر: مصطفى الخشاب، النظريات والمذاهب السياسية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٥٧، ص ٢٠٢ وما بعدها).

Laissez Faire, Laissez Passer فهو يعارض تدخل الدولة في المسائل الاقتصادية لأن القوانين الطبيعية تحكم الظواهر الاقتصادية وتدخل الدولة يعوق سير هذه القوانين ويعرقله.^٢

وهكذا برز إلى الوجود نظام الصناعة الحديث Factory System في ظل الاقتصاد الحر؛ حيث يقوم الانفصال التام بين العمل ورأس المال، وتنشأ علاقة العمل على أساس التعاقد الحر. وبدأت التنظيمات النقابية في الظهور لتأكيد كيان العامل الذي رفض الاستسلام للأوضاع الجديدة التي كادت تسلبه كرامته وحريته. ولذلك انحصر نشاط التنظيمات النقابية الأولى — في إنجلترا — في تأسيس «جمعيات الصداقة» التي كانت تمنح بعض المميزات والمساعدات لأعضائها في حالات العوز وفي مواجهة النكبات.

لكن سرعان ما بدلت هذه الجمعيات نشاطها، وبدأت تعالج المشاكل الاجتماعية المترتبة على الثورة الصناعية من جذورها محاولة انتزاع نصيب عادل للعمل من عائد التصنيع الذي حاولت الرأسمالية احتجازه استبقاء لقيمة رأس المال، وبدأت النقابات تستخدم نفس أساليب العرض والطلب للتحكم في سوق العمل «وثمنه» وهو الأجر، فما الإضراب إلا نوع من تقييد العرض للحصول على شروط أسخى أو أجر أعلى. ومن هنا تعرضت الحركة النقابية لبطش الحكومات وتنكيلها بزعمائها بالسجن والنفي والإعدام، كما استخدمت الرأسمالية ضدهم أساليب الرشوة وشراء الذمم وأعمال العصابات.

لذلك انحصرت مطالب النقابيين في البداية في الاعتراف بحق التنظيم النقابي، بمعنى الاعتراف بحقوقهم في المطالبة الجماعية بحقوقهم قبل الرأسمالية في ظل القانون دون أن تكون تصرفاتهم الجماعية هذه محل مخالفة طالما كانت نفس التصرفات مشروعة إذا قام بها الفرد. وبدأ العمال — من ناحية أخرى — في تلمس فهم حقيقة التنظيم السياسي والاجتماعي الجديد، ولذلك انحصر جزء من نشاطهم في العمل السياسي، إما للاشتراك في الحكم أو للتأثير عليه بهدف إصدار تشريعات لحماية مصالحهم أو لتوفير حياة هادئة مستقرة لهم، أو بهدف تغيير النظام الرأسمالي من أساسه كي يحلّ محله نظام لا يقوم على استغلال طبقة لأخرى ويمنع الاحتكارات الرأسمالية، أو فرض سيطرة العمال كطبقة على الدولة.^٣

^٢ سعد عبد السلام حبيب، مشاكل العمل والعمال، النهضة المصرية ١٩٥١م، ص ٤٢-٤٣.

^٣ محمد حلمي إبراهيم، النقابات العمالية، العوامل التي أدت إلى ظهورها، (مجلة التأمينات الاجتماعية، العدد ١٦، يناير ١٩٦٣).

طوائف الحرف في مصر

لقد سبق ظهور الصناعة الحديثة في مصر نظام طوائف الحرف التي كانت تعكس تنظيمًا اجتماعيًا كانت تسير عليه فئات الشعب، فكان الأفراد الذين تجمعهم مهنة واحدة أو عمل واحد أو حتى اتجاه ديني واحد ينظمون أنفسهم في شكل طوائف لرعاية مصالحهم الذاتية، وأصبحت الطائفة في العصر العثماني هي السمة المميزة لنظام المجتمع المصري حينئذ، فكانت على قدر كبير من الأهمية حتى شبهها البعض بأنها كانت اللبنة التي أقيم منها بناء المجتمع الإسلامي وقتئذ.^٤

ونتناول بالدراسة هنا طوائف الحرف باعتبارها مظهرًا من مظاهر التجمعات العمالية الأولى في مصر التي سبقت النقابات العمالية الحديثة. وقد عرفت مصر نظام طوائف الحرف منذ نشأته في العصر الإسلامي، واستمر بها بعد سقوطها في يد العثمانيين، ولم يتأثر إلا قليلاً بعبادات السادة الجدد، لأن الحكام الأتراك قنعوا بترك العادات القديمة في البلاد المفتوحة تسير سيرها الطبيعي دون تدخل منهم إلا فيما يختص بجمع المال.

وكانت بعض الطوائف تصنف بحسب عقيدة أفرادها، فكان أفراد الحرفة الذين يعتنقون ديانة واحدة يكوّنون طوائف خاصة بهم، كما أن التجار كوّنوا طوائف تبعًا للبلاد التي ينتمون إليها، ففي عام ١٨٠٢م دُعيت طوائف الحرف بالقاهرة إلى الاشتراك في بناء دار الباشا تبعًا للقوائم التي كانت قد أعدتها الحملة الفرنسية، ويروي لنا الجبرتي أن الطوائف القبطية دُعيت أولاً، ثم تلتها الطوائف المسيحية الأخرى، وأخيرًا دُعيت طوائف المسلمين «فأول ما بدعوا بالنصارى الأقباط، ولما انقضت طوائف الأقباط حضر النصارى الشّوام والأروام، ثم طلبوا أرباب الحرف من المسلمين.»^٥ وكما كان البرّازون من المسلمين، كانت هناك طوائف عدة تضمّ المسلمين وحدهم، بينما كانت طائفة تجار الخمور في مجموعها تضمّ غير المسلمين، وكانت طائفة الجلابة (تجار العبيد) تقتصر على أبناء الواحات وأسوان وإبريم، واقتصرت طائفة الصاغة كذلك على المسيحيين واليهود، كما كان معظم تجار الحمزاوي من السوريين المسيحيين على وجه الخصوص.^٦

^٤ Gibb & Bowen, Islamic Society and the West, Part 1, Oxford 1957, p. 277.

^٥ الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج ٣، ص ٢٢٥-٢٢٦، طبعة بولاق.

^٦ Gabriel Baer, Egyptian Guilds in modern times, p. 30.

وكانت التفرقة بين الطوائف من حيث المنزلة الاجتماعية واضحة، ففي المناسبات الخاصة كمناسبة زواج ابن محمد علي (ديسمبر عام ١٨١٤م) منح الباشا شيوخ الطوائف خَلْعًا ونقودًا تبعًا لمكانة طوائفهم «على قدر الصنعة وأهلها».^٧ وكانت الحرف ذات المنزلة الدنيا «الحرف الدنيئة» تضمُّ باعة الحلوى وطهاة الأطعمة وباعة الأسماك المملحة والخمارين،^٨ بينما كان التجار المتخصصون في تجارة الأقمشة والحريز وتجار الغورية ينتمون إلى الحرف ذات المكانة العالية «الحرف المعترية».^٩

وقد وقعت طوائف الحرف في القرن السابع عشر تحت سيطرة الحكومة وأصبحت أداة إدارية في يدها، وتأثر تصنيفها بالحاجات الإدارية الثابتة وبالتغيرات التي طرأت على العلاقات بين القوى المختلفة داخل الهيئات الحاكمة، فكانت كل طائفة تخضع لضابط معين وكان هؤلاء الضباط يتولون مهمة حماية طوائفهم وجباية ضرائبها. وفي القرن الثامن عشر كانت هناك ثلاث مجموعات كبيرة من الطوائف في القاهرة خضعت كلُّ منها لإشراف ضابط معين:

- (١) أمين الخردة الذي كان من حقه أن يدير دفة أمور الطوائف التابعة له ويَجبي ضرائبها. وكانت هذه الطوائف تضمُّ المُغنين والخبازين وسوق الجِمال وصباغي الحريز والحدادين وباعة الخردة.
- (٢) المحتسب وكان يتولى أمور الأسواق ويفتّش على الموازين والمقاييس والأسعار وكانت له سلطة عليا تمتد إلى جمع الضرائب من طوائف الباعة والتجار.
- (٣) المعمارباشي وكان بمثابة كبير المهندسين، وتولى الإشراف على طوائف البنّائين وصانعي الطوب والنجارين وغيرهم من الطوائف المشغلة بأعمال البناء وتولى جمع ضرائبهم.

وفي القرن التاسع عشر بقيت مجموعتان من هذه المجموعات الثلاث؛ فقد أُلغيت وظيفة المحتسب بعد عصر محمد علي، وتحولت اختصاصاته إلى حُكمدار الشرطة، وكوّنت طوائف السقائين وباعة الخشب والوقود مجموعة خاصة بها في خلال ذلك القرن، وكان شيوخهم

^٧ الجبرتي، المرجع السابق، ج٤، ص١٦٩.

^٨ المصدر السابق، ج١، ص١٧٤.

^٩ المصدر السابق، ج٣، ص١٤٨.

يُختارون بمعرفة المحتسب أولاً، ثم بمعرفة حكمدار الشرطة حين ألغيت وظيفة المحتسب. أما المجموعة الأخرى التي تكوّنت في القرن التاسع عشر فكانت تضمّ البنّائين وسائر طوائف المعمار، فاشتملت على الحفّارين، وقاطعي الأحجار، وضاربي الطوب، ونحاتي الرخام والأحجار، والنجارين والنقاشين وغيرهم، وكان شيوخهم يُختارون بمعرفة محافظ القاهرة وكانت الطوائف تصنّف على اختلافها إلى ثلاثة أنواع: طوائف أصحاب الحرف، وطوائف التجار، وطوائف الأعمال المتعلقة بالنقل والخدمات، وكان الجميع يخضعون لنظام واحد. فلم يكن تاريخ الطوائف في القرن التاسع عشر هو تاريخ الطوائف الحرفية بمعناها الضيق، ولكنه كان نظاماً عاماً يضمّ سكان المدن بمن فيهم من الموظفين كالكتبة وجُباة الضرائب بينما بقيت البيروقراطية الكبرى خارج النظام وكذلك العلماء، برغم أن الأزهر كان يستعمل مصطلحات الطوائف (طائفة، شيخ، نقيب).^{١٠}

وكان للطوائف تقاليد معينة يلتزم بها أفراد الطائفة جميعاً، فكان أول عهد الصبي بالطائفة حفل «الالتحاق» الذي كان يتم بحضور أعضاء الطائفة التي يريد الصبي الانضمام إليها، ويبدأ عادة بقراءة الفاتحة ويصبح في ختامه الطفل «صبيّاً» لدى «الأسطى»، وبذلك يكون قد مرّ بأولى مراحل الالتحاق بالطائفة، وبعد فترة من التدريب يدخل الصبي المرحلة الثانية بأخذ «العهد» على مُعلمه، فيقام حفل آخر لهذا الغرض يحضره أفراد الطائفة، ويبدأ بقراءة الفاتحة، ثم يلقي المعلم على الصبي بعض الأسئلة التي يتولى الأخير الإجابة عليها، ثم يتلو القسم ويقوم المعلم بعد ذلك بإسداء النصيحة إليه، وينتهي الحفل بتلاوة بعض آيات الذكر الحكيم والصلاة على النبي. وبدخول المرحلة الثالثة يقتحم الصبي «سياج» الطائفة ويصبح عاملاً أو «صناعياً» أو «مشدوداً»؛ حيث يمرّ بحفل الشد الذي يتمنطق فيه بحزام الطائفة على يد النقيب بحضور الشيخ، وفي هذا الحفل يقوم «الكبير» أي المعلم بتقريظ تلميذه أمام شيخ الطائفة مبيّناً مدى مهارته في إتقان الصنعة، ثم يليه «الجد» وهو كبير الكبير، ثم يقوم النقيب والطالب بعقد حلقات مع العمال من زملاء الأخير لتصفية ما قد يكون بينهم وبين الطالب من منازعات، وبعد ذلك يُعقد اجتماع كبير للطائفة تولى فيه وليمة، ويُفتتح الحفل بقيام كل عضو بقراءة الفاتحة لكبيره، ويُهدي كلُّ منهم إلى الشيخ — عوداً أخضر — ثم يقوم الطالب بمناشدة الحشد أن يطلبوا من الشيخ أن يستجيب لكبيره ويُلحِّقه بحمايته ويقبله عضواً بالطائفة،

^{١٠} Gabriel Baer, op. cit., pp. 42-47.

فإذا اعترض أحد الحاضرين كان على الطالب مصالحته. وبعد ذلك يشمل الصمت الجميع، ويقوم الطالب فيتوضأ ثم يعقد في حزامه أربعة عقد، إحداها لكبيره، والثانية للجد، والثالثة للطائفة، والأخيرة لإمام العلوم (علي بن أبي طالب). ثم ينصح الحاضرون المشدود بأن يكون عفيفاً خيراً وألا يقدم على فعل ما يُغضب الله، وأن يتمسك بالشرعية. أما الخطوة التالية لعضو الطائفة فهي ترقيته إلى مرتبة «الأسطى» أو المعلم، فيقام حفل «الإذن» أو «الإجازة» وهو المرحلة الرابعة والأخيرة لدخول الطائفة، وتُعد بمثابة ترخيص بمزاولة تعليم الحرفة، ولكن الإجازة لم تكن لتصح إذا منحها الوالد لابنه لاحتمال وقوعه تحت تأثير عاطفة الأبوة.^{١١}

وكان الأسطوات يمرون بأربع مراحل للترقية إلى أعلى مراتب الطائفة، فكانت المرحلة الأولى هي درجة «البشرويش» أو «البشرويش الصغير»، أما الثانية فكانت «النقيب الثاني» أو «النقيب الوسطاني»، وأما الثالثة فكانت مرتبة «النقيب» أو «النقيب الكبير»، وأما الأخيرة فكانت درجة «الشيخ». وكانت الترقية من مرتبة إلى أخرى تتم عن طريق حفلات شدّ وعهد خاصة.

وكان حق فتح حانوت لمزاولة أية حرفة صناعية أو تجارية يسمى «الجدك»، وبرغم أن المحل نفسه لم يكن ملجأ للمعلم بل كان يدفع إيجاراً سنوياً له، فقد كان «الجدك» نفسه نوعاً من الملكية يمكن التصرف فيه بالبيع والرهن، وينتقل بعد وفاة الأسطى إلى الورثة، ويستطيع الابن أن يحل محل أبيه في التمتع بـ «الجدك» إذا كان قد تلقى التدريب الكافي على الحرفة نفسها، وإلا باع الورثة «الجدك» إلى أحد أفراد الطائفة. وكان «الجدك» نوعين: نوعاً يبيح لصاحبه ممارسة المهنة في أي مكان يريد، ونوعاً آخر يربط صاحبه بمكان معين، وكان النوع الأول نادراً، وازداد ندرة مع الأيام لأن الدولة كانت تفضل أن تجمع أبناء الحرفة في مكان معين حتى يمكنها تحميلهم التزامات الطائفة متضامنين في أية ناحية من النواحي.^{١٢}

وكان الشيخ يتمتع بسلطة واسعة على أعضاء الطائفة، فهو الذي يتولى توزيع الضرائب المفروضة على الطائفة على أعضائها، كما كان له حق توقيع العقوبات على المخالفين من أفراد الطائفة. وبرغم أن سلطته القضائية لم يؤكد لها القانون، فإنها كانت

^{١١} Ibid., pp. 50-53

^{١٢} Gibb & Bowen, op. cit., p. 282

محترمة من الجميع، وكانت تلك السلطة تمتد إلى الحكم بالسجن أو الغرامة أو إغلاق المحل أو حرمان المذنب من عضوية الطائفة.^{١٣} وقد ذكر البعض^{١٤} أن سلطة الشيوخ القضائية ألغيت في عهد سعيد حين حرّمت الحكومة على شيوخ الطوائف توقيع العقوبات أو فرض الغرامات على أفرادها. وذكر البعض الآخر^{١٥} أن سلطة الشيوخ القضائية انتزعت منهم بإنشاء المحاكم الأهلية (١٨٨٣م) ولكننا لم نعثر في مجموعة القوانين والقرارات المصرية على ما يشير إلى أن سعيداً قد أصدر أمراً أو تعليمات لتنظيم أو تحديد السلطة القضائية لشيوخ الطوائف، ولم يرد ذكر الطوائف إلا في قانونه الخاص بالعقوبات التي تُوقع على المخالفين من القصابين والخبازين والبقالين فقط، ولم يُشر قانون عام ١٨٨٣م الخاص بتأسيس المحاكم الأهلية من قريب أو من بعيد إلى الطوائف وشيوخها.

وهناك اختلاف أساسي بين سلطة الشيوخ الإدارية وسلطتهم القضائية، فالأولى نتاج رغبة الحكومة في أن تنفّذ تعليماتها بوساطة جميع القاطنين في المدن حين لم يكن باستطاعتها القيام بهذا العمل مباشرة حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فاستخدمت المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة كحلقة اتصال بينها وبين المحكومين، بينما احتفظت لنفسها بحق استخدام القوة. ولكن حين تكون الحكومة ضعيفة فإن الشيوخ يزدادون قوة، ولما كانت تلك القوة لا سند لها من القانون فلم يكن هناك ضرورة لإلغاء سلطة الشيوخ القضائية عن طريق التشريع؛ فبقيت بأيديهم حتى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.^{١٦}

ولما كان جانب كبير من سكان المدينة في العصر العثماني مندرجين في الطرق الصوفية وينتمون إلى الطوائف، فإنه كان ثمة علاقة بين النظامين. ويبدو أن هذه العلاقة كانت قائمة على النطاق المحلي؛ فقد كان بعض شيوخ الطوائف يُقيمون الزوايا أو يتولّون الإشراف عليها، كما أن طقوس الالتحاق بالطائفة شبيهة بطقوس الالتحاق بالطريقة.

^{١٣} Gabriel Baer, op. cit., p. 82.

^{١٤} Germain Martin, Les bazars du Caire et les petits métiers arabes, Le Caire 1910, pp. 30, 46.

^{١٥} Vallet, Contribution a l'etude de la condition des ouvriers de la grande industrie au Caire, Valence 1911, pp. 139-140.

^{١٦} Gabriel Baer, op. cit., p. 82.

وليس صحيحاً أنه كان من الضروري أن تكون ثمة علاقة تربط كل طائفة بطريقة معينة، فلم يكن من الضروري أن يكون جميع أعضاء الطائفة منضمين إلى طريقة واحدة، فقد كانت هناك طوائف لغير المسلمين، وطوائف تضم أناساً من المسلمين وآخرين من غير المسلمين، كما أنه كان هناك اختلاف بين النظامين، فالطائفة نظام إداري له طابع اقتصادي، بينما الطريقة الصوفية تهدف إلى الإشباع الروحي، فهي ذات طابع ديني. وكانت الصلات بين النظامين تقوم على مستويات مختلفة، فكان معظم الناس ينتمون إلى النظامين معاً؛ إذ إن أعضاء الطريقة كان معظمهم من أعضاء الطائفة، ولما كانت الطوائف تضم معظم سكان المدينة (فيما عدا الحكام والعلماء) على ما بينهم من تباين في المستوى المادي والاجتماعي؛ فإنه لم يكن ضرورياً أن يكون كل أفراد الطوائف أعضاء في الطرق الصوفية.^{١٧}

وساهمت طوائف الحرف في الاحتفالات العامة والخاصة، فكانت كل طائفة تشارك في الموكب بعربة تحمل نموذجاً من صناعتها. وكان أبرز هذه الاحتفالات موكب المحمل، ووصلة الحج، واحتفال الرؤية (رؤية هلال شهر رمضان)، ووفاء النيل. واقتصر الاشتراك في كل احتفال على الطوائف المرتبطة به، فمثلاً في احتفال الرؤية كانت تشارك طوائف التجار والباعة الخاضعة لإشراف المحتسب باعتباره المسئول عن توفير المواد الغذائية في شهر رمضان. بينما كانت الطوائف التابعة للمعمارباشي تشارك في الاحتفال بوفاء النيل؛ لأن المعمارباشي كان يرأس ذلك الاحتفال الذي كانت تمثل فيه طوائف المهن المتعلقة بالبناء.^{١٨} وهذه الصلة توضح لنا مدى ارتباط الطوائف بالأداة الإدارية الحكومية وخضوعها لها.

اختلفت الآراء حول عوامل انهيار نظام طوائف الحرف، فهناك من يذهب^{١٩} إلى أن النظام الجديد الذي أقامه محمد علي للصناعة أدى إلى انهيار النظام القديم، فأفسح نظام الطائفة الطريق لنظام المصنع الذي يمتاز بمجموعات الأجراء، وتحتّم نظام الطائفة وفقدت من بقيت منها ما كان لها من نفوذ قديم، وفي عهد سعيد ألغي حق الشيخ في فرض الغرامات على أعضاء الطائفة، وأخيراً تم إلغاء ما بقي من الطوائف في عام ١٨٨٢ م. ونفى

^{١٧} Ibid., pp. 125-126

^{١٨} Ibid., pp. 118-122

^{١٩} Germain Martin, op. cit., pp. 45-46. Crouchley, The economic development of modern

Egypt, 1st ed., p. 76

مؤرخ آخر ٢٠ صدور قرار بإلغاء الطوائف في عام ١٨٨٢م، ولكنه اتجه اتجاهاً خاطئاً حين ذكر أن سلطة الشيوخ القضائية قد سقطت بتأسيس المحاكم الأهلية في عام ١٨٨٣م، وأن الدكريتو الصادر في ٩ يناير عام ١٨٩٠م «بتقرير عوائد رخص على الصنائع» والذي نص فيه على ضرورة الحصول على ترخيص بمزاولة أية مهنة لم يعلن فقط حرية الأفراد في احتراف أية مهنة، ولكنه حطّم نظام الصّبية بما يترتب عليه من طقوس الطائفة التقليدية وهو ما لم يشر إليه القرار من قريب أو بعيد.

لكن ما من شك أن الطوائف كانت موجودة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأن تجربة محمد علي الصناعية لم تقض عليها، ولم توجه إليها ضربة قاضية. ويحق لنا أن نتساءل: كيف بقيت هذه الطوائف على الرغم من التطور الجزئي الحديث الذي طرأ على المجتمع المصري في القرن التاسع عشر، وكيف اختفت الطوائف كلية إذا لم يكن قد لحقها الضرر من جراء قوانين سعيد وإسماعيل أو قوانين عام ١٨٨٢م أو عام ١٨٨٣م أو عام ١٨٩٠م التي لم تتضمن أية إشارة إلى الطوائف؟

لقد بدأت الطوائف تفقد استقلالها تحت الحكم العثماني لمصر بوقوعها تحت إشراف أمين الخردة والمحاسب والمعمارباشي، ولم يغير الغزو الفرنسي كثيراً من وضعها لأن عهد الحملة الفرنسية كان قصيراً بالدرجة التي لم تكن تسمح لها بإدخال تغيير ملحوظ على النشاط الاقتصادي، ولذلك لجأ الفرنسيون إلى المؤسسات القديمة للاستعانة بها في حكم البلاد، وكانت طوائف الحرف واحدة منها، فأعطاهم بونابرت أهمية سياسية حين أشرك شيوخها في الديوان، كما أن نشاط الطوائف في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ينفي ما ذهب إليه البعض من أن محمد علي قد وجّه إليها ضربة قاضية، لأن عدد أفراد الطوائف ظلّ أكثر بكثير من عدد العمال الذين التحقوا بالمصانع الجديدة، كما أن الأخيرة كانت تختص بأنواع من الإنتاج لم يسبق إدخالها إلى مصر، ولذلك لم يتوافر لأعضاء الطوائف المِران الكافي عليها، ولكن هذا لا يعني أن مصانع محمد علي لم تضمّ أفراداً من طوائف الحرف؛ ففي بعض الحالات استُفيد بالطوائف في المصانع الجديدة وخاصة طائفة البنّائين، ولكن صناعة النسيج التي أدخلها محمد علي أدّت إلى إلحاق الضرر بطوائف النّسّاجين في مختلف أنحاء البلاد نتيجة اتباع الحكومة لنظام الاحتكار ... وإذا كان التطور الذي أدخله محمد علي على وسائل الإنتاج قد أثر على طوائف الصناعات اليدوية، فإنه كان

أقل تأثيراً على طوائف التجار والطوائف التي كانت تعمل بالنقل والخدمات، وكان هؤلاء وأولئك يحتلّون غالبية الطوائف ويضمون معظم أفرادها، فلم يلجأ محمد علي إلى تسخير طوائف النقل في خدمة الجيش واكتفى باستخدام الفلاحين لهذا الغرض، كما أنه اهتم بصفة خاصة باحتكار التجارة الخارجية، كذلك لم تُعمّر تجربة محمد علي طويلاً، وبذلك لم يقدر لها أن تغير كثيراً من أسلوب الحياة في مجتمع المدينة، كما أن نظام الطائفة استمر في العمل في ظل حكومة محمد علي؛ فألزم الشيوخ بالإشراف على أفراد طوائفهم والتأكد من أن تعليمات الحكومة تنفذ على الوجه المطلوب، فلم يكن باستطاعة محمد علي أن يقيم جهازاً إدارياً يحل محل الطوائف في وقت لم يكن فيه بمصر موظفون على درجة من القدرة والكفاية تؤهلهم للحلول محل شيوخ الطوائف، وإقامة إدارة حكومية تتولى أمورها، ولهذا لم يكن باستطاعة محمد علي الاستغناء كليةً عن الطوائف.

ولا ريب أن الطوائف ظلت باقية طوال القرن التاسع عشر ما بقيت الحكومة غير قادرة على أن تحل النظام الإداري الحديث محلها، ولذلك ظل شيوخ الطوائف يتولّون الإشراف على نشاط الأعضاء ومراقبة تنفيذ تعليمات الحكومة، كما كانوا مسؤولين عما يقع من أخطاء أفراد طوائفهم. وظل شيوخ الطوائف حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر مسؤولين عن جمع الضرائب من أفراد طوائفهم، وظل رأيهم يؤخذ في الاعتبار عند فرض الضرائب حتى عام ١٨٨٠م، كما أنهم ساعدوا الحكومة في تحديد الأسعار حتى الستينيات من القرن التاسع عشر.^{٢١}

وعلى الرغم من عدم قيام صناعةٍ حديثة لتنافس الحرف التقليدية؛ فإن الأخيرة تأثرت إلى حدٍّ بعيدٍ بالتغيرات التي طرأت على عادات الاستهلاك كما تأثرت بالتدفق المستمر للبضائع الأوروبية على الأسواق المصرية، وقد بدأت هذه الظاهرة في الظهور في منتصف القرن التاسع عشر، ثم أخذت في احتلال مركز الأهمية تدريجياً، وبينما أدّى تدهور الحرف التقليدية إلى اختفاء معظم طوائف الحرف اليدوية؛ فإن طوائف التجار تلقت ضربة قوية نتيجة التغيير الذي طرأ على النظام التجاري المصري على مرّ القرن التاسع عشر، فمن ناحية بدأ نظام السوق ينحل تدريجياً لتنتشر التجارة في المدن، وليعمل الأجانب بفروع منها كانت من قبل وقفاً على التجار المصريين دون غيرهم، ومن ناحية أخرى تحوّلت التجارة الخارجية تحوُّلاً كاملاً، فبعد أن كانت مصر تتجرّ بالبضائع السودانية

^{٢١} Gabriel Baer, op. cit., pp. 129-133

والعربية والشرقية فكانت القاهرة مركزاً من المراكز المهمة لهذه التجارة وللتجار المصريين والسوريين والأتراك الذين يقومون بها، أصبح الاتجاه الرئيسي للتجارة الخارجية في القرن التاسع عشر هو تصدير القطن إلى أوروبا واستيراد البضائع الأوروبية المصنوعة إلى مصر، وأصبح اليونانيون والأوروبيون من الجنسيات الأخرى هم المصدرين والمستوردين الرئيسيين. وزيادة على ذلك عانت طوائف التجار من الضرائب الباهظة بقدر ما عانت منها طوائف الحرف اليدوية، بينما كان التجار الأجانب يُعفون منها بحكم الامتيازات الأجنبية.^{٢٢}

كما أُعيد تنظيم الإدارة المصرية حوالي نهاية القرن التاسع عشر، وأصبحت أكثر كفاءة، وأخذ عدد الموظفين المدربين في الازدياد، وأصبحت الدولة — تدريجياً — قادرة على حكم الشعب مباشرة. وأجري في عام ١٨٩٧م أول إحصاء رسمي للسكان، ونتيجة لهذا أصبحت الدولة قادرة على العمل دون الاعتماد على الطوائف. وشيئاً فشيئاً أخذت طوائف الحرف في الضعف وتداعى نفوذها المالي والاقتصادي، واختفت جميع الطوائف عند نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.^{٢٣}

ولا يمكن أن نعتبر طوائف الحرف بأي حال من الأحوال الأصل التاريخي لنقابات العمال الحديثة في مصر، لأن الطوائف كانت تضمُّ العمال وأصحاب الأعمال، وكان نظامها يكفل انتقال هؤلاء إلى مرتبة أولئك إذا بلغوا حدّاً معيناً من الكفاية والمقدرة وفق تقاليد الطائفة، لذلك لم يكن هناك انفصال بين العمل ورأس المال يتيح الفرصة لإبراز التناقض بينهما، كما أن العلاقة بين العامل ورب العمل كانت قائمة — في ظل نظام الطائفة — على ما يشبه العلاقة بين التلميذ وأستاذه. وإن كان هذا لا يعني — بالطبع — عدم وجود مستغلين من المراتب العالية في الطائفة، ولكن تقاليد الطائفة ونظامها كانا كفيّلين بالحدّ من نفوذ مثل هؤلاء الأفراد. كما أن نظام الطائفة يرمي إلى حماية تقاليد الصناعة أو التجارة وتحديد مواصفاتها وأسعارها وصون حقوق أفراد الطائفة، فهو نظام إداري له طابع اقتصادي اجتماعي، بينما يقتصر عمل النقابة العمالية بالمفهوم الحديث على الدفاع عن مصالح العمال قبل أصحاب الأعمال، والنضال في سبيل الحصول على أفضل شروط التعاقد الحر، والمطالبة بالتشريعات التي تحمي العمال من جور أصحاب الأعمال وتنظم

^{٢٢} Ibid., pp. 138-139.

^{٢٣} Ibid., p. 144.

علاقات العمل، ولذلك فهي اتحاد دائم بين العمال الذين يشتغلون في صناعة معينة بغرض الدفاع عن مصالحهم المشتركة.

ولما كان ظهور النقابات في مصر الحديثة يرجع إلى قيام نظام الصناعة الحديث حيث قام الانفصال التام بين العمل ورأس المال، وأصبحت علاقات العمل قائمة على أساس التعاقد الحر؛ فإنه يتحتم علينا أن نعرف كيف نشأت الصناعة الحديثة في مصر، وكيف تطورت علاقات العمل على النحو الذي مهد السبيل لنشوء الطبقة العاملة المصرية وظهور النقابات العمالية.

تطور الصناعة في مصر في القرن التاسع عشر

لم تكن في مصر صناعات تحويلية — في النصف الأخير من القرن الثامن عشر — تتطلب آلات ميكانيكية أو قوى محركة سوى القوى البشرية والحيوانية، وكاد يقتصر استخدام قوة الهواء في إدارة الطواحين على الإسكندرية، حيث كان يوجد منها القليل الذي جلبه الأجانب المهاجرون،^{٢٤} وكانت الصناعات الموجودة حينذاك تنتشر مراكزها في مختلف أنحاء البلاد، فقامت صناعة الصوف في الفيوم والقاهرة، واقتصر إنتاج الحرير على شمال الدلتا، وتركزت صناعة الأواني الفخارية في جنوب الصعيد. وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك صناعة الحصر وعصر الزيوت، والسكر الذي تركزت صناعته في الوجه القبلي، والنبذ وماء الورد حول الفيوم.^{٢٥}

وبرغم أن النظام الصناعي السائد — في القرن الثامن عشر — كان نظام الوحدات الإنتاجية الصغيرة التي تنتج على حسب الطلب ويزودها عملاؤها بالمواد الأولية، فقد بدأت عناصر النظام (الرأسمالي) تتسرب إلى الصناعة المصرية، فقد اعتاد كبار التجار في المدن تمويل الصناع في الريف، وتشغيلهم لحسابهم الخاص مع تزويدهم بالمواد الأولية والأدوات، ويخرج الإنتاج طبقاً للمواصفات التي يحددها. وكانت هناك مصانع (كبيرة) — إلى حدٍّ ما — تنتج السلع الكمالية للسوق المحلي والسوق الخارجي، ينتظم فيها العمال تحت

^{٢٤} Girard Description de L'Egypte, Tome 17. p. 198.

^{٢٥} Ibid., p. 207.

إشراف رب العمل الذي يعمل — أحياناً — جنباً إلى جنب مع عماله، وكان يكتفي أحياناً بالإشراف والتوجيه ومراقبة الصنف وتصريف الإنتاج.^{٢٦}

أما طرق الإنتاج فكانت بدائية — إلى حدٍ كبير — واقتصرت المصانع على استخدام قش الذرة والأرز وروث البهائم كوقود، وكانت صناعة السكر تستخدم آلات بدائية تديرها الثيران. وبقيت طرق الإنتاج في صناعة الغزل والنسيج عتيقة، بينما كانت معاصر الزيوت بدائية في أغلب الأحيان، وكان بعض المعاصر يستعمل آلات معقدة غالية الثمن.

وكان هناك ارتباط وثيق بين الزراعة والصناعة، فكان العمال يشتغلون بالغزل والنسيج في أوقات الفراغ من الفلاحة، ويُقبلون على العمل في الصناعات الموسمية في الشتاء حين يقل الطلب على العمال في الزراعة، وكان الدخل من الصناعات اليدوية التي يمارسها النساء والأطفال يؤلف جزءاً كبيراً من دخل الأسرة.^{٢٧}

وتطورت الصناعة تطوراً ملحوظاً في عهد محمد علي الذي بدأ في تنفيذ برنامج التصنيع عام ١٨١٦م عقب محاولته تكوين الجيش النظامي، وسار سيراً حثيثاً بعد الفراغ من حملة الوهابيين ومن غزو السودان. فقد اقتضى ذلك النظام الاقتصادي الذي أدخله محمد علي وأحكم تطبيقه في مصر أن يحتكر الباشا الصناعات القائمة في البلاد منذ زمن بعيد، وأن يُكثر من إقامة منشآت صناعية جديدة حتى يحقق فكرتين: الأولى فكرة الميزان التجاري الذي يجب أن يميل في صالح دولته، والثانية فكرة الاكتفاء الذاتي. وقد ترتب على استقرار هاتين الفكرتين في ذهن الباشا تطبيق الاحتكار على الصناعات الصغيرة القائمة بمصر من قديم الزمن والإكثار من الصناعات الكبيرة الجديدة^{٢٨} التي كان للإنتاج الحربي فيها القدر المعلن، فأنشأ الترسانة لتزويد الأسطول بالسفن وقام حولها عدد من الصناعات الفرعية الملحقة. وكان إنشاء مصانع الأسلحة والذخيرة في القاهرة سبباً في إنشاء المسابك، وتوسعت صناعة الحديد لسد حاجة الجيش والأسطول. وكان توسيع صناعة الغزل والنسيج ضرورة ملحة لازدياد حاجة القوات المحاربة من الملابس القطنية والصوفية والأعطية. وكان الجزء الأكبر من إنتاج «فابريكة» الطرابيش بقوة يخصص للاستعمال العسكري، كما ألحق بها مصنع ومصبغة للعباءات اللازمة للعسكر. وكانت

^{٢٦} علي الجرتلي، تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص ٢٠.

^{٢٧} المصدر السابق، ص ٢٢.

^{٢٨} محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة، مصر محمد علي، ط ١، القاهرة ١٩٤٨م، ص ٨٠.

المدايح تكلف بصنع حقائب الجنود. ولا ريب أن الإنتاج كان مرتبطاً بالطلب الحربي فيزداد معدله في فترات الحرب والاستعداد لها، ويتناقص معدله في أعقاب الحروب. وقد كان بعض المصانع تابعاً في إدارته مباشرة لديوان الجهادية، كما عُهد إلى كبار ضباط الجيش بإدارة الكثير من المصانع، وفي أواخر عهده تناقص عدد القوات المحاربة تناقصاً كبيراً، واختفى الطلب الحربي فجأة، ومن ثم أقل نجم الصناعة وسارت في طريق الاضمحلال.^{٢٩}

وقد سيطر محمد علي على الصناعات التي كانت قائمة حين ولي الحكم، ففرض الضرائب على المشتغلين بها والمتجربين فيها بعد أن جمعهم في مكان واحد تحت إشراف مندوب الوالي الذي كان يمدّهم بالمواد الأولية بالسعر المحدد، ومن ثم تحتكر الحكومة بيع الإنتاج بثمن تحدده مع حظر إنتاج السلعة بدون ترخيص، وفرض حصص معينة من الإنتاج على مشايخ القرى لشرائها، وقد تناول الجبرتي^{٣٠} نظام الاحتكار أو التحجير (كما كان يسميه) بإسهاب في مناسبات مختلفة، فيذكر أن «بعض المصدّرين من نصارى الأروام أنهى إلى كتحدا بك أمر النشوق وكثرة المستعملين له والدقاقين والباعة وأنه إذا جمع دقاقيه وصنّاعه في مكان واحد ويجعل عليهم مقادير ويلتزم به ويضبط رجاله ويجمع ماله وإيصاله إلى الخزينة من يكون ناظرًا وقِيمًا عليه كغيره من أقلام المكوس التي يعبرون عنها بالجمارك؛ فإنه يحصل من ذلك مال له صورة، فلما سمع كتحدا بك بذلك أنهاه إلى مخدومه (محمد علي)؛ فأمر في الحال بكتابة فرمان بذلك، واختار الذي جعلوه ناظرًا على ذلك خانًا بخطة بين الصوريين، وناذوا على جميع صناع النشوق وجمعوهم بذلك الخان ومنعوهم من جلوسهم بالأسواق والخطط المتفرقة، والقِيم على ذلك يشتري الدخان المعد لذلك من تجاره بثمن معلوم حدده لا يزيد على ذلك ولا يشتريه سواه، وهو يبيعه على صناع النشوق بثمن حدده ولا ينقص عنه، ومن وجده باع شيئاً من الدخان أو اشتراه أو سحَق نشوقاً خارجاً عن ذلك الخان ولو لخاصة نفسه قبضوا عليه وعاقبوه وغرّموه مألًا وعيّنوا معينين لجميع القرى والبلدان القبلية والبحرية ومعهم من ذلك الدخان، فيأتون إلى القرية ويطلبون مشايخها ويعطونهم قدرًا موزونًا ويلزمونهم بالثمن المعين بالمرسوم الذي بيدهم فإن أخذوه أو لم يأخذوه؛ فهم ملزّمون بدفع القدر المعين بالمرسوم ثم كراء طريق المعينين.» وفي عام ١٨٣٣م كانت معاصر الزيوت المختلفة تعمل لحساب الحكومة

^{٢٩} الجرتلي، المرجع السابق، ص ٣٦-٣٧.

^{٣٠} الجبرتي، عجائب الآثار، ج ٤، ص ٦٨، ١٧٤.

وكان لا بدّ من الحصول على تصريح قبل إنشاء مصنع جديد، كما مُنِع الفلاحون من صناعة الحُصَر لحسابهم الخاص، وأبطلت مصانع السكر الأهلية عندما شرعت الحكومة في صنعه.^{٣١}

وقد أدّى نظام الاحتكار إلى تقييد حرية الصناع، وتعرّض الصناع لِعَنتِ المخبرين الذين استقدمتهم الحكومة للتجسس على الصناع والتأكد من أنهم يعملون لحسابها فقط، كما تعرّض الصناع لظلم رجال الإدارة وتعسفهم في استعمال السلطة، وحُرم الصناع من أرباحهم الكاملة ومن حق التصرف في ثمره كدّهم، مما أضعف رغبتهم في الإنتاج، وحمل بعضهم على ترك العمل، فأضّر ذلك بالصناعات الصغيرة ومهدّ السبيل لاضمحلالها. كما تعرّض صغار الصناع لتلاعب بعض رجال الإدارة بالموازين والمقاييس والمكايل بالتواطؤ مع الكتبة؛ فأثرى هؤلاء على حساب أولئك الصناع. وكانت الحكومة لا تدفع المبالغ المستحقة لأصحاب الجرف في المواعيد المقررة فأضّر بهم ذلك التسويف، كذلك أدّى نظام الاحتكار إلى قتل روح الابتكار لدى الصناع؛ إذ كانت الحكومة تمنع اتّباع طرق جديدة للإنتاج، ولذلك لم يحدث تغيير ملموس في طرق الإنتاج البدائية في الصناعات الصغيرة، كما حال احتكار الحكومة لبعض الصناعات الصغيرة دون نموّ الاستثمار الفردي، وكذلك أدّى نظام الاحتكار إلى ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية مما أدّى إلى زيادة نفقات المعيشة والإضرار بالمستهلك.^{٣٢}

لجأ الوالي إلى تجنيد العمال من الزراعة والمهن الحقيرة للعمل في المصانع الجديدة قسراً، فيذكر الجبرتي^{٣٣} أن الباشا طلب إلى مشايخ الحارات في القاهرة أن «يجمعوا أربعة آلاف غلام من أولاد البلد ليشغلوا تحت أيدي الصناع ويأخذوا أجره يومية، فمنهم من يكون له القرش والقرشان والثلاثة بحسب الصناعة وما يناسبها ويرجعون إلى أهاليهم آخر النهار». كما قام الوالي بجمع المتسولين للعمل في المصانع الجديدة، وقد كانت سياسة القسر هذه تؤدي إلى إضعاف الحافز على العمل وإلى حمل العمال على الهرب من المصانع، مؤثّرين عليها العمل في الزراعة، لأن الفرق في معدلات الأجور بين المجالين لم يكن مغرياً، ولذلك كان يطلب من العمال تقديم كفيل يمكن الرجوع إليه إذا ما هربوا.^{٣٤} وكانت ترجع

^{٣١} الجرتلي، المرجع السابق، ص ٦٩.

^{٣٢} أحمد أحمد الحنة، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، ط ٢، ص ١٥٦-١٥٧.

^{٣٣} الجبرتي، عجائب الآثار، ج ٤، ص ٢٩٢.

^{٣٤} الجرتلي، تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص ١١٢-١١٣.

المساوئ البادية في معاملة العمال إلى قسوة مديري المصانع، ورجال الإدارة، الذين كانوا يختارون من بين العسكريين الذين جُبلوا على القسوة في معاملة الجند.^{٣٥}

لقد كان محمد علي يهدف من إدخال الصناعات المختلفة الحديثة إلى اجتناء ربح عاجل، ومن ثم فإنه فقدَ اهتمامه بها عندما لم يتحقق له ما أراد، ولا سيما بعد تخفيض الجيش والأسطول، فانتفت الحاجة إلى الكثير من المصانع، فقلَّ شأنها وتناقص عدد المشتغلين بها، وبعد أن أرغم الباشا على تسريح معظم الجند والاكتفاء بقوة عسكرية تتناسب والموارد الاقتصادية للبلاد فقدَ اهتمامه بالصناعة مما أدى إلى تدهورها.^{٣٦}

وبعد سقوط تجربة محمد علي الصناعية لم تتَّح الفرصة لإيجاد تطور صناعي جديد لعشرات السنين، فقد أغلق عباس وسعيد جزءاً من مصانع محمد علي، وباع سعيد بعض هذه المصانع، وأعطى بعضها الآخر كالتزام لأشخاصٍ بعينهم، ولكن هؤلاء لم يستطيعوا الاستمرار في إدارة هذه المصانع لوقوع عبء الضرائب على عاتقهم، بينما كان منافسهم الأوروبيون يُعفون منها.^{٣٧}

وحاول إسماعيل أن يعيد التجربة الصناعية عن طريق إقامة المصانع وإيفاد البعثات إلى الخارج، واستطاع أن يحقق بعض النجاح، فعندما نشبت الحرب الأهلية الأمريكية عام (١٨٦١-١٨٦٥م) ازداد الطلب على القطن المصري فارتفعت أسعاره، ولم تكن طريقة حلج القطن التي يستعملها الفلاح لتكفي لحج المحصول؛ فأنشئت تدريجياً محالج في أهم مدن الوجه البحري حلَّت محل العمل اليدوي والآلات البدائية التي كانت قليلة العدد بطيئة الإنتاج، وأنشأ بعض التجار الذين كانوا يحتكرون تجارة القطن في بعض المناطق محالج للأقطان التي تُسلَّم إليهم، وبلغ مجموع عدد المحالج بما فيها محالج الدائرة السنية مائة محلج كانت جميعها مجهزة على طريقة بلات الإنجليزية، وتتراوح قوة آلاتها ما بين ٢٠ و ٥٠ حصاناً.^{٣٨} كما أقيم مصنعان للنسيج بببلاق كانا يستهلكان سنوياً ٣٧٠٠ قنطار من القطن، وبلغ إنتاجها ٣٤٧٠٠ مقطع من القماش الذي كان يستخدم في أشربة المراكب وملابس الجنود. وبلغ عدد مصانع السكر التابعة للدائرة السنية ١٧ مصنعاً، كانت تنتج

^{٣٥} المصدر السابق، ص ١٣٨.

^{٣٦} المصدر السابق، ص ١٧١-١٧٢.

^{٣٧} Gabriel Baer, Egyptian guilds in modern times, p. 137.

^{٣٨} جورج جندي وآخر، إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، ص ١٣٧.

٢٣٥٠٠٠٠ قنطار من السكر سنوياً، بالإضافة إلى خمسة مصانع أخرى حديثة كانت تنتج ٩٠٠ ألف قنطار في السنة، كما استقدم الخديوي خبيراً إيطالياً في تربية دودة القز وصناعة الحرير ليتولّى زراعة أشجار التوت في أراضيه بالبحيرة ويؤسس محلجاً في دسونس، وقد تكلف المشروع ١٥ ألف جنيه إسترليني.^{٣٩} وكان مصنع الطرابيش ينتج خمسين ألفاً من الطرابيش سنوياً، كان يوزع معظمها على رجال الجيش، كما أنشأ الخديوي في عام ١٨٧٠ م مصنعاً للورق بالقرب من المطبعة الأهلية ببولاق، وكان يعمل له ٢٢٠ عاملاً ينتجون ٧٠ ألف رزمة من ورق الطباعة، و١٨ طناً من ورق اللّف الذي يستعمل في مصانع السكر. وشيدت الحكومة مصنعا لصبّ المدافع وآخر لصناعة البنادق وثالثاً لإنتاج الذخيرة. وأقيم أيضاً مصنع للطوب بقلوب كان ينتج أربعة ملايين و ٧٠٠ ألف طوبة سنوياً.^{٤٠} وازدهرت صناعة الجلود وصناعة الزجاج، هذا بالإضافة إلى المشروعات الصناعية الخاصة التي قامت على رأس المال الأجنبي.

لقد استطاع إسماعيل أن يحقق بعض النجاح في إحياء التجربة الصناعية التي بدأها محمد علي، ولكن الإنتاج لم يكن اقتصادياً ولهذا أغلقت بعض المصانع في عام ١٨٧٥م، وبقي فرعان من هذه الصناعات على طريق الازدهار، هما صناعة السكر التي كانت تديرها الحكومة ومحالّ القطن التي أسس الأجانب معظمها.^{٤١}

وكانت حركة التصنيع هذه بما امتازت به من إدخال الآلات البخارية الحديثة، حافظا لإبراز مواهب بعض المصريين من الشباب المشتغل بالصناعة، فيذكر محمد فريد^{٤٢} أنه في عام ١٨٩٣م اخترع مهندس مصري يدعى أحمد بك صبري، محركاً آلياً يدار بتبخّر نفط البترول بحرارة الشرارة الكهربائية، ويدير آلة رافعة للماء، وحجراً لطحن الحبوب، وينير فانوساً كهربياً في نفس الوقت «وقد حضر الخديوي (عباس حلمي الثاني) تجربة ذلك الاختراع التي تمت بنجاح. كما يذكر محمد فريد أن شاباً مصرياً آخر اخترع آلة رافعة حلزونية الشكل، يديرها بهيم واحد، وتكفي لريّ أربعة وعشرين فداناً».

^{٣٩} المصدر السابق، ص ١٧٦.

^{٤٠} المصدر السابق، ص ١٧٤-١٧٩.

^{٤١} Gabriel Baer, op. cit., p. 137.

^{٤٢} محمد فريد، تاريخ مصر من ١٨٩١م، مخطوط مكوّن من خمس كراسات بالإضافة إلى كراستين. مقدمة تاريخية، حصلت عليه دار الوثائق التاريخية القومية أخيراً، الكراسة ٢، ص ١٤.

الاستثمارات الأجنبية في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

أخذ رأس المال الأجنبي يعمل في بعض الاستثمارات الصناعية في البلاد، وخاصة بعد تأسيس المحاكم المختلطة في عام ١٨٧٦م، وقيام الضمانات التشريعية التي تؤمّن نشاطه.^{٤٣} ولنشاط الاستثمارات الأجنبية أهمية خاصة في تطور الصناعة في مصر؛ فقد اتسعت نواحي استغلاله وتشعبت، وهيأت الفرصة لقيام نظام صناعة حديثة بالمفهوم الغربي يقوم على أساس الإنتاج الواسع، ويرتكز على مبدأ حرية العمل. وقد كانت الغلبة لهذه الاستثمارات الأجنبية في ثلاثة ميادين هي: المرافق العامة، والصناعة، والتجارة.

ففي ميدان المرافق العامة، منح سعيد عام ١٨٦٥م امتيازاً للمسيو كوردييه CORDIER — وهو مهندس فرنسي — لمدّ مدينة الإسكندرية بالماء النقي، فأسس «الشركة الأهلية لمياه الإسكندرية» التي سجّلت بفرنسا، واستمرت في استغلال امتيازها حتى عام ١٨٦٧م حين اشتراها الخديوي إسماعيل بثمانية ملايين وستمئة ألف فرنك، وفي عام ١٨٧٦م سلّمت إلى الاتحاد الكبير بباريس كضمانٍ لقرض، وبيعت في عام ١٨٧٩م إلى «شركة مياه الإسكندرية»، وكانت شركة إنجليزية تكوّنت في لندن برأس مالٍ مدفوع قدره ٤٠٠ ألف جنيه إسترليني كما مُنح كوردييه امتياز مياه القاهرة عام ١٨٦٥م لمدة ٩٩ عاماً أيضاً.

وفي عام ١٨٦٠م أعطت الحكومة امتيازاً آخر لمدّ خط الترام من الإسكندرية إلى الرملة، ثم انتقل الامتياز إلى «شركة سكك حديد الإسكندرية-الرملة»، وهي شركة إنجليزية سجّلت بلندن برأس مالٍ قدره مائة وعشرة آلاف جنيه إسترليني.^{٤٤}

كما مُنح مسيو ليبون LEBON عام ١٨٦٥م امتيازاً لإقامة شركةٍ لإنتاج الغاز بمدينة القاهرة، وكانت هناك صعوبات جمةً أمام المشروع أخذتها الحكومة في الاعتبار؛ فمنحته حق احتكار هذه الصناعة لمدة ٧٥ عاماً حتى تُوَسَّع الشركة نطاق خدماتها. وكان لنفس الشركة حق إنتاج الغاز بالإسكندرية أيضاً، أمّا شركة الغاز ببورسعيد فقد كانت امتيازاً شخصياً مُنح لرجل فرنسي آخر قام بتحويل مؤسسته فيما بعد إلى شركة محدودة، وفي عام ١٨٩٩م

^{٤٣} Alfred Bonne, State and economics in the Middle East, p. 261.

^{٤٤} Crouchley, The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt, ٤٤

اشتراها ليون، وبذلك أصبح إنتاج وتوزيع الغاز في القاهرة والإسكندرية وبورسعيد وَقَفًا على ليون وشركاه. ولم تلبث الشركة أن قامت بتوزيع الكهرباء بالإضافة إلى الغاز، وكان رأس مالها يُستغل في مصر أمّا أرباحها فلم يكن هناك بيانٌ بها، فقد كانت تُستغل في أعمال الشركة بفرنسا، شأنها في ذلك شأن المؤسسات الأجنبية في مصر التي لم تكن إلا فروعًا لشركات في الخارج، ولذلك لم تكن هناك أرقام محددة تبين مدى نشاطها في مصر. وبعد ذلك مرّت الاستثمارات الأجنبية في المرافق العامة بفترة ركود من عام ١٨٧٥ إلى عام ١٨٩٤م؛ حيث لم يُمنح إلا امتياز واحد لأحد الأمريكيين لمُد الخط التليفوني الأول بين القاهرة والإسكندرية، ثم نقل هذا الامتياز في نفس السنة إلى «شركة التليفونات الشرقية» بلندن. وفي عام ١٨٨٣م سُمح للشركة بمُد خطوطها إلى بورسعيد والإسماعيلية والسويس والزقازيق والمنصورة وطنطا، وتحوّلت خطوط الشركة بمصر إلى شركة خاصة هي «شركة تليفونات مصر» عام ١٨٨٥م. ومنذ ذلك الوقت اتسع نطاق نشاطها، فمدت خطًا إلى أسبوط عام ١٨٨٩م، وآخر إلى الفيوم عام ١٩٠٨م، ثم تلتها خطوط أخرى إلى مختلف الأقاليم، ولم يبلغ عام ١٩١١ نهايته حتى كانت جميع الأقاليم مرتبطة بعضها ببعض تليفونيًا، وفي عام ١٩١٨م نُقل الامتياز إلى الحكومة.^{٤٥}

ولم يدخل أي تطور على ميدان المرافق العامة لعدة سنوات بعد عام ١٨٨٠م، بسبب القلاقل المالية والسياسية الداخلية، ولكن تحسّنت الأحوال نتيجة الاهتمام بالري وإلغاء السخرة مما جلب رخاءً نسبيًا، كما ترتب على تقوية القناطر في عام ١٨٩٠م رخاءً اقتصادي، وزيادة ملحوظة في الدخل في أقاليم الدلتا، وكنتيجة لهذا أصبح الاهتمام بوسائل المواصلات ضروريًا سواء السكك الحديدية أو النيل أو السكك الحديدية الضيقة، وأصبحت الحاجة ماسة إلى المزيد من المرافق العامة، ولكن الحكومة وقفت مكتوفة الأيدي.^{٤٦}

أما عن الاستثمارات الأجنبية في التجارة والصناعة، فقد تأسست شركة مطاحن مصر برأس مال فرنسي في عام ١٨٥٧م، فقامت بإنشاء عدد من المطاحن الآلية. وفي عام ١٨٦٣م أسس بيت باستري PASTRE المصري مطحنًا بطنطا، وحين تولى مسيو بلنيير BLIGNIERES وزارة الأشغال العمومية في ظل الرقابة الثنائية كوّن شركة للأشغال العامة برأس مال فرنسي، وحين ألغيت الرقابة الثنائية بعد الاحتلال البريطاني حُلّت الشركة.

^{٤٥} Ibid., p. 36.

^{٤٦} Ibid., p. 37.

وألت مصانع السكر التي أسسها سعيد وإسماعيل إلى الفرنسيين في عام ١٨٨١م، فضُمت وحدات الإنتاج المتناثرة في شركة واحدة سميت «شركة السكر والتقطير المصرية» تأسست في عام ١٨٩٢م برأس مال مدفوع بلغ في عام ١٩٠١م أربعة وخمسين مليوناً وخمسمائة ألف فرنك، كان معظمه فرنسياً.^{٤٧}

كما أدى الرخاء المفاجئ في نهاية القرن التاسع عشر إلى تأسيس عدد من شركات النقل، والبنك الأهلي المصري، وشركات الأراضي، وزاد عدد الشركات التجارية والصناعية، فأُسست شركات جديدة وتحولت المؤسسات الخاصة إلى شركات تبعاً لاتساع أعمالها.

وكان إنشاء غرفة التجارة الإنجليزية بالإسكندرية في عام ١٨٩٧م دليلاً على ازدياد المصالح الإنجليزية في مصر، وفي عام ١٨٩٩م أعدت هذه الغرفة قائمة بالشركات التي كانت تعمل في مصر عام ١٨٩٨م فبلغ عددها ٦٧ شركة برأس مال أجنبي في معظمه، وكان مديرو هذه الشركات من الأجانب. ومثل المصالح الوطنية في الغرفة مجموعة من رجال البنوك اليهود بالإسكندرية والقاهرة، وبعض التجار الأجانب كان معظمهم من تجار القطن بالإسكندرية، بالإضافة إلى عدد من شركات المباني بالثغر. وبلغ عدد شركات الغرفة عند نهاية القرن ٧٨ شركة.^{٤٨}

وكوّنت مصانع السجاير في مصر طبقة فريدة من المستثمرين الأجانب، كما يتضح من أسماء مؤسسيها: جانا كليس وكريازي وأجاتوس وماتوسيان وسانوسيان وسيمون آزرت، وهم من اليونانيين والأرمن.^{٤٩}

لقد فضّل رأس المال الأجنبي اقتحام ميدان المرافق العامة مُركّزاً عليه كل جهوده واستثماراته، مفضلاً إياه على الصناعة التي لم يولها نفس الاهتمام وقد حال بين رأس المال المحلي وبين اقتحام ميدان التصنيع عاملان: أولهما ما ارتسم في الأذهان من إخفاق محاولات التصنيع التي قامت على النطاق الرسمي في عهد محمد علي وإسماعيل، وثانيهما الاعتقاد بأن الاستثمار الصناعي يحقق خسارة كبيرة لرأس المال بسبب ضيق السوق المحلية، ولمنافسة المنتجات الأوروبية، كما أنه لا يمكن مقارنته بالعائد الضخم الذي يعود

^{٤٧} Ibid., pp. 41, 42

^{٤٨} Ibid., p. 42-43

^{٤٩} Alfred Bonne, State and economics in the Middle East, p. 262

من وراء استثمار هذه الأموال في الأراضي الزراعية. وبرغم أن الاحتلال البريطاني قام برفع بعض الضرائب الجائرة، فإن كرومر عارض التصنيع، وكان يرى أن قيام الصناعة في مصر أمر محال ما لم تتبعه حماية جمركية، وأخذ يدافع عن حرية التجارة متعللاً بأن مصر ستفقد جزءاً كبيراً من دخلها من الضرائب التي تفرضها على التجار الأجانب إذا ما تحوّل رءوس أموالهم إلى التصنيع.

نشوء الطبقة العاملة المصرية

ترتب على تأسيس هذه الشركات والمصانع ازدياد الطلب على الأيدي العاملة التي وفدت من الريف قاصدة المدينة حين عجزت الأرض عن توفير سبل العيش للأعداد المتزايدة من الفلاحين المعدمين، وإلى جانب هؤلاء بعض أرباب الحرف الذين كانوا يقدمون خدماتهم لكل من يستطيع الاستفادة بما لديهم من خبرات فنية بعد أن أخذ الوهن يدب في نظام الطوائف في أواخر القرن التاسع عشر، ولما كانت تلك الشركات والمصانع تعمل بآلات حديثة على نظام الإنتاج الواسع LARGE SCALE PRODUCTION كانت في حاجة إلى عمال من ذوي الكفاية الفنية العالية ووجدت ضالتها المنشودة في العمال الفنيين من أبناء دول البحر المتوسط الذين ضاقوا ذرعاً بالبطالة في بلادهم فقدموا إلى مصر سعيًا وراء الرزق في حماية الامتيازات الأجنبية.

ومن ثم كان تكوين الطبقة العاملة في مصر من هذه العناصر الثلاثة: الفلاحين الذين هجروا الريف والتحقوا بالمصانع، وأصحاب الحرف الذين طوّروا خبراتهم مع تقدّم أساليب الصناعة حين ضعفت الطوائف، والعمال الفنيين الأجانب الذين قدّموا من بلاد اضطرم فيها الصراع بين رأس المال والعمل من أجل الحصول على أحسن شروط التعاقد الحر. ومن هؤلاء وأولئك كانت خميرة النضال الجماعي الذي بدت تبشيره عندما أشرف القرن التاسع عشر على نهايته.

تجاوزت الطبقة العاملة المصرية المرحلة الجنينية — إذن — في نهاية القرن التاسع عشر، وخرجت إلى عالم الوجود ... وإذا كانت تلك الطبقة قد أخذت شكلاً معيناً في ظل نظام المصانع الكبيرة التي أنشأها محمد علي، فلماذا لم تستطع تنظيم صفوفها للعمل على تحسين شروط العمل؟ ولماذا لم تتجمع في «نقابات» للدفاع عن مصالحها؟

ذهب روبرت هوكسي ROBERT HOXIE^{٥٠} في نظريته عن نشوء النقابات إلى أن النقابة تنشأ نتيجة للظروف الاجتماعية للعمال، فالعمال الذين يواجهون ظروفًا اجتماعية واقتصادية متشابهة، ولا يختلفون اختلافًا بيّنًا في الميول والمهارة يضعون حلًا موحدًا لمشاكل الحياة اليومية.

وإذا طَبَّقنا هذه النظرية على عمال مصانع محمد علي، وجدنا أنهم كانوا يعيشون تحت ظروف اجتماعية واقتصادية متشابهة، فكانوا يساقون من الريف وأحياء القاهرة للعمل بالمصانع مجبرين، ويعملون تحت رياسة مديرين عسكريين عُرفوا بغلظتهم وقسوتهم، ولذلك وطَّنوا أنفسهم على التماس سبيل الفرار كلما ساحت الفرصة لذلك، وبذلك لم يكن العمال مرتبطين بالمصانع، بل عُدُّوا العمل فيها ضربًا من ضروب التجنيد العسكري، يستوي في ذلك الفلاحون وأصحاب الحرف الذين أُجبروا على ترك دكاكينهم، فلم تكن حرية العمل مكفولة؛ حيث تلعب حركات الأجور دورًا هامًا في توجيه العمال إلى نواحي الإنتاج التي يكثر فيها الطلب على خدماتهم. ولم تكن الأجور التي يتقاضونها ذاتَ بال. كما كان مديرو المصانع يُخفَضون الأجور لضغط النفقات، كما كانوا يؤخرون للعمال أجر عدة شهور حتى يثنيهم ذلك عن التفكير في ترك العمل.^{٥١}

واختلف عمال هذه المصانع في الميول والمهارة، فكان الفلاحون منهم تسيطر عليهم فكرة الارتباط بالأرض، ومن ثمَّ كانت محاولتهم الهرب إلى قراهم. وكان أصحاب الحرف منهم يرسِّخ في أعماقهم الولاء لطوائفهم، ونعتقد أن نظام المصنع كان بدعة ليس من السهل عليهم الاقتناع بها، وهم الذين أَلْفُوا ما كان للطوائف من نظام وتقاليد. أما العمال الأجانب الذين استعان بهم محمد علي فكانوا قليلي العدد — نسبيًا — وكان الباشا يتخلص منهم بمجرد اكتساب أبناء البلاد للمهارة الفنية اللازمة، بل كان التخلص منهم يتم في أغلب الأحيان قبل التأكد من قدرة المصريين على الحلول محلهم.^{٥٢} ومن ثمَّ لم يكن لهم تأثير على عمال تلك المصانع من أبناء البلاد.

فلم يكن من الممكن — إذن — أن يخرج من وسط هذا الحشد المتنافر الذي يعيش في جو يخيِّم عليه القهر والعنف، عمل جماعي منظم يكون إرهابًا لحركة عمالية لها غايات

^{٥٠} Butler, A. D., Labor economics and institutions, p. 133.

^{٥١} علي الجرتي، تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص ١١٥-١٣٤.

^{٥٢} المصدر السابق، ص ١٢٨.

محددة، وأبعاد مرسومة برغم تجمعهم في أعداد كبيرة داخل المصانع، فقد بلغ عدد العمال في كل من مصنعي بولاق والخرنفش ٨٠٠ عامل، وفي ترسانة القلعة ٦٠٠ عامل، وكان يعمل بمصنع المدافع ١٥٠٠ عامل، وفي مصنع الأسلحة الصغيرة ٩٠٠ عامل، وفي مصنع الحوض المرصود ١٢٠٠ عامل، وفي ترسانة الإسكندرية ١٧٠٠ عامل، كما كانت مصانع الغزل والنسيج تضم أعدادًا كبيرة نسبيًا.^{٥٣}

وبدأ تدهور الصناعة في أواخر عهد محمد علي وعودة العمال الحرفيين إلى طوائفهم والفلاحين إلى قراهم، الأمل في تنظيم هؤلاء العمال لصفوفهم، إذا ما قُيِّض لحركة التصنيع تلك أن تستمر إلى غاياتها المنشودة.

نشأت الطبقة العاملة إذن في ظل المصانع والشركات الحديثة والمرافق العامة التي أقامت رءوس الأموال الأجنبية، بالإضافة إلى عمال السكك الحديدية وهو المرفق الذي كان منذ نشأته حكوميًّا قحًا. وتميزت أحوال العمل في تلك المؤسسات بأجورها المنخفضة، وساعات العمل الطويلة. فالأجر اليومي للعامل غير الفني لم يكن يتعدى ثلاثة قروش، بينما كان أجر الحدّث في محالج القطن قرشًا واحدًا أو قرشًا ونصف قرش، وأجر العامل الفني ثمانية قروش. وكان متوسط ساعات العمل اليومية ثلاث عشرة ساعة في معظم المرافق وخاصة النقل، وهناك ما يؤكد أن ساعات العمل في محالج القطن كانت تصل إلى سبع عشرة ساعة يوميًا، وقد ظل مطلب تحديد ساعات العمل بعشر ساعات مطلبًا عامًا للعمال طوال تلك الفترة، لم تظفر به إلا فئات محدودة من عمال المرافق.^{٥٤} وبلغ عدد ساعات العمل اليومية في المحال التجارية ست ساعات في الصباح وتسعة في المساء، وكانت هذه تصل في بعض الأحيان إلى عشر ساعات أو إحدى عشر ساعة.^{٥٥} وتميزت الأجور بالتفاوت الكبير بين العمال الوطنيين والعمال الأجانب، كما استأثر الأخيرون بالأعمال والوظائف الإشرافية، ولم تسنح الفرصة للعمال المصريين لتولي هذه الأعمال حتى لو كانوا متساوين معهم في الخبرة والإنتاج، وقد لعبت هذه الظاهرة دورًا هامًا في تاريخ الطبقة العاملة المصرية. وكانت التشريعات في تلك الفترة خلوا من قوانين العمل التي تكفل تنظيم العلاقات بين رأس المال والعمل، وتضمن للعمال حقوقهم الأساسية مثل مكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن إصابة العمل.

^{٥٣} المصدر السابق، ص ٩٣.

^{٥٤} أمين عز الدين، فجر الحركة النقابية في مصر، مقال بمجلة الطليعة نوفمبر عام ١٩٦٥، ص ٧٥.

^{٥٥} Marcel Colombe, L'évolution de l'Egypte 1924-1950, p. 186

لذلك لم يكن غريباً أن يقع عدد من الإضرابات في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كان بشيراً بمولد الحركة العمالية المصرية. ونظراً لندرة ما لدينا من أخبار عن تلك الإضرابات من حيث بداية ظهورها وظروفها والنتائج التي أدت إليها نظراً لما يحيط بداية الحركة من الغموض، لذا سنعتمد في دراسة مرحلة مولد الحركة على استقراء ما نعرفه من أحداث.

ولا نعرف على وجه التحديد متى بدأ أول إضراب في تاريخ الطبقة العاملة المصرية، وقد اصطلح كل من تناولوا هذه المرحلة بالدارسة، على اعتبار إضراب لفافي السجاير في القاهرة الذي وقع عام ١٨٩٩م تاريخاً لميلاد الحركة العمالية في مصر. غير أننا نعتقد أن إضراب لفافي السجاير قد سبقته عدة إضرابات محدودة النطاق، قليلة الشأن، ولكنها ضربت في مهدها بصورة جعلت أخبارها تتوارى عن أنظارنا، لأن طول مدة إضراب لفافي السجاير (الذي استمر من ديسمبر عام ١٨٩٩ إلى فبراير ١٩٠٠م) يؤكد أن عملاً جماعياً كهذا لا بد أن يكون مسبقاً بتجارب صغيرة تلقي فيها العمال دروس تنظيم العمل الجماعي الأولى. فقد سجل محمد فريد.^{٥٦} في أحداث أبريل عام ١٨٩٤م أنه قد «وردت تلغرافات من بورسعيد تفيد اعتصام عمال نقل القمح طلباً لزيادة الأجرة»، ثم يُذكر أن هؤلاء العمال ضربوا مَنْ خرجَ على إجماعهم من زملائهم واستمر في العمل، وأن الحكومة قد تدخلت وألقي القبض على كثير من العمال. ويعلق محمد فريد على هذا الحادث بقوله: «وهذا داء أوروبي قد سرى لمصر»، وفي هذه العبارة ما يُرجح أن الإضرابات كانت معروفة في مصر في أوائل التسعينيات من القرن التاسع عشر.

وإذا كان إحساس العمال بالحاجة إلى تنظيم صفوفهم في شكل نقابات قد ينشأ نتيجة تطوّر تدريجي لعلاقة التعاقد الحر، أو قد يحدث نتيجة أزمة تمس إحدى النواحي الهامة عند العمال، بشكل يدفعهم إلى التضامن درءاً للخطر،^{٥٧} فإننا نعتقد أن استخدام الآلات في لف السجاير في أواخر القرن التاسع عشر، وما ترتب عليه من لجوء أصحاب المصانع إلى الاستغناء عن عدد كبير من لفافي السجاير، أو تخفيض أجورهم، كان الدافع لوقوع إضراب لفافي السجاير، يمثل تلك الصورة التي حدث بها من حيث الاتساع، فقد

^{٥٦} محمد فريد، تاريخ مصر من ١٨٩١م، مخطوط، الكراسة ٤، ص ٧٩.

^{٥٧} Butler, A. D., Labor Economics and Institutions, p. 132

شمل عمال معظم مصانع السجاير بالقاهرة، وطول المدة إذ استمر أكثر من شهرين، وما أسفر عنه من تأسيس أول نقابة للعمال بمصر عام ١٨٩٩م.^{٥٨}

فقد كان لفُ السجاير حتى أواخر التسعينيات من القرن التاسع عشر يتم بطريقة يدوية، ويتطلب عمالاً على درجة كبيرة من الدقة والمهارة كان معظمهم من اليونانيين والأرمن بالإضافة إلى قليل من المصريين الذين برعوا في هذا العمل، وامتازت أجور من اشتغلوا في هذه المهنة بارتفاع نسبي، وحين استخدمت الآلات في لف السجاير أصبح بإمكان أي عامل يتلقى تدريباً سريعاً أن يدير الآلة الجديدة التي كانت تنتج أضعاف الإنتاج اليدوي، مقابل أجر أقل من ذلك الذي يتقاضاه عامل اللف اليدوي. ومن ثم لم تُعد هناك حاجة للاحتفاظ باللفافين إذا لم يقبلوا تخفيض أجورهم، ومن ثم كان انفجار إضرابهم الكبير في ديسمبر عام ١٨٩٩م.

كان العمال الأجانب من لفاي السجاير هم المحركين لهذا الإضراب بحكم خميرة العمل النقابي التي حملوها معهم من بلاد علا فيها غبار المعارك بين العمال ورأس المال، وقطع فيها العمل النقابي شوطاً بعيداً من ناحية التنظيم وأساليب النضال الجماعي وبحكم وجودهم كأغلبية في تلك المصانع، واستنادهم إلى الحماية القنصلية والامتيازات الأجنبية. وقد شمل ذلك الإضراب عدداً من «معامل السجاير» بالقاهرة، وكان المضربون يهدفون إلى الضغط على أصحاب المعامل لدفعهم إلى المفاوضة وإجابة مطالبهم، وذلك بوسيلتين: أولهما إطالة مدة الإضراب إلى أن تشحّ السجاير من السوق، وثانيتهما استخدام القوة لمنع أصحاب الأعمال من استخدام عمال جدد ليحلوا محلهم، فكانوا يعتدون عليهم ويمنعونهم من دخول المصانع.^{٥٩} وبلغ عدد المضربين — على حسب تقدير جريدة اللواء — ٩٠٠ عامل كانوا موزعين على مختلف المصانع.^{٦٠}

نجح هذا الإضراب لأنه كان مفاجأة لأصحاب الأعمال مما دعاهم إلى إجابة مطالب العمال، فاجتمع القنصل اليوناني بقيادة المعتصمين، ووافقوا على إنهاء اعتصامهم لقاء زيادة أجورهم، ولكن كل صاحب عمل توصل إلى اتفاق خاص بعماله، مما أدى إلى تفاوت الشروط والامتيازات التي حصل عليها العمال من مصنع إلى آخر.^{٦١}

^{٥٨} J. Vallet, Contribution a l'etude de la condition des ouvriers, p. 141.

^{٥٩} اللواء، ١٩٠٠/٦/٢.

^{٦٠} المصدر السابق، ١٩٠٠/١/٧.

^{٦١} المصدر السابق، ١٩٠٠/٢/٢١.

وقد حفل العقد الأول من القرن العشرين بالإضرابات التي نظمها العمال الأجانب وقادوها، وساهم فيها العمال المصريون بنصيب يتوقف على ما كان لهم من عدد في المؤسسات التي كانت تقع فيها تلك الإضرابات، ومن هذه الإضرابات إضراب العمال الإيطاليين الذين كانوا يشتغلون في أعمال خزان أسوان (مارس ١٨٩٩م) بهدف تقليل ساعات العمل، وإضراب عمال شحن وتفريغ الفحم بجمرك الإسكندرية لرفع أجورهم وتحديد ساعات العمل، وعمال الترام المصريين بالثغر الذين جأروا بالشكوى من سيطرة الأجانب من الرؤساء وخطرستهم، وكثرة العقوبات والجزاءات، كما طالبوا بتخفيض ساعات العمل التي كانت تصل إلى ١٢ ساعة يوميًا.^{٦٢}

وفي ديسمبر ١٩٠٠م عاد الإيطاليون إلى الإضراب مطالبين بوقف قرار الشركة (التي كانت تتولى تنفيذ خزان أسوان) الذي نص على تخفيض الأجر من ٣٠ إلى ١٥ قرشًا في اليوم، ومحتجين على سوء المعاملة، كما أضرب عمال التريزة الأجانب والمصريون في (نوفمبر عام ١٩٠١م) مطالبين بتنظيم أجور القطعة وخفض ساعات العمل، واعتبار يوم الأحد إجازة أسبوعية بعد الظهر، وتحديد وقت للراحة والغداء، وفي يناير عام ١٩٠٢م أضرب العمال المصريون والأجانب بشركة الغزل الأهلية بالإسكندرية مطالبين بزيادة الأجور، وفي مارس عام ١٩٠٢م أضرب عمال مطبعة الكورييري إجبسيانو بالقاهرة لزيادة أجورهم، وكانت غالبيتهم من الأجانب، وفي نفس الشهر أضرب لفافو السجاير الأجانب والمصريون بالإسكندرية مطالبين بزيادة الأجور.^{٦٣} وفي ديسمبر عام ١٩٠٣م أضرب لفافو السجاير بالقاهرة للمرة الثانية مطالبين بزيادة الأجور، وكانت غالبيتهم من اليونانيين بالإضافة إلى قليل من العمال المصريين، وكانت نتيجة هذا الإضراب تأسيس النقابة المختلطة لعمال الدخان، التي أسسها عمال شركة ماتوسيان. وحققت تلك النقابة بعض النجاح بفضل تأزر أعضائها.^{٦٤}

وكانت تلك الإضرابات — ولا ريب — حدثًا فريدًا في حياة الطبقة العاملة المصرية، أتاحت لها فرصة الوقوف على أساليب العمل الجماعي في مواجهة رأس المال المستحكم،

^{٦٢} محمد حلمي إبراهيم، فجر الحركة النقابية المصرية، مجلة التأمينات الاجتماعية، العدد ١٨ مارس ١٩٦٣م.

^{٦٣} أمين عز الدين، فجر الحركة النقابية في مصر، مجلة الطليعة، نوفمبر عام ١٩٦٥م، ص ٧٧.

^{٦٤} Zaki Badaoui, Les problemes du travail et les organisations ouvriers en Egypte, p. 21

من أجل تحسين ظروف العمل وشروطه. ولا شك أن ما حققته بعض تلك الإضرابات من مكاسب ضئيلة جعلهم يشعرون بمزايا اتحادهم وترابط مصالحهم. ولا نميل إلى الأخذ بما ذهب إليه البعض^{٦٥} من أن اشتراك العمال المصريين جنباً إلى جنب مع العمال الأجانب في تلك الإضرابات كان دليلاً على أن عمال العالم «إخوة لا يفرق بينهم وطن أو دين» لأن دور العمال المصريين في تلك الإضرابات كان ثانوياً، لأنهم لم يكونوا على درجة من الدراية بأساليب العمل الجماعي تجعلهم شركاء على قدم المساواة مع العمال الأجانب، فضلاً عن نظرهم إلى هؤلاء كَفئة متعالية ممتازة في المعاملة والأجور عن أبناء البلاد.

نشوء النقابات

لم يكن تحقيق المطالب الاقتصادية هو كل ما أسفرت عنه حركة الإضرابات، فقد لمس العمال ضرورة المحافظة على مظهر تجمعهم في شكل تنظيم دائم يجمع شملهم ويمثل مصالحهم، ومن ثم كان تأسيس النقابات أو «الجمعيات» (كما كانت تسمى في ذلك الحين)، فتكونت جمعية لفافي السجاير بالقاهرة في عام ١٨٩٩م، واستمرت قائمة حتى عام ١٩٠١م، وكان رئيسها يونانياً يدعى دكتور كريازي، وجمعية اتحاد الخياطين بالقاهرة عام ١٩٠١م وكان رئيسها دكتور بستس يونانياً كذلك، وتأسست في نفس السنة جمعية الحلاقين، وجمعية عمال المطابع. أما جمعيات عمال الأدوات المنزلية وعمال السجاير بالإسكندرية وكتبة المحامين بالقاهرة فقد تأسست في عام ١٩٠٢م. ويبدو أن هذه الجمعيات كانت تخضع لقيادة وتوجيه المثقفين، كما يتضح من أسماء من تولوا قيادة بعضها، وهذا دليل على أن العناصر العمالية الأجنبية التي أسست الجمعيات لم تكن قد بلورت نشاطها بالصورة التي تسمح للعمال أنفسهم بإدارة شئون منظماتهم. وليس لدينا معلومات كافية عن الجمعيات التي تأسست في مطلع هذا القرن تعطينا صورة واضحة عن أسلوب العمل فيها، ومستوى تنظيمها، ومدى ما حققت من نجاح، ولعل فيما وصلنا من أنباء «اعتصام الخياطين»^{٦٦} في (٤ من نوفمبر عام ١٩٠١م) ما

^{٦٥} سيد قنديل، نقابتي، الرسالة العمالية الأولى، ص ١٠.

^{٦٦} المقطم، ٥/١١/١٩٠١م.

يلقي الضوء على أسلوب العمل النقابي في تلك الحقبة من الزمان، فقد احتشد الخياطون في أحد المقاهي، وانضم إليهم بعض أعضاء جمعية لفاي السجاير، والكثير من أعضاء الجمعيات العمالية الأخرى، فبلغ عددهم ما يربو على ١٥٠٠ عامل، ورأس الاجتماع دكتور بستس رئيس جمعية الخياطين والخواجا نقولا ديانو سكرتيرها، وأحمد أفندي علي أمين الصندوق، وتحدث رئيس جمعية لفاي السجاير في هذا الاجتماع عن واجبات العمال نحو صاحب العمل، وحقوق العامل طرف صاحب العمل، وطالب بأن يقتسم العمال الأرباح مع أصحاب الأعمال مراعاة للعدالة والذمة. وانفض الاجتماع بعد أن أُلقيت عدة خطب، ثم عاد العمال إلى التجمع مرة أخرى في المساء، فساروا في مظاهرة منظمة تتقدمها فرق الموسيقى البلدية وعلم الجمعية الذي كان يحمل اسمها مكتوبًا بالعربية والإيطالية واليونانية والعبرية والأرمنية.

ونتبيّن من دراستنا لهذا الاعتصام أن الجمعيات العمالية الأولى التي تأسست في مطلع القرن العشرين كانت على درجة لا بأس بها من التنظيم، وأنه كانت ثمة رابطة تجمع هذه الجمعيات بدليل اشتراك لفاي السجاير وغيرهم من العمال في اعتصام الخياطين، كما أن العناصر الأجنبية كانت تكون الغالبية في هذه الجمعيات وتوجه عملها وتزودها بالأفكار التي نقلتها من مواطنها الأصلية بالقدر الذي كان من الممكن أن تستوعبه الأذهان في ذلك الحين.

وبرغم النجاح النسبي الذي حققته حركة الإضرابات في مطلع القرن العشرين، فإن السلطات — سواء كانت القنصلية أو المصرية — كانت تتدخل للقضاء على ثمار تلك الحركة ووأد تلك الجمعيات الوليدة في مهدها، ففضى عليها ولم تعمّر طويلاً.^{٦٧} وكان لانتعاش الحركة الوطنية خلال العقد الأول من القرن العشرين على يد مصطفى كامل ومحمد فريد، وعلو مدها نتيجة للأحداث التي مرت بالبلاد في تلك الحقبة، وما تبعها من بثّ روح الوطنية في نفوس أبناء البلاد، والتطلع إلى التخلص من الاحتلال الأجنبي، والارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة إلى الحد الذي جعل البعض يوجه نداء إلى مجلس شورى القوانين مطالبين بالنظر في موجة الغلاء التي غمرت البلاد رأفة بالفقراء،^{٦٨} كان لهذا كله أثر كبير في تحريك الطبقة العاملة المصرية لممارسة النضال الجماعي للظفر

^{٦٧} M. Colombe, L'évolution de l'Egypte 1924-1950, p. 187

^{٦٨} الأهرام، ١٩٠٧/٢/٤ م.

ببعض المكاسب الاقتصادية الملحة، يشد أزهرهم ما اضطرم في النفوس من حقد دفين على الأجانب والمستغلين ممثلين في أصحاب المصانع والشركات الأجنبية.

ففي ٢ من أغسطس عام ١٩٠٨م، أضرب جميع عمال السجاير مطالبين بزيادة الأجور، وخفض ساعات العمل، واحتساب الإجازة المرضية بأجر، ولكن هذا الإضراب فشل نتيجة تدخل البوليس، ثم عادوا إلى الإضراب في ١٧ من أكتوبر، وأسفر إضرابهم عن إعادة تشكيل نقابة عمال الدخان.^{٦٩}

وقدّم عمال شركة ترام القاهرة (في أكتوبر عام ١٩٠٨م) إلى الشركة قائمة بمطالبهم التي كانت تدور حول خفض ساعات العمل إلى ثماني ساعات بدلاً من ١٣ ساعة، وزيادة الأجور بنسبة ٤٠٪ لمواجهة تكاليف المعيشة المرتفعة، وتنظيم الغرامات والإجازات السنوية والمرضية وصرف الملابس وإعادة العمال المفصولين، كما طالبوا باعتراف الشركة باللجنة التي يشكلها العمال من أربعة مندوبين يكون من بينهم أحد المحامين لبحث شكاوى العمال في المستقبل، ومنع ضرب الموظفين (وكان معظمهم من الأجانب) للعمال، وإهانتهم وشتمهم، وفتح باب الترقى للعمال المصريين إلى وظائف المفتشين، وهي الوظائف التي كانت وَقفاً على الأجانب.

وقد فطن أمين عز الدين^{٧٠} إلى ما لهذه المطالب من دلالة وطنية ونقابية، فقد هدف العمال إلى تأكيد ضرورة المحافظة على كرامة العامل المصري، وعدم تعرضه للإهانة على يد رؤسائه من الأجانب، كما رمت إلى تحطيم الفوارق بين أبناء البلاد والأجانب ما داموا يخدمون مؤسسة واحدة، وعبروا عن مطلب العمال الذي ينحصر في الاعتراف بالتنظيم النقابي الدائم لهم.

رفضت الشركة الاستجابة لهذه المطالب، فأعلن العمال الإضراب في ١٨ من أكتوبر عام ١٩٠٨م، وطافوا بشوارع القاهرة في شكل مظاهرة تعرضت للصدام مع البوليس، وكان العمال يبيتون ليلاً ومعهم مستشارهم (محمد كامل حسين المحامي) على قضبان الترام في الشوارع حتى لا تتمكن الشركة من تسيير قطاراتها بعمال آخرين.^{٧١} وكان الحزب الوطني وجريدة اللواء يؤيدان العمال في مطالبهم، فقالت اللواء في عددها الصادر في ١٨ من أكتوبر عام ١٩٠٨م: «أن المتأمل في المطالب التي عرضها هؤلاء العمال

^{٦٩} Badaoui, Les problemes du travail, p. 22.

^{٧٠} أمين عز الدين، فجر الحركة النقابية في مصر، مجلة الطليعة، نوفمبر ١٩٦٥م، ص ٨٠.

^{٧١} سيد قنديل، نقابتي، الرسالة العمالية الأولى، ص ١٢.

على الشركة يعرف مبلغ عدلها وصوابها، فإنهم لم يفتتوا على الشركة ولم يطلبوا منها المستحيل، وإنما طلبوا أن يُحفظ التناسب بين الحقوق والواجبات، وأن يأخذوا الكفالة الكافية لهم، وألا يُضاموا ولا يُرهبوا، وأن يكون الأمر مقصوراً على العمل، وللعمل وقت محدود. هذه الروح التي سرت في أولئك العمال فأشعرتهم أن لهم حقوقاً ضائعة وجمعت صفوفهم لطلبها بطريقة عادلة، روح تبشّر بدخول طوائف العمال عندنا في عهد جديد من الحياة الحية والتضامن الاجتماعي».

وانتهى الأمر بالقضاء على هذا الإضراب ومحاكمة مائة وثمانية من العمال، وجهت إليهم تهمة الإخلال بالأمن والنظام وتعطيل عمل الشركة والإضرار المادي بها، وأسفرت المحاكمة عن إدانتهم. وبرغم أن العمال لم يجنوا من وراء هذا الإضراب مغنماً اقتصادياً فإنه أتيحت لهم فرصة تأسيس نقابة خلت — لأول مرة — من العنصر الأجنبي.^{٧٢}

لم يكن عطف الحزب الوطني على إضراب عمال الترام في عام ١٩٠٨ م وليد الصدفة، بل كان — في رأينا — جزءاً من مخطط عريض وضعه الحزب منذ انتقلت رئاسته إلى محمد فريد، حين توفي مصطفى كامل ولم يمض على تأسيس الحزب — رسمياً — أكثر من شهرين، وكان هذا المخطط يرمي إلى تنظيم (صفوف) الطبقة الدنيا من أبناء الشعب ممثلة في العمال والفلاحين، لتكون ركيزة العمل الوطني، إلى جانب المثقفين من أبناء الطبقة المتوسطة، ومن ثم كان مشروع الحزب لتأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية عام ١٩٠٨ م، وكان يطلق عليها في ذلك الحين «نقابات التعاون»، بقصد حماية الفلاحين من المُرابين الأجانب والمصريين على السواء، و«لتعلم الفلاح معنى التضامن»، وما تلا ذلك من تأسيس مدارس الشعب الليلية في نفس السنة لتبصير العمال بما لهم وما عليهم، وما ترتب عليها من تأسيس «نقابة عمال الصنائع اليدوية» في أوائل عام ١٩٠٨ م.

ويؤكد صحة ما تذهب إليه من أن اهتمام الحزب بتنظيم العمال كان جزءاً من مخطّطه هذا، ما أبداه محمد فريد من عطف على العمال في مقالة له نشرت في جريدة الديلي نيوز في يوليو عام ١٩٠٨ م^{٧٣} جاء فيها أنه «إلى الآن لا يوجد بمصر قوانين خاصة بحماية العمال، ولا قوانين تحدد سنهم، ولا عدد الساعات التي يجب أن يقضوها في العمل، فتجد العمال مثقلي الكواهل بلا رحمة، وخصوصاً في معامل الدخان ومعامل حلج الأقطان؛

^{٧٢} Zaki Badaoui, op. cit., p. 22.

^{٧٣} عبد الرحمن الرافعي، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ط٣، ص ١١٠.

حيث يشتغل العمال ذكورًا وإناثًا في وَسَطٍ من أَرْدَا الأوساط من الوجهة الصحية والأدبية». ونعى على الحكومة عدم قيامها بعمل إيجابي في هذه الناحية.

ولهذا لسنا في حاجة إلى أن نقول مع بعض الباحثين^{٧٤} أن التقاء محمد فريد بالزعيم العمالي البريطاني كير هاردي Keir Hardie^{٧٥} في مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف (سبتمبر عام ١٩٠٩م) كان له أثر كبير في اقتناع الزعيم المصري بأهمية النقابات ودورها في العمل السياسي، وفي حركات الاستقلال الوطني، مستندين في هذا إلى خطبة ألقاها محمد فريد في المؤتمر الوطني الثاني (٧ من يناير ١٩١٠م)، أشاد فيها بدور النقابات في النضال الوطني، وأهمية حزب العمال البريطاني، وجهود كير هاردي «وإخوانه»، ووجه الشكر إلى كير هاردي وزملائه من الإنجليز والأيرلنديين الذين حضروا المؤتمر المصري بجنيف وعضدوا الحزب الوطني في «جميع الاقتراحات والطلبات التي قررها المؤتمر المذكور».

وعندنا أن إقامة الحزب الوطني لنقابة الصنائع اليدوية — التي تمت في مطلع عام ١٩٠٨م — لم تكن نتيجة تأثير خارجي من كير هاردي أو غيره، ولكنها كانت ضرورة فرضتها ظروف النضال الوطني، رمى الحزب من ورائها إلى بث روح التضامن بين طوائف العمال، وتبصيرهم بقضية بلادهم، كما أن هذا الاتجاه كان جزءًا من مخطط واسع — كما قدّمنا — هدفه تنظيم الطبقة الدنيا التي تتكون من سواد الشعب، لتكون سندًا للطبقة المتوسطة من المثقفين الذين تصدّوا لقيادة الحركة الوطنية، هذا ولم نجد في مذكرات محمد فريد ما يشير إلى أنه قد تحدث إلى كير هاردي أو تناقش معه في أمر من أمور النقابات سواء في مصر أو الخارج، وإذا كان الزعيم المصري قد أثنى — في الفقرة التي أوردها الكاتب من خطابه — على كير هاردي وإخوانه، فإنما كان يؤدي واجب العرفان بالجميل لأناس أيدوا المصريين في مطالبهم العادلة.

وتوافر عدد من شباب الحزب الوطني على دراسة لوائح النقابات في الخارج، وانتهت دراساتهم إلى وضع القانون الأساسي لنقابة الصنائع اليدوية الذي نشر بجريدة اللواء في

^{٧٤} أمين عز الدين، فجر الحركة النقابية في مصر، مجلة الطليعة، نوفمبر عام ١٩٦٥م، ص ٨٥.

^{٧٥} كان كير هاردي يتزعم حزب «العمال المستقلين»، وكان اشتراكيًا يعتقد أن الاشتراكية سوف تعم أوروبا ثم تنتقل إلى سائر الأقطار، وأن الاستعمار البريطاني يجب أن يزول من مصر والهند، وأن واجب المصريين الوطني الأول هو إخراج الإنجليز، ثم إيجاد الإصلاحات الاجتماعية في المجتمع المصري (سلامة موسى، تربية سلامة موسى، ص ١٦٣).

عددي ١١ و ١٢ من يناير عام ١٩١٠م. فحدد الغرض الذي أقيمت النقابة من أجله بالعمل على «تحسين حالة أعضائها المادية والأدبية، وترقية الصناعة، وإيجاد روابط ودية بينهم»، ولكي تحقق النقابة هذا الغرض «أنشأت قلمًا طبيًا، وقلمًا للاستشارة القضائية، وقلمًا للإعانات المالية، وصندوقًا للتوفير والتقاعد، وإلقاء محاضرات، وإنشاء أندية، وتأسيس شركات تعاون على شراء ضروريات الحياة». وبرغم أن المادة الرابعة من ذلك القانون نصّت على حظر المناقشة في المسائل السياسية والاجتماعية في اجتماعات النقابة، فإننا نؤيد ما ذهب إليه جمهوره الباحثين من أن هذه النقابة كانت تؤدي نشاطًا سياسيًا مستترًا بحكم وقوعها تحت إشراف رجال الحزب الوطني.

وقد انقسم مجلس إدارة النقابة إلى أربع لجان هي: لجنة الإسعاف الطبي، ولجنة الإسعاف المالي، ولجنة المالية وصندوق التقاعد، ولجنة الأبحاث والنشر. وكانت كل لجنة تتكون من ثلاثة أعضاء.

ويُعد قانون نقابة الصنائع اليدوية أقدم ما وصلنا من لوائح النقابات، وهو يعكس أثر العناصر السياسية المثقفة في صياغة تلك اللائحة، ويتجلى فيه بوضوح أثر الاطلاع على لوائح النقابات الغربية المماثلة. ويتضح من المبادئ الأساسية التي وردت بذلك القانون أن النقابة كانت ذات إطار اجتماعي، بالإضافة إلى اهتمامها بالعمل النضالي من أجل تحسين ظروف العمل.

واتخذ الحزب ناديًا للنقابة بالسبئية تجاه مدرسة عباس، وكان أول رئيس لهذه النقابة علي بك ثروت (ناظر مدرسة الصنائع بالمنصورة سابقًا)، وحفل ذلك النادي بالمحاضرات القيمة، فألقى عمر لطفي محاضرة عن «أسباب ارتقاء العمال في أوروبا، وكيف يرتقي العامل في مصر»، وألقى حافظ عفيفي محاضرة عن «صحة الأطفال في فصل الصيف».

وقد انتشرت فكرة تأسيس النقابات من القاهرة إلى الأقاليم، فأنشئت نقابة بالإسكندرية وأخرى بالمنصورة وثالثة بطنطا، ويرجع الفضل في ذلك إلى رجال الحزب، وخاصة محمد فريد الذي طفق يدعو إلى «العناية بنقابات العمال وبث مبدأ التضامن بينهم، والدفاع عن حقوقهم، واستصدار القوانين الضامنة لهم عدم التكف عند الشيخوخة، أو عقب الإصابة بما يمنعهم عن الكسب»، إذ إنه «لا مخلص للعامل من هذا الجحيم إلا النقابات، فتعالجه إذا مرض وتصرف له الأدوية مجانًا أو بثمن قليل، وإذا مات ساعدت

نشأة الحركة العمالية (١٨٩٩-١٩١٤م)

على تربية أولاده، وإذا أصيب بما يمنعه عن الكسب رتبت له ما يقيه ذل السؤال، مقابل قليل من المال يدفعه شهرياً».^{٧٦}

كانت النقابة تشترط في العضو العامل أن يكون صانعاً يشتغل بالأعمال اليدوية، ولذلك كانت تضم أعضاء من مختلف المهن والحرف، وكان هناك إلى جانب الأعضاء العاملين أعضاء شرفيون ممن ساعدوا النقابة بنفوذهم أو عضدوها مادياً من غير العمال. وتعتبر نقابة عمال الصنائع اليدوية التنظيم العمالي البارز في مصر طوال السنوات التي سبقت إعلان الحرب الأولى، وامتازت بطابعها المصري القح، والوطني الخالص. ويتضح من الإحصاء التالي^{٧٧} مدى ما بلغت نقابة عمال الصنائع اليدوية — في القاهرة — من اتساع وانكماش على مرّ السنين:

اسم النقابة	١٩٠٩	١٩١٠	١٩١٢	١٩١٩	١٩٢١
نجارون	١٣٠	٣٣٥	٣٧٨	٩٥	٨٣
حدادون	٢٥٠	٦٧٠	٧٣٩	٢٠٩	١٨٨
ميكانيكيون	١٠٠	٢٨٩	٢٧٦	١٠٥	٩٠
سروجيون	٨٧	١٣٧	٢١٨	٩٠	٧٧
عمال سجاير	٣٦	١٦٧	٥٦٠	١١٠	٨٥
نقاشون	٩٥	١٣٩	١٥٨	١١٢	٦٥
طباخون	١٨	١٢١	٩١	٧٥	٤
معمارين	٦٥	٦٥	١٩٣	١٠٥	٧٥
حلاقون	—	—	٤٩	٤٥	٧٩
حياكون	٥٨	٩٥	١٩٣	١٠١	٧٩
عمال السكة الحديد	٦٠	٦٤	٨٧	١٨	٩
حرف أخرى	٨٠	٢٨٣	١٩٧	١٤٨	٢٠٩
المجموع	٩٧٩	٢٣٦٥	٣١٣٩	١٢١٣	١٠٤٣

^{٧٦} عبد الرحمن الرافعي، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ص ١١٠، ٣١٨.

^{٧٧} مليكة عريان، مركز مصر الاقتصادي، ص ٨٨.

وواضح أن عمال المرافق العامة والنقل، ونعني بها شركات المياه والكهرباء والغاز والترام وعمال السكك الحديدية (فيما عدا ذوي المهن اليدوية منهم)، لم يكونوا ضمن أعضاء تلك النقابة التي اقتصرَت على عمال المهن اليدوية، كما يتضح من اسمها، وإن اتسع ناديها لاستقبال العمال من كل حذب وصوب.

ولعل الحزب الوطني كان يرمي من وراء تأسيس نقابة الصنائع اليدوية إلى النهوض بأرباب الحِرَف اليدوية والعمل على تحسين أحوالهم التي كانت قد ساءت نتيجة تدفق المصنوعات الأجنبية على الأسواق المصرية بأسعار جعلتها تجذب أنظار الناس، مما كان له أسوأ الأثر على المصنوعات اليدوية المحلية وعلى العاملين بها.

أما عمال المرافق العامة فقد بقيت لهم نقاباتهم المستقلة، وإن كنا نعتقد أنها كانت تعمل في تناسق مع نقابة الصنائع اليدوية والحزب الوطني، وأن مدارس الشعب كانت همزة الوصل بين هذه النقابات ونقابة الصنائع اليدوية.

فقد أنشئت أول مدرسة من تلك المدارس ببولاق، وبدأت الدراسة فيها في نوفمبر عام ١٩٠٨م، والتحق بها عند تأسيسها ٦٠٠ عامل، وألقى أحمد لطفي أول درس بها، وكان موضوعه «الشئون الاجتماعية». وكان برنامج هذه المدارس يتناول تعليم القراءة والكتابة ودروس الدين وقانون الصحة والاحتياطات الصحية والعناية بتربية الأطفال والقوانين الخاصة بالمعاملات اليدوية والشئون الاجتماعية ودروس الأشياء والحساب وتاريخ مصر والتاريخ الإسلامي وجغرافية مصر ودروسًا في الأخلاق والآداب.

وتطوع الشباب وأعضاء الحزب لإلقاء الدروس على العمال، وبلغ عدد المدارس التي أنشأها عام ١٩٠٩م لتعليم الصناعات مجاناً أربع مدارس في أقسام الخليفة وبولاق وشبرا والعباسية، كانت تضم كل منها نحو مائة وعشرين تلميذاً من مختلف الحرف، وانتشرت هذه المدارس في عواصم القطر، وساهم نادي المدارس العليا في تلك الحركة، فألف لجنة نشر مدارس الشعب، وتولى أعضاؤها التدريس فيها.^{٧٨} وحثَّ محمد فريد أعضاء الحزب على الاهتمام بهذه المدارس لأنها «من أفيد الوسائل وأنجعها لتهديب (العامل) وتنويره» ولأن التجارب قد دلَّت «على أن العامل يكفيه زمن قليل لتحصيل ما يلزمه من الضروريات»، وطلب من الأعضاء أن يكثرُوا من تأسيسها في المدن والقرى ليعلموا المساكين ما لهم وما

^{٧٨} عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص ١٧٩.

عليهم، وليخرجوهم من الظلمات إلى النور، وأوصاهم أن يشرحوا للعامل «حالة إخوانه في أوروبا، وما هم فيه من سعادة نسبية بفضل الاتحاد وبفضل التضامن».^{٧٩} غير أن الحكومة لم تكن لتقف مكتوفة الأيدي إزاء هذا النشاط الذي أخذ يضرب جذوره في أعماق المجتمع باتجاهه إلى العمال والفلاحين، فكانت سلسلة المتاعب التي دفعت محمد فريد إلى الخروج من مصر سرًا وتشتيت أعضاء الحزب، ثم ما تلا ذلك من بث الفرقة بين أبناء الشعب نتيجة موجة التعصب الديني. وبقيت الحركة الوطنية حركة مثقفين أساسًا، ولم تنجح في تكوين جذور قوية لها بين الطبقة العاملة، كما لم تمتد جذورها بين الفلاحين، ولم تتابع قيادة المثقفين، المكوّن منهم الحزب الوطني، صلاتها بالعمال^{٨٠} بنفس العمق والاتساع الذي كان عليه نشاطها في السنوات من عام ١٩٠٨ إلى عام ١٩١٢م.

واستمرت النقابات متناثرة ضعيفة مطاردة، حتى أعلنت الأحكام العرفية نتيجة قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، بعد إعلان الحماية الإنجليزية على مصر، وما تلا ذلك من حظر مزاولة كل نشاط اجتماعي وسياسي، ومن ثم أغلقت دور النقابات، وتوقف النشاط النقابي.

تمكنت الطبقة العاملة — إذن — من تحقيق وجودها — كطبقة — خلال الفترة من عام ١٨٩٩ إلى عام ١٩١٤م، واستفادت من دروس النضال الجماعي التي تلقته على يد العمال الأجانب الذين قادوا الإضرابات المبكرة في تاريخ الحركة العمالية المصرية، فاستطاعت أن تؤسس نقابات مصرية خالصة، واتسم كفاحها في تلك الحقبة بالطابع الاقتصادي البحت من أجل تحسين ظروف العمل وشروطه، وزيادة الأجور، ثم التحمت بالحركة الوطنية، واتخذ نضالها إطارًا اجتماعيًا يخفي مضمونًا سياسيًا كان من الممكن أن يؤتي أكله لو هُيئت له سبل الحياة. ثم ما لبثت الحرب أن قطعت مرحلة النشوء هذه، ولكن حين وضعت الحرب أوزارها دخلت الحركة العمالية في طور جديد.

^{٧٩} المصدر السابق، ص ٣١١.

^{٨٠} شهدي عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٨٨٢-١٩٥٦م، ص ٢٦.

الفصل الثاني

ظهور اتحادات النقابات (١٩١٤-١٩٣٩م)

شبَّ أوار الحرب العالمية الأولى، وأعلن الإنجليز الحماية على مصر في (ديسمبر ١٩١٤م)، فقيّدت حرية المنظمات الشعبية والعامّة بإعلان الأحكام العرفية، مما ترتب عليه إغلاق دور النقابات وتوقفت الحركة العمالية توقّفًا تامًّا في خلال الحرب.^١

أخذت السلطات منذ بداية الحرب تجمع ما تستطيع جمعه من العمال والفلاحين بالإكراه، وتسوقهم إلى مختلف الجبهات في سيناء والعراق وفلسطين والدرنديل وفرنسا، للعمل في خدمة القوات المحاربة، وكانت عملية جمع العمال تتم تحت ستار التطوع الاختياري، ولكنهم كانوا في الحقيقة مكرهين، يؤخذون بطريق التجنيد، ووضعت الحكومة المصرية سلطتها وموظفيها رهن أوامر السلطة العسكرية البريطانية، فكان رجال الإدارة يجندون الرجال قسْرًا، واغتنم كثير من العمد هذه الفرصة لسوق خصومهم إلى هذا التجنيد الذي كان بمثابة النفي والتعرض للأخطار، واتخذ الكثيرون الدعوة إلى التطوع سبيلًا للرشوة وابتزاز أموال الأهالي بإعفائهم من هذا التجنيد، وقد بلغ عدد العمال والفلاحين والهجّانة المصريين الذين أخذوا من مصر بتلك الوسيلة حتى نهاية الحرب نيفًا ومليون عامل مات كثير منهم في الحرب.^٢

ولم يقف الأمر عند حد استغلال طاقة العمل في خدمة بريطانيا ولكن تعدّتها إلى الاستيلاء على الدواب والحبوب والمؤن وعلف المواشي بأبخس الأسعار حتى أن الناس لم يجدوا ما يلزمهم لقوتهم الضروري. واضطرت مصر إلى إنقاص مساحة الأرض المزروعة

^١ Zaki Badaoui, op. cit., p. 24

^٢ عبد الحمن الرافعي، ثورة ١٩١٩م، ج ١، ص ٤٠.

قطناً لزيادة مساحة الأراضي المنتجة للحبوب، وذلك لتموين القوات المحاربة، وأخذت الحكومة تعمل على تقديم المساعدات اللازمة للجيش البريطانية حتى أن بعض المصالح خصصت نفسها لهذا العمل وأهملت شئون وظيفتها الأصلية، ووقع على السكك الحديدية المصرية عبء النقل الحربي، وأدى ذلك إلى استهلاك عدد كبير من القاطرات والمهمات.^٣

العمال وثورة ١٩١٩م

وما إن وضعت الحرب أوزارها في (نوفمبر عام ١٩١٨م)، حتى تألّف الوفد المصري من سبعة من أعضاء الجمعية التشريعية برئاسة سعد زغلول بهدف «السعي بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعي سبيلاً في استقلال مصر استقلالاً تاماً»، وشرع الوفد يجمع التوكيلات التي تخوله حق التحدث عن الأمة، ثم طلب الوفد من قيادة الجيش الإنجليزي السماح له بالسفر إلى بريطانيا للمفاوضة بشأن مستقبل مصر، ولكن طلب من الوفد أن يقدم ما لديه من مقترحات إلى المندوب السامي في مصر على أن تكون مقصورة على نظام الحكم في حدود الحماية، واحتج الوفد على هذا القرار لدى معتمدي الدول، فأذنت السلطة العسكرية الوفد بسوء العاقبة، ونفذت في مارس تهديدها فألقت القبض على سعد زغلول وثلاثة من أعضاء الوفد ونقلتهم إلى مالطة في اليوم التالي. وكان انتقال زعماء الوفد ونفيهم هو الشرارة التي أشعلت نيران الثورة، وهو ما لم يكن في حساب أحد.

ولا يدخل في نطاق هذا البحث دراسة الثورة من حيث المقدمات والنتائج، وإنما نعني هنا بإبراز دوافع اشتراك العمال في الثورة ودورهم فيها وما أسفر عنه من إعادة النشاط النقابي وظهور اتحادات النقابات.

لقد نتج عن الحرب العالمية الأولى أمران هامان بالنسبة للطبقة العاملة، فقد زاد عددها نتيجة للنشاط الصناعي الذي تطلّبه الحرب، ونتيجة — أيضاً — للعمل في السلطة العسكرية. ففي إحصاء عام ١٩٠٧م كان عدد المشتغلين بالصناعة يبلغ ٣٥٦٤٢٥ وذلك بالإضافة إلى ١٠١٠٢٦ كانوا يعملون في النقل بمجموع قدره ٤٥٧٤٥١ عاملاً. وقد ارتفع هذا الرقم في عام ١٩١٧م إلى ٤٨٩٢٩٦ بخلاف عمال النقل (السكك الحديدية وغيرها) الذين بلغ عددهم ١٥٠٦٣٣ عاملاً، فيكون المجموع ٦٣٩٩٢٩ عاملاً. أما الأمر الثاني

^٣ المصدر السابق، ص ٤١.

فهو انتكاس الحركة النقابية بدلاً من نموها بنمو الطبقة العاملة، بسبب الأحكام العرفية مما أدى إلى زيادة تعرض العمال للظلم والاستغلال حتى أصبحت ساعات العمل تصل إلى اثنتي عشرة ساعة على وجه العموم دون أن يستطيعوا إبداء أي نوع من المقاومة.^٤ فإذا أخذنا في الاعتبار أن الرخاء النسبي الذي جلبته الحرب لم يستفد منه إلا طبقات التجار وملوك الأراضي الزراعية، أما العمال فلم تزد دخولهم برغم ارتفاع تكاليف المعيشة التي ربت في بعض الأحيان على ١٠٠٪ مما كانت عليه قبل الحرب^٥ ومن ثم كان اشتراك العمال في الثورة ضرورة فرضتها ظروفهم وأوضاعهم.

اشترك العمال في الثورة منذ يومها الثاني، وكان عمال النقل أول المضربين، ونسج على منوالهم سائقو سيارات الأجرة والنقل، حتى أصبحت المواصلات معطلة في جميع أنحاء العاصمة^٦ وأضرب عمال العنابر في ١٥ مارس عام ١٩١٩م، وكان عددهم يزيد على أربعة آلاف عامل يقومون بأعمال الصيانة اللازمة للقطارات، وعمد بعضهم إلى إتلاف مفاتيح القضبان الحديدية، ثم قطعوا الخط الحديدي بالقرب من إمبابة فتعطلت قطارات الوجه القبلي. وكان مما عجل بهذا الإضراب أن الحكومة ألحقت بعض الجنود الإنجليز بهذه العنابر لتمرينهم على مختلف الصناعات، فاعتقد العمال أن الحكومة تهدف إلى إحلال هؤلاء الجنود محلهم، فهاجوا وأضربوا وحاولت السلطات تهدئتهم، ولكن دون جدوى، فأرسلت السلطة العسكرية قواتها إلى حي السبتية حيث العنابر لحفظ النظام وتشتيت المظاهرات، ومنعت الاتصال بين العمال والمتظاهرين في الأحياء الأخرى.^٧

وفي يوم ١٦ من مارس اعتصم عمال شركة النور فباتت العاصمة في ظلام حالك، وأخذت المظاهرات التي تسير ليلاً تحمل المشاعل. وقد انضم الحرفيون إلى الحركة فانخرطوا في المظاهرات الصاخبة التي كانت تجوب شوارع القاهرة كل يوم. وفي ١٨ من مارس اجتمع عمال العنابر وفريق من الصناع في شارع بولاق، ثم ساروا رافعي الأعلام،

^٤ عبد العظيم محمد إبراهيم، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨-١٩٣٦م، بحث للمجستير غير منشور، ص ٣٨.

^٥ National Bank of Egypt 1898-1948, p. 50.

^٦ عبد العظيم إبراهيم، المرجع السابق، ص ٧١.

^٧ عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص ١٨٣-١٨٤.

قاصدين الأزهر للانضمام إلى المتظاهرين فيه، فاعترضتهم القوات البريطانية بالقرب من كوبري أبي العلاء وحدث اشتباك سقط فيه كثير من القتلى والجرحى.^٨

وبعد إعلان الجنرال للنبي الإفراج عن سعد ورفاقه، قامت مظاهرات ابتهاج يومي ٧ و ٨ من أبريل، وكانت مظاهرة ٨ من أبريل أعظمها شأنًا؛ إذ اشتركت فيها طبقات الشعب كافة من العلماء والقسس والقضاة والمحامين والأطباء والأعيان والموظفين والطلبة وطوائف العمال والصناع، ومع كل فريق علمه الخاص، وسارت المظاهرات في شوارع القاهرة مارّة بقصر عابدين وبيت الأمة، وتعرض لها الإنجليز عند الأزبكية فأطلقوا عليها نيرانهم، فأصيب البعض وقتل البعض الآخر.^٩

أدّى اشتراك العمال في الثورة إلى إحياء روح النضال الجماعي في نفوسهم تلك الروح التي خبت جذوتها حين نشبت الحرب، فعاد العمال إلى تنظيم صفوفهم، وبُعِثَت النقابات من جديد، وأخذت ترفع شعار التضامن والاتحاد لتحقيق نضال موحد من أجل تحسين ظروف العمل وشروطه، ومن ثم كان ظهور الاتحادات العمالية التي كانت تشكل المحاولات الأولى في تاريخ الطبقة العاملة المصرية، لغرض وجودها كتجمع للعمل في مواجهة رأس المال الذي أخذ يعلو مدارج النمو في شتى نواحي استغلاله سواء في الصناعة أو التجارة إلى جانب الزراعة؛ حيث بدأت البرجوازية المصرية تنمو ويعلو كعبها في اقتصاديات البلاد.

ولما كان نمو الحركة العمالية مرهونًا بتطور الصناعة وما يتبعه من اتساع الطبقة العاملة، فلا بدّ أن نقوم بدراسة تطور الصناعة بعد الحرب الأولى قبل أن نتناول النشاط العمالي — في تلك الحقبة — بالدراسة.

تطور الصناعة بعد الحرب الأولى

منعت ظروف الحرب استيراد المواد الصناعية، مما أدى إلى ازدهار بعض الصناعات في مصر. كما أدّت متطلبات الحرب إلى إقامة عدد من الصناعات الصغيرة التي تخدم جيوش بريطانيا، وكان طبيعي أن تؤدي هذه الظروف إلى بعث بعض الصناعات القديمة. وفي

^٨ عبد العظيم إبراهيم، المرجع السابق، ص ٧١.

^٩ عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ج ٢، ص ٦.

عام ١٩١٧م تشكلت لجنة حكومية لدراسة أحوال التجارة والصناعة، فقدمت تقريراً أوصت فيه الحكومة بتشجيع الصناعة وحمياتها.^{١٠} ومن الصناعات التي ازدهرت خلال الحرب صناعة الأثاث على اختلاف أنواعه والمصنوعات الخشبية عموماً، والمصنوعات الجلدية وبخاصة الأحذية، وصناعة الأسمنت والصابون والزيوت والكحول، ومطاحن الغلال التي تدار بالآلات، وصناعة السجاد والأكلمة، والمصنوعات الزجاجية والخزفية، ومنسوجات التريكو والملابس، والأسرة المعدنية، والأدوات المنزلية.^{١١}

وكان من أثر هذا الانتعاش الذي أصاب الصناعة أن استفاد الكثير من أهل الحرف التي كاد يقضي عليها تماماً في فترة ما قبل الحرب بسبب اتباع سياسة «الباب المفتوح»، كما أن الشركات التي كانت موجودة منذ أوائل القرن العشرين والتي كثيراً ما هدها الإفلاس استطاعت تثبيت مركزها وجني أرباح وافرة بسبب احتكارها الفعلي للسوق المحلية، فكأن الحرب كانت بمثابة تعريفة مؤقتة حمّت السلع التي كانت تنتجها البلاد على نطاق ضيق.

هكذا كانت الحرب العالمية الأولى نقطة تحوّل بالغة الأهمية في تاريخ الصناعة المصرية، فقد أخذت الصناعة الحديثة تجد لقدمها موضعاً مع مرور الزمن، ولا أدل على ذلك من الانكماش النسبي لحجم الواردات في تلك الحقبة. وأدت موجة المطالبة بالاستقلال السياسي إلى إثارة فكرة تدعيم هذا الاستقلال بقيام صناعة مصرية صميمة، ومن ثمّ كانت فكرة تأسيس بنك مصر التي نفّذت في مايو عام ١٩٢٠م. وحدد طلعت حرب برنامج البنك الذي انحصر في تأدية الخدمات المالية بأجر مناسب، والعمل على تنظيم الحالة التجارية، وإنشاء الغرف التجارية وشركات التعاون اللازمة لأصحاب المزارع والمصانع، والعمل على بثّ روح العمل والتعاون والتضامن والنظام في الشبيبة، وإنماء ملكة الاقتصاد والتجارة فيهم، وألحت على وضع أساس التربية الاقتصادية العملية في البلاد، وجعل تعليم النظام الحسابي أساساً في مناهج التعليم فيها.^{١٢}

وقد بدأ بنك مصر برأس مال قدره ثمانون ألف جنيه، واشترط في عقد تأسيسه أن يكون حملة الأسهم من المصريين، فكفل له الصبغة القومية، وأخذ البنك يؤدي رسالته

^{١٠} Charles Issawi, Egypt at mid-century, p. 140

^{١١} عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة، ج ١، ص ٢٦٥.

^{١٢} مجموعة خطب طلعت حرب، من خطبته في حفل تأسيس البنك في (٧ من مايو عام ١٩٢٠م)، ص ٥٨،

وينمو مع الأيام، فأنشأ فروعاً له في معظم مدن القطر الهامة وتضاعف رأس ماله، واتسعت معاملاته على مرّ السنين، فبلغ رأس ماله واحتياطيه في آخر عام ١٩٤٤ مليونين و١٤٨,٤١٠ من الجنيهات، بعد أن كان ١٧٥,١٠٨ جنيهات في آخر عام ١٩٢٠م. وبلغت قيمة الودائع والحسابات الدائنة فيه ٣٣ مليوناً من الجنيهات ونيفاً في عام ١٩٤٤ بعد أن كانت ٢٠٩,٩٤٠ في نهاية عام ١٩٢٠م.

وأصبح البنك النواة الاقتصادية والمالية لنهضة الصناعات الوطنية، فقد أنشأ شركات مساهمة مصرية كان لها أداة تمويل وتوجيه منها: شركة مصر للطباعة عام ١٩٢٢م، وشركة مصر لحليج الأقطان عام ١٩٢٤م، وشركة مصر للنقل والملاحة النهرية عام ١٩٢٥م، وشركة مصر للتمثيل والسينما عام ١٩٢٥م، وشركة مصر لغزل ونسج القطن بالملحة عام ١٩٢٧م، وفي نفس السنة أنشئت شركة مصر لمصايد الأسماك وشركة مصر للكتان، كما أسس البنك شركة بيع المصنوعات المصرية عام (١٩٣٢م)، وشركة مصر لغزل ونسج القطن الرفيع بكفر الدوار عام (١٩٣٨م)، وشركة مصر لتصدير الأقطان عام (١٩٣٠م)، وشركة مصر للتأمين عام (١٩٣٤م)، وشركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت عام (١٩٣٧م) وفي نفس السنة أنشئت شركة مصر للمناجم والمحاجر، كما أسس البنك شركات أخرى للمستحضرات الطبية ودباغة الجلود والأسمنت والملاحة النهرية.^{١٣}

وأدى نجاح تلك الشركات إلى تشجيع المصريين على استثمار أموالهم في الصناعة والتجارة؛ فأسسوا شركات ومؤسسات صناعية وتجارية أصابت قدرًا من النجاح، بعد أن كانت الأرض وحدها مجالاً لاستثمار أموال المصريين وخاصة فيما بين عام ١٩١٩م والعشرينيات الأولى حين ارتفعت أسعار القطن ارتفاعاً أدى إلى اتجاه أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار أموالهم في الزراعة التي كانت مركزاً لتجمع رأس المال بلا حدود.^{١٤} ونتج عن الأزمة الاقتصادية العالمية، وما تبعها من تدهور أسعار القطن بالإضافة إلى تزايد عدد السكان بالصورة التي جعلت الأرض عاجزة عن تحمل أعباء الحياة، ظهور موجة شعبية ورسمية لتشجيع الصناعات الوطنية. فعلى النطاق الشعبي أسس بعض الوطنيين «جمعية المصري للمصري» التي كان قانونها يشترط على الأعضاء ألا يشتروا سلعة أجنبية ما دام هناك ما يقابلها من السلع المصرية، وأن يقاطعوا المصنوعات

^{١٣} عبد الرحمن الراجعي، المرجع السابق، ص ٢٢٦-٢٦٧.

^{١٤} Charles Issawi, op. cit., p. 140.

الإنجليزية، وأن يتَّجروا مع التجار المصريين دون الأجانب، حتى يمكن أن «نحقق استقلالنا ونجعل مصر ملتقى للمصريين».^{١٥} وقد نظمت هذه الجمعية حملة بالصحف أدت إلى نشر الوعي الاقتصادي بين أفراد الشعب، فأقبلوا على تشجيع المصنوعات الوطنية. وعلى الصعيد الرسمي كانت الحكومة تسير الرغبة القومية في تشجيع الصناعة، فأنشأت مصلحة للتجارة والصناعة عام ١٩٢٢م وقررت الحكومة مبدأ التسليف الصناعي الحكومي، وأصدرت التعليمات المتعاقبة في سنوات ١٩٢٢، ١٩٢٨، ١٩٣٠م إلى مصالحها المختلفة بتفضيل المصنوعات المحلية متى تساوت مع الأجنبية في الجودة والمتانة ولو زاد ثمنها بنسبة معينة، (١٠٪ على حسب القرار الصادر في ٣١ مارس عام ١٩٣٠م).^{١٦} ولكن تعديل التعريف الجمركية في عام ١٩٣٠م بما يكفل حماية الصناعة المحية، كان أهم عمل أقدمت عليه الحكومة لتشجيع الصناعة الوطنية فقد كانت الحكومة مرتبطة باتفاقيات دولية تتعلق بالرسوم الجمركية، ومن ثم لم تكن تملك حق تعديل الرسوم الجمركية التي ثبتت عند ٨٪ من قيمة البضاعة المستوردة، ولكن بانتهاء العمل بهذه الاتفاقيات في عام ١٩٣٠م أصبح من الممكن تعديل التعريف الجمركية فقامت الحكومة بزيادة العوائد الجمركية على البضائع المستوردة، وكان هذا بمثابة انطلاق للصناعة المصرية على أساس نظام الإنتاج الواسع بالمفهوم الحديث.^{١٧}

ونظراً لعدم وجود إحصائيات عن النشاط الصناعي في تلك الفترة، وكذلك عن حركة العمالة، فإنه من الصعوبة بمكان أن نحدد مدى ما بلغته الصناعة من تقدم في تلك الحقبة تحديداً دقيقاً. ومن بين الصناعات التي دُعمت: صناعة السكر الذي ازداد إنتاجه من ٧٩ ألف طن في عام ١٩١٧م إلى ١٠٩ آلاف طن في عام ١٩٢٨م، و١٥٩ ألف طن في عام ١٩٣٩م، أما الأسمنت فقد بلغ إنتاجه ٢٤ ألف طن ثم ٦١ ألف طن. والنسيج الميكانيكي بلغ إنتاجه من ٩ ملايين ياردة مربعة إلى ٢٠ مليوناً في عام ١٩٣١م و١٠٩ ملايين في عام ١٩٣٩م. وهنا إحصائيات متفرقة تلقي الضوء على ازدياد كميات الزيوت المعدنية والشحومات المستوردة في عام ١٩٣٨م بما يقدر بأربعة عشر ضعفاً مما كان عليه حجم المستورد منها عام ١٩١٣، ولهذا دلالة كبيرة على الزيادة المطردة للمصانع

^{١٥} سلامة موسى، تقويم المصري للمصري، ص ٦.

^{١٦} الجراوي وعليش، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص ١٩٧.

^{١٧} Charles Issawi, Egypt at mid-century, p. 141

الآلية. بينما قلت كمية البضائع المستوردة عنها في عام ١٩١٣ بما يوازي ٦٪، وبالنسبة للأحذية ١٣٪ وللطرابيش ٢٢٪ والجلود المدبوغة ٢٤٪ والأسمنت ٢٩٪ وغزل القطن ٤٥٪ والزجاج ٥١٪ والصابون ٥٨٪. ويتضح من هذا مدى ما بلغته فروع الصناعة المختلفة من تطور في عام ١٩٣٩م بالنسب المئوية، فقد زادت صناعة السكر والكحول والسجائر والملح عما كانت عليه قبل الحرب بـ ١٠٠٪ وطحن الغلال وصناعة الزجاج ٩٩٪ والأحذية والأسمنت والصابون والأثاث ٩٠٪ والكبريت ٨٠٪ وصناعة البيرة والزيوت النباتية ٦٠٪ والصودا الكاوية ٥٠٪ ونسج القطن ٤٠٪.^{١٨}

وقد ترتب على هذا النشاط الصناعي الواسع زيادة الطلب على الأيدي العاملة وأدى هذا إلى نمو الطبقة العاملة عما كانت عليه قبل الحرب، وليس بين أيدينا إحصائيات دقيقة تبين مدى ما بلغته الطبقة العاملة من نمو، فيما عدا إحصاء سنة ١٩٢٧م. ويبين الإحصاء التالي^{١٩} عدد العمال في مدينتي القاهرة والإسكندرية:

المدينة	الصناعة	التجارة	النقل	الخدمات
القاهرة	٩٠٣٩٥	٤٢٢٩١٣	٣٥٨٦١	٥٧٢٠٣
الإسكندرية	٤٦١١٤	٣٢٥٩٤	٢٨٤٨٠	٢٣٩١٠
المجموع	١٣٦٥٠٩	٤٥٥٥٠٧	٦٤٣٤١	٨١١١٣

ويتضح من هذا الإحصاء أن عدد العمال في المدينتين يبلغ ٧٣٧٤٧٠ عاملاً، فإذا علمنا أنه كان يوجد بالقاهرة والإسكندرية ٣٦٪ من المصانع والمتاجر الموجودة بالقطر، أدركنا أن هذا العدد كان يمثل نصف عدد عمال القطر تقريباً، وأن عدد العمال وقتئذٍ كان يربو على المليون.

ومع النمو المطرد للصناعة والانتساع المفاجئ للطبقة العاملة، يحتدم الصراع بين العمل ورأس المال، ويمارس العمال نضالهم الجماعي من أجل الحصول على أحسن شروط التعاقد الحر، فيطالبون بالتشريعات التي تحفظ لهم حقوقهم قبل رأس المال،

^{١٨} Ibid., p. 141.

^{١٩} عبد المنعم الشافعي، بعض مشاكل العمل في مصر، ص ٨.

والتي كان التشريع المصري خلوًا منها حتى ذلك الحين، فأخذ الشعور بضرورة التعاون والتضامن يسري بين العمال، وأدركوا ما لجهودهم المشتركة من الآثار البالغة في إنتاج المؤسسات التي يعملون بها، ومن ثم ضرورة رفع أجورهم وتحسين أحوالهم وظروف عملهم، فكان أن أخذت نقابات المؤسسات في مزاولة نشاطها.

النشاط النقابي في أعقاب ثورة ١٩١٩م

أخذ العمال ينظمون نقاباتهم في أعقاب الثورة، بعدما زودتهم الأحداث التي شاركوا فيها بقدر كبير من الاعتداد بالنفس والثقة بها، كما أن ما وصلت إليه أحوالهم من سوء كان حافزًا على التكتل وإعادة نشاط النقابات، بالإضافة إلى زيادة عددهم نتيجة المشروعات الصناعية التي قامت خلال الحرب، ونتيجة استخدام السلطة العسكرية لمئات الألوف منهم.

لقد كانت أحوال العمال في أعقاب الحرب — كما قدمنا — بالغة السوء، فقد سرحت السلطة العسكرية العمال المصريين الذين كانوا في خدمتها خلال الحرب ولم تكن الأعمال الموجودة في ذلك الحين تتحمل هذا الجيش الزاحف من العاطلين، فتفاقمت مشكلة البطالة وفاق المعروض المطلوب في سوق العمل، فانخفضت الأجور انخفاضًا كبيرًا برغم ارتفاع تكاليف المعيشة ارتفاعًا مفاجئًا إلى الحد الذي جعل دخول العمال لا تكاد تفي بما يسدُّ الرمق.

فقد ارتفعت معدلات الأسعار عما كانت عليه في عام ١٩١٣-١٩١٤م على النحو التالي:^{٢٠}

تكاليف المعيشة (١٩١٣-١٩١٤ = ١٠٠٪)

السنة	النسبة
١٩١٩	٪٢٠٢
١٩٢٠	٪٢٣٧

^{٢٠} National Bank of Egypt 1898-1948, p. 51.

السنة	النسبة
١٩٢١	%١٩٦
١٩٢٢	%١٧٦
١٩٢٣	%١٦٢

وبذلك تحالفت البطالة وتدهور مستوى الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة على العمال، وجعلتهم يواجهون أسوأ ظروف العمل، ويقبلون — على مضض — أشد شروطه إجحافاً لهم.

وهكذا كانت الضرورة تفرض على العمال مواجهة تحدي هذه الظروف، ومن ثم كان إقبالهم على تأسيس النقابات بهمة كبيرة. فأعادت بعض النقابات القديمة نشاطها، وظهرت نقابات أخرى جديدة، وكان المظهر السائد للنقابة في أعقاب الحرب هو نقابة المؤسسة، أي النقابة التي تضمُّ عمال شركة واحدة أو مصنع واحد. فتألفت النقابات الخاصة بعمال الطباعة والدخان والسيارات والترام والترسانة والعنابر، كذلك تأسست نقابات لعمال هليوبوليس وعمال النقش والزخرفة وعمال البناء والترزية والنجارين، كما أقيمت نقابة لمستخدمي الحكومة الخارجين عن الهيئة.^{٢١}

وعادت نقابة عمال الصنائع اليدوية إلى مزاولة نشاطها تحت زعامة الدكتور محجوب ثابت، على نفس النمط الذي كانت عليه قبل الحرب. واقتصر نشاطها على تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية لأعضائها، فأُسست جمعية تعاونية لبيع المواد الغذائية وحاجات المنازل العادية بأسعار معتدلة، وتكون رأس مالها من أسهم قيمة السهم الواحد منها عشرون قرشاً، واقتصر الاشتراك فيها على أعضاء النقابة وحدهم. وأنشأت النقابة فروعاً لها في بورسعيد والإسماعيلية والإسكندرية.^{٢٢}

انتشرت النقابات في مختلف أنحاء البلاد، فقام عدد كبير منها بالإسكندرية ومدن القناة والبحر الأحمر (عمال السويس والغردقة والزيتية) وطنطا. ووضعت لوائح لتلك

^{٢١} من أحمد إسماعيل إلى الدكتور زكي بدوي في يوليو عام ١٩٤٦م، رسالة شخصية تقع في تسع صفحات خطية، محفوظة لدى الدكتور زكي بدوي.

^{٢٢} مليكة عريان، مركز مصر الاقتصادي، ص ٨٧.

النقابات لا تخرج في مضمونها عن قانون نقابة الصنائع اليدوية، وأدخل عليها منصب «المستشار» أو «الرئيس الفخري»، وخصص هذا المنصب ليشغله إما محامي النقابة أو أحد مشاهير رجال المجتمع الذين يُسَدُّون إلى النقابة خدمات ممتازة، أو الذين تلتمس النقابة الحماية في ظل ما يتمتعون به من جاه.^{٢٣} ولقد كان هذا المركز سبباً في وثوب بعض رجالات الأحزاب إلى قيادة بعض النقابات وتوجيهها وفقاً لمصالح أحزابهم السياسية.

وكانت النقابات تشتترط في أعضائها شروطاً خاصة بالأخلاق والسلوك والخضوع لقانون النقابة وقراراتها، والانتظام في دفع الاشتراكات. وكانت لا تهتم عادة بإضافة شروط أخرى إلى ما تقدم فلم تكن تفرّق في العادة بين العمال بحسب العمل الذي يتولونه في المشروع أو بحسب جنسيتهم أو سنهم، وبرغم ذلك كان معظم المنضمين إلى النقابات من العمال اليدويين، وكان اشتراك مستخدمي الإدارة والفنيين قليلاً نسبياً، وربما رجع ذلك إلى قرب هؤلاء المستخدمين من رب العمل، وارتفاع مستواهم الاقتصادي والثقافي عادة عن مستوى العمال اليدويين، أما النساء العاملات فلم يؤلّفن نقابات خاصة بهن، كما لم يشتركن إلا نادراً مع العمال في نقاباتهم، وربما كان ذلك نتيجة قلة عددهن ورغبتهن في الابتعاد عن حياة النقابات التي لا تتميز بالهدوء والسكينة، فضلاً عن وقوف التقاليد حائلاً — إلى حدّ كبير — دون اشتراكهن بدرجة فعالة في الحياة العامة. وضمت النقابات في عضويتها فريقاً من الأحداث المشتغلين بالصناعة أو ببعض الحرف، على أن انضمام الأحداث إلى النقابات كان مقصوراً — في الغالب — على دفعهم الاشتراك للنقابة، فلم يكونوا يساهمون فعلاً في تسيير أمورها.

وكانت لائحة كلّ نقابة تتناول بيان الأحكام الخاصة بتكوينها وإدارتها وحلها، وإلى جانب ذكر الشروط الخاصة بالعضوية كانت تُحدّد أغراض النقابة، وكانت تلك الأغراض تنحصر في الدفاع عن مصالح العمال المشروعة أمام رب العمل والسلطات العامة، وتحسين حال الأعضاء مادياً وأدبياً بكل الوسائل الممكنة، وأخصّصها إنشاء بعض المنشآت الاجتماعية التعاونية كصناديق التوفير وجمعيات التعاون ... إلخ. وكثيراً ما كانت لوائح النقابات تنصّ صراحة على تجنب الاشتغال بالأعمال السياسية الحزبية أو الدينية، وبرغم ذلك فإن النقابات التي انصرفت إلى خدمة الأغراض النقابية وحدها كانت لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من مجموع النقابات.^{٢٤}

^{٢٣} من أحمد إسماعيل إلى الدكتور زكي بدوي، الرسالة السابقة.

^{٢٤} حسين خلاف، نقابات العمال في مصر، ص ٣٨-٣٩.

تحركت هذه النقابات للعمل بدافع من ظروف العمال الاقتصادية، فوقعت عدة إضرابات قام بها عمال الترام بالقاهرة والإسكندرية وعمال المياه وعمال التنظيم وعمال الدخان وعمال المطابع بما فيهم عمال المطبعة الأميرية وعمال الترسانة والعنابر وعمال شركة النور. وانحصرت مطالب العمال في تخفيض ساعات العمل، وزيادة الأجور، والاعتراف بحقوقهم في الحصول على إجازات مدفوعة الأجر، وتخصيص يوم للراحة الأسبوعية.

وكانت أبرز نتيجة لهذه الإضرابات، صدور قانون لجان التوفيق والتحكيم في ١٨ من أغسطس عام ١٩١٩م التي كان اختصاصها فحص وتحقيق الشكاوى بين العمال وأصحاب الأعمال، واستطاعت هذه اللجان - في بعض الأحيان - أن تجعل النقابات تجني ثمار مفاوضاتها الجماعية بوضع البذرة الأولى لعقود العمل المشتركة التي تشكل ركناً أساسياً من نشاط النقابات، مما أدى إلى تعضيد النقابات وتدعيمها وزيادة الإقبال على الانضمام إليها.^{٢٥} لذلك عمدت الشركات إلى مناهضة تلك الحركة عن طريق فصل رؤساء النقابات وأعضاء مجالس إدارتها وشراء ذمم من أبدوا استعدادهم للتعاطف معها على حساب زملائهم، برفع أجورهم أو إغداق المناصب عليهم.

وقد سجلت العشرينيات الأولى احتدام الصراع بين العمل ورأس المال - على وجه العموم - فقد شهدت مولد الحزب الاشتراكي المصري في عام ١٩٢٠م، وارتفع على صفحات الجرائد غبار المعارك بين مؤيدي الحزب ومعارضيه، ثم تلا ذلك من وقوع الانشقاق في صفوفه وتحولُه إلى حزب شيوعي عام ١٩٢١م. وساعدت هذه الظروف على إنماء الوعي النقابي بين العمال، وخلق الإحساس بينهم بضرورة تأسيس اتحادات تجمع شمل النقابات لتقوي جبهة العمل في مواجهة رأس المال.

الاتحادات العمالية الأولى

قام أول اتحاد لنقابات العمال في مصر عام ١٩٢١م، بفضل جهود رجال الحزب الاشتراكي المصري، وكان الاتحاد يضم ثلاثة آلاف عامل عند بداية تأسيسه في القاهرة، ثم انتقل إلى الإسكندرية بانتقال الحزب إليها بعد تحوُّله إلى حزب شيوعي، وكان لنشاط المنظمين

^{٢٥} إبراهيم الغطريفي، نشأة نقابات العمال، مجلة المجتمع الجديد، عدد أغسطس ١٩٤٧م.

الشيوعيين أثر كبير في تقوية النقابات وتنظيم عملها، وبلغ الاتحاد أقصى درجات قوته عام ١٩٢٣م؛ حيث كانت تضم تحت لوائه نقابات عدة بالقاهرة والإسكندرية والمنصورة وطنطا وشبين الكوم، فنظم عددًا من الإضرابات لتحقيق المطالب الاقتصادية للعمال، كان أخطرها إضراب عمال «معمل الخواجات أبي شنب» بالإسكندرية، واحتلالهم المصنع بعد مناوشات وقعت بينهم وبين البوليس، وقيامهم بطرد أصحاب المصنع منه.^{٢٦}

وشهد عام ١٩٢٤م سلسلة من الإضرابات التي وقعت بالقاهرة والإسكندرية بتأثير الدعاية الشيوعية وتحت ضغط سوء الأحوال التي كان يعاني منها العمال. كان أبرزها إضراب عمال شركة الملح والصودا، وعمال شركة زيت فاكوم، وعمال الغزل بالإسكندرية، وعمال التليفونات، وعمال هليوبوليس، وعمال الترام بالقاهرة.

فقد تقدّم عمال شركة الملح والصودا إلى إدارة شركتهم بمطالب لتحسين أحوالهم؛ فردت الشركة على مطالبهم بفصل أربعين من زملائهم، فأضرب العمال احتجاجًا على تصرف الشركة، وطالبوا بإجابة مطالبهم، واستمر الإضراب مدة ثلاثة وعشرين يومًا؛ فقامت إدارة الشركة بإحضار عمال جدد بدلاً من عمالها المضربين، ودخلوا المصنع تحت حراسة البوليس فحاول العمال احتلال المصنع لمنع الشركة من تشغيل غيرهم بالقوة، ولكن البوليس تصدى لهم وأحبط تدبيرهم. وأخيرًا تدخل محافظ الإسكندرية ووفق بين العمال المضربين وشركتهم، فعادوا إلى العمل بعد أن عدلت الشركة عن فصل زملائهم.^{٢٧} كما حدثت نفس الظروف مع عمال شركة الزيت بالإسكندرية الذين كان يوجههم زعماء الحزب الشيوعي.

وقدم عمال التليفونات بالقاهرة إلى وزير المواصلات مطالبهم التي كانت تنحصر في تعديل درجاتهم وتحسين أحوالهم، وحددوا مدة ٢١ يومًا يضربون بعدها إذا لم تُجَب مطالبهم، وبعد مرور المهلة المحددة أضربوا عن العمل مدة ساعة في مكاتبهم، فذهب وزير المواصلات إليهم ونصحهم بالعدول عن الإضراب مؤكّدًا لهم أن الوزارة تعمل لمصلحة الأمة لا لمصلحة الأشخاص، ومهمتها شاقة جدًّا، وهي تعطف على مطالب العمال، وطلب منهم أن يُمهّلوه مدة شهر لبحث مطالبهم، وطلب العمال منه أن يعطيهم وعدًا كتابيًا

^{٢٦} الأهرام، ٥/٣/١٩٢٤م.

^{٢٧} المصدر السابق، ١٨، ٢٥/٢/١٩٢٤م.

بهذا فأبى، وعدّل العمال عن إضرابهم بعد أن توقفت المواصلات التليفونية مدة ساعة كاملة.^{٢٨}

ويعكس إضراب عمال التليفونات موقف حكومة سعد زغلول من مطالب العمال، فهي حكومة الطبقة الوسطى تلك الطبقة التي تزعمت ثورة ١٩١٩م وجنت مكاسبها، ولذلك كانت تعتبر أن أمامها من المهام ما هو أجدر باهتمامها، واعتبرت مسائل العمال مشاكل ثانوية لا تستحق الاهتمام؛ فلم تُعَنَ بإصدار تشريع للعمل ينظم العلاقة بين العامل ورب العمل ويحفظ للعامل حقه ويحميه من عسف رأس المال. وكانت سلبية الحكومة هذه سبباً في أن وجد نشاط الحزب الشيوعي ونقاباته مرتعاً خصباً للعمل، وأن تبلغ مشكلة العمال ذروتها في عام ١٩٢٤م، إلى الحد الذي دفع الحكومة إلى إلقاء القبض على أعضاء الحزب وتصفيته وحل اتحاد النقابات.

ولم يكن من الحكمة أن تترك حكومة الوفد العمال في فراغ لا تؤمن عواقبه، فسارعت إلى تأسيس اتحاد تزعمه عبد الرحمن فهمي — أحد رجالات الوفد — تحت اسم «اتحاد نقابات عمال وادي النيل»، وكان نواة هذا الاتحاد «النقابة العامة للعمال» التي أسسها بعض الأعضاء الذين خرجوا على نقابة عمال الصنائع اليدوية^{٢٩} بعد أن أثبتت عدم قدرتها على القيام بالمهمة التي كانت تفرضها عليها ظروف أعضائها اكتفاءً بمنهجها التقليدي الذي لا يخرج عن تقديم الرعاية الاجتماعية والمعونات المالية لأعضائها، وبعد تلاشي دورها النضالي في الحركة الوطنية حين فقدت اهتمام الحزب الوطني بها، لم تقم بتنظيم عمل جماعي من أجل تحسين أحوال أعضائها، ولم تساهم في حركة الإضرابات التي وقعت في العشرينيات الأولى.

ولكن لم تلبث حكومة الوفد أن اضطرت إلى الاستقالة أثر حادث مقتل السردار، وآلت مقاليد الأمور إلى زيور باشا، فحلت وزارته مجلس النواب، وأسس حزب الاتحاد لتأييد الحكومة وشرع البوليس يطارد رؤساء النقابات وزعماء العمال بحجة تدخلهم في الأمور السياسية، كما أخذ البوليس يدس أنفه في أمور النقابات ويصادر اجتماعاتها. وقد عمّت إضرابات العمال البلاد مطالبة بعودة الدستور والبرلمان. ثم أعقبت وزارة زيور قيام وزارة محمد محمود في (يونيو عام ١٩٢٨م) التي عصفت للمرة الثانية بالدستور.^{٣٠}

^{٢٨} المصدر السابق، ٦/٣/١٩٢٤م.

^{٢٩} سيد قنديل، نقابتي، الرسالة العمالية الأولى، ص ١٨.

^{٣٠} Zaki Badaoui, Les problemes du travail, p. 82.

وبلغت النقابات في عهد الوزارتين حدًا كبيرًا من السوء، فوثب ذُوو الأطماع الحزبية إلى مراكز القيادة فيها، وتزعم محبوب ثابت فكرة إقامة اتحاد جديد للعمال ينأى بهم عن النشاط الحزبي، فوجه الدعوة في (٢ من أكتوبر عام ١٩٢٧م) باسم «نقابة العمال المتحدين» — التي كانت تضمُّ عمال السكة الحديد والترسانة والعنابر، وكان رئيسًا لها — لعقد اجتماع لبحث تكوين اتحاد عام لنقابات العمال. وعقدت بالفعل عدة اجتماعات لذلك الغرض لم تسفر عن نتيجة ما لسببين: أولهما، مطاردة الحكومة للنقابات وعدم ارتياحها لفكرة إعادة تكوين اتحاد يجمع شملها، وثانيهما، تباين الأغراض والمشارب السياسية لبعض المحامين الذين كانوا على رأس بعض النقابات؛ فكان لكل منهم مطامعه التي كانت انعكاسًا لمطامع حزبه، فماتت دعوة محبوب ثابت في مهدها.^{٢١}

ونجح بعض المشتغلين بالحركة النقابية في تأسيس اتحاد من بعض النقابات في عام ١٩٢٨م تحت اسم «الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري». وكانت بعض أموال النقابات المنضمة للاتحاد في ذمة مستشاريها، فلجأ الاتحاد الجديد إلى القضاء واسترد أموال نقابة السيارات التي كانت كافية لشراء ثلاث سيارات لأجرة ليعمل عليها المتعطلون من أعضاء النقابة، كما استرد أموال «النقابة العامة لعمال القطر المصري»، واشترى بها قطعة أرض بالسبئية بنى عليها دارًا للنقابة، وناديًا رياضيًا لأعضائها، وهذا يوضح لنا كيف كان مستشارو النقابات يسيئون استغلال سلطتهم ويسطون على أموال النقابات. ويُعتبر هذا الاتحاد أول تنظيم عمال مصري تمكن من إقامة علاقات مع منظمات العمال في الخارج، فقد عقدت أوامر الصلات بينه وبين حزب العمال المستقل في بريطانيا، كما كان على صلة بالاتحاد الدولي لنقابات العمال بأمستردام ومكتب العمل الدولي بجنيف، وقام أحمد إسماعيل — سكرتير الاتحاد — بزيارة نقابات أوروبا للدرس والتحصيل وتطبيق ما يمكن تطبيقه من نظمها في نقابات مصر، فزار المنظمات العمالية في اليونان وتركيا ورومانيا والمجر والنمسا.^{٢٢}

وليس لدينا بيان عن عدد النقابات المنضمة للاتحاد، ومدى ما بلغه الاتحاد من نفوذ، ولكن يتضح من القليل الذي عثرنا عليه أن هذا الاتحاد كان محدود الأثر محدود النشاط،

^{٢١} مذكرات محمد حسن عمارة (السكرتير العام السابق لاتحاد نقابات عمال القطر المصري). مخطوط في حوالي ٥٠ صفحة من الحجم المتوسط، ص ١٠.

^{٢٢} مقال بعنوان «حركة العمال في مصر» بدون توقيع، الباشكاتب، مجلة سياسية أسبوعية، عدد ١٩٣٤/٧/٩م.

ولا نعرف تفاصيل وافية عن فحوى اتصالاته الخارجية وأهدافها، ولكن نستطيع أن نقطع أن هذه الصلات كانت سطحية، فلم يكد سكرتير الاتحاد يعود من رحلته الاستطلاعية لشرق أوروبا حتى استغنى الاتحاد عن خدماته، وشبَّ النزاع بين أعضاء الاتحاد؛ فتقرر إيقاف نشاطه بصفة مؤقتة.

وبقي الميدان النقابي خلواً من اتحاد ينظم النقابات التي كانت موجودة في ذلك الحين حتى أبريل عام ١٩٣٠م، حين قامت محاولة وفدية تزعمها عزيز ميرهم — عضو مجلس الشيوخ الوفد — لإقامة مكتب لتنظيم حركة العمال يكون نواة تأسيس اتحاد للنقابات. واستجاب لنداء عزيز ميرهم عدد من النقابات الهامة في تلك الحقبة، أبرزها نقابة عمال ورش ترام مصر الجديدة، ونقابة عمال المطابع المصرية، وجمعية رقي العمال، ونقابة خريجي المدارس الصناعية، وعمال ورش النجارة الميكانيكية، وعمال السيارات والنقابة العامة للعمال، وعمال الدخان، وعمال ترام القاهرة. وعقدت عدة اجتماعات لهذا الغرض أسفرت عن تأسيس «اتحاد عام النقابات» برئاسة أحمد محمد أغا المحامي — أحد رجالات الوفد — ونصب حسني الشنتناوي (وهو وفدي كذلك) مستشاراً للاتحاد، واتخذ الاتحاد من دار نقابة عمال ترام القاهرة مقراً له.^{٣٣}

الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري

وفي أوائل عام ١٩٣٠م أعاد بعض مؤسسي الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري (القديم) نشاطه من جديد، ولكن بدلاً من أن يكون الاتحاد نابغاً من تجمع النقابات قام الاتحاد — هذه المرة — بأعضائه فقط الذين كانوا من عشر مهَن، وقام هؤلاء بتأسيس النقابات، ولم تُسفر جهودهم إلا عن إقامة ثلاث نقابات هي: النقل الميكانيكي والتنظيم والحلاقين، وأسندت رئاسة الاتحاد إلى داود راتب — عضو الأحرار الدستوريين — ومن ثم ما اتَّسم به الاتحاد من محاولة خلق سند شعبي للحزب، ولكن لم يقدَّر له النجاح؛ إذ ما لبث بعض أعضاء الاتحاد أن قاموا بحركة (انقلابية) على رئيس الاتحاد، فعزلوه في ديسمبر عام ١٩٣٠م ونادوا بعباس حليم زعيماً للعمال.^{٣٤}

^{٣٣} العامل المصري، ٢٦ / ٥ / ١٩٣٠م.

^{٣٤} سيد قنديل، المرجع السابق، ص ١٩.

كانت البلاد في تلك الحقبة تمرُّ بظروف سياسية عصبية، فقد أقدمت وزارة إسماعيل صدقي — التي أعقبت وزارة النحاس في يونيو عام ١٩٣٠م — على تأجيل انعقاد البرلمان شهرا ابتداء من ٢١ من يونيو عام ١٩٣٠م، ولكن أعضاء البرلمان صمموا على الاجتماع يوم ٢٣ لتلاوة مرسوم التأجيل، لكن الحكومة فرضت الحراسة على المجلس، وبرغم هذا تمكَّن البرلمان من الانعقاد، واحتج على ما ارتكبه الحكومة من مخالفات للدستور. ثم تقرر — فيما بعد — مبدأ عدم التعاون مع الوزارة.

وتزعَّم الوفد حركة مقاومة الحكومة، مما أدى إلى وقوع عدة اضطرابات في جبهات متعددة، واجهتها حكومة صدقي بالعنف الذي بلغ ذروته في حوادث الإسكندرية في ١٥ من يوليو عام ١٩٣٠م والقاهرة، فاستغلت بريطانيا هذا الموقف وأرسلت بارجتين إلى الإسكندرية بحجة المحافظة على أرواح الأجانب، وأبلغت صدقي بأنه يُعدُّ مسئولاً عن حماية أرواح الأجانب ومصالحهم في مصر، كما أبلغ النحاس أنه يجب أن تُحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر.

وتمادت وزارة صدقي في اعتدائها على الدستور، ففصّلت الدورة البرلمانية، ثم ألغت دستور عام ١٩٢٣م (في ٢٥ من أكتوبر عام ١٩٣٠م)، واستبدلته بدستور جديد، ثم أصدرت قانوناً للانتخاب اشترط أن تكون سن الناخب ٢٥ سنة، واشترط في المندوب أن يكون مالكا لأموال ثابتة مربوط عليها ضريبة عقارية أو ساكناً في منزل لا يقل إيجاره السنوي عن اثني عشر جنيهاً، أو مستأجراً لأرض زراعية لا تقل ضريبتها عن جنيهين سنوياً، أو حائزاً على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها. وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون أعضاء البرلمان. وكان معنى هذا حرمان الطبقة الكادحة من العمال والفلاحين من انتخاب أعضاء البرلمان، ومن ثم ضمان عدم وصول الوفد إلى الحكم، لأن الوفد كان يعتمد على الطبقة الكادحة في الوصول إلى الحكم، وكانت الفكرة التي استقرت في أذهان الشعب أن الوفد هو الأمة، وبذلك تمتع الوفد بشعبية واسعة بين العمال والفلاحين.

ووسط موجة السخط التي عمّت البلاد على تصرفات وزارة صدقي، وقف بعض أمراء البيت المالِك في صف الشعب، وكان أبرزهم عمر طوسون وعباس حليم. وركزت الأضواء في صحف الوفد على عباس حليم بالذات، وكان في شرخ الشباب له نشاط رياضي واسع، وعلى علاقة طيبة بالوفد حتى إنه صرح في أثناء الأزمة الدستورية أنه يتخذ الوفدية

«دينًا ثانيًا له بعد الإسلام»^{٣٥} وكان موقف كهذا من الحزب الذي يناضل من أجل حقوق الأمة الدستورية، كافيًا بأن يكسب صاحبه شعبية واسعة، وهو ما حدث بالنسبة لعباس حليم، الذي زاد من شعبيته تجريد السراي له من لقب «نبيل» وحرمانه من امتيازات أبناء أسرة محمد علي، حتى إن البرلمان الوفد منحه — باسم الأمة — لقب «حضرة صاحب الشرف الرفيع»، وذلك في اجتماعه بالنادي السعودي (في ٢١ من يوليو عام ١٩٣٠م)، بعد صدور مرسوم فضّ الدورة البرلمانية^{٣٦} فأصبح اسم عباس حليم يتردد على كل لسان.

ولا ريب أن شهرة النبيل الشاب وشعبيته التي اكتسبها بعد موقفه السياسي وحرمانه من اللقب الملكي، جعل أعضاء الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري يفكرّون في إسناد الرئاسة إليه لإنقاذ الاتحاد من الوقوع بين براثن حزب الأحرار الدستوريين، بعد ما اتضحت نيات داود راتب رئيس الاتحاد، ولاعتقادهم أن وجود عباس حليم على رأس الاتحاد سيدعم نفوذه، ويجمع النقابات حوله، وخاصة أنه كان معروفًا أن عباس حليم يعمل باتساق تام مع الوفد، ومن ثمّ كان عرضهم الرئاسة عليه فقبلها، وأعلنوا فصل داود راتب من الاتحاد وإسناد الزعامة إلى عباس حليم في (١٧ من ديسمبر عام ١٩٣٠م).^{٣٧}

ولم تكن رئاسة عباس حليم للاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري هي المرة الأولى التي يرأس فيها منظمة عمالية، فقد كان رئيسًا شرفيًا للاتحاد الوطني لنقابات العمال المصرية الذي تألف نتيجة لاتحاد نقابتي سائقي السيارات والميكانيكيين عام ١٩٢٢م واستمر حتى عام ١٩٢٨م،^{٣٨} ولكنه لم يكن مهتمًا في تلك الفترة بالتوجيه الإيجابي لهذا الاتحاد الذي كان محدود الأثر، كما أن صلته بالمنظمات العمالية انقطعت بانفراط عقد ذلك الاتحاد الصغير.

ولم يمض شهر على رئاسة عباس حليم للاتحاد حتى أعلن اندماج «اتحاد عامّ النقابات» الوفدي — الذي كان يرأسه عزيز ميرهم بعد تنحية أحمد أغا عن رئاسته — في اتحاد عباس حليم، ولعل هذا يُلقى المزيد من الضوء على دور الوفد في مساندة عباس حليم ويكشف عن سياسة الوفاق التي قامت في تلك الفترة بين الوفد والنبيل، وبرغم

^{٣٥} كوكب الشرق، ٥/١٢/١٩٣٠م.

^{٣٦} المصدر السابق، ٢٢/٧/١٩٣٠م.

^{٣٧} مذكرات عمارة، ص ١٣.

^{٣٨} The Egyptian Gazette, 5.2.1931.

حرص الوفد على الاستفادة من عباس حليم في تنظيم الحركة العمالية، على أن يكون وجوده في الاتحاد واجهة يعمل من ورائها رجال الحزب، فإن طموح عباس حليم دفعه إلى الحرص على أن تكون له السيطرة التامة على الاتحاد، فرفض السماح بتسلل الوفديين إلى مجلس إدارته.^{٣٩}

وُضع قانون الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري، وأُعلن في أبريل عام ١٩٣١م بجريدة «الصفاء» لسان حال الاتحاد، وكان ذلك القانون ثمرة دراسة واسعة لقوانين اتحادات النقابات في أوروبا، فقد أرسل الاتحاد إلى جميع اتحادات العمال بإنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، يطلب نُسخًا من قوانينها لدراستها، وقد أرسلت اتحادات العمال الشيوعية قوانينها للاتحاد؛ ليسترشد بها عند وضع قانونه، ولكنها أهملت ولم تؤخذ مبادئها في الاعتبار عند وضع قانون الاتحاد الذي استُفيد فيه كثيرًا بالمبادئ التي جاءت بقوانين الاتحاد في أوروبا.^{٤٠}

حدّد القانون أغراض الاتحاد في النواحي الاقتصادية بالعمل على تأليف النقابات لمختلف المهن، وتنظيم حركة المطالبة بتشريعات العمل، والسعي لتمثيل العمال بمكتب العمل، والعمل على تحسين حال الطبقة العاملة المادية والفكرية والاجتماعية، ومساواة العمال المصريين بزملائهم الأجانب الذين يعملون معهم في مهنة واحدة في الأجور والامتيازات على ألا تقل نسبة عدد العمال المصريين بالمؤسسات عن ٨٠٪، وحقوق العامل في الراحة الأسبوعية وتحديد ساعات العمل بالقدر المعقول، وتحديد الحد الأدنى للأجور في جميع المهن على أن يكون الأجر مناسبًا مع متطلبات الحياة للعامل وأسرته، وإعداد المساكن الصحية بوساطة الحكومات والبلديات وأصحاب الأعمال، وإنشاء بورصات للعمل لتشغيل العمال العاطلين، وإقامة شركات للتعاون.

وفي النواحي الثقافية نصّ القانون على أن من أهداف الاتحاد، العمل على «توحيد الدرجة الأولى من التعليم (الإلزامي - الأولى - الابتدائي) وجعله إجباريًا مجانيًا لجميع المصريين بنين وبنات»، وأن ينشر الاتحاد مدارس ليلية لمحو الأمية ومدارس آخر الأسبوع Weekend على نحو المدارس التي ينشئها اتحاد عمال إنجلترا واتحاد عمال ألمانيا وغيرها،

^{٣٩} شوكت التوني المحامي (مستشار اتحاد نقابات عمال القطر المصري سابقًا) مقابلة شخصية في ١٠/٤/١٩٦٤م.

^{٤٠} عباس حليم، مقابلة شخصية في ٢٦/٦/١٩٦٤م.

وإنشاء جامعة ليلية لنشر الثقافة العامة بين الطبقة العاملة، وتأسيس جريدة تنطق بلسان الاتحاد يشرف عليها العمال ويحررونها بأنفسهم لتعبّر عن مصالحهم وتعمل على تنويرهم، كما يؤسس الاتحاد أنديةً لاجتماعات العمال، وينظم فيها دورًا للكتب وغرفًا للمطالعة، وفيها تلقى المحاضرات، وتعرض وسائل التسلية البريئة على اختلافها، كما أن الاتحاد يُعنى بنشر الثقافة الرياضية بين الطبقة العاملة.

وفي مجال العلاقات الخارجية نصّ قانون الاتحاد على أن تنظم العلاقات بين الاتحاد والاتحاد الدولي للنقابات بأوروبا I.F.T.U. ومكتب العمل بجنيف، واتحادات الدول الشرقية، وإرسال مندوبين سنويًا لحضور مؤتمرات العمال لدرس حالاتهم ونظمهم وقوانينهم.

وفي مجال التنظيم، نصّ القانون على تأليف نقابة من العمال الذين لا توجد لهم نقابة تمثلهم باسم «نقابة العمال المختلطة» إلى أن يصل عدد كل طائفة من مشركيها إلى خمسين، فيعلنوا تأليف نقابة باسم طائفتهم. وأن يؤلف الاتحاد العام اتحادات مركزية في كل مركز من مراكز القطر المصري به ثلاث نقابات أو أكثر خاضعة للاتحاد العام. وحرص القانون على تأكيد أن الاتحاد العام والاتحادات المركزية والنقابات لا يتدخلون في الشؤون السياسية والدينية، وأن الاتحاد سيقوم بحماية كل عامل يُفصل من عمله بسبب اشتغاله بالنقابات.^{٤١}

ومن الواضح أن لهذا القانون مصدرين: أحدهما، قوانين اتحادات العمال في الخارج وثانيهما، قانون نقابة عمال الصنائع اليدوية الذي يبدو أثره واضحًا في النص على قيام الاتحاد بتأدية الخدمات الثقافية والرياضية للأعضاء وإقامة شركات للتعاون.

ولم تكن حكومة صدقي لتدعّ الاتحاد يشبُّ عن الطوق، وتعظم قوته بازدياد عدد النقابات المنضمة إليه، وخاصة أن كل الشواهد كانت تدل على أن هناك صلة وثيقة تربط الاتحاد بالوفد بما يشبه التحالف، فأسّرت الحكومة على إغلاق دار الاتحاد في ١٥ من مارس عام ١٩٣١م، وشنت على النقابيين حربًا في أرزاقهم، فكانت تفصلهم وتلقي القبض عليهم بين وقت وآخر، وترج بهم في سجون الأقسام بمختلف أنحاء القاهرة.^{٤٢}

^{٤١} الصفاء، ٣/٤/١٩٣١م.

^{٤٢} مذكرات عمارة، ص ١٥.

وقد وجه رئيس الاتحاد إنذاراً^{٤٣} إلى إسماعيل صدقي قُدِّم إلى محكمة السيدة زينب في ٣٠ من مارس عام ١٩٣١م، طالبه فيه برد أموال الاتحاد التي كانت قد صُودرت، وسحب رجال البوليس من أمام دار الاتحاد، وألا يكون ملزماً بدفع ٢٥ جنيهًا كتعويض عن كل يوم من الأيام التي تعطل فيها الاتحاد عن العمل. ولكن القاضي رفض قبول هذا الإنذار، فكتب الاتحاد مذكرة إلى رئيس الحكومة ناشده فيها العدول عن مطاردة الاتحاد، ولكن دون جدوى، فجأّر الاتحاد بالشكوى إلى الاتحاد العام لنقابات العمال البريطانيين طالباً التدخل لدى الحكومة الإنجليزية للضغط على الحكومة المصرية حتى تعدل عن مناهضتها للاتحاد؛ فتقرر حضور وفد من الاتحاد الإنجليزي مكون من ثلاثة أعضاء برئاسة مستر بين السكرتير العام لدراسة أحوال النقابات المصرية،^{٤٤} ولكن حكومة صدقي عملت على منع وصوله.

وحين عقد مؤتمر اتحاد النقابات العالمي بمديريد (في أواخر يوليو عام ١٩٣١م)، أوفد اتحاد نقابات عمال القطر المصري سكرتيه العام (إبراهيم زين الدين) لحضور المؤتمر وتقديم شكوى عمال مصر من تكبيل الحرية النقابية، وكان من نتيجة ذلك أن اتخذ المؤتمر قراراً بالاحتجاج،^{٤٥} على ما تتخذه الحكومة المصرية من وسائل القمع ضد الاتحاد العام، وناشد حكومة العمال بإنجلترا وغيرها من الحكومات بذل مساعيها لدى الحكومة المصرية لمنعها من مقاومة حركة العمال، كما قرر المؤتمر إيفاد سكرتير الاتحاد الدولي إلى مصر لعمل تقرير عن أحوال العمال المصريين ونقاباتهم.

وفي خريف عام ١٩٣١م وصل والتر سكفنلز Walter Scavenlis سكرتير الاتحاد الدولي للعمال إلى القاهرة، وحاولت الحكومة أن تحول بينه وبين لقاء العمال، ولكن الاتحاد نجح في إقامة مؤتمر بالمعادي حضره ممثلون عن ٣٣ نقابة من نقابات الاتحاد، واستمر الاجتماع ثلاث ساعات.^{٤٦} وقف خلالها سكفنلز على أحوال العمال المصريين ورفع مذكرة إلى الاتحاد الدولي ذهب فيها إلى ضرورة تحسين أحوال عمال مصر ورفع الاضطهاد عنهم.

^{٤٣} مصر، ٣١/٣/١٩٣١م.

^{٤٤} أبو الهول، ١٢/٦/١٩٣١م.

^{٤٥} Zaki Badaoui, op. cit., p. 29

^{٤٦} البلاغ، ٧/١٠/١٩٣١م.

وكان لهذا النشاط الدعائي المضاد للحكومة على مستوى المنظمات العمالية في الخارج أثره الكبير في إقدام الحكومة على محاولة إصدار تشريعات للعمل، واستعانت في هذا بخبير أجنبي من مكتب العمل الدولي وضع مشروعًا لتشريع العمل، كما أنشأت الحكومة مكتب العمل، وجعلته ملحقةً بوزارة الداخلية؛ لأن مسائل العمل كانت تُعد عندئذ من اختصاص جهاز الأمن العام. ولم تُعن الحكومة بإصدار التشريع.

لذلك أصدر الاتحاد بيانًا في ديسمبر عام ١٩٣٢م حمل فيه على الحكومة واتهمها بحرمان العمال من تمثيلهم بالمجلس الاستشاري الأعلى للعمل والعمال، والاعتداء على الحرية النقابية بإغلاق دور النقابات والاتحاد العام، وإهمال معالجة أزمة البطالة، وطالب الاتحاد في ختام بيانه بإطلاق الحرية النقابية.^{٤٧}

ولكن الحكومة لم تعدل عن خططها في مطاردة الاتحاد وغلق دُوره، وإلقاء القبض على أعضائه، حتى أصبح وجوده في حكم العدم من أواخر عام ١٩٣٢م حتى أوائل عام ١٩٣٤م إلا ما كان يصدره رئيسه من حين لآخر من بيانات الاحتجاج على تصرفات الحكومة في المسائل العمالية.

وعمرت تلك الفترة بالاضطرابات والقضايا السياسية وخاصة قضية القنابل المشهورة وما تبعها من تشديد الإجراءات البوليسية، وعلو مد العنف في مواجهة النشاط العمالي؛ مما أدى إلى توقف النشاط العمالي العلني، وبقي للنقابات دورها البارز في المقاومة السياسية التي كان يوجهها الوفد.^{٤٨}

وفي أوائل عام ١٩٣٤م أعاد الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري نشاطه متخذًا من دار عباس حليم بقصر الدوبارة مقرًا له ووضع الاتحاد برنامجًا جديدًا للعمل هدفه تحسين ظروف العمل ورفع مستوى الأجور، وتقديم خدمات ثقافية ورياضية وعلاجية لأعضائه، وإحقاق العاطلين منهم بالعمل، والتدخل في المنازعات التي تنشب بين النقابات المنضمة إلى الاتحاد وأصحاب الأعمال لمحاولة الوصول إلى ما يشبه نظام عقود العمل المشتركة، هذا بالإضافة إلى العمل على تجميع العمال في نقابات لبث الوعي النقابي بينهم.^{٤٩}

^{٤٧} الوادي، ٢٨/١٢/١٩٣٢م.

^{٤٨} مذكرات عمارة، ص ٢٠.

^{٤٩} عباس حليم، مقابلة شخصية في ٢٦/٦/١٩٦٤م.

وقد بلغ عدد النقابات المنضمة للاتحاد حدًا أثار مخاوف الحكومة، وخاصة بعد ما بدا أثر توجيهات الاتحاد واضحًا في إضراب عمال المدايع وعمال الفواخير والجزارين، كما أن انضمام نقابات عمال السكك الحديدية من سائقي القطارات وعمال المناورة والحركة وكذلك عمال الترام وثورتيكروفت، أعطى الاتحاد قوة لا يستهان بها إذا ما لجأ إلى تنظيم عمل جماعي ضد رأس المال، خاصة أن عدد أعضاء الاتحاد وفروعه (الاتحادات المركزية) في الجيزة والفيوم والمنيا وأسوان وطنطا والمنصورة ودمنهوور والإسكندرية وحلوان ومنوف وبنها بلغ حوالي ٣٠٠ ألف عامل.^{٥٠}

وقد وضع الاتحاد برنامجه الاجتماعي موضع التنفيذ، فأقام نظامًا للعلاج الطبي، واهتم بالرياضة البدنية، ومحو الأمية. كما خصص زياً موحداً للأعضاء وكان هذا الزي يتكون من قميص وبنطلون وغطاء للرأس أطلق عليه اسم «المصرية»، كما كان الأعضاء يحيون بعضهم البعض برفع اليد على الطريقة النازية.^{٥١} وكان رئيس الاتحاد على علاقة ودية بالمستر «جريفز» مدير مكتب العمل الحكومي، فقد بارك الأخير جهود الاتحاد في التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال، مما جنب المكتب الحكومي مواجهة المشاكل، ونجح الاتحاد في عقد اتفاقات جماعية باسم العمال مع أصحاب الأعمال قريبة الشبه بعقود العمل المشتركة، كان أهمها ذلك الذي عقد بين أصحاب الفواخير والعمال، فقد تعرضت تجارة الفخار في أوائل الثلاثينيات للكساد، مما دفع أصحاب الفواخير إلى تخفيض أجور العمال وتوفير عدد كبير منهم، فقام العمال بإضرابات عدة أسفرت عن تدخل الاتحاد بين المضربين وأرباب العمل والتوصل إلى اتفاق يقضي بأن تتوقف مصانع الفخار مدة شهر حتى يتم بيع الإنتاج المتراكم في مخازنها، على أن تدفع المصانع ١٠٪ من قيمة مبيعات الإنتاج للعمال، ثم تستأنف عملها بعد مرور الشهر دون المساس بأجور العمال. ووقع على ذلك الاتفاق أصحاب ٣٢ مصنعاً للفخار، وأبلغ الاتحاد صورته إلى مكتب

^{٥٠} The Egyptian Gazette, 22. 6.1934.

^{٥١} ويعكس هذا النظام طموح عباس حليم السياسي، فقد كان شغوفًا بالنازية، وكان يهدف إلى إيجاد تنظيم سياسي شعبي يمكن أن يكون له ثقل سياسي في حياة البلاد، يتيح له المشاركة في الحكم، حتى تسنح الفرصة لخلع الملك فؤاد وإقامة نظام حكم يسمح بنقل العرش إلى فرع حليم (حديث شخصي مع عباس حليم في ١/٧/١٩٦٤م)، ولكن الأيام أقنعتة بالعدول عن أحلامه السياسية.

العمل، ولكن أحد أصحاب الفواخير خرج على الاتفاق وطلب من البوليس حمايته، فتدخل البوليس واستخدم العنف مع العمال، ففشل الاتفاق وعاد العمال إلى الإضراب.^{٥٢} ومع مرور الأيام أخذ الاتحاد يزداد نفوذًا بزيادة عدد النقابات المنضمة إليه، وعُني بتنظيم الإضرابات المنفرقة التي قام بها العمال للمطالبة بتحسين أجورهم وخاصة أن الأزمة الاقتصادية أدت إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال مما خلق مشكلة بطالة عجزت الحكومة عن حلها. وكانت دار الاتحاد ملتقى العمال من كل حذب وصوب لتدارس شئونهم. ورأت الحكومة أن تضع لهذا النشاط حدًا، فأصدر كين بويد مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية أوامره بمنع العمال من دخول دار الاتحاد، فضرب البوليس حصارًا حول الدار (في ٢٠ من يونيو عام ١٩٣٤م). فاجتمعت الهيئة التنفيذية للاتحاد في مقهى بالخازندار، وقررت تنظيم زحف من العمال لدخول الدار عنوة.^{٥٣}

وصل العمال إلى دار الاتحاد متفرقين في صباح اليوم التالي، ثم تجمعوا أمامها وكان عددهم يربو على المائتين، فأحاطوا بالقوة التي كانت تحاصر الدار واشتبكوا معها في معركة استعملت فيها العصي من الجنود والحجارة والزجاجات من العمال، واضطر أفراد القوة أن ينجوا بأنفسهم أمام تكاثر العمال، واستنجدوا بالداخلية وفي تلك الأثناء تمكن الكثير من العمال من الدخول إلى حديقة دار الاتحاد واستمرت المعركة بينهم وبين رجال القوة الذين حاصروهم داخل الدار، استخدم فيها العمال الحجارة وأصص الزرع، ورد عليهم البوليس — الذي كان قد وصلته نجدة كبيرة — بإطلاق الرصاص حتى تمكن من اقتحام الدار وإلقاء القبض على ٩٥ عاملاً من مختلف النقابات. وأسفر الحادث عن إصابة سبعة من العمال بطلقات الرصاص كانت إصابات بعضهم خطيرة، كما أصيب عدد من رجال البوليس بجروح.^{٥٤}

قد أثار هذا الحادث عطف الرأي العام على العمال، وشرعت الصحف تتناول الحادث كلٌّ من وجهة نظرها الخاصة؛ فذرفت صحف الوفد المواد بسخاء على ضحايا الحكومة، بينما رمت الصحف المؤيدة للحكومة العمال بتهمة إشاعة الفوضى وانتهاج سبل البلشفية. ونظر فريق ثالث من الصحف إلى المشكلة نظرة موضوعية فطالب بضرورة إصدار تشريع يحمي العمال من عسف أصحاب الأعمال وإطلاق الحرية النقابية من عقالها.

^{٥٢} The Egyptian Gazette, 22.6.1934

^{٥٣} مذكرات عمارة، ص ٢٢.

^{٥٤} البلاغ، ٢١/٦/١٩٣٤م.

وبعد ثلاثة أيام من وقوع الحادث مات أحد العمال^{٥٥} الذين جُرحوا برصاص البوليس فشُيعت جنازته في شبه مظاهرة سياسية وعمالية، وتقدم المشيعين كبار رجال الوفد وعباس حليم، وقام عمال النقل بعدة إضرابات احتجاجاً على اعتقال إخوانهم العمال المتهمين، كان أبرزها إضراب سائقي التاكسي وسائقي وعمال ثورتيكروفت. وأصدر الاتحاد بياناً ناشد فيه العمال التزام الهدوء والسكينة انتظاراً لكلمة القضاء.^{٥٦} وفي ٢٩ من يونيو أُلقي القبض على عباس حليم، ولكن لم يلبث أن أُطلق سراحه بتدخل السفير البريطاني — نتيجة لمساعي الأمير محمد علي — دون أن توجه إليه تهمة معينة. وتمت محاكمة العمال المتهمين في الحادث وكان معظمهم من قادة النقابات البارزين، فحُكم على البعض مُدّاً متفاوتة، وأُطلق سراح البعض الآخر. وتوقف نشاط الاتحاد ونقاباته نتيجة لوجود المنظمين البارزين في السجن.

إن مسؤولية الدم العمالي الذي أريق في ٢١ من يونيو عام ١٩٣٤م تقع — في رأينا — على عاتق المنظمين النقابيين الذين قادوا زحف العمال على دار الاتحاد، فوضعوا أنفسهم أمام البوليس وجهاً لوجه في معركة يعلمون جيداً لمن سيكون النصر فيها، فلم يكن مُجدياً أن يدخل العمال دار الاتحاد عنوة، ولكن كان الأجدى أن يعمد الاتحاد ممثلاً في نقاباته إلى إعلان الإضراب العام في جميع أنحاء البلاد — وقد كان في مركز يسمح له بهذا — لإجبار الحكومة على إطلاق الحرية النقابية والاعتراف بالاتحاد لقد كانت العناصر القيادية التي نظمت هذا الزحف محدودة الخبرة بالتنظيم وتوجيه النضال الجماعي، برغم أنها تضمنت أناساً من الرعيل الأول الذي خدم الحركة بإخلاص طيلة ربع قرن من الزمان.

ومهما يكن من أمر، فقد أظهر هذا الحادث الاتحاد بمظهر بطولي بين صفوف العمال وحين استأنف نشاطه بعد خروج أعضاء الهيئة التنفيذية من السجن في ديسمبر عام ١٩٣٤م انضم إليه عدد كبير من النقابات، وكان العمال يتسابقون لتسديد الاشتراكات وحمل بطاقات العضوية.^{٥٧}

^{٥٥} هو إبراهيم محمد أحمد سكرتير نقابة الحلاقين.

^{٥٦} البلاغ، ١٩٣٤/٧/٢م.

^{٥٧} سيد قنديل، نقابتي، ص ٢٥.

وقام الاتحاد في تلك المرحلة بتأسيس شركة تعاونية للسجائر، بقصد تشجيع العمال على المساهمة في المشروعات الاقتصادية، ومن ثم كانت فكرة تأسيس الشركة برأس مال عمالي خالص، تعود أرباحه على العمال وحدهم. فوزعت الأسهم على العمال بالتقسيط المريح، ولكن انتشارها كان محدودًا لوقوع العمال تحت ظروف اقتصادية سيئة في وقت كان فيه الانخفاض هو الطابع المميز للأجور، ولذلك بدأت الشركة عملها برأس مال مدفوع قدره ثلاثون ألف جنيه دفعها عباس حليم بصفة سلفة للشركة. ونميل إلى الاعتقاد أن عباس حليم استغل اسم الاتحاد في تأسيس هذه الشركة، فهو يعلم جيدًا أن أحوال العمال أسوأ من أن تسمح بجمع رأس المال اللازم للمشروع، وأن استغلال اسم الاتحاد في شركة تنتج السجائر الشعبية كان من شأنه أن يضمن استثمارًا مربحًا لرأس المال الذي دفعه عباس حليم نظرًا لما كان متوقعًا من إقبال العمال على شراء إنتاج الشركة التي تحمل اسم اتحادهم.

وقد تحقق هذا بالفعل — في بداية الأمر — فحقق المشروع نجاحًا ملحوظًا، وأقبل العمال على تشجيع إنتاج الشركة، ولكنها تعرضت لحرب ضروس شنتها الحكومة وشركات الدخان الاحتكارية. وقاومت الحكومة عملية بيع الأسهم، وشنَّ الوفد في صحفه حملة على الشركة، وحرّض العمال على عدم تسديد بقية أقساط الأسهم. وتدهور المركز المالي للشركة، مما ترتب عليه تصفيتها في عام ١٩٣٦ م.^{٥٨} على أن أقوى ضربة وُجّهت إلى الاتحاد العام لنقابات العمال هي تلك التي سدها الوفد في فبراير عام ١٩٣٥ م، حين أقام «المجلس الأعلى للعمال» في شكل اتحاد للنقابات نجاح في اقتناص عدد كبير من النقابات التي كانت منضمة إلى الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري، فكان «المجلس الأعلى للعمال» إسفينًا شقَّ الحركة العمالية إلى قسمين، شايح أحدهما الوفد، وانضم الآخر إلى عباس حليم. فكانت فرصة ذهبية اقتنصها البوليس السياسي للقضاء على الاثنين معا.

ولكن انقسام الحركة العمالية لم يمنع العمال من تلبية داعي النضال الوطني حين تمسّ مصالح البلاد. فقد بقيت النقابة هي الخلية الأولى التي تجمع عمال المؤسسة وتبرز دورهم السياسي حين ينفجر سخط الشعب. وكان للعمال دور بارز في المظاهرات التي قامت في نواحي القاهرة وبعض المدن الكبرى في نوفمبر عام ١٩٣٥ م احتجاجًا على

^{٥٨} مذكرات عمارة، ص ٢٤.

تصريح صمويل هور^{٥٩} وزير خارجية بريطانيا المتعلق بالدستور، ولمطالبة زعماء الأحزاب السياسية بالاتحاد للحفاظ على الحقوق الدستورية للأمة. وأصيب كثير من العمال في هذه المظاهرات وسقط أحدهم قتيلاً برصاص البوليس، كما قتل عدد من الطلبة كذلك، وقام إضراب عام فتوقفت الحياة الاقتصادية في القاهرة، واحتجبت الصحف، وعطلت الأعمال حداداً على الشهداء.

وقد أدت هذه الحوادث إلى اتفاق الأحزاب على إقامة جبهة وطنية على أساس إعادة دستور ١٩٢٣، وإجراء انتخابات حرة والعمل على عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا طبقاً لنصوص المشروع الذي انتهت إليه مفاوضات النحاس — هندرسن في ربيع عام ١٩٣٠م — وكُللت مساعي الجبهة بالنجاح، وأسفرت عن تأسيس «الجبهة الوطنية» من الوفد المصري وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد والحزب الوطني وبعض المستقلين. وكتبت الجبهة للملك وللحكومة البريطانية، فاستجاب الملك فؤاد لطلب الجبهة وأصدر أمراً ملكياً في ١٢ ديسمبر عام ١٩٣٥م بإعادة العمل بدستور ١٩٢٣، ووافقت الحكومة البريطانية على عقد معاهدة على شرط أن تتباحث الحكومتان — بمساعدة مستشاريهما العسكريين — بصفة سرية وبروح التحالف المنشود في تطبيق الأحكام العسكرية الواردة في مشروع معاهدة ١٩٣٠ على الحالة التي تغيرت عما كانت عليه من قبل.^{٦٠}

وكانت هذه الأحداث فرصة مناسبة لترميم الصدع الذي أصاب الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري بعد تأسيس الوفد للمجلس الأعلى للعمال، فدعا الاتحاد إلى عقد مؤتمر لنقابات العمال لبحث موضوع اشتراك العمال في الجبهة الوطنية. واجتمع المؤتمر في ٢٢ من ديسمبر عام ١٩٣٥م وقرر تأليف «كتلة برلمانية» عمالية، بغرض تمثيل الطبقة العاملة ببعض أفرادها وبمن تأنس فيهم التوفر على مبادئها في البرلمان الذي تسفر عنه الانتخابات، وتأييد مبادئ الجبهة الوطنية والعمل على دوامها واستمرارها^{٦١} ولكن أحداً لم يُعِر اهتماماً لقرارات المؤتمر.

^{٥٩} صرح هور في ٩ نوفمبر عام ١٩٣٥م أن الحكومة البريطانية نصحت بالألا يعاد دستور ١٩٢٣ ولا دستور ١٩٣٠ إذ ظهر أن الأول غير صالح للعمل، وأن الآخر لا ينطبق مع رغبات الأمة (انظر: عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج٢، ص ٢٠٠).

^{٦٠} عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج٢، ص ٢٠٢-٢١٢.

^{٦١} الأهرام، ٢٩/١٢/١٩٣٥م.

وحين صدر القانون بتحديد ساعات العمل في الصناعات الخطرة، اجتمع ممثلو النقابات المنضمة للمجلس الأعلى للعمال في ١١ من يناير عام ١٩٣٦م لدراسة القانون، ثم قرروا الاحتجاج عليه، وطالبوا الحكومة بإعادة النظر فيه، وتكوين لجنة لاستطلاع رأي العمال، وعرض القانون المعدل في الدورة البرلمانية التالية.^{٦٢}

ولكن حين دعا الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري إلى عقد مؤتمر مماثل في ١٢ من يناير عام ١٩٣٥م لمناقشة مشروع قانون عقد العمل الذي وضعه المجلس الأعلى للعمل والعمال،^{٦٣} فقام البوليس بمنع العمال من دخول دار الاتحاد حيث مكان انعقاد المؤتمر فنظم العمال مظاهرة طافت شوارع القاهرة ومَرَّت بوزارة التجارة والصناعة وبمجلس الوزراء والبرلمان، واجتمعت لجنة تنظيم المؤتمر في مقر نقابة موظفي المحال التجارية، وأصدرت قرارًا بالاحتجاج على مشروع قانون عقد العمل وتحديد ساعات العمل في المحال الخطرة بتسع ساعات، وطالبوا بجعل الأعضاء الذين ينوبون عن العمال في المجلس الأعلى للعمل يتساوون في العدد مع مندوبي أصحاب الأعمال، وأن يكون اختيار مندوبي العمال لمدة سنتين، كما طالبوا بتحديد ساعات العمل في المحال التجارية والصناعية بحيث لا تزيد على ثماني ساعات، ومطالبة الحكومة بالانضمام إلى مكتب العمل الدولي، والاحتجاج على عدم السماح بعقد مؤتمر العمال لدى رئيس الوزراء ووزير الحقانية ووزير التجارة والصناعة، وإبلاغ الاحتجاج إلى سفراء الدول في مصر، ومكتب العمل الدولي بجنيف، واتحاد نقابات العمال بباريس.^{٦٤}

وقد حمل عام ١٩٣٦م نُدْر اضمحلال شأن اتحاد نقابات عمال القطر المصري، فقد ألغى الملك فاروق مرسوم حرمان عباس حليم من امتيازات أفراد أسرة محمد علي وأعاد له لقب «النبيل»، فانصرف عباس حليم عن الاهتمام بشئون العمال، وأخذ يتنصل من تبعاته، وخاصة أن النحاس كان على رأس الوزارة التي شكلت لمفاوضة الإنجليز، وكان وجود عباس حليم على رأس الاتحاد بعدما ساءت علاقته بالوفد من شأنه أن يظهره

^{٦٢} البلاغ، ١٢/١/١٩٣٦م.

^{٦٣} كان المجلس الأعلى للعمل والعمال يتكون من ممثلين لاتحاد الصناعات والحكومات والعمال، تختارهم الحكومة، ويختص بالنظر في شئون العمال ووضع مشروعات القوانين المتعلقة بالعمل والعمال. وقد تأسس هذا المجلس في ٣١ من ديسمبر عام ١٩٣٢م.

^{٦٤} البلاغ، ١٢/١/١٩٣٦م.

بمظهر المناوئ للحكومة الوطنية، والذي يضع العقبات في طريق تحقيق أمل الشعب، كما أن اهتمامه بالعمال لم يعد له ما يبرره بعد أن استنفد أغراضه، ولم تبد في الأفق بشائر تحقيق مطامعه السياسية.

وهكذا أخذ الاتحاد يتداعى، وطارد رجال القلم المخصوص البارزين من أعضائه وزج بهم في السجن، وحررت لهم محاضر التحري، وحرص البوليس الشركات والمصانع على فصل المنظمين النقابيين من أعضاء الاتحاد، كما تعقب دور النقابات التي أسستها جهود رجال الاتحاد فأغلقها واستولى على أموال وأوراق الاتحاد المركزي بالإسكندرية الذي استنجد سكرتيه بالاتحاد العام وهدد بحل الاتحاد المركزي بالإسكندرية إذا لم يقيم الاتحاد العام ببذل الجهود لحماية أعضائه.^{٦٥} ولكن ما من مجيب فقد انفرط عقد الاتحاد، وعادت النقابات تناضل منفردة من أجل تحسين أحوال أعضائها وظروف عملهم.

وكما شهد عام ١٩٣٦م توقف نشاط الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري، شهد أيضا موجة عارمة من الإضرابات العمالية اجتاحت البلاد وكانت أبرزها إضرابات عمال النسيج والسكر النقل، وقد قامت تلك الإضرابات بدافع من سوء الأحوال الاقتصادية التي كان يعيش العمال في ظلها ... فلقد شهدت تلك الفترة نوعا من التحالف بين الرأسمالية المصرية والرأسمالية الأجنبية، فتأسست مجموعة من المؤسسات والشركات، وخاصة في صناعة النسيج برأس مال مشترك، وأدى صدور قانون عقد العمل في عام ١٩٣٥م وتحديد مكافأة تمنح للعامل عند تركه الخدمة بعد مرور سنوات معينة حدها القانون إلى لجوء أصحاب الأعمال إلى فصل العمال ثم إعادة تعيينهم كل بضعة شهور، وبذلك لا يكون للعامل مدة خدمة يستحق عنها مكافأة، كما اتجه معدل الأجور إلى الانخفاض برغم أن الأسعار كانت آخذة في الارتفاع وبقيت ساعات العمل لا تعرف حدودا، ومن ثم كان انفجار السخط العمالي على هذه الأوضاع السيئة الذي اتخذ مظهرا عنيفا بعكس سوء تنظيم هذه الإضرابات، فقد لجأ العمال إلى تحطيم الآلات والمرافق، وأدى هذا إلى اتباع الحكومة الشدة معهم فأطلق الرصاص على العمال في مصانع السكر بالحوامدية، وعلى عمال الترام بالإسكندرية، ورفض رئيس الوزراء النحاس باشا مقابلة وفد عمال وسائقي السيارات قدم لرفع مطالب العمال وأهان رئيسه.^{٦٦} وقبض على زعماء تلك الإضرابات ووجهت إليهم تهمة الشيوعية.

^{٦٥} من زكي أبو العلا إلى محمد حسن عمارة في يونيو عام ١٩٣٦ (انظر: ملحق ١).

^{٦٦} سيد قنديل، نقابتي، ص ٣١.

هيئة تنظيم الحركة العمالية وتأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية

كان من أثر المطامع الحزبية والشخصية التي وجهت مصير الحركة العمالية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى منتصف الثلاثينيات، أن اتجه بعض قادة العمال ممن تربوا في جحر اتحادات العمال في تلك الحقبة وتمرسوا بالعمل النقابي، إلى ضرورة إيجاد حل عمالي للآزمة التي مرت بها الحركة نتيجة تصارع الأطماع الحزبية والشخصية، ومن ثم أسسوا «هيئة تنظيم الحركة العمالية» في ١٢ من سبتمبر عام ١٩٣٧م بهدف إعادة نشاط النقابات وتنظيمها وبث الدعاية لإعادة حزب العمال كهيئة سياسية تحمي العمال من الوقوع بين براثن الأحزاب السياسية، وأخيراً تحذير العمال من الأشخاص والجماعات التي تعمل باسمهم لغايات خاصة.^{٦٧}

وشرعت هذه الهيئة في التمهيد لإقامة اتحاد عام للنقابات فأخذ مندوبو النقابات يجتمعون للتشاور، وبدأت الهيئة تجمع شمل النقابات وتعيد تنظيمها برغم الصعوبات المادية التي كانت تعترض طريقها.

لكن لم يكد يمضي شهر ونصف الشهر على قيام الهيئة حتى عاد عباس حليم في الثاني من نوفمبر عام ١٩٣٧م من رحلة كان قد قام بها إلى أوروبا في أغسطس، وظهر اتجاه بين أعضاء الهيئة للعودة إلى العمل مع عباس حليم الذي كان قد صرح^{٦٨} قبل سفره بأنه يعتزم استئناف رئاسته للحركة العمالية بعد أن كان قد أوقف نشاطه مدة ثمانية عشر شهراً «حتى يتمكّن الوفد من عقد معاهدة الصداقة مع إنجلترا، وللحصول على قرار بإلغاء الامتيازات الأجنبية في جو مفعم بالسلام». فنظم مؤيدوه استقبالاً عمالياً حافلاً له بالإسكندرية والقاهرة، وأصبحت الهيئة تعقد اجتماعاتها برياسته.

وفي الأول من مارس عام ١٩٣٨م أعلن تأسيس الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية من ٣٢ نقابة برياسة عباس حليم، وبعد شهر أُجري تعديل على رئاسة الاتحاد؛ فأُسندت إلى محمد الدمرداش الشندي، وكان عاملاً فنياً من عمال النسيج بالإسكندرية فاز بعضوية مجلس النواب، ووجه سؤاليين إلى وزير التجارة والصناعة، أحدهما عن

^{٦٧} مذكرات عمارة، ص ٢٧.

^{٦٨} The Egyptian Gazette, 11.8.1937.

استطلاع رأي الحكومة في إصدار قانون للاعتراف بالنقابات، والآخر عن نشاط المجلس الاستشاري للعمل والعمال. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يرتفع فيها صوت واحد من العمال داخل قاعة مجلس النواب بمطالب عمالية.^{٦٩} ومن ثم كان اختيار النائب العمالي الأول رئيساً للاتحاد، واختار مجلس الاتحاد لعباس حليم مركز «الزعيم»! ... والحق أن عباس حليم لم يكن له أي نفوذ يذكر على هذا الاتحاد، فقد كانت العناصر العمالية النشيطة هي التي توجه أموره.

وكان لهذا الاتحاد نشاط كبير في المطالبة بإصدار تشريعات العمل، فنظم مظاهرات ٨ من مايو عام ١٩٣٨م للمطالبة بالاعتراف بالنقابات، وإعادة النظر في قانون إصابات العمل، وتخفيض ساعات العمل، ووضع حد أدنى للأجور، وحل مشكلة البطالة.^{٧٠} فوعدت الحكومة بإجابة مطالب العمال، وحين أغفلت الحكومة إجابة تلك المطالب لجأ الاتحاد إلى تنظيم الإضراب عن الطعام حتى تصدر تشريعات العمل في (١٣ من يونيو عام ١٩٣٩م) ونجح هذا الإضراب في إرغام الحكومة على إدراج مشروع قانون الاعتراف بالنقابات في جدول أعمال مجلس النواب بإحدى جلسات دورة الانعقاد، ونوقش المشروع بمجلس النواب، وظل موضع نقاش طويل حتى عام ١٩٤٠م، ثم اتخذ فيه قرار في فبراير عام ١٩٤٠م، لكن مجلس الشيوخ اعترض عليه فتوقف صدوره.^{٧١}

وقد أدى هذا النضال من أجل إصدار تشريعات العمل إلى التفاف العمال حوله، بقدر ما أدى إلى جلب سخط الحكومة عليه ونحت العناصر التي كانت على رأس الاتحاد — وجميعها من العمال — بالاتحاد نحو الاستقلال التام عن الهيئات السياسية للأفراد، فقرر الاتحاد أن يتحمل أعباءه بنفسه حتى يتمكن من تنظيم صفوف العمال تنظيمًا صحيحًا يعود بالخير عليهم ويحقق أمانهم، ولم يجد الاتجاه الذي نادى به البعض بجعل عباس حليم رئيساً شرفياً للاتحاد أذناً صاغية، بل أعلن الاتحاد تنصله من كل علاقة بعباس حليم وبغيره من السياسيين، وشرع الاتحاد يُعد نظاماً إدارياً جديداً ولائحة جديدة.^{٧٢}

^{٦٩} سيد قنديل، نقابتي، ص ٣٧.

^{٧٠} البلاغ، ٨ / ٥ / ١٩٣٨م.

^{٧١} Zaki Badaoui, op. cit., p. 42.

^{٧٢} محضر جلسة الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية، ٨ / ٧ / ١٩٣٩م، مدون بخط اليد على صفحة بحجم الفولسكاب ومحفوظ لدى محمد حسن عمارة.

ولكن ظروف قيام الحرب العالمية الثانية كانت فرصة هيأت للحكومة سبيل القضاء على الاتحاد بمطاردة قادته وإلقاء القبض عليهم بحجة خطورتهم وقيامهم بنشاط هدام. وبذلك لم يقدّر للمحاولة الأولى لاستقلال الحركة العمالية عن الساسة أن تعمّر طويلاً.

لقد كانت فترة ما بين الحربين مهلاً لاتحادات النقابات التي ولدت في أوائل العشرينيات ثم نمت وترعرعت حتى وصلت إلى درجة كبيرة من القوة والتنظيم في الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري. وكان أبرز ما يميز تلك الحقبة من تاريخ الحركة العمالية أنها كانت تعمّر بالجهود التي بذلتها الأحزاب والمنظمات السياسية للسيطرة على الحركة العمالية، كما امتازت بذلك النوع من الاتحادات ذي النشأة المعكوسة، فمن المعروف أن النقابات هي نواة الاتحاد العمالي؛ إذ إن الاتحاد العام يمثل تجمع المصالح العمالية في مواجهة رأس المال، ولكن منذ أواخر العشرينيات أصبحت الاتحادات تنشأ أولاً بعدد قليل من النقابات، ثم تأخذ على عاتقها مهمة تأسيس النقابات ووضع لوائحها، وكانت تلك النقابات تتخذ من دار الاتحاد مقراً لها، ولذلك لم يكن هذا النوع من النقابات يعمر طويلاً فسرعان ما كان يتداعى بمجرد انهيار الاتحاد.

وبرغم تعاقب الاتحادات، ووجود أكثر من اتحاد للنقابات في وقت واحد، فقد بقيت «النقابة» هي بؤرة النضال الجماعي من أجل تحسين ظروف العمل، وقد نجحت بعض النقابات في الحصول على اتفاق مع أصحاب الأعمال تشبه عقود العمل المشتركة. كما أن دور النقابة في العمل السياسي كان واضحاً، فكانت تغذي حركة المطالبة بالدستور.

وثمة ظاهرة أخرى حكمت مصير النقابات في تلك الفترة هي عدم وجود وعي نقابي تام بين العمال، ولا أدل على هذا من سيطرة أفراد بعينهم على عدد من النقابات، فكان باستطاعة كل منهم أن يؤلف نقابة تجمع عمال مهنته متى شاء ويحلها متى أراد، ويناصر هذا الحزب أو ذاك. وقد أدى هذا إلى عدم وجود تربية نقابية سليمة تخلق العناصر القيادية التي تستطيع متابعة برنامج النقابة، ومن ثم ما كان يحدث من انهيار النقابة بمجرد فصل أعضاء مجلس إدارتها من عملهم أو اعتقالهم.

وبقي أسلوب العمل النقابي ينحصر في تقديم الخدمات الاجتماعية للعمال من أعضاء النقابة وكذلك الإعانات المالية، ولم يكن هناك رباط بين أعضاء النقابة أو وثق من سوء أحوال وظروف العمل في المؤسسة التي يعمل بها أعضاء النقابة، فعندئذ كان العمل النقابي يرقى إلى مرتبة المساومة الجماعية، فكانت تقوم النقابة بتنظيم الإضرابات وتفاوض أرباب العمل للوصول إلى أحسن شروط التعاقد الحر، ولكن شاب معظم تلك

الإضرابات ما اتّسمت به أحياناً من اللجوء إلى العنف والتخريب، وقد كان هذا الأسلوب يؤدي إلى فشل الإضرابات، وإلى تبديد وجود النقابة ذاتها. وقد ظلت الحركة موزعة بين الأحزاب، منقسمة على نفسها حتى بداية النصف الثاني من الثلاثينيات؛ فنمت الروح الاستقلالية وأثمرت عملاً نضالياً على درجة فائقة من التنظيم.

الفصل الثالث

مؤتمرات نقابات العمال (١٩٤٤-١٩٥٢م)

واجهت الحركة العمالية أعنف الضربات حين نشبت الحرب في عام ١٩٣٩م، فطارد البوليس النقابيين، واعتقل البارزين من زعمائهم، وناءت الأحكام العرفية بكلكها على العمال؛ فحظرت النشاط العمالي بمنعها للإضرابات، وكان أن تفرقت النقابات — كما رأينا في الفصل السابق — من جديد بتداعي اتحاد نقابات عمال المملكة المصرية وإغلاق دورها.

وكما كانت الحرب وبالأعلى حركة العمال من حيث تقييد الحرية النقابية؛ فإنها أدت إلى زيادة حجم الطبقة العاملة، ونال العمال — في أثنائها — الاعتراف القانوني بنقاباتهم.

ولما كان نمو الحركة العمالية وازدهارها مرتبطاً بنمو الصناعة وما يتبعه من اتساع الطبقة العاملة، وتعدد العلاقات بين العمل ورأس المال؛ لذلك نعرض فيما يلي تطور الصناعة في أثناء الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها، لنقف على ظروف العمل وأحوال العمال في تلك الحقبة.

أفادت الحرب العالمية الثانية الصناعة المصرية كثيراً، فلم تؤد ظروف الحرب إلى نقص الواردات فحسب بل أدت ظروف وجود حوالي ٢٥٪ من قوات الحلفاء المحاربة في مصر إلى ازدياد الطلب على المنتجات الصناعية، فألحق ٢٠٠ ألف عامل مصري بورش الصيانة والمصانع الحربية التابعة للقوات البريطانية، كان من بينهم ثمانون ألفاً من العمال المهرة، وساعد «مركز إمدادات الشرق الأوسط» بعض الصناعات بتزويدها بالمواصفات الفنية ويسر لها سبيل الحصول على قطع الغيار والمواد الخام، ووجدت بعض المنتجات المصرية طريقها إلى الأقطار المجاورة؛ حيث كانت المنتجات الصناعية شحيحة لتعذر الاستيراد من الخارج، وأدت هذه الظروف إلى ازدهار بعض الصناعات،

وبصفة خاصة النسيج والأغذية المحفوظة والكيماويات والزجاج والجلود والأسمنت ومواد البناء الأخرى، والبتروك والصناعات الميكانيكية، بينما تأسست صناعات جديدة مثل حفظ وتعليب الخضراوات، وصناعة المطاط (الإطارات) وصناعة قطع الغيار والأدوات المختلفة، كما تنوعت الصناعات الكيماوية والدوائية، وقامت صناعة الجوت كذلك.^١

وكانت السنوات الثلاث الأولى من الحرب سنوات رخاء بالنسبة للصناعة المصرية، ولكن بعض الصناعات التي كانت وليدة الحرب لم تلبث أن تداعت أمام المنافسة الأجنبية، غير أن الواردات الأجنبية أصبحت محدودة - نسبياً - نظراً لقيام الصناعات المحلية بمواجهة متطلبات السوق المحلية، فاستوردت مصانع جديدة، وتأسس العديد من المصانع.

وقد شجع نجاح مصانع المحلة وكفر الدوار الكثيرين على إنشاء مصانع أخرى للغزل والنسيج تدار بالآلات الميكانيكية حتى بلغ عدد مصانع الغزل في عام ١٩٤٨م تسعة عشر مصنعاً، ومصانع النسيج نحو مائة مصنع، وبلغ إنتاج مصانع غزل القطن في عام ١٩٤٦م نحو ٤٠٤٣٢ طنّاً من الخيوط القطنية بعد أن كان نحو ثلاثين ألف طن في عام ١٩٣٨م، وبلغ إنتاج مصانع المنسوجات القطنية في عام ١٩٤٦م نحو ٢٠٣٦٧٣٦٥٦ مترّاً من الأقمشة بعد أن كان نحو ١٣٠ مليون متر في عام ١٩٣٨م، وكان إنتاج تلك المصانع يسد ٨٠٪ من حاجة الاستهلاك المحلي. أما مصانع غزل الصوف ونسجه فكانت تسد ٢٠٪ من حاجة الاستهلاك المحلي، ونمت صناعة غزل الحرير ونسجه، وصناعة التريكو الكتان، والخشب المضغوط والخزف، ونشأت صناعة الورق والأواني المنزلية وأدوات الكهرباء والبلاستيك والألنيوم والنحاس والحديد.^٢

وحين حل عام ١٩٤٩م زادت وطأة المنافسة الأجنبية على جميع قطاعات الصناعة وتراكمت البضائع المخزونة وأغلقت بعض المصانع ثم أتاحت الحرب الكورية للصناعة المصرية فرصة التنفّس من جديد لارتفاع أسعار القطن، مما أدى إلى تزايد القوة الشرائية المحلية، ومقاومة المنافسة الأجنبية. وفي عام ١٩٥١م واجهت الصناعات المصرية - وبخاصة النسيج - الكثير من الصعاب نتيجة للصراع الإنجليزي - المصري وما تبعه من اضطراب الأحوال الداخلية في البلاد.^٣

^١ Charles Issawi, Egypt at mid-century, pp. 141-142.

^٢ عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج ١، ص ٢٧٥-٢٧٦.

^٣ Charles Issawi, op. cit., p. 142.

لقد ترتب على زيادة الطلب على الأيدي العاملة لخدمة جيوش الحلفاء في أثناء الحرب ونتيجة لزيادة النشاط الصناعي، تدفق المهاجرين من الريف إلى المدن جرياً وراء فرص العمل التي كانت متاحة، وسبل الكسب الميسرة.

وكان من المتوقع أن تغلق المصانع الحربية — التي أقامها الحلفاء — أبوابها بمجرد انتهاء الحرب، وكان معنى هذا أن يصبح العمال الذين يعملون في تلك المصانع بلا عمل، وقد حاولت الحكومة إيجاد حل للمشكلة المنتظرة حين أشرفت الحرب على نهايتها عام ١٩٤٤م، ودارت مفاوضات بين وزارة الشؤون الاجتماعية وممثلين لاتحاد الصناعات وللسلطة العسكرية البريطانية اقترح فيها أن تبيع السلطة العسكرية البريطانية هذه المنشآت للحكومة المصرية.^٤ ولكن يبدو أن الصعوبات المالية قد اعترضت سبيل هذا الاقتراح فلم تتم الصفقة.

وما لبثت تلك المصانع أن أغلقت أبوابها بمجرد انتهاء الحرب كما توقفت معظم الصناعات التي نشأت نتيجة لظروف الحرب. فتفاقت مشكلة البطالة، وأدى وجود جيش العاطلين إلى انخفاض مستوى الأجور رغم الارتفاع المطرد للأسعار، وازدياد تكاليف المعيشة على النحو الذي يبينه الإحصاء التالي:^٥

(يونيو/أغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠٪)

نهاية السنة	سعر الجملة	تكاليف المعيشة
١٩٣٩	٪١٢٢	٪١٠٨
١٩٤٠	٪١٤٣	٪١٢٢
١٩٤١	٪١٨٣	٪١٥٦
١٩٤٢	٪٢٥١	٪٢١٥
١٩٤٣	٪٢٩٢,٧	٪٢٥٧,٢
١٩٤٤	٪٣٣٠,٣	٪٢٩٢,٢
١٩٤٥	٪٣٣٣,٤	٪٢٩٠,٥

^٤ محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج ٢، ص ٣٠٠.

^٥ National Bank of Egypt, 1898-1948, p. 75.

وهكذا كانت الطبقة العاملة — في نهاية الحرب — ترزح تحت أقسى الظروف، وزاد الأمر سوءاً اكتظاظ المدن بمن هاجروا من الريف وعدم عودتهم إلى قراهم. وكانت حكومة الوفد قد أصدرت قانون الاعتراف بالنقابات في عام ١٩٤٢م، وتشكلت نقابات لعمال المؤسسات في ظل القانون، وشرعت تلك النقابات تنظم النضال من أجل المطالبة بإيجاد حل للأزمة، فوقع عدد من الإضرابات التي لقيت مقاومة الحكومة، واستطاعت النقابات — أحياناً — أن تحقق بعض المطالب كما حدث حين هدد عمال شركة مياه القاهرة بالإضراب إذا لم تستجب الشركة لمطالبهم الخاصة بتحسين الأجور وتخفيض ساعات العمل؛ فتدخل وزير الشؤون الاجتماعية في الأمر وهدد باستيلاء الحكومة على الشركة إذا لم تستجب لما يكون عادلاً من مطالب العمال،^٦ فسلمت الشركة ببعض المطالب وتغاضت عن الأخرى.

واضطرت حكومة أحمد ماهر أمام ضغط العمال واتساع إضراباتهم إلى إصدار كادر عمال الحكومة الذي ينظم الأجور وقواعد منح العلاوات وغيرها، وقد أدى إصدار هذا الكادر إلى قيام موجة من السخط بين العمال الذين يعملون بالشركات والمؤسسات الأهلية، فهبوا يطالبون بتطبيق كادر عمال الحكومة عليهم، وبدأت النقابات تتصل بعضها ببعض بغرض تكوين جبهة لتوحيد النضال من أجل هذه الغاية، وقد أثمرت هذه الاتصالات تأسيس «مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية».

مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية

لم يكن قانون الاعتراف بنقابات العمال (القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢م يسمح بإقامة اتحاد عام لنقابات العمال حتى لا تجرّ الحكومة — التي كانت تمثل المصالح الرأسمالية — على نفسها المتاعب حين يتجمع العمال كطبقة في تنظيم قوي يتمتع بشخصية اعتبارية تستند إلى القانون. وسمح القانون بإقامة اتحادات مهنية تجمع نقابات عمال المهنة الواحدة بشروط معينة حددها القانون.

ولكن التحايل على القانون كان ميسوراً، وضربت حكومة الوفد بنفسها — التي أصدرت القانون — أول مثل للتحايل عليه حين أسست اتحاداً لنقابات العمال الموالية للوفد

^٦ محمد حسين هيكل، المرجع السابق، ص ٢٩٦.

تحت اسم «رابطة النقابات». وسار العمال على نفس الدرب، فحين أرادوا تأسيس اتحاد لنقاباتهم اختاروا اسم «مؤتمر» وأطلقوه على اتحادهم ليكون واجهة تحمي وجوده ولا توقعه تحت طائلة القانون. فكان أول تجمع لنقابات العمال بعد صدور قانون الاعتراف بالنقابات تحت هذا الاسم هو «مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية».

ترجع نشأة هذا المؤتمر إلى عام ١٩٤٤م، عندما أعلن مشروع كادر عمال الحكومة في نوفمبر متضمناً مقدمة تشير إلى ما يعانيه العمال من حرمان في معيشتهم، وطالب بالقضاء على هذه المتاعب بتيسير سبل الحياة لهم. وقد استرعى هذا المشروع ومقدمته أنظار العمال ودفعهم إلى التفكير في تطبيق هذا الكادر على عمال المؤسسات الأهلية؛ لذا أجرت النقابات اتصالات فيما بينها، وتم الاتفاق على عقد اجتماع في ٩ من ديسمبر عام ١٩٤٤م بدار نقابة عمال مطبعة مصر، وعقد الاجتماع في الموعد المحدد، وتناقش ممثلو النقابات في مشروع الكادر وفي الطريقة التي يتقدمون بها إلى أولي الأمر طالبين تطبيقه عليهم، وإعداد المذكرات اللازمة في مثل هذه الحالة، وحددوا يوم ١٦ من ديسمبر موعداً لاجتماعهم التالي.

وفي نفس الوقت كان أعضاء مجلس إدارة نقابة شركة مصر الجديدة يفكرون في نفس الموضوع، ووجهوا الدعوة بالفعل إلى بعض النقابات للاجتماع بدار نقابته بمصر الجديدة، وكان ذلك في اليوم التالي للاجتماع الذي عقد بدار نقابة عمال مطبعة مصر، وعندما علم المجتمعون بما دار في الاجتماع السابق، رأوا ضرورة توحيد الجهود بتشكيل جبهة واحدة تتقدم بمطالب العمال، ومن ثم قرروا الاشتراك في اجتماع ١٦ من ديسمبر. حضر ذلك الاجتماع ستون مندوباً يمثلون ثلاثين نقابة من أكبر النقابات في مصر، وتم الاتفاق على إطلاق اسم «مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية» على الجبهة التي تكوّنت من اتحاد عمال تلك النقابات، ووافق المجتمعون على صيغة المذكرة المزمع تقديمها إلى الجهات المختصة وإلى القصر الملكي للمطالبة بتطبيق كادر عمال الحكومة على جميع عمال البلاد، دون تفرقة بين عامل الحكومة وعامل المؤسسة الأهلية.^٧ استمر المؤتمر ينظم نضال النقابات المنضمة إليه، وينطق باسمها، وكان يضم في عام ١٩٤٥م، ٢٥ نقابة من نقابات القاهرة هي نقابات عمال النقل والمرافق (الترام - مصر الجديدة - ثورنيكروفت - الأتوبيس - النور - المياه - الطيران) ونقابات الشركات

^٧ نشرة نقابة مستخدمي المحال التجارية بالقاهرة، أول مايو عام ١٩٤٦م، ص ٦، ٧.

الصناعية (مطبعة مصر - السكر بالحوامدية - سيجوارت - أسمنت طرة - الميكانيكا والكهرباء - الحرير بجلوان - الكاوتشوك الإفريقية - التطريز والرسم - مصر للسينما والتمثيل)، بالإضافة إلى نقابات عمال ومستخدمي المحال التجارية، ومستخدمي دور السينما، وعمال كوتسيكا، وشركة أراضي الدلتا. وكانت تؤيد المؤتمر سبعون نقابة من نقابات الأقاليم، وبلغ عدد أعضاء نقابات المؤتمر بالقاهرة وحدها خمسة عشر ألفاً من العمال.^٨

وفي سبتمبر عام ١٩٤٥م وردت أنباء عن عقد المؤتمر التأسيسي لاتحاد النقابات العالمي بباريس، فأوفد مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية إلى المؤتمر العالمي ثلاثة مندوبين، واعتمدتهم المؤتمر العالمي كأعضاء، وبذلك اكتسب مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية صفة شبه رسمية. وفي ٢٨ من نوفمبر ١٩٤٥م عقد اجتماع عام لنقابات القاهرة والأقاليم أدلى فيه المندوبون بتفاصيل أبحاث وقرارات مؤتمر باريس، واستقر رأي المجتمعين على الكفاح المنظم المستمر في سبيل حياة أفضل، وأن يكون المؤتمر هو المحرك والموجه لهذا الكفاح، ومن ثم كان اتجاههم إلى إعداد دستور للمؤتمر، وتشكيل لجان لبحث القوانين ووضع الاقتراحات الخاصة بتعديلها.

وانحصرت أهداف المؤتمر في تنظيم العمال المصريين على أسس ديمقراطية دون تفرقة في الجنس أو الدين داخل «مؤتمر نقابات عمال مصر»، وتمثيل العمال المصريين في الاتحاد العالمي لنقابات العمال وجميع المؤتمرات الدولية، وإثبات حق المؤتمر الطبيعي في الاشتراك الفعلي في وضع القوانين العمالية وإقرارها، وكذا الدفاع عن مصالح العمال أمام الهيئات الرسمية وأمام أصحاب الأعمال والقضاء، وأخيراً تنظيم كفاح العمال ضد الاعتداءات التي تقع عليهم، وفي سبيل التحرر الوطني وتوطيد أركان الديمقراطية وتدعيم أسس الأمن الدولي.

أما وسائل تحقيق هذه الأهداف فقد حددها المؤتمر على النحو التالي:^٩

- (١) الديمقراطية الكاملة داخل النقابات المنضمة إليه والتعاون الوثيق بينها.
- (٢) التبادل المنظم للمعلومات والخبرة في العمل النقابي لدعم تنظيم الحركة العمالية.

^٨ نفس النشرة، نفس التاريخ، ص ٨.

^٩ النشرة السابقة، نفس التاريخ، ص ٧، ٨.

(٣) القضاء على كل ما يعرقل النضال النقابي والنضال في سبيل أهداف المؤتمر وذلك باتخاذ جميع الوسائل لحماية المناضلين عن العمال ضد الفصل والتهديد والإرهاب والاعتقال وإعانة أسرهم في أثناء اعتقالهم، وكفايتهم ماديا في أثناء فصلهم.

(٤) استخدام جميع الطرق لتفسير أهداف وغايات المؤتمر بالمحاضرات والنشرات والاجتماعات العامة وإصدار جريدة عمالية تنطق باسمه وتعبّر عن آرائه.

ويتضح من هذا الطابع التنظيمي الهادف الذي اكتسبه المؤتمر بعد اتصاله بالمنظمات العمالية في الخارج من خلال المؤتمر التأسيسي لاتحاد العمال الدولي، ومن ثم حرصه على الإعداد لتكوين تنظيم عمالي كبير يجمع نقابات العمال في البلاد تحت رايته، ويكون بمثابة تجمع للطبقة العاملة في مواجهة رأس المال، ونعني به «مؤتمر نقابات عمال مصر» الذي بدأ مؤتمر المؤسسات والشركات الأهلية يُعدّ العدة لكي يكون نواة له، وحرصه أيضًا على تأكيد التمسك بالديمقراطية داخل المؤتمر والنقابات المنضمة إليه، وكذلك اهتمامه بتنظيم كفاح العمال من أجل التحرر الوطني وتوطيد دعائم الديمقراطية وتدعيم السلام العالمي.

وكما شهد عام ١٩٤٦م دخول مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات في مرحلة تنظيمية جديدة، شهد أيضًا التحامه بالعمل الوطني للمطالبة بالجملاء.

فقد تقدمت حكومة النقراشي (٢٤ من فبراير عام ١٩٤٥م-١٥ من فبراير عام ١٩٤٦م) بمذكرة إلى الحكومة البريطانية في ٢٠ من ديسمبر ١٩٤٥م تطلب فيها فتح باب المفاوضات من أجل إعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦م، واستبدالها باتفاق للدفاع المشترك، فردت الحكومة البريطانية مؤكدة تمسكها بالقواعد الجوهرية التي قامت عليها المعاهدة، مما أدى إلى إثارة الرأي العام في البلاد. ففي ٩ من فبراير خرجت مظاهرة ضخمة من طلبة جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة الآن)، ولكنها اصطدمت بالبوليس عند كوبري عباس، وأصيب ٨٤ من الطلبة بإصابات جسيمة، كما قامت عدة مظاهرات في الأقاليم كان البوليس يقمعها بالعنف، وكان رد الفعل شديدًا في البلاد مما اضطر وزارة النقراشي إلى الاستقالة (١٥ من فبراير عام ١٩٤٦م).

وأُسندت الوزارة إلى إسماعيل صدقي الذي كسب الرأي العام — في البداية — بسماحه بقيام المظاهرات مع الاحتياط لحفظ الأمن.^{١٠} وتألّفت لجنة مشتركة من الطلبة

^{١٠} عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج٣، ص ١٨٤.

في ١٧ من فبراير أصدرت ميثاقاً وطنياً يرتكز على ثلاثة مبادئ: الجلاء — ودولية القضية المصرية — والتحرر من العبودية الاقتصادية، ولكن الطلبة أحسوا أنهم في حاجة إلى قوة تدعم الكفاح من أجل الجلاء فبدءوا يتصلون بالعمال، وأثمرت هذه الاتصالات عن تكوين «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» التي نظمت إضراباً عاماً يوم ٢١ من فبراير باعتباره يوم الجلاء.^{١١}

وكان مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية عضواً باللجنة الوطنية للعمال والطلبة ومن ثم اشتركه في تنظيم هذا الإضراب وما تبعه من نضال وطني من أجل الجلاء.

وقد حدد المؤتمر موقفه من الحركة الوطنية في بيان نشر بالنشرة التي كان يصدرها تحت اسم «المؤتمر»، فذكر أن الهيئات السياسية القائمة أنكرت قضية الوطن وتآمرت مع المستعمر، ووقفت في وجه الكفاح الشعبي، ولذلك وقعت على عاتق العمال «مسئولية قيادة الشعب لتحقيق أهدافه الوطنية»، لتحقيق الجلاء عن وادي النيل عسكرياً بطرد جيوش الاحتلال من البلاد، واقتصادياً بنزع سيطرته المالية عليها، وإدارياً بطرد الموظفين الإنجليز الذين يعملون في خدمة الحكومة المصرية، فالعمال يكافحون من أجل التحرر التام من الاستعمار لأن فيه تحقيقاً لرفع الأجور، وانخفاض ساعات العمل، وتمتع العمال بمستوى معيشة أحسن، وأن على العمال أن ينظموا صفوف الشعب المناضل ولا يسلموا قيادته لأيدي أعداء الحركة الوطنية الذين خانوها في الماضي ويخونونها في الحاضر. ففي انتصار قضية الوطن انتصار لقضية العمال.^{١٢}

وأصدر المؤتمر بياناً هاجم فيه جماعة الإخوان المسلمين لقيامها بتأليف لجنة للطلبة والعمال قامت بنشر بيانات هاجمت فيها اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، ولاشتباك أعضاء الجماعة في معارك مع العمال بشبرا الخيمة استخدمت فيها العصي، وطالب المؤتمر الحكومة باتخاذ إجراءات حاسمة لوقف هذه الاعتداءات.^{١٣}

^{١١} شهدي عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية ١٨٨٢-١٩٥٦م، ص ٩٨.

^{١٢} المؤتمر، نشرة غير دورية تصدر عن مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية، رقم ٥، ٢٥/٤/١٩٤٦م.

^{١٣} نفس النشرة، نفس التاريخ.

مؤتمر نقابات عمال مصر

أدى قيام مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية بدور فعال في النضال الوطني عام ١٩٤٦م إلى علو شأنه واتساع نفوذه وزيادة التفاف النقابات حوله، ومن ثم سعى للخروج عن نطاقه المحدود ليضم جميع نقابات العمال في مصر في منظمة جديدة تحمل اسم «مؤتمر نقابات عمال مصر»، وزود النقابات بمشروع لائحة النظام الأساسي للمؤتمر المزمع تأسيسه لدراسته وإبداء الرأي فيه.

وقد حدد مشروع لائحة النظام الأساسي لمؤتمر نقابات عمال مصر أهدافه بالعمل على تنظيم العمال المصريين، النقابيين منهم والمحرومين من حق تأليف النقابات، على أسس ديمقراطية دون تفريق بينهم على أساس الجنس أو الدين أو القومية أو العقيدة السياسية، داخل مؤتمر نقابات عمال مصر الذي يعتبر بذلك الهيئة التي تضم العمال جميعاً وتنظمهم وتقود كفاحهم، كما يقوم المؤتمر بتمثيل العمال المصريين في الاتحاد العالمي لنقابات العمال وفي جميع المؤتمرات الدولية. ويتمسك المؤتمر بحقه الطبيعي في الاشتراك الفعلي مع الهيئات التشريعية في وضع القوانين العمالية وإقرارها والدفاع عن مصالح العمال إزاء الهيئات الرسمية وأمام أصحاب الأعمال والقضاء، وكذلك تنظيم كفاح العمال ضد الاعتداء الذي يقع على حقوقهم، وتنظيم كفاحهم في سبيل التحرر الوطني، وتصنيع البلاد، وتوطيد أركان الديمقراطية وتدعيم أسس السلام الدولي.^{١٤}

ولم تخرج الوسائل التي حددها النظام الأساسي للمؤتمر الجديد على ما جاء بقانون مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية، وبدأت في مشروع اللائحة ظاهرة جديدة، فقد نصّت المادة الثامنة على أن المؤتمر يعمل على تنظيم العاملات في رابطات توجهن إلى الكفاح النقابي والوطني.^{١٥}

ووضع مشروع لائحة للجان الإقليمية التي تضم النقابات التابعة للمؤتمر بالأقاليم حددت فيه أغراضها بالعمل على تقوية النقابات، وضم العمال غير النقابيين إلى نقاباتهم أو مساعدتهم على تكوين نقابات لهم إذا لم تكن لهم نقابات، وإيجاد اتصال فعلي بين النقابات المماثلة في المنطقة وبين النقابات المماثلة لها في المناطق الأخرى، وبحث

^{١٤} مشروع لائحة النظام الأساسي لمؤتمر نقابات عمال مصر، ص ٥، ٦.

^{١٥} المصدر السابق، ص ٩.

حالة العمل والمستوى الاجتماعي في المنطقة والسعي بجميع الوسائل لتحسينها، ودراسة القوانين ومشروعات القوانين لإبداء وجهة نظر العمال فيها. وأخيراً تنظيم ثقافة عمالية لعمال الأقاليم بإقامة المكتبات وإلقاء المحاضرات وإصدار النشرات.

وقد اتخذ مشروع اللائحة من قانون اتحاد النقابات الدولي نموذجاً له، واستفاد منه إلى أبعد الحدود وخاصة في الناحية التنظيمية، وتمثيل النقابات في المؤتمر بنسبة عدد أعضائها، كما اقتبس الكثير من قانون مؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية.

وما إن تم وضع الأساس القانوني والتنظيمي للمؤتمر المزمع تأسيسه حتى وجه مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية الدعوة إلى جميع نقابات العمال لحضور الاحتفال بعيد أول مايو عام ١٩٤٦م بناء على توصية اتحاد النقابات العالمي بباريس ومشاركة لعمال العالم في الاحتفال بعيدهم، وإعلان مولد «مؤتمر نقابات عمال مصر».^{١٦} وفي اليوم المحدد للاجتماع فوجئ العمال — الذين وفدوا من جميع أنحاء البلاد — بمحاصرة البوليس لمقر المؤتمر ولمكان الاجتماع، ولكنهم نجحوا في عقد اجتماعهم في مكان آخر حيث أُعلن تأسيس «مؤتمر نقابات عمال مصر»، وتمت الموافقة على لائحته الأساسية واتخذ المجتمعون قرار بالإجماع بتقديم مذكرة إلى إسماعيل صدقي يحددون فيها مطالب العمال الاقتصادية والسياسية.^{١٧}

وبدت في هذا الاجتماع أولى ثمرات جهود المؤتمر لتنظيم العاملات، فانضمت «رابطة العاملات بالقاهرة» إلى عضوية المؤتمر، ودعيت لحضور الاجتماع التأسيسي، فحضرت الاجتماع مندوبات عن الرابطة، وألقت إحداهن (حكمت الغزالي) كلمة الرابطة، فشاحت أغراضها التي انحصرت في بث روح الوعي والإدراك لمن يُعوزُه حتى تتحد العاملات مع العمال كقوة لنجاح الحركة العمالية، إذ إن «هدف الرابطة الأول دخول العاملات النقابات ليشعرن بأن لا فرق بينهن وبين العمال، فمصلحتهن واحدة، وآمالهم واحدة، وعدوهم واحد»، كما أن من أغراض الرابطة تكتيل العاملات في وحدة تدافع عن حقوقهن كنساء، والعمل على تحقيق المساواة مع الرجل في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، فمن الناحية الاقتصادية، المطالبة بحق العمل ومساواة الأجور أي أجر مماثل لعمل مماثل،

^{١٦} من حسين كاظم إلى رئيس نقابة عمال صناعة الزجاج بالقاهرة وضواحيها، رسالة رسمية في ٢٥/٤/١٩٤٦م (انظر: ملحق ٣).

^{١٧} مقال بعنوان «صفحة من كفاح العمال في مصر» بدون توقيع، مجلة رابطة الشباب، العدد ١٦٠.

ومن الناحية السياسية المطالبة بحق الانتخاب مثل الرجل تمامًا، حتى لا يسري على المرأة قانون لم تشترك في وضعه. أما من الناحية الاجتماعية، فيجب العمل على تسهيل الحياة أمام المرأة بفتح دور الحضانة، وبيوت الأمومة ورياض الأطفال، وإقامة مطاعم شعبية، وتعميم الوحدات الصحية، هذا عدا حق التعليم المجاني بجميع مراحلها، كما يجب أن تعطي المرأة نفس الحقوق على الأطفال مثل الرجل تمامًا، وأن تمنح إجازة مدة شهر قبل الوضع وشهر بعد الوضع، بالإضافة إلى التأمين الاجتماعي. «فالرابطة تعمل على التخلص من استغلال أصحاب الأعمال للمرأة العاملة من ناحية، واستغلال الرجل لها من ناحية أخرى».^{١٨}

ولعل اهتمام مؤتمر نقابات عمال مصر بتنظيم العاملات هو أول اهتمام من نوعه بالمرأة العاملة، فيما عدا المحاولة التي قام بها «اتحاد نقابات عمال وادي النيل» — الذي أقامه الوفد في ١٩٢٤م — فقد أفردت جريدته الأسبوعية «اتحاد العمال» صفحة للمرأة العاملة كان يدعو الاتحاد من خلالها إلى تنظيم صفوف العاملات، وكان هذا أمرًا طبيعيًا بعدما حدث من اشتراك المرأة في ثورة ١٩١٩م، وإثباتها لوجودها كقوة لها وزنها في النضال الوطني، ولكن تلك المحاولة لم تتجاوز نطاق الدعوة، ولم يترتب عليها قيام تشكيل نقابي نسائي.

وليس لدينا معلومات عن النشاط النقابي النسائي في مصر على الإطلاق، فلم نسمع عن وجود نقابة للعاملات حتى في أكثر الفترات نشاطًا، ولم تضع اتحادات العمال التي ظهرت فيما بين الحربين في برامجها الاهتمام بتنظيم العاملات، وربما كان مرد هذا إلى قلة عدد العاملات في الصناعة بوجه عام، وكان المجال الوحيد لاستخدام المرأة ينحصر في صناعة حلج القطن وصناعة النسيج، وعلى وجه العموم كن يعملن في أعمال ثانوية لا تجعل لهن وزنًا يغري المنظمين النقابيين بتنظيمهن في نقابات خاصة بهن، كما وقفت التقاليد حائلًا بينهن وبين الاشتراك في النقابات مع العمال جنبًا إلى جنب.

الواقع أن سوء الأحوال الاقتصادية التي كان يعاني منها العمال في أعقاب الحرب العالمية الثانية كان الدافع الأول لتجمعهم واتحاد نقاباتهم، فقد لجأت المصانع التي دعت ظروف الحرب إلى إنشائها، وكذلك المصانع التي وسعت نشاطها نتيجة زيادة الطلب على إنتاجها في أثناء الحرب، إلى إغلاق أبوابها أو تخفيض أجور عمالها أو الاستغناء عن

^{١٨} المؤتمر، نشرة غير دورية، رقم ٦، ١٨/٥/١٩٤٦م.

بعضهم، حين عجزت عن الصمود أمام المنافسة الأجنبية. وكانت مشكلة عمال النسيج بشبرا الخيمة هي المثال البارز لهذه الحالة.

فقد أغلقت مصانع النيل (وكانت من أكبر مصانع النسيج بالمنطقة) أبوابها، ونتج عن هذا تعطيل آلاف العمال، كما أُنذرت مجموعة من المصانع عمالها برغبتها في إيقاف نشاطها وتخفيض أجور من يرغب في الاستمرار في العمل من عمالها، وأدى هذا إلى وقوع اضطرابات من جانب العمال واجهتها الحكومة بالعنف، فألقت القبض على عدد كبير منهم، وتدخل مؤتمر نقابات عمال مصر في الأمر، فأجريت مفاوضات مع وزارة الشؤون الاجتماعية من أجل الوصول إلى حل للمشكلة، ولكن الحكومة لم تفعل أكثر من إطلاق سراح من كانت قد اعتقلتهم من العمال مقابل أخذ تعهد كتابي على كل منهم بإطاعة القانون ونظام المصنع الذي يعمل به، وعدم الاشتراك في أي إضراب مهما كان نوعه وإلا تعرض للوقوع تحت طائلة القانون.^{١٩}

ولكن العمال لم يُدعوا لقرار الحكومة، وامتنعوا عن العمل إلا إذا سمح لهم بالعودة إلى أعمالهم بدون قيد أو شرط مع عدم المساس بأجورهم، وأدى هذا الموقف من جانب العمال إلى زيادة الأمر سوءاً، فإن أحداً لم يُعَهِم التفاتاً، وطحنهم البطالة، وعانت أسرهم من جراء ذلك الكثير.

وتباين موقف الصحف إزاء هذه المشكلة، فوقفت الصحف اليسارية في جانب عمال شبرا الخيمة تدعو إلى ضرورة إيجاد حل لمشكلتهم، وكان «الوفد المصري» في مقدمة تلك الصحف وشنت جريدة الإخوان المسلمين حملة على العمال اتهمتهم بأنهم يستجيبون لذوي المبادئ الهدامة، وأن هدفهم «الهدم الفوضوي»، وكانت تشير بهذا إلى اتهام العمال بالخضوع لتوجيه الشيوعيين.^{٢٠}

ولم تُكن ظروف عمال النسيج بالإسكندرية بأفضل من ظروف إخوانهم عمال شبرا الخيمة، فقد قامت مصانع «شركة النزهة» وبعض مصانع النسيج الأخرى بتوفير أعداد كبيرة من العمال فأضرب العمال احتجاجاً على ذلك، وقامت الحكومة بإلقاء القبض على عدد منهم، وأضرب بعضهم عن الطعام، وحين ذهب وفد من العمال إلى مكتب العمل

^{١٩} الوفد المصري، ٨/٦/١٩٤٦م.

^{٢٠} الإخوان المسلمين، ٢٠/٦/١٩٤٦م.

يطلبون النظر في مشكلتهم والإفراج عن المسجونين من زملائهم لم يُعرهم أحد التفاتاً، فأصدرت «الجبهة المتحدة لنقابات عمال الإسكندرية» بياناً احتجت فيه على تصرفات أصحاب الأعمال، وطالبت بحل مشكلة العمال المفصولين، وهددت بإعلان الإضراب العام إذا لم تحل مشكلتهم.^{٢١}

وكانت هذه الظروف هي المحور الذي دارت حوله المذكرة التي رفعها مؤتمر نقابات عمال مصر إلى رئيس الوزراء في ١٠ مايو، والتي افتتحت بالاحتجاج على ما أقدمت عليه الحكومة من مصادرة للاجتماع الذي عقد في أول مايو، ومنع الاحتفال بالعيد العالمي للعمال، وعرضت المطالب التي ينادي بها المؤتمر باعتباره الهيئة التي تمثل جميع النقابات، وحددت مدة شهر لإجابة هذه المطالب يعلن بعدها الإضراب العام إذا لم تتحقق. وكان أول هذه المطالب سياسياً وهو تحقيق الجلاء التام سياسياً واقتصادياً وعسكرياً عن وادي النيل فوراً، أما المطالب الأخرى فكانت اقتصادية، فطالبوا بتطبيق كادر عمال الحكومة على جميع العمال لتحسين أحوالهم وما يترتب على ذلك من زيادة قدرتهم الشرائية فتحل الأزمة الاقتصادية، ومكافحة البطالة بمنع أصحاب المصانع من إغلاقها، واستيلاء الحكومة على كل مصنع يحاول إغلاق أبوابه، وشرء الحكومة لورش الجيش الأمريكي والبريطاني، وعلى الحكومة أن تقوم بإصدار قانون التأمين ضد البطالة، وطالبوا بالإفراج عن القادة النقابيين^{٢٢} الذين قبض عليهم بسبب نشاطهم النقابي والوطني، وتحديد ساعات العمل لجميع العمال المصريين بما لا يزيد عن أربعين ساعة في الأسبوع مع عدم المساس بالأجور، واعتبار الأول من مايو من كل عام عيداً عاماً لجميع العمال المصريين بإجازة مدفوعة الأجر.^{٢٣}

ولكن مرت عشرة أيام دون أن تحرك الحكومة ساكناً، أو تهتم بالاتصال بزعماء المؤتمر فأنفذ المؤتمر الرسائل إلى النقابات يحثها على إرسال برقيات إلى رئيس الوزراء لتأييد مطالب المؤتمر وإعلان تضامنها معه، وأن يُرسل نص البرقية إلى إحدى الصحف

^{٢١} الوفد المصري، ٢١/٦/١٩٤٦م.

^{٢٢} كانوا ثلاثة هم: محمد يوسف المدرك، محمود العسكري، طه سعد عثمان، وجميعهم من النقابيين الشيوعيين، وقد قبض عليهم بتهمة الحض على كراهية الرأسمالية.

^{٢٣} المؤتمر، نشرة غير دورية، رقم ٦، ١٨/٥/١٩٤٦م.

اليومية في صبيحة ٢٥ مايو، وتقوم كل نقابة بطبع نص مذكرة المؤتمر إلى رئيس الوزراء وتوزيعه على العمال سواء كانوا مشتركين فيها أو غير مشتركين.^{٢٤}

انهالت البرقيات على الحكومة، وبدأت خطورة الحركة تبدو واضحة. وقبل موعد تنفيذ الإضراب العام بأربعة أيام (٥ من يونيو) اتصل بالمؤتمر أحد رجال صدقي، وطلب إيفاد مندوبين من أعضاء المؤتمر لمقابلة وزير الشؤون الاجتماعية والتفاهم معه حول مطالبهم، وحين التقى المندوبون بالوزير اتفق الطرفان على تأجيل موعد الإضراب على أن يقوم الوزير بعرض الأمر على اتحاد الصناعات للنظر في تحقيق المطالب، ولكن اتحاد الصناعات رفض الموافقة على هذه المطالب، ومن ثم قررت اللجنة التنفيذية للمؤتمر تحديد يوم ٢٥ من يونيو عام ١٩٤٦م لتنفيذ الإضراب العام إذا لم تحقق المطالب قبل يوم ٢٠ من يونيو. وانهالت برقيات النقابات على الحكومة من جديد لتأييد مطالب المؤتمر.^{٢٥}

واستطاعت الحكومة أن تدق إسفيناً شقَّ وحدة العمال، فلما كان عمال النقل هم ركيزة التأثير في الرأي العام — حين تتوقف المواصلات عند قيام الإضراب وتتعطل مصالح الناس — فيضغط الرأي العام على الحكومة لإجابة مطالب تلك الفئة المظلومة، ومن ثم يكون نجاح الإضراب مؤكداً. فقد جمعت الحكومة مندوبين من نقابات عمال النقل بالقاهرة — بوسيلة أو بأخرى — وعُقد اجتماع في وزارة الشؤون الاجتماعية قرر فيه عمال النقل التزامهم بعدم تنفيذ قرار الإضراب على أن يتم تشكيل لجنة وزارية عليا من العمال وأصحاب الأعمال ومندوبين عن الحكومة وممثلين لمجلس الشيوخ والنواب، وعقدت اللجنة أول اجتماع لها في ٩ من يوليو.

وأسقط في يد مؤتمر نقابات عمال مصر بخروج القوة المؤثرة في نجاح الإضراب على قراره، ولم يتم تنفيذ الإضراب، وفي ليلة ١١ من يوليو قضى المؤتمر نحبه، فقد ألقى القبض على زعمائه، وعلى البارزين من النقابيين ضمن موجة الاعتقالات العارمة التي قضت بها حكومة صدقي على الأصوات التي ارتفعت لمعارضة مشروع معاهدة صدقي-بيفن، وقد قبض في تلك الليلة على بعض الكتّاب والصحفيين وطلبة الجامعة،

^{٢٤} من حسين كاظم إلى رئيس نقابة عمال ومستخدمي المحلات التجارية، في ٢١/٥/١٩٤٦م، (انظر:

ملحق ٤).

^{٢٥} مجلة رابطة الشباب، العدد ١٦٠، ١/٥/١٩٤٧م.

ووجهت إلى الجميع تهمة العمل على قلب نظام الحكم والترويج للشيوعية، فكانت حركة الاعتقالات هذه حلاً ضمنياً لمؤتمر نقابات عمال مصر.

يتضح من دراستنا لمؤتمر نقابات عمال مصر أنه قد نشأ في البداية على نطاق محدود جمع عمال الشركات والمؤسسات الأهلية لغرض اقتصادي، ثم ما لبث أن أدرك القائمون على أموره ما لاتحاد النقابات من قدرة على فرض مطالب العمال على الحكومة وأصحاب الأعمال، فشرعوا يُعدون العدة لإقامة (اتحاد عام) للنقابات، وساعدت الظروف على تقوية هذا الاتجاه فكان التحام ذلك التنظيم النقابي بالعمل الوطني من أجل الجلاء، واحتكاكه بالتشكيلات النقابية في الخارج من خلال المؤتمر التأسيسي لاتحاد النقابات العالمي، كفيلاً بخلق الإحساس بالقدرة على إبراز الشخصية العمالية المتكاملة في شكل جبهة تجمع شمل نقابات العمال في مصر.

وكان للشيوعيين نصيب الأسد في قيادة كل من المؤتمرين، فقد عمرت تلك الفترة بنشاط المنظمات الشيوعية الذي اتجه إلى محاولة السيطرة على نقابات العمال بوسيلتين، إحداهما؛ محاولة العمال الشيوعيين الوصول إلى مراكز القيادة فيها، ومن ثم توجيهها، وثانيتهما؛ محاولة جذب قادة النقابات إلى المنظمات الشيوعية، ومن ثم إخضاعهم لتوجيهها.

ويبدو أثر المنظمين الشيوعيين واضحاً في البيانات التي صدرت عن مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية، وفي لائحة النظام الأساسي لمؤتمر نقابات عمال مصر، الذي نصّ في مقدمته على أن المؤتمر سيكافح كفرقة من جيش العمال العالمي، جيش السلام والعدل والحرية، كما رفع المؤتمر شعار «يا عمال مصر اتحدوا».^{٢٦}

ولعل وجود نسبة كبيرة من الشيوعيين في قيادة المؤتمر كان السبب في محاربة الحكومة له بضراوة، فمن مصادرة الاجتماعات إلى اعتقال القادة ورؤساء النقابات المنضمة إليه.

ولكن مسئولية وأد مؤتمر نقابات عمال مصر، وهو لا يزال في المهد، تقع على عاتق قادته ومُنظميه، بقدر ما تقع على عاتق الحكومة، فقد اشترط المؤتمر في مطالبه بصورة تدل على عدم النضج السياسي، وعدم الفهم لحقيقة الأوضاع الاقتصادية حينئذ، فلم يكن معقولاً أن تقوم الحكومة (في عام ١٩٤٦م) بتحقيق «الجلاء التام عن وادي النيل سياسياً

^{٢٦} مشروع لائحة النظام الأساسي لمؤتمر نقابات عمال مصر، ص ٤.

واقطصادياً وعسكرياً» في مدة شهر، كما لم يكن من الممكن أن تسلم الرأسمالية المصرية بتحقيق المطالب الاقتصادية — التي تقدّم بها المؤتمر — في الوقت الذي كانت تعاني فيه أزمة شديدة بسبب ضعف القدرة الشرائية في السوق المحلية، وتداعي الكثير من الصناعات أمام المنافسة الأجنبية بعد أن زالت ظروف الحرب. وبذلك مهدّ القائلون على أمور المؤتمر الطريق أمام الحكومة — بقصد أو بدون قصد^{٢٧} — لتوجيه ضربة قاضية إلى المؤتمر.

اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصري

أعقبَ القضاء على «مؤتمر نقابات عمال مصر» موجة إرهابية وجهت إلى العمال الذين زاد تذرهمم بتفاقم مشكلة البطالة، وبارتفاع الأسعار ارتفاعاً جنونياً، وضربت الحكومة كل محاولة تنشأ للمطالبة بإيجاد حل للحالة السيئة التي تردى فيها العمال. وكان لعمال شركة مياه القاهرة مطالب قبل الشركة ظلوا يطالبون بها فترة ليست بالقصيرة دون جدوى، وحين يؤسوا من إجابة مطالبهم أعلنوا الإضراب عن العمل، فتدخلت السلطات في الأمر، ووجهت إدارة الشركة إلى مجلس إدارة النقابة تهمة التحريض على الإضراب وألقى القبض على زوجات العمال لإرغام أزواجهن على العودة للعمل، وبرغم تبرئة القضاء لأعضاء مجلس إدارة النقابة، فقد قررت الشركة فصلهم على ما في ذلك من مخالفة لحكم القضاء وقانون النقابات، كما قامت شركة أتوبيس القاهرة بفصل حوالي سبعين عاملاً من بينهم رئيس وسكرتير النقابة لإرهاب باقي العمال، وحلّت الحكومة النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة بسبب نشاطها الموجه ضد إغلاق المصانع وتشريد العمال، وحين قام بعض النقابيين ببورسعيد والفيوم والقاهرة بمحاولة تكوين اتحادات مهنية وفقاً لأحكام قانون النقابات؛ صادرت الحكومة اجتماعاتهم، كما صادرت اجتماعات الجمعيات العمومية للنقابات، ومنعت عقد اجتماع دعت إليه نقابات القاهرة عام (١٩٤٧م) للتشاور في المطالب القومية.^{٢٨}

^{٢٧} أدى هذا الموقف إلى جعل محمد يوسف المدرك (أحد مندوبي عمال مصر في المؤتمر التأسيسي للاتحاد العالمي للنقابات) يذهب إلى اتهام زعماء مؤتمر نقابات عمال مصر بالتواطؤ مع الحكومة للقضاء على المؤتمر، فقدّموا تلك المطالب وهم يعلمون تماماً أنه لا يمكن تحقيقها لتيحوا للحكومة فرصة القضاء على المؤتمر بعد أن كاد يحقق وجود جبهة عمالية قوية في البلاد. (مقابلة شخصية في ١٩٦٥م).

^{٢٨} مذكرات عمارة، ص ٣٨، ٣٩.

وإزاء هذه الظروف تعذرت إقامة جبهة — في أواخر الأربعينيات — تجمع نقابات العمال على نحو ما حدث في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتبلور النشاط العمالي في تلك الحقبة حول نقابة المؤسسة، فدخلت كل نقابة في صراع مع الشركة التي يعمل بها أعضاؤها، ولكن كان من النادر أن تصل إلى تحقيق مكاسب ذات بال، فيما عدا النقابات التي كانت على درجة من القوة تسمح لها بتوجيه ضربة تضر بمصالح الشركة، كعمال ترام القاهرة الذين نجحوا — تحت التهديد بالإضراب — في انتزاع كادر لعمال الترام من بين برائن الشركة عام ١٩٤٩م، وعمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية الذين تمكّنوا من إبرام عقد عمل مشترك مع الشركة في نفس الفترة.

وبحلول عام ١٩٥٠م بدأت النقابات تتحرك لمحاولة تكوين «اتحاد» يجمع شملها؛ فجرت اتصالات بين النقابات بعضها ببعض لتحقيق هذه الغاية، وكان للنقابيين الشيوعيين دور بارز في هذه الناحية، وأصدر اثنان من هؤلاء المنظمين النقابيين كُتُبًا بغرض الدعوة لتوحيد النقابات في حركة نقابية واحدة حول برنامج محدد، ودعا الكاتبان النقابات إلى التمسك بذلك البرنامج والعمل من أجل تحقيقه، وتقوية الاتصال بين النقابات.^{٢٩}

وأصبح البرنامج الذي تضمنه الكتيب أساسًا لبرنامج «اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصري» التي تشكلت في عام ١٩٥١-١٩٥٢م من قادة النقابات البارزين ودخلتها عناصر جديدة من النقابيين الذين تربوا في حجر «مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية»، وكان هذا البرنامج يدور حول المطالبة بوضع حد أدنى للأجور، وسن قانون للتأمين ضد البطالة والشيخوخة والعجز، وتعديل قانون عقد العمل الفردي على أساس تقييد سلطة أرباب الأعمال في فصل العمال، والاعتراف بحق العامل في الحصول على مكافأة عن مدة عمله في حالة استقالته، وتخفيض ساعات العمل بحيث لا تتجاوز ثماني ساعات يوميًا وست ساعات بالنسبة للأعمال الشاقة الخطيرة، والمساواة في الأجور بين الجنسين ومنح النقابات حق الاشتراك في وضع مشروعات القوانين قبل إصدارها، والاعتراف بحق الإضراب العام باعتباره حقًا مشروعًا، وأخيرًا الاعتراف بحق العمال في إقامة اتحاد عام يجمع شمل النقابات ويدافع عن مصالحهم.^{٣٠}

^{٢٩} يس مصطفى ومحمد فتحي، النصيحة إلى العمال في مصر، ص ٢٢.

^{٣٠} المصدر السابق، ص ١٤.

وقد دأبت اللجنة التحضيرية على توجيه الدعوة إلى أكبر عدد من النقابات للانضمام إليها والمساهمة في أعمالها، فانضم إليها أكثر من مائة نقابة، وكان هذا دليلاً على إدراك العمال لأهمية قيام الاتحاد العام بالنسبة لحل مشاكلهم الاقتصادية المتفاقمة، وقامت اللجنة بإصدار عدد من البيانات وجهتها إلى العمال ودعتهم فيها إلى الاشتراك في أعمال اللجنة، كما أوفدت اللجنة مندوبين عنها إلى الاتحاد العالمي للنقابات، وإلى مؤتمر الاتحاد العام لنقابات العمال في السودان.

وعقدت اللجنة عدة جلسات اشترك فيها أغلب النقابات المنضمة إليها من مختلف أنحاء القطر، واستقر الرأي — كخطوة أولى — على توجيه الدعوة إلى جميع نقابات العمال في مصر لحضور مؤتمر عام يُعقد بمقر نقابة عمال ترام القاهرة (حيث كانت سكرتارية المؤتمر) في مساء الأحد ٢٧ من يناير ١٩٥٢م لتبادل وجهات النظر وتحديد الخطوات الواجب إتباعها، كما وجهت الدعوة إلى الاتحاد العالمي للنقابات، والاتحاد العام لنقابات العمال بالسودان لإيفاد مندوبين لحضور هذا المؤتمر، وكانت النية متجهة إلى إعلان تأسيس «الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصري».

وكانت الأحداث تخبيئاً ما لم يكن في الحسبان، فقد شبَّ حريق القاهرة في صباح السبت ٢٦ من يناير عام ١٩٥٢م، وأعلنت الأحكام العرفية، وبذلك كان من المتعذر عقد المؤتمر، وخاصة أن السلطات ألقت القبض على معظم زعماء النقابات وقادة اللجنة التحضيرية، وكانت اللجنة أول هيئة تصدر بياناً تستنكر فيه حريق القاهرة، فقد أصدرت في مساء اليوم نفسه بياناً وجهته إلى «الشعب المصري عامة والعمال خاصة»، ذكرت فيه أن أعمال التخريب والشغب لا تخدم إلا الاستعمار وأنه «لا سبيل إلى إجلاء الاستعمار إلا بالكفاح الإيجابي المنظم والمحدد الأهداف وبتوحيد الصفوف».

وفي مايو أعيد تشكيل اللجنة تحت اسم «اللجنة التأسيسية لاتحاد نقابات العمال المصرية»، ووضعت لائحة النظام الأساسي للاتحاد، فحددت أغراضه بالدفاع عن المصالح النقابية فردية كانت أو مشتركة، والعمل على تحسين العلاقات بين النقابات وأصحاب الأعمال، وتدعيم الروابط بين النقابات، ورفع مستواها التنظيمي والثقافي والاقتصادي، وتنظيم العلاقات بين الحركة العمالية المصرية والحركة العمالية الدولية.^{٣١}

^{٣١} لائحة النظام الأساسي للاتحاد العام للنقابات المصرية، ص ٣.

ونوقش موضوع الاتحاد بمؤتمر العمل الدولي بجنيف، واتصل الاتحاد العالمي للنقابات ببروكسل بالمفوضية المصرية وطلب منها الاتصال بالحكومة المصرية للعمل على تأليف اتحاد مصري للعمال، لما لتأليفه من أثر طيب في المحافل الدولية.^{٣٢} وتقرر عقد مؤتمر من نقابات العمال لبحث اللائحة وتبادل وجهات النظر بشأن نظام الاتحاد ثم إعلان تأسيسه، وتحدد لعقد المؤتمر أيام ١٤، ١٥، ١٦ من سبتمبر عام ١٩٥٢م^{٣٣} ولم يكن قد مضى على قيام الثورة أكثر من شهر ونصف، وكانت الأحوال الداخلية غير مستقرة، فرفضت السلطات السماح بعقد المؤتمر لدواعي المحافظة على الأمن.

وبانفضاض اللجنة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات العمال المصرية، طويت صفحة من تاريخ النقابات في مصر، لتفتح صفحة جديدة تخرج عن نطاق هذا البحث. إن أبرز ما يميز النشاط النقابي في أعقاب الحرب العالمية الثانية هو تخلص النقابات من سيطرة الأحزاب والهيئات السياسية على قياداتها وتوجيهها، فقد كانت تلك المرحلة تمتاز باستقلال الحركة النقابية بأمورها فتصدت للقيادة والتوجيه عناصر من العمال أنفسهم ممن تمرسوا بالعمل النقابي على جميع المستويات، كما امتازت بالنضال من أجل تأسيس (اتحاد عام) لنقابات العمال، وثمة ظاهرة ثالثة هي عودة العناصر الشيوعية إلى محاولة توجيه النقابات بقدر كبير من النجاح — أحياناً — بصورة تختلف عما حدث في عام ١٩٢٤م، فبينما كان الحزب الشيوعي المصري يقوم بتوجيه النقابات عن طريق قادة من المثقفين، كانت المنظمات الشيوعية — في أعقاب الحرب الثانية — تحرص على أن يحمل النقابيون من أعضائها عبء توجيه النقابات، ومثلت النقابة العامة للنسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة بؤرة هذا النشاط.

وإذا كان صدور قانون الاعتراف بالنقابات في عام ١٩٤٢م حدثاً فريداً في تلك المرحلة؛ فإنه تقع على عاتق القانون نفسه مسئولية تمزيق أوصال الحركة النقابية في تلك الفترة، فقد حرّم تأسيس اتحاد عام للنقابات وابتدع الاتحادات المهنية التي تجمع نقابات المهنة الواحدة، وحتى هذا النوع من الاتحادات لم يستطع تحقيق اتحاد واسع

^{٣٢} الأهرام، ٩/٦/١٩٥٢م.

^{٣٣} المصري، ٢٥/٨/١٩٥٢م.

يجمع كل نقابات المهنة، فلم يكن اتحاد النقل المشترك يضمُّ في عام ١٩٥١ م — على سبيل المثال — أكثر من ثماني نقابات كانت جميعًا بالقاهرة في حين أن عدد النقابات الخاصة بعمال النقل بلغ ١٤٤ نقابة في نفس السنة.^{٣٤}

^{٣٤} الأهرام، ٩/٦/١٩٥٢ م.

الفصل الرابع

النضال في سبيل التشريعات العمالية

رأينا كيف ظهرت الطبقة العاملة المصرية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وحققت وجودها بتأسيس النقابات العمالية، وبتحرك تلك النقابات للمطالبة بتحسين ظروف العمل وشروطه. ولكن الحكومة وقفت بمنأى عن التدخل في شئون العمل وعلاقاته، ولعل هذا الموقف كان راجعاً إلى سببين: أولهما أن أكثر الإضرابات التي وقعت في تلك الحقبة كانت تتم من جانب العمال الأجانب أو بقيادتهم، ولم تكن الحكومة المصرية تملك الولاية القضائية على هؤلاء العمال، كما لم تكن تملك التدخل الفعال في شئونهم إلا بالاتفاق مع قناصل دولهم الذين كانوا يتولون التحقيق في مطالب العمال ومحاكمة المسؤولين منهم عن الشغب، أما العمال المصريون فكان أمرهم هيناً عند الحكومة؛ فالبوليس يتولى ذلك بمعرفته ووسائله، وثانيهما أن سلطات الاحتلال وعلى رأسها كرومر كانت تعلن التزامها — بصورةٍ ما — بمفاهيم الحرية الاقتصادية فيما يتصل بعلاقات العمل وبضرورة الحد من التدخل فيها من جانب الحكومة، ولم تكن هذه السياسة إلا ساتراً لموقف الحكومة ضد إصدار تشريعات تنظم علاقات العمل وتحمي العمال من جور أصحاب الأعمال، ولعلها كانت تجد في صدور التشريعات عبئاً على رءوس الأموال الأجنبية المستثمرة في البلاد.^١

وكان أول عمل جديٍّ قامت به الحكومة لتنظيم شئون العمل بمصر هو إصدار القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤م الخاص بالمحال المقلقة للراحة والضارة بالصحة والخطرة، ثم القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩م الخاص بتشغيل الأحداث في محالج القطن ومصانع

^١ أمين عز الدين، فجر الحركة النقابية في مصر، الطليعة، العدد ١١، نوفمبر ١٩٦٥م.

المنسوجات والدخان.^٢ وحين تفاقمت مشاكل العمل بعد الحرب العالمية الأولى، وقامت النقابات التي عادت لمزاولة نشاطها بعد الحرب بتنظيم حركة المطالبة بتحسين أحوال العمل، وقيام الإضرابات في أماكن متفرقة لتحقيق هذه الغاية؛ قامت الحكومة بتشكيل لجنة التوفيق في ١٨ من أغسطس عام ١٩١٩م من خمسة أعضاء من كبار الموظفين برئاسة موظف إنجليزي كبير يُدعى السير جرانفيل، وعهد إليها بتسوية المنازعات التي تنشأ بين العمال وأصحاب الأعمال في شتى أنحاء البلاد، وكانت اللجنة تعقد جلساتها في مكان النزاع، وتصدر قراراتها نتيجة اتفاق الطرفين المتنازعين.^٣

وسرعان ما تعقدت مشاكل العمل في مطلع العشرينيات نتيجة غياب التشريع المنظم لها، وعمّت الإضرابات مدن القطر، وعجزت لجنة التوفيق عن الوصول إلى حل لمعظم المشاكل التي عرضت عليها لأنها اتخذت من العاصمة مقراً لها، ولم يكن نشاط أفرادها كافياً لبحث المشاكل التي تراكمت أمامها، وتحولّ العمال إلى «العمل المباشر» فاحتلوا المصانع — كما رأينا — ونظموا مظاهرة احتجاج أمام دور أعضاء اللجنة، وعمدت الحكومة إلى إيجاد حلٍّ للموقف الذي ازداد توتراً بزيادة عدد لجان التوفيق، فتقرر في أول مايو عام ١٩٢٤م تشكيل لجان إقليمية برئاسة المديرين أو المحافظين وعضوية ممثل للنيابة العامة وأحد القضاة وممثلين لطرفي النزاع، على أن تُصدر قراراتها بإجماع آراء الحاضرين.^٤

ولكن هذه اللجان لم تكن ذات فائدة؛ لأن قراراتها لم تكن ملزمة لأحد، وكثيراً ما نزلت الشركات على حكمها ثم عادت تنقضه دون حسيب أو رقيب، كما أن أصحاب الأعمال رفضوا الاعتراف بممثلي نقابات عمالهم لعدم وجود اعتراف قانوني بالنقابات، مما جعل العمال يطالبون الحكومة بسن تشريع يعترف بنقاباتهم، ويحسن أحوالهم وينظم علاقاتهم بأصحاب الأعمال. وخشيت السلطات أن يؤدي الأمر إلى إفلات الزمام من يدها — كما حدث في عام ١٩٢٤م — فعرضت وزارة الداخلية على مجلس الوزراء مذكرة بهذا الشأن اقترحت فيها تشكيل لجنة يعهد إليها بحث نظام العمل والعمال في البلاد وتقديم الاقتراحات بما يمكن اتخاذه في هذا الصدد من وسائل تشريعية. ووافق مجلس

^٢ سعد عبد السلام حبيب، مشاكل العمل والعمال، ص ٤٨.

^٣ إبراهيم الغطريفي، تطور تشريع العمل، ص ٤٠٦.

^٤ المصدر السابق، ص ٤٠٦.

الوزراء على هذا الاقتراح في ٢ يوليو ١٩٢٧م، وعهد إلى وكيل وزارة الحقانية عبد الرحمن رضا باشا برياسة اللجنة التي تكوّنت من اثنين من أعضاء البرلمان هما الدكتور محبوب ثابت، ومحمد صبري أبو علم، وبعض الموظفين الذين لوظائفهم علاقة بنظام العمل. بدأت اللجنة أعمالها في أكتوبر عام ١٩٢٧م، وعقدت حتى أوائل مارس عام ١٩٢٩م (تاريخ انتهاء عملها) ٣٥ جلسة عامة ما عدا الجلسات التحضيرية والتقارير^٥ التي وضعتها اللجان الفرعية وتناولت فيها موضوعات: الاحتياطات الصحية العامة لوقاية العمال من الإصابات، وساعات العمل والراحة الإجبارية، ومشاكل العمال في مصر من واقع أعمال لجان التوفيق من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٢٧م، والمسائل المتعلقة بتشغيل النساء والأحداث ونقابات العمال، والعمل المنزلي وتسوية المنازعات المتعلقة بالعمل ومجموعة القواعد الأساسية لتشريع العمل.

ورأت اللجنة أن الاختصار على الدراسات النظرية في التشريع والقانون والاقتصاد السياسي لن يكون كافياً ما لم يقَرَن بالاطلاع على أحوال العمل والعمال على الطبيعة، فقامت اللجنة بزيارة بعض الشركات والمصانع، ودونت مذكرات بملاحظات الأعضاء على هذه الزيارات، وبما أجاب مديرو الشركات على الأسئلة التي وجهتها اللجنة إليهم، ورأت اللجنة أيضاً أن تستأنس برأي بعض ذوي الشأن من أصحاب الأعمال والعمال، فبحثت ما قدّم إليها من شكاوى العمال وطلباتهم واقتراحاتهم، وكذلك اقتراحات نقابات وجمعيات المستخدمين الأهلية المختلفة بالقاهرة والإسكندرية وغيرهما، كما بحثت اللجنة الآراء التي قدمتها بعض الشركات الكبرى وجمعية الصناعات بالقطر المصري، واصلت اللجنة بمكتب العمل الدولي بجنيف وحصلت منه على مجموعات القوانين والمعاهدات الخاصة بالعمل والعمال في جميع الدول.^٦

وأخيراً قدمت اللجنة مشروع تشريع العمل في مارس عام ١٩٢٩م، وتناول الفصل الأول منه حدود تطبيق القانون فنصّ على استبعاد عمال الزراعة من دائرة القانون، واختص الفصل الثاني بعقود العمل، فنصّ فيه على عدم إلزام العامل بأي عمل غير منصوص عليه في العقد، وأنه لا يجوز إلزامه بعمل لا يتفق مع قوته وكفايته ودرجته

^٥ حاولنا الاطلاع على هذه التقارير بوزارة العمل، ولكن لم نعثر لها على أثر.

^٦ حسني الشنتناوي، العمل والعمال في مصر، عدد خاص من مجلة كلية الحقوق، ص ١٥٩-١٦١، (صدر من هذه المجلة عدد واحد تولى الإنفاق على إخراجه النبيل عباس حليم، فهي ليست مجلة جامعية).

وحالته، وحرّم اشتراط حصول العامل على جزء من الأجر في صورة بضائع استهلاكية من مخازن أو محالّ معينة. وتناول الفصل الثالث التزامات أصحاب الأعمال والعمال فنصّ على ضرورة إتباع صاحب العمل للشروط الصحية والفنية لمنع وقوع الإصابات، واتخاذ الإجراءات الوقائية من الأمراض المهنية، وإيجاد مساكن للعمال تتوافر فيها شروط الراحة والصحة، وتقديم خدمات طبية مجانية للعمال إذا زاد عددهم عن ٣٠٠ عامل. أما الفصل الرابع من المشروع فقد خُصص لساعات العمل، فحدد أقصى مدة للعمل الفعلي بتسع ساعات يومياً على أن يُمنح العامل أجراً إضافياً إذا استدعى الأمر بقاءه في العمل أكثر من ذلك. وعرض الفصل الخامس للأحكام الخاصة بتشغيل الأحداث والنساء، فحدد سنّ الحدث عند الالتحاق بالعمل باثني عشر عاماً، وحدد ساعات عمله بثمان ساعات يومياً، كما نصّ المشروع على عدم تشغيل النساء والأحداث في الأعمال الخطرة أو الضارة بالصحة، وحرّم تشغيلهم ليلاً، واعترف بحق المرأة العاملة في الحصول على إجازة وضع بنصف أجرٍ لمدة ثلاثة أسابيع وعلى راحة استثنائية لمدة نصف ساعة في الصباح ومثلها بعد الظهر لإرضاع الأطفال، ثم انتقل المشروع إلى لجان التوفيق والتحكيم، وعرّج بعد ذلك على النقابات واتفاقات العمل المشتركة، فنصّ على الاعتراف بنقابات العمال وأصحاب الأعمال، وبحق النقابات في إبرام اتفاقات العمل المشتركة ومباشرة الحقوق والدعوى الناشئة عنها أو المتعلقة بها، وتناول المشروع بعد ذلك الأحكام الخاصة بإصابات العمل والأمراض الناشئة عن العمل، ثم فصّل الكلام عن مكتب العمل فنصّ على تشكيله بقرار من وزير الداخلية على أن يكون عمله الأساسي مراقبة تنفيذ القانون وتسجيل عقود النقابات والتفتيش على المصانع.^٧

لقد كان مشروع عبد الرحمن رضا مشروعاً تقدّمياً بالنسبة لظروف تلك المرحلة، برغم عدم اشتماله على أحكام تحمي العامل من الفصل التعسفي وتؤمّن مستقبله في حالة تقاعده بسبب الشيخوخة أو العجز، وبرغم خلوه من الاعتراف بحق العامل في إجازة سنوية مدفوعة الأجر، وكذلك لم يشر إلى الراحة الأسبوعية، ولكنه وضع في اعتباره ضرورة الاعتراف القانوني بالنقابات وضرورة إقامة هيئة حكومية تختصّ بمراقبة مسائل العمل والعمال، وإن كان قد تردّد في الخطأ حين اقترح أن يكون مكتب العمل تابعاً لوزارة الداخلية، وحين أخرج عمال الزراعة من دائرة الخضوع للقانون.

^٧ المصدر السابق، ص ٢١١-٢٣١.

ولكن الحكومة أهملت مشروع القانون المقترح على ما فيه من ثغرات، ولم تأخذ إلا بالاقتراح الخاص بإنشاء مكتب العمل، فأصدّرت في نوفمبر عام ١٩٣٠م قرارًا وزاريًا بإنشائه، وألحق بإدارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية، وحدد القرار اختصاصات المكتب فيما يلي:^٨

(١) تنفيذ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤م واللائحة الصادر بها قرار وزير الداخلية في ٢٩ أغسطس عام ١٩٠٤م، والجدول الملحق بهما بشأن المحالّ المقلقة للراحة والضارة بالصحة والخطيرة.

(٢) تنفيذ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩م والقرارات الصادرة في ٢١ سبتمبر عام ١٩٢٤م و ١٤ من أغسطس عام ١٩٢٦م و ٢٠ مارس عام ١٩٢٧م بشأن تشغيل الأحداث في محالج القطن ومحالّ كبس القطن وتنظيفه ومصانع الدخان والسجاير ومحالّ غزل ونسج الحرير والقطن والكتان.

(٣) عمل الأبحاث وتقديم البيانات التي يقتضيها إصدار تشريع العمل الجديد.

(٤) القيام بتنفيذ القوانين الجديدة عند صدورها.

(٥) مراجعة اللوائح الداخلية للورش والمصانع والمعامل ومحالّ التجارة والإشراف

على تنفيذها.

(٦) درس أسباب المنازعات التي تقوم بين العمال وأصحاب الأعمال ووضع حدّ لها سواء بالاتصال برجال الإدارة المحليين أو عن طريق لجان التوفيق.

(٧) درس تنظيم النقابات والسبل إلى إدارتها إدارة صحيحة.

(٨) درس عادات العمال ووسائل معيشتهم ومساكنهم وأحوال عائلاتهم وطرق

تغذيتهم وما يؤدي إلى إصلاح حالهم ورفع مستواهم وتربية أولادهم.

(٩) درس أسباب البطالة وجمع الإحصاءات والمعلومات عن العمال العاطلين

والاتصال بالوزارات والمصالح التي لها ورش أو مصانع أو التي تستخدم الصانع

أو العمال أو تشرف على تنفيذ الامتيازات والاحتكارات الممنوحة للشركات والأفراد أو

المصالح التي تشرف على التعليم الصناعي وذلك لتدبير أعمال للعمال بقدر المستطاع.

^٨ مكتب العمل، تقرير سنوي لعام ١٩٣٥م، ص ١-٢.

(١٠) جمع المعلومات والإحصاءات عن المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال وقرارات لجان التوفيق ومخاطر العمل والإصابات الناشئة عن العمل، والأجور وأسباب صعودها وهبوطها، وساعات العمل في أثناء الليل وفي أثناء النهار.

وقد بدأ المكتب حياة محفوفة بالصعاب لقلة الموظفين الذين خصصوا له وعدم تدريبهم على مثل تلك الأعمال، وضآلة ميزانيته، فضلاً عن الصلة المثيرة لسوء الظن التي تربطه بإدارة أهم وسائلها سلطة البوليس، فلم يَكُن من المنتظر والحالة هذه أن يقوم بتنفيذ البرنامج الواسع الذي ألقى على عاتقه.

شهد عام ١٩٣٠-١٩٣١ م نشاطاً نقابياً واسعاً برز فيه على مسرح الأحداث — كما رأينا — الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري، وارتفعت أصوات العمال تطالب بإصدار التشريع المنظم لشئون العمل، وترددت أصداء أصواتهم في مؤتمر اتحاد النقابات العالمي بمديرد في أواخر يوليو عام ١٩٣١ م وحضر إلى مصر سكرتير الاتحاد الدولي للنظر في شكوى عمال مصر وبحث أحوالهم (خريف عام ١٩٣١ م) وكتب تقريراً طالب فيه بتحسين أحوال العمال المصريين.^٩

ولمواجهة هذا الموقف طلبت حكومة صدقي من مكتب العمل الدولي بجنيف في ٣٠ من سبتمبر عام ١٩٣١ م «إرسال بعثة استشارية لمصر لتقوم بفحص حالة الصناعة في البلاد عن كُتب وتقديم تقرير للحكومة المصرية عن خير الوسائل لتنظيم إدارة العمل»،^{١٠} فوافق المكتب على إيفاد هارولد بتلر^{١١} H. BUTLER مساعد مدير مكتب العمل الدولي يعاونه سكرتيه س. لوفورد شيلدز S. LAWFORO CHILDS إلى مصر لهذا الغرض.

وصلت البعثة إلى مصر في ١٦ من فبراير عام ١٩٣٢ م، وعلمت بعد وصولها أن ما هو مطلوب منها ليس تنظيم إدارة العمل فحسب، بل إبداء الرأي فيما تنويه الحكومة من إجراءات تتعلق بالإصلاح الاجتماعي، وهي الإجراءات التي ستقوم الإدارة بتنفيذها،

^٩ انظر الفصل الثاني.

^{١٠} هارولد بتلر، تقرير عن حالة العمل والعمال في مصر وبعض مقترحات تتعلق بالتشريع الاجتماعي المزمع سنّه، ص ١.

^{١١} تولى هارولد بتلر عدة وظائف هامة ببلايه (بريطانيا) ولعب دوراً رئيسياً في إنشاء وزارة العمل البريطانية (١٩١٧م)، أما لوفورد شيلدز فكان خبيراً بشئون بلدان الشرق الأدنى (المساء في ٨/١١/١٩٣١م).

ولذلك قامت البعثة بزيارة ٣٢ مصنعاً، ٢٠ ورشة خلال الأسابيع الأربعة التي قضتها في مصر، وتلقت الكثير من المعلومات من الشركات واتحاد الصناعات المصرية وبنك مصر ونقابات العمال التي أمدت البعثة بمعلومات وافية عن كيفية معاملة العمال في مختلف الصناعات. وقد اتضح لبتلر أن هم النقابات الأكبر ينحصر في تحسين حالة أعضائها تحسناً فعلياً، وأنها لا تهتم كثيراً بالفلسفة الاجتماعية العامة، مثال ذلك ما جاء في خطاب ألقاه أحد زعماء العمال أمام البعثة في الإسكندرية نائباً عن ٢٥ نقابة من نقابات الثغر؛ إذ أكد أن ما يريده العمال هو الأخذ بنصيب من التعليم وتخفيض أجور السكن ووضع أحكام قانونية تنظم شئون استخدامهم، كما قال عمال طنطا للبعثة أن ما يهم العمال هو تحديد ساعات العمل اليومية تبعاً لحالة كل صناعة وإبطال دفع الأجور عن طريق وسطاء أو في فترات غير متساوية، وإيجاد عمل للعاطلين. أما في المحلة فقد وجه العمال أنظار البعثة إلى كثرة عدد العاطلين وانتشار الأمراض الصدرية بين العمال الذين يشتغلون بصناعة النسيج اليدوي نظراً لعدم مراعاة الشروط الصحية في محال العمل.^{١٢}

وبعد أن قامت البعثة بدراساتها لظروف العمل وأحوال العمال في الصناعة والتجارة على الطبيعة، قدم بتلر تقريرين نشر أحدهما باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية وطُبع بالمطبعة الأميرية ببولاق، وقد تناول فيه حالة مصر الاجتماعية كما تبينها البحوث التي قام بها، وبيان الإصلاحات التشريعية والإدارية التي رأى ضرورتها لتنظيم شئون العمال في مصر بما يتفق مع حالة الصناعة المصرية في تلك الحقبة، أما التقرير الآخر فكان سرياً لم تقم الحكومة بنشره، تضمن ضرورة إنشاء إدارة للعمل تزود بما يلزم لها من موظفين ليتسنى لها القيام بواجباتها على الوجه الأكمل، على أن تمنح مركزاً يضمن لها الاستقلال والسلطة اللازمين لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله. ونصح الحكومة ألا تجعل الإدارة المقترحة فرعاً من البوليس وألا يشمل اختصاصها شيئاً من أعمال إدارة عموم الأمن العام، وأن تكون قادرة على نهج سياسة اجتماعية ثابتة وغير معرضة للتأثر بالتقلبات السياسية حتى تكون موضع ثقة أصحاب الأعمال والعمال على السواء.

وفي التقرير المنشور خرج بتلر من دراسته لأحوال الصناعة والعمال في مصر بنتيجة مؤداها أن الوقت قد حان للبدء بسياسة اجتماعية جديدة، ولكن هذه السياسة «ينبغي أن ترمي إلى عدم الأخذ فوراً بالنظم الراقية التي تسير عليها الدول الصناعية الكبرى،

^{١٢} المصدر السابق، ص ٢.

فالتفكير في وضع نظام للتأمين الصحي أو تأمين الشيخوخة أو البطالة يُعد في مصر سابقاً لأوانه مهما تكن التكاليف تافهة، وحتى في المسائل الخاصة بحماية النساء والأحداث وتحديد ساعات العمل وتنفيذ الشروط الصحية والشروط الخاصة بسلامة العمال وما شاكل ذلك، فلا يمكن الوصول لأول وهلة إلى ما وصلت إليه أوروبا الغربية وإنما يمكن التدرج في هذا السبيل كلما زاد إتقان الصناعة وحسنت الإدارة. فإذا أُريد التقدم بانتظام في هذا السبيل وجب وضع منهج عام ينفذ تدريجياً كلما سنحت الظروف، وبهذه الطريقة يجتنب تحميل الصناعة أعباء جديدة دفعة واحدة، كما يسهل تمرين المفتشين على القيام بأعمالهم بدلاً من أن يجدوا أنفسهم أمام واجبات متنوعة لا قبل لهم بأدائها.»

وتناول التقرير النواحي التشريعية المختلفة، وأبدى بعض الملاحظات على القوانين الخاصة بتشغيل الأحداث والنساء، وأوصى بضرورة سنّ قانون للتعويض عن إصابات العمل، وإيجاد دوائر قضائية خاصة للنظر في قضايا التعويضات، واقترح تعديل القانون الخاص بالمحالّ المضرة بالصحة والمقلقة للراحة، وإيجاد مستوى أرقى للمحافظة على صحة العمال وسلامتهم، دون اللجوء إلى التشريع، واقترح إقامة بورصة صغيرة للعمال في كل من القاهرة والإسكندرية وجعلهما على اتصال بالأقاليم للحصول على خبرة كافية تصلح أساساً لتكوين هيئة قادرة على حصر العمال العاطلين في المستقبل وإيجاد عمل لهم، وأوصى بضرورة الاعتراف القانوني بالنقابات؛ لأنه «لو أُتيح لها متابعة أغراضها تحت حماية القانون فمن المرجح أن تقصّر جهودها على رعاية مصلحة أعضائها من ناحية العمل وتبتعد عن السياسة»، ونصح بأن تترك للنقابات حرية إدارة شئونها المالية مع مراجعة حساباتها سنوياً بمعرفة أحد المحاسبين حتى يكون الأعضاء على ثقة بأن أموالهم تدار إدارة حسنة، وأيد مقترحات لجنة عبد الرحمن رضا باشا الخاصة بتحديد ساعات العمل بتسع ساعات يومياً وطالب بإجراء أبحاث للنظر في تحديد ساعات العمل، والمبادرة بسنّ قانون يمنح العمال يوماً للراحة في الأسبوع سواء كانوا مشغولين بالصناعة أو التجارة.

وبالنسبة لعقود العمل اقترح بتلر أن يُؤخذ في الاعتبار — عند وضع تشريع العمل — أن يكون صاحب العمل مسئولاً عن دفع الأجور لكل شخص يشتغل في محله، وألا تدفع الأجور عن طريق وسيط، مع ضرورة حصول العامل على أجره في مواعيد منتظمة، وتحديد ما يجوز توقيعه من الغرامات والوجوه التي تستعمل فيها حصيلة الغرامات، وتحريم دفع الأجور كلها أو بعضها عيناً، وإقرار حق العامل في المكافأة عند فصله من الخدمة عن طريق لجنة تشكل لهذا الغرض من ممثلين للمحاكم المختلطة والأهلية،

واقترح إيكال مهمة التوفيق في المنازعات التي تنشب بين العمال وأصحاب الأعمال إلى اثنين من الموظفين بإدارة العمل، على أن يكون لهما حق طلب المساعدة من السلطات المحلية إذا قدر أن هذه المساعدة ضرورية أو ذات فائدة، فإذا لم يقتنع الطرفان حوّل الموضوع إلى هيئة تحكيم تقام لهذا الغرض.

وأوصى بتلر في ختام تقريره بضرورة إنشاء مجلس استشاري للعمل برياسة أحد الأشخاص البارزين وبعضوية موظفين من المصالح المختلفة، وممثلين لأصحاب الأعمال والعمال وبعض الأشخاص المستقلين ممن تتوافر فيهم الأهلية للنظر في الشؤون الصناعية. على أن يكون تكوين هذا المجلس خطوة أولى في سبيل تنفيذ البرنامج الذي ورد بالتقرير، لأنه «من الضروري جعل مسائل العمال بمعزل عن السياسة، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات لإمكان السير على سياسة واحدة بصفة مستمرة برغم تغيير الحكومات».^{١٣}

لقد وضع بتلر الأسس السليمة لتشريع العمل، فكان بعيد النظر حين نادى بإصدار التشريعات تدريجياً وبإبعاد مسائل العمل عن السياسة، ولكنه بخس العمال حقهم بإهماله مسائل التأمين ضد البطالة والشيخوخة بحجة أن معظم العمال يعملون في ورش صغيرة لن يتمكن أصحابها من تحمل أعباء التأمين، كما لم يشر إلى حق العمال في الحصول على العلاج المجاني، وقد غطى مشروع لجنة عبد الرحمن رضا هذه النواحي كلها، ولكن تقرير بتلر كان أول تقرير رسمي أشار إلى ضرورة فصل مسائل العمال عن تبعيتها لإدارة الأمن العام حتى يكسب مكتب العمل ثقة العمال وأصحاب الأعمال.

وعملت الحكومة على تنفيذ بعض ما أشار به التقرير فأصدرت القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣م الخاص بتنظيم تشغيل الأحداث، والقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣م الخاص بتنظيم تشغيل النساء، ثم القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥م الخاص بتحديد ساعات العمل لبعض الصناعات الخطيرة، والقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦م الخاص بالتعويض عن إصابات العمل،^{١٤} كما أخذت الحكومة باقتراح بتلر الخاص بإنشاء مجلس العمل الاستشاري الأعلى، فأنشئ المجلس بقرار صدر من مجلس الوزراء في ديسمبر عام ١٩٣٨م، وحُد اختصاصه بمعاونة الحكومة في إعداد قوانين العمل وإرشادها فيما يتعلق بمعالجة شئون العمال، ومساعدة مكتب العمل في رسم خطة لمختلف الأبحاث التي يقوم بها،

^{١٣} المصدر السابق، ص ٩-٣٠.

^{١٤} إبراهيم الغطريفى، تطور تشريع العمل، ص ٢٦.

والاشتراك مع الحكومة بوجه عام في تحسين حالة العمل والعمال. وعين أحمد زيور باشا رئيساً للمجلس، واختير أعضاء المجلس من بين رؤساء المصالح التي تستخدم عمالاً، وممثلين لدوائر الأعمال الهامة كشركة قناة السويس وشركة السكر وشركات الترام وغيرها، ولم تعين الحكومة بالمجلس ممثلين عن العمال بحجة عدم صدور التشريعات المنظمة للنقابات والتي يمكن بموجبها تحديد الهيئات التي تتولى انتخاب ممثلي العمال بالمجلس. وقد اقترح مستر جريفز - مدير مكتب العمل - أن تقوم الحكومة بتعيين من يمثلون العمال بالمجلس على أن يستبدلوا بغيرهم ممن تنتخبهم النقابات متى نظمت وأصبحت قادرة على إجراء انتخابات^{١٥} وتحقق فصل مكتب العمل عن إدارة الأمن العام في عام ١٩٣٥م فألحق بوزارة التجارة والصناعة.

ولم تستمع الحكومة إلى اقتراحات بتلر الخاصة بالنقابات، وكان موقف الحكومة من النقابات غامضاً منذ عام ١٩٢١م حين صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢١م الذي حذر على العمال والخدمة والمستخدمين والكتاب التنازل عن جزء من أجورهم إلى نقابة أو شركة أو جمعية صناعية أخرى مهما كان الشكل الذي تألفت بمقتضاه. وأوضحت الحكومة في صدر هذا القانون ما رآته من مبررات إصداره فقالت «بما أنه لا يوجد الآن تشريع يتضمن من الأحكام الواجب مراعاتها في تأليف النقابات، وبما أنه بالرغم من عدم وجود مثل هذا التشريع فقد حدث أخيراً أن بعض الأشخاص اجتمعوا وكونوا نقابات خارجة عن دائرة أي تقنين، وبما أن هذه الحالة في الواقع مدعاة لسوء التصرف، وبما أنه قد تبين على الأخص أن بعض أعضاء هذه الجماعات قد تنازلوا عن أجورهم تنازلاً لا رجوع فيه لمصلحة النقابة التي ينتمون إليها، وبما أن هذا التنازل مخالف للنظام العام، والحالة تقتضي الإسراع في اتخاذ التدابير الواقية لمصلحة العمال أنفسهم، وذلك إلى أن يصدر قانون خاص عن النقابات ...» فالحكومة لم تتعمد بإصدار هذا القانون حماية أجر العامل فقط، بل تذهب إلى عدم رضائها عن النقابات والتشكيك في شرعية تكوينها، مستندة إلى أنه لم يكن قد صدر أي قانون يبين أحكام تأليف النقابات، مع أن القاعدة أن كل ما لم يحرمه القانون فهو مباح، ولم يكن تأليف النقابات محرماً صراحة أو ضمناً في مصر يوماً ما، وقد أرادت الحكومة بذلك القانون إضعاف النقابات بإضعاف ماليتها.^{١٦}

^{١٥} مكتب العمل، تقرير سنوي لعام ١٩٣٥م، ص ٢٨.

^{١٦} حسين خلاف، نقابات العمال في مصر، ص ٤٢-٤٣.

وصدر بعد ذلك القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ الذي أضاف إلى قانون العقوبات مواد جديدة حدثت من حرية بعض فئات العمال في ممارسة حق الإضراب، وحمت حق الغير في أن يشترك أو لا يشترك في جمعية من الجمعيات، فاعترفت صراحة بحق كل شخص في الانتماء أو عدم الانتماء إلى الجمعيات، وبذلك ضمنت حرية العمال في الالتحاق بالنقابات. كذلك اعترف القضاء بمشروعية تكوين النقابات ما دامت لا ترمي إلى فرض غير مشروع، كما أقر لها بالشخصية المعنوية مرتبة على ذلك أهليتها القانونية للملك والتعاقد والتقاضي ووضع بذلك النقابات والجمعيات الأخرى على قدم المساواة.^{١٧}

لم تكن الخطوات التشريعية التي اتخذت لترضي العمال، فقد بقيت ساعات عملهم اليومية لا تعرف حدودًا، وماطلت الحكومة في إصدار قانون عقد العمل الذي ينظم حقوقهم وواجباتهم، وظلت أجورهم عرضة لتقلبات أمزجة أصحاب الأعمال وتبعًا للعرض والطلب، وعضت البطالة بأنيابها الآلاف منهم، وأغمضت الحكومة عينها عن كل الاقتراحات التي قدمت للاعتراف بنقابات العمال. لذلك أخذ اتحاد نقابات عمال المملكة المصرية على عاتقه مهمة تنظيم المطالبة بتشريعات العمل، فاقترح في مجلس الاتحاد تشكيل وفد من مندوبي النقابات لعرض مطالب العمال على المسؤولين، ولكنهم عدلوا عن الفكرة، وقرروا القيام بعمل جماعي منظم للمطالبة بالتشريعات العمالية، ولتكون حركتهم في نفس الوقت ردًا مقنعًا على الخطاب الذي أرسله رئيس اتحاد الصناعات إلى الحكومة طالبًا التريث في إصدار تشريعات العمل،^{١٨} فكانت مظاهرة ٨ من مايو عام ١٩٣٨م.

ففي ذلك اليوم نظّم الاتحاد مظاهرة ضمّت مندوبي النقابات وحشد كبير من العمال طافت بشوارع القاهرة مارّة بقصر عابدين ورياسة مجلس الوزراء ووزارة التجارة والصناعة ومجلس النواب ودُور الصحف، وقَدّم المتظاهرون إلى الجهات التي طافوا بها عرائض اشتملت على المطالب التالية:

(١) الاعتراف بالنقابات.

(٢) إعادة النظر في قانون إصابات العمل.

^{١٧} المصدر السابق، ٤٤-٤٥.

^{١٨} سيد قنديل، نقابتي، ص ٤٠-٤١.

- (٣) تنفيذ تعليمات مصلحة العمل في مراقبة الشركات والمصانع.
- (٤) تخفيض ساعات العمل ووضع حدٍّ أدنى للأجور.
- (٥) حل مشكلة العمال العاطلين.

وبلغت المظاهرة حدًّا فائقًا من التنظيم، فلم يقع ما يعكر صفو الأمن، وأكد المسئولون وعودهم للمتظاهرين بالنظر في إصدار التشريعات وتحقيق مطالبهم.^{١٩}

ولبث العمال يترقبون تنفيذ الحكومة لوعودها حتى مضى عام كامل، فملَّ العمال طول الانتظار وعقد مجلس الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية اجتماعًا فوق العادة في ٢٥ مايو عام ١٩٣٩م للنظر فيما يجب عمله إزاء تلك الظروف، وتمخض الاجتماع عن إصدار بيان وجَّهه الاتحاد إلى المسئولين واستهله بمقدمة صور فيها بؤس العمال وشقاءهم بسبب ممانلة الحكومة في إصدار تشريعات العمل وخاصة قانون الاعتراف بالنقابات، ثم ختم البيان بالقرارات التي اتخذها مجلس الاتحاد وهي:^{٢٠}

- (١) تغيير خطة الاستجداء التي كان يتبعها في المطالبة بحقوق العمال، واتخاذ طريق إيجابي بأن يجعل من أعضائه ضحايا في سبيل زملائهم العمال ونصرة قضيتهم.
- (٢) مطالبة الحكومة بإصدار تشريعات العمال في أقرب فرصة وخصوصًا قانون الاعتراف بالنقابات.

(٣) إذا لم يصدر التشريع في ظرف خمسة عشر يومًا من تاريخ إعلان هذا القرار لولاة الأمور فسيضرب الأعضاء عن تناول الطعام في مكان سيعين فيما بعد، يجتمع فيه المضربون حتى تُجاب مطالب العمال أو يكون لهم شرف الاستشهاد في سبيل إسعاد العمال في المملكة المصرية.

ووقع اختيار الاتحاد العام لنقابات العمال بالمملكة المصرية على ثمانية من أعضاء مجلس الاتحاد باعتبارهم الفوج الأول للمضربين عن الطعام، حتى إذا ماتوا ولم تستجب الحكومة لمطالب العمال حلَّ محلهم فوج آخر، ورُوعي في اختيار أولئك العمال

^{١٩} الوفد المصري، ٨/٥/١٩٣٨م.

^{٢٠} انظر ملحق «٥».

تمثيل مختلف طوائف العمال ونقاباتهم واتحاداتهم،^{٢١} وأصدر الاتحاد بياناً للعمال بهذه المناسبة شرح فيه ظروف الإضراب ودواعيه حتى يعبئ الرأي العام وراء حركة الإضراب.^{٢٢}

وفي ١٢ من يونيو عام ١٩٣٩م بدأت المجموعة الأولى الإضراب عن الطعام وكان من المقرر أن يتم الإضراب بدار حزب الفلاح الذي كان يقع بميدان الملكة فريدة (العتبة الخضراء)، ولكن حين توجه العمال إلى الدار وجدوا البوليس قد حاصرها ومنعهم من دخولها، فجلسوا على الأرض في المنتزه الذي يتوسط الميدان، ووضعوا حولهم لافتات كتب عليها عبارة «العمال المضربون عن الطعام حتى تصدر التشريعات العمالية»، فقام رجال البوليس بجمع اللافتات؛ فكان ذلك مسترعياً لأنظار الجمهور، فطلب البوليس من العمال مغادرة الميدان والدخول إلى دار حزب الفلاح،^{٢٣} فدخلوا الدار وقبعوا بإحدى الغرف، وقامت فرقة من البوليس السياسي وبوليس قسم الموسكي باحتلال دار الحزب ومنعت الاتصال بالعمال من الخارج إلا بإذن من بوليس الموسكي.^{٢٤} ونجح بعض مندوبي الصحف في الوصول إلى مكان المضربين وأجروا معهم تحقيقات صحفية؛ فأخذت أخبارهم تحتل صفحات الجرائد، وعندئذ اهتم المسئولون بأمرهم وزارهم مصطفى العسال عضو مجلس النواب وأفهمهم أن قانون النقابات قد أدرج في جدول أعمال جلسة مساء ١٤ من يونيو، ونصحهم بالعدول عن الإضراب ما دام القانون قد أصبح موضع البحث؛ فطلب العمال المضربون أن يطلعوا على جدول الأعمال المطبوع، فلما جيء به تبين أن القانون لم يدرج فيه، فصمموا على مواصلة الإضراب،^{٢٥} وشد من أزرهم ما كانت تكتبه الصحف عن حركتهم واهتمام الرأي العام بهم، وقيام مظاهرات العمال أمام دار حزب الفلاح تأييداً لهم، وحضور وفد من عمال بنها إلى القاهرة سيراً على الأقدام لتأييدهم، عندئذ

^{٢١} هم: محمد يوسف المدرك، لبيب زكي فهمي، علي ربحان، عباس يوسف، عبد الوهاب محمد علي، علي صالح درويش، لبيب تادرس، عبد المقصود يوسف.

^{٢٢} انظر ملحق «٦».

^{٢٣} الأهرام، ١٣/٦/١٩٣٩م.

^{٢٤} المصدر السابق، ١٤/٦/١٩٣٩م.

^{٢٥} المصدر السابق، ١٥/٦/١٩٣٩م.

استسلمت الحكومة لرغبتهم وأدرج مشروع قانون النقابات بجدول أعمال جلسة مجلس النواب يوم ١٥ من يونيو، فعدّل العمال عن إضرابهم الذي استمر ثلاثة أيام.^{٢٦} وفكرة تقديم مشروع قانون بشأن النقابات إلى البرلمان ترجع إلى عام ١٩٣٦م، حين قدّم الأستاذ زهير صبري إلى مجلس النواب اقتراحًا بقانون بشأن النقابات، ولكن المجلس أعاده إلى لجنة العمال والشئون الاجتماعية والتعاون بناءً على طلب الحكومة التي قررت أنها تضع قانونًا بهذا الشأن، وفي مايو ١٩٣٩م قدم النائب مصطفى العسال إلى المجلس اقتراحًا آخر بمشروع قانون في الموضوع ذاته، ونظرت لجنة العمال والشئون الاجتماعية والتعاون، وقدمت عنه تقريرًا إلى المجلس، ولكن الحكومة قدمت مشروعًا آخر أُحيل على اللجنة لبحثه وهو الذي أدرج في جدول أعمال جلسة مجلس النواب يوم ١٥ من يونيو عام ١٩٣٩م تحت ضغط إضراب العمال عن الطعام.

وقد ثارت المناقشة حول الفقرتين ٢، ٤ من المادة الثانية من المشروع حين اعترض بعض النواب على استثناء عمال الحكومة من حق إنشاء النقابات، ورأوا أنه يجب أن يسري عليهم ما يسري على باقي العمال، ولا معنى أن تُصدّر التشريعات بعضها يُسوّي بين العمال وبعضها يُفرّق بينهم، ولكن اللجنة لم تأخذ بهذا الرأي وحين بُحثت المادة الثالثة من المشروع عرض رأى بعدم جواز تعدد النقابات لمهنة واحدة، ولكن اللجنة رفضت الاستجابة لهذا الرأي لأنها كانت ترى أنه «لا معنى للتحكم في حصر الحركة النقابية على أفراد أو جماعة قد تحتكرها وتُسيء استعمالها بعد ذلك».^{٢٧}

وأخيرًا قدمت لجنة العمال والشئون الاجتماعية والتعاون تقريرها إلى مجلس النواب في ٤ من يناير عام ١٩٤٠م متضمنًا مشروع القانون بعد إدخال تعديلات طفيفة عليه، وعرض القانون على المجلس بجلسة ٣٠ من يناير عام ١٩٤٠م؛ حيث تمت الموافقة عليه، ولكن مجلس الشيوخ اعترض على القانون فتوقف صدوره.

ويعكس موقف مجلس الشيوخ من قانون الاعتراف بالنقابات الأوضاع الطبقيّة في المجتمع المصري في ذلك الحين، فقد كانت هناك طبقة كبار الرأسماليين والإقطاعيين، وهذه الطبقة كانت تملك المصانع وتحتكر عضوية مجالس إدارة الشركات وتستحوذ على آلاف الأقدنة، تليها الطبقة الوسطى من تجار المدن والعمد والمشايع والمثقفين وهي الطبقة

^{٢٦} البلاغ، ١٥/٦/١٩٣٩م.

^{٢٧} مضابط مجلس النواب، جلسة ٣٠/١/١٩٤٠م.

التي استفادت من ظروف الحرب واستطاعت أن تكون لنفسها ثقلًا في الحياة السياسية للبلاد، أما الطبقة الدنيا فتمثلت في العمال والفلاحين وصغار الموظفين، وهي الطبقة التي وقع عليها استغلال الطبقات المسيطرة في المجتمع، وكان مجلس الشيوخ يمثل المصالح الرأسمالية والإقطاعية الكبرى، أما مجلس النواب فكان يمثل الطبقة الوسطى، وبقيت الطبقة الكادحة المعذمة (العمال والفلاحون وصغار الموظفين) بعيدة عن الحكم وعن مقاعد البرلمان، ولذلك لم يكن غريباً أن يظل مشروع قانون الاعتراف بالنقابات محل بحث لجنة العمال والشؤون الاجتماعية لمدة ثمانية شهور، وأن يعطل مجلس الشيوخ إصدار القانون لأن صدوره يكسب النقابات الشخصية الاعتبارية ويجعلها تستند إلى حماية القانون، فتقوى ويزداد التفاف العمال حولها مما يهدد المصالح الرأسمالية بالخطر.

وعاصرت تلك الأحداث بداية الحرب العالمية الثانية، وكانت الأسعار قد ارتفعت ارتفاعاً جنونياً في الوقت الذي تدفقت فيه جموع الفلاحين على المدن للعمل بالصناعات التي انتعشت خلال الحرب، وللالتحاق بالمصانع الحربية التي أنشأتها قوات الحلفاء، فزاد العرض في سوق العمل مما أدى إلى تثبيت الأجور عند حدود ما قبل الحرب، فأصبحت لا تكاد تفي بالمطالب الضرورية لحياة العامل وأسرته ورفع العمال أصواتهم إلى المسؤولين يطالبون بزيادة الأجور لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة ولضمان حق الحياة لهم ولذويهم.

وصمّت الحكومة آذانها عن سماع تلك المطالب، فضلاً عن الاستجابة لها، فيئس العمال وقرروا سلوك سبيل العمل الإيجابي فرفع عمال الترام والمترو وسيارات الأتوبيس بالقاهرة مذكرة إلى المسؤولين يطلبون فيها التوسط لدى الشركات التي يعملون بها لزيادة أجورهم وعقدت عدة اجتماعات خاصة لبحث تلك المسألة، وأذاع رئيس الوزراء بياناً أعلن فيه أن الحكومة تبذل مساعيها لدى الشركات للوصول إلى اتفاق حول تحسين أجور العمال.^{٢٨} غير أن العمال عقدوا العزم على الإضراب إذا لم تقم الشركات بالاستجابة لمطالبهم حتى ١٥ من سبتمبر عام ١٩٤١م.

وفي صبيحة ١٦ سبتمبر توقفت جميع وسائل المواصلات في القاهرة ومصر الجديدة والضواحي ونتج عن ذلك تعطل العمل في دواوين الحكومة بسبب تأخر الموظفين عن أعمالهم وانقطاع الكثيرين منهم من سكان الضواحي عن العمل، فأذاعت رئاسة مجلس

^{٢٨} المصري، ١٦/٩/١٩٤١م.

الوزراء بلاغاً رسمياً جاء فيه أنه «قد سبق للحكومة أن وعدت بدراسة موضوع غلاء المعيشة وما يُلابسه على أن تصل إلى حل في أقرب وقت ممكن، إلا أنها رأت إصراراً من جانب بعض العمال على الإضراب ابتداء من اليوم (١٦ سبتمبر) مع ما في هذا من مخالفة للأمر العسكري رقم ٧٥ الصادر في ١٤ من يوليو عام ١٩٤٠م. لهذا تنصح الحكومة بعودة العمال إلى عملهم فوراً والاستمرار فيه، بينما تُعنى الحكومة بدراسة الموقف، وهي لا تتهاون مطلقاً في تطبيق الأمر العسكري السالف الذكر، وتود ألا تلجأ إلى اتخاذ إجراءات أخرى للمحافظة على راحة الجمهور وإقرار النظام والأمن العام.»

واغتنم عباس حليم الفرصة — كعادته — للظهور بمظهر الزعيم العمالي، فتصدى لمحاولة إيجاد حلٍّ للموقف، وقابل رئيس الوزراء وأقنع العمال باستئناف العمل بعد أن وعدت الحكومة — في اجتماع عُقد برئاسة مجلس الوزراء وحضره عباس حليم وحلمي محبوب باشا وكيل الداخلية — أن تنفّذ مطالب غلاء المعيشة في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً ابتداء من ١٦ سبتمبر.^{٢٩}

وانتهى الإضراب نهاية درامية في (١٧ من سبتمبر)؛ إذ قام عباس حليم بقيادة أول ترامٍ غادر مخزن الجيزة حتى ميدان الملكة فريدة، وتتابع سير قطارات الترام بعد ذلك، وعادت سيارات الأتوبيس إلى العمل، وانتظمت حركة المواصلات بالعاصمة.^{٣٠}

وأوفت الحكومة بوعدها — تحت ضغط العمال وظروف الحرب — فأصدر مجلس الوزراء قراراً بمنح علاوة الغلاء للعمال في (٢٩ من سبتمبر)، ونصّ القرار على ألا تقلّ العلاوة التي تمنح للعامل بالأجرة اليومية عن عشرة مليمات يومياً، وألا تقلّ للصبي عن خمسة مليمات يومياً، وألا تقلّ العلاوة التي تمنح للخارجين عن هيئة العمال عن ٢٥ قرشاً، كما نصّ القرار على منح الموظفين من صغار مستخدمي الحكومة الذين تقلّ رواتبهم عن عشرة جنيهاً علاوة غلاء قدرها ١٠٪، ورأت الحكومة عدم تعميمها على غير هذه الفئات «لأن الظروف الحالية توجب التضحية على ميسوري الحال ومتوسطي الموظفين، وربما كان بسط الإعانة على مدى أوسع أو زيادة عن الحدّ المقرر عاملاً لازدياد الغلاء لا يُستطاع تجنبه أو مقاومته، على أن طبقات صغار الموظفين والمستخدمين والعمال لن تصل بهذه الإعانة إلى مثل ما كانت عليه قبل نشوب الحرب وهي بذلك تتحمل قدرًا

^{٢٩} المصري، ١٧/٩/١٩٤١م.

^{٣٠} الأهرام، ١٨/٩/١٩٤١م.

غير يسير من التضحية.» ويستوي في هذه العلاوة موظفو الحكومة والشركات والمصانع والمتاجر وعمالها وصناعها.^{٣١}

وواضح أن هذا القرار كان دون مطالب العمال بكثير من واقع اعتراف الحكومة نفسها في صلبه، ولذلك لم يقض على مشكلة انخفاض الأجور التي ظلّ العمال يعانون منها، واستمرت توجّه نضالهم من أجل إصدار تشريعات تضع حدًّا أدنى للأجور يضمن للعامل حياة كريمة.

وحين تولى الوفد الحكم بعد حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢م، سعى لجمع الجماهير حوله، ولمّ شعث ولاء العمال له، فأصدر مجموعة من التشريعات العمالية التي عقدت عليها الطبقة العاملة الآمال، كان أبرزها قانون الاعتراف بالنقابات، ثم قانون التأمين الإجباري ضد حوادث العمل، وقانون عقد العمل الفردي، وقانون مكافحة الجهل ومحو الأمية بين صفوف الشعب، كما صدر الأمر العسكري الخاص بصرف إعانة غلاء المعيشة لعمال الشركات الصناعية في ٩ ديسمبر عام ١٩٤٢م.

أما القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢م الخاص بالاعتراف بالنقابات؛ فقد صدر في ٦ سبتمبر، ونصّ في مادته الثالثة على أن «العمال الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة واحدة أو مهن أو حرف متماثلة أو مرتبطة بعضها ببعض أو تشترك في إنتاج واحد لهم أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية»، واستثنى القانون بعض فئات العمال من الدخول في دائرته، فحرّم موظفي الدولة ومستخدمي المجالس المحلية والبلدية والقروية ومجالس المديريات الداخلين في هيئة العمال، وعمال الجيش والطيران والبحرية والبوليس الدائمين، وعمال الزراعة والمرضين وعمال المستشفيات من حق تكوين النقابات، واعترف بحق الأشخاص الذين يشتغلون في غير الأعمال الصناعية والتجارية — عدا الفئات المستثناة من دائرة القانون — في تكوين نقابات تقوم بجميع المهام النقابية ما عدا التدخل بين الخادم ومخدومه أو بين العامل وصاحب العمل.^{٣٢}

وقد تم التمييز بين العمال الذين لهم حق تأليف النقابات وغيرهم بناءً على اقتراح الحكومة؛ ذلك أن البعض في مجلس الشيوخ كان يطالب بحرمان الخدم الخصوصيين

^{٣١} المصدر السابق، ٣٠/٩/١٩٤١م.

^{٣٢} الجريدة الرسمية، ٦/٩/١٩٤٢م.

ومن شاكلهم من حق تأليف النقابات، واستندوا في ذلك إلى أنه ليس من المقبول — وخاصة في بلادنا الشرقية — أن يُسمح بتأليف نقابات تتدخل في العلاقة بين الخادم ومخدومه، وقد تلجأ إلى إعلان الإضراب. وأضافوا أن هذه العلاقة أشبه بالعلاقات العائلية التي تقوم على أساس من التسانُد والتعاضُد، وأن السبب الذي يدعو عمال الصناعة والتجارة إلى تأليف النقابات هو حاجاتهم إلى الحماية لِمَا يحيط بهم من ظروف خاصة، والمشرّع إذ يبيح لهم تأليف هذه النقابات إنما يريد استتباب السلام في المصنع، فيجب أن يقتصر حق تكوين النقابات على هؤلاء العمال دون غيرهم، وخاصة أنهم أرفع في مستواهم الاجتماعي من الخدم والطهارة والسواقين.

ولما خشيت الحكومة أن يُقضى نهائياً على حق الخدم ومن شاكلهم في تأليف النقابات، اقترحت أن يُعترف لهم كغيرهم بهذا الحق، على ألا تتدخل نقاباتهم في العلاقة بين الخادم ومخدومه أو بين العامل وصاحب العمل، وذكرت أن الغرض من هذه الإشارة الأخيرة هو أنه لا يجوز لنقابات الخدم والطهارة والسواقين الخصوصيين ومن في حكمهم التدخل بين الخادم والمخدوم، وأنه «لا يجوز لهم تقرير الإضراب وأن أعمال هذه النقابات انحصرت في الترخيم والتمرير والاستشارات القانونية والطبية، والتسليف والإعانات والشئون الاجتماعية كإنشاء النوادي والمكتبات والألعاب الرياضية، والشئون الاقتصادية كصناديق الادخار والتأمين الاجتماعي ونحوه، على أنها إذا قررت الإضراب وجب حلها».^{٣٣}

وليس لهذا التفسير الذي أدلت به الحكومة أمام مجلس الشيوخ دُون مجلس النواب من قوة ملزمة، وإنما يستعان به على تعرُّف نية المشرّع، كما لا يترتب عليه القضاء على حق هذه الفئة من العمال في الإضراب طبقاً للقواعد العامة، فالأمر مقصور على تحريم إعلان النقابة الإضراب.^{٣٤}

وقيل في تبرير حرمان عمال الزراعة من حق تكوين النقابات لهم أنهم قد يعتمدون إلى الإضراب مما يشلُّ الزراعة ويكون مصدر خطر على البلاد، كذلك سرى الخوف من أن تكون النقابات سبباً لتسرب المبادئ الشيوعية إلى الريف المصري، كما قد يؤدي إلى إثارة النزاع بين الملاك ومُزارعيهم وهما فريقان يسودهما اللؤم.

^{٣٣} مضابط مجلس الشيوخ، جلسة ١٦/٨/١٩٤٢ م.

^{٣٤} حسين خلاف، نقابات العمال في مصر، ص ٧١-٧٢.

وواضح من هذا الموقف المشحون بالمغالطات أن الإقطاع خشّي أن تتصدى نقابات الفلاحين له مطالبته بإصلاح أحوال عمال الزراعة المادية والاجتماعية. وتكشف المعارضة العنيفة التي قامت في البرلمان ونجحت في إقصاء عمال الزراعة عن دائرة القانون عن مدى سيطرة المصالح الزراعية الواسعة على السلطة التشريعية في تلك الفترة من تاريخ البلاد. ونصّت المادة السابعة من القانون على أن يكون عضو النقابة مصري الجنسية بالغاً من العمر خمس عشرة سنة على الأقل، أما العمال الأجانب فيجوز انضمامهم إلى النقابة إذا كانوا مقيمين بمصر بصفة دائمة وبشرط ألا يتجاوز عددهم ربع عدد أعضاء النقابة، ورُوعي في تحديد هذه النسبة ألا تؤثر زيادتهم العددية في توجيه النقابة وطريقة إدارتها. وقد تناول القانون قواعد تكوين مجالس إدارة النقابات ولوائح نظامها الأساسي، ونصّ على أن يكون للنقابة الشخصية المعنوية إذا شكّلت طبقاً لأحكام القانون، فيجوز لهم إبرام العقود والاتفاقات الخاصة بشرط عقد العمل المشترك، ولها حق التقاضي، وشراء أو إنشاء المباني اللازمة لسكانها أو لسكان المنشآت المرخص لها بإقامتها، ومن حقها أن تنشئ صناديق ادخار وجمعيات تعاونية وجمعيات للتأمين الاجتماعي وغير ذلك من المنشآت التي تُهم النقابة. وحظر القانون على النقابات توظيف أموالها في أعمال مالية أو تجارية أو صناعية، أو اقتناء أسهم أو سندات لشركات مالية غير تلك التي يصدر باعتمادها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية أو استعمال هذه الأموال فيما يجاوز الحدود التي يبينها القرار، كما حظر عليها الدخول في مضاربات مالية أو تجارية والاشتغال بالمسائل السياسية أو الدينية.^{٣٥}

وفيما يتعلق بالاتحادات العمالية نصّ القانون على أن «للقابات المسجلة تسجيلاً صحيحاً أن تكون فيما بينها اتحادات لترعى مصالحها المشتركة، على أنه لا يجوز أن تضم الاتحادات غير النقابات التي تتعلق بمهنة واحدة أو صناعة واحدة أو صناعات تشترك في إنتاج نوع واحد من السلع».^{٣٦} وبذلك أباح القانون قيام الاتحادات المهنية فقط، ولم يسمح بقيام اتحاد عام يجمع نقابات العمال في البلاد، وقد برر ذلك بالخوف من أن يترتب على إقامته تهديد للأمن العام وخاصة إذا اشتغل بالمسائل السياسية أو تبني مطالب العمال من أجل تحسين ظروف عملهم، ومن الطريف أن حكومة الوفد كانت

^{٣٥} الجريدة الرسمية، ٦/٩/١٩٤٢م.

^{٣٦} الجريدة الرسمية، ٦/٩/١٩٤٢م.

أول من تحايل على القانون؛ فأقامت اتحادًا من النقابات الموالية لها تحت اسم «رابطة النقابات» ونسج العمال على منوالها؛ فأسسوا اتحادًا عامًّا تحت اسم «مؤتمر نقابات عمال مصر».

لقد كان قانون الاعتراف بالنقابات مخيبًا لآمال العمال الذين كرّسوا نضالهم من أجله منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، فقد أخضع النقابات لرقابة البوليس وفرض عليها ضرورة إبلاغه عن الاجتماعات التي تُزعم النقابة عقدها قبل موعدها بوقت كافٍ، كما أخضعها للحل الإداري إذا رأت السلطات أنها انحرفت عن الغرض الذي أقيمت من أجله، وحرّم فئات عدة من العمال من حق تكوين النقابات حمايةً للمصالح الكبرى الإقطاعية والرأسمالية التي كانت توجه أمور البلاد وتتحكم في السلطة التشريعية، وحرّم العمال من إقامة اتحاد عام يحقق وجودهم الطبقي، وينظم نضالهم من أجل حقوقهم ويحمي مصالحهم.

تطور تشريع العمل

واستكمالًا للملامح النضال في سبيل التشريعات العمالية نعرض فيما يلي للتطورات التي طرأت على القوانين المتعلقة بالأجور وساعات العمل والبطالة وإصابات العمل وعلاقات العمل ورأس المال.

أما عن الأجور، فقد بلغ عدد العاملين بالصناعة — طبقًا لإحصاء عام ١٩٣٧ م — ٣٩٣٥٦٣ من الذكور و٤٤٤٣٩ من الإناث، وبذلك بلغت جملتهم ٤٣٨٠٠٢ عامل كانوا يشتغلون بالصناعة والحرف اليدوية، بالإضافة إلى ١٠٨٠٠ عامل كانوا يعملون بالخدمات والمرافق، ويتضح من إحصاء أجراه اتحاد الصناعات عن نصف الأعمال الصناعية التي كانت موجودة عندئذ أن تلك المؤسسات كانت تدفع أجورًا لعمالها تبلغ قيمتها ٥٢١٣,٠٠٠ جنيه لعددٍ يصل إلى حوالي ١٢٩٤٠٠ عامل، أي إن متوسط أجر العامل بلغ ٤٠,٣ من الجنيهات سنويًا، ولما كان هذا الرقم يتضمن الذين يحصلون على أجور مرتفعة فقد قدر ألفريد بونيه^{٣٧} المتوسط الشهري لأجر العامل بثلاثة جنيهات، وهو تقدير مبالغ فيه إذا قُورن بالإحصائيات التي أوردها شارل عيسوي^{٣٨} فقد ذكر أن متوسط الأجر اليومي

^{٣٧} Alfred Bonne, The economic development of the Middle East, p. 34.

^{٣٨} Charles Issawi, Egypt at mid-century, p. 171.

للرجل في عام ١٩٣٨ م بلغ ٨,٨ من القرش، وللمرأة ٤,٣ من القرش، وللصبي ٢,٥ قرش. وأن إحصائيات الأجور تبين أن متوسط أجر الأسبوع في يوليو عام ١٩٤٤ م بلغ ١١٥ قرشاً، وفي يوليو عام ١٩٤٦ م ارتفع إلى ١٢٥ قرشاً، وفي يناير عام ١٩٤٨ م ثبت عند ١٣٩ قرشاً، وبلغ ١٤٩ قرشاً في يناير عام ١٩٥٠ م أو ١٨٩ قرشاً في يناير عام ١٩٥١ م، ويتضح من هذا أن الأجور لم تبلغ حدًا موازيًا لازدياد تكاليف الحياة حتى عام ١٩٤٨ م، ثم ازدادت زيادة سريعة ترتب عليها زيادة فعلية للأجور، كما يتضح أيضًا من دراسة إحصائيات الأجور أنها كانت أعلى من المتوسط في الصناعات البترولية وفي صناعة الحديد والصلب وبناء السفن وصيانتها وصيانة الخطوط الحديدية والطرق وصناعة الكهرباء والمياه، بينما كانت الأجور أقل من المتوسط في صناعة الورق والخشب والنسيج والتعدين. وترجع أسباب انخفاض الأجور إلى انخفاض نسبة الإنتاج نتيجة سوء الإدارة ونقص التدريب وقلة الإمكانات، هذا بالإضافة إلى الهجرة المستديمة من الريف إلى المدن التي أوجدت رصيدًا ضخمًا من الأيدي العاملة العاطلة مما ساعد على تناقص الأجور، وبرغم هذا كانت الأجور في المدن أكبر منها في الريف، وبالإضافة إلى هذا كان أصحاب الأعمال في مركز المساومة القوي، ويرجع هذا إلى تزايد الاحتكارات بالدرجة التي لم تستطع إزائها نقابات العمال أن تفرض إرادتها.

وقد خلا تشريع العمل في مصر من قانون يحدد الأجور حتى صدور الأوامر العسكرية المتعلقة بإعانة غلاء المعيشة، ولكن تلك الأوامر لم تؤد إلى رفع الأجور بما يكفي لمواجهة تكاليف المعيشة الباهظة، فظل عمال الصناعة طوال الحرب الثانية وما بعدها يعانون عجزًا كبيرًا في أجورهم الحقيقية، وظلوا يكافحون هذا العجز ويقاومون التضخم الذي حدث بالمطالبة بزيادة أجورهم النقدية، وارتفعت لذلك معدلات المنازعات العمالية التي قدّمت إلى أجهزة العمل ارتفاعًا مطردًا عامًا بعد عام، وكان أبرز هذه المنازعات ما كان منها متصلًا بالأجور والمطالبة بتحسينها.

وفي عام ١٩٥٠ م صدر قانون جمع النصوص التي جاءت بالأوامر العسكرية المتعلقة بإعانة الغلاء، فجمّد الموقف بالنسبة للأجور، ولكنه لم يستطع أن يُجمّده بالنسبة لغلاء المعيشة، فقد تناول نظام غلاء المعيشة عند تقريره مبدئين حديثين، أحدهما مراعاة الحالة الشخصية للعامل كحالة العزوبة والزواج وعدد الأولاد، والمبدأ الثاني مراعاة أن تزيد علاوة الغلاء كلما قلّ الأجر الأساسي، كما استحدثت نظم غلاء المعيشة أيضًا لأول مرة في تاريخ تشريع الأجور في مصر وضع حدًا أدنى للأجور، وقد ساعد ذلك في حينه

على رفع الأجور التي كانت تقلُّ عن الحدِّ الذي أشارت إليه الأوامر العسكرية، وقضت على كثير من التناقص، وخصوصًا بالنسبة لمن يؤدُّون عملًا واحدًا وفي صناعة واحدة أو في منطقة واحدة.^{٣٩}

ولما لم تكن علاوة الغلاء بكافية لمواجهة ارتفاع نفقات المعيشة اتَّجه العمال بعد الحرب الثانية إلى المطالبة بإيجاد نظم مالية للأجور، فطالبوا بوضع كادرات لهم. وقد قاوم أصحاب الأعمال هذا المطلب لأنهم لا يوافقون على أن يلتزموا بالتزامات مالية ثابتة لدرجات محدودة وترقيات منتظمة وعلاوات دورية، وأسَّرت الحكومة في عام ١٩٤٦م بوضع كادر لعمالها؛ فطالب عمال الشركات في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والمرافق بوضع كادر لهم استنادًا إلى مادة في قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤م كانت توجب على صاحب العمل وضع لائحة داخلية لعماله إذا بلغ عددهم رقمًا معينًا، على أساس أن مفهوم اللائحة الداخلية إيجاد نظام للأجور (كادر)، وعرض هذا المطلب على هيئات التحكيم فقضى بعضها برفضه وقضى بعضها الآخر بقبوله على أساس أن يؤخذ في الاعتبار المبدأ فقط وأن يترك للمؤسسة حرية تقدير الوضع المالي ونظم الترقيات والدرجات والعلاوات تبعًا لحجم نشاطها وحالتها المالية. وقد أدَّت هذه المحاولات إلى قيام بعض الشركات الكبرى بوضع كادرات لعمالها.

أما عن ساعات العمل، فقد بدأ التشريع المصري بتحديدتها بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ الذي حدد ساعات العمل اليومية في بعض الصناعات بتسع ساعات تتخللها ساعة للراحة، ولكنه لم يقرر حق العمال في راحة أسبوعية أو إجازة سنوية أو مرضية، ثم صدر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٦م بشأن تنظيم ساعات العمل في المحال التجارية ودور العلاج، فأصبح هؤلاء العمال يشتغلون عددًا من الساعات تساوي عدد الساعات التي يشتغلها من ينطبق عليهم القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥م كما قرر حق العمال في الراحة الأسبوعية.^{٤٠}

ويتضح أثر هذه التشريعات في الإحصائيات الخاصة بساعات العمل، فقد جاء بإحصاء عام ١٩٣٧م أن ٥٧٪ من العمال كانوا يشتغلون لمدة ٦٠ ساعة أسبوعيًا بينما كان ١٧٪ منهم يعملون ٨٠ ساعة فأكثر أسبوعيًا. وفي عام ١٩٤٤م قلت هذه النسب إلى

^{٣٩} إبراهيم الخطريفي، تطور تشريع العمل، ص ١٤٧-١٤٨.

^{٤٠} المصدر السابق، ص ١٤٩، ٢٥٢.

٢٢٪ للفئة الأولى و٥٪ للفئة الثانية، وفي عام ١٩٥١م بلغت ١٣٪ للفئة الأولى، و٢٪ للفئة الثانية.

وبرغم عدم وجود إحصائيات عن البطالة، فمن الممكن أن نقرر أنه كانت هناك بطالة موسمية بسبب وجود بعض الصناعات الموسمية كحليج القطن والسكر تجلب عمالها من الريف، وكذلك كان هناك احتياطي كبير من الأيدي العاملة العاطلة في المدن، وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حين استغنى الجيش البريطاني عن عشرة آلاف عامل، بينما لم يتأثر العمال الفنيون من البطالة إلا تأثراً طفيفاً.^{٤١}

وظهر أول اهتمام رسمي بمعالجة مشكلة البطالة في مصر في يناير عام ١٩٣١م حين قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة خاصة لدراسة مشكلة البطالة وتقديم الاقتراحات عن خير الوسائل لمكافحتها، وزاد من صعوبة حصر العاطلين عندئذ عدم وجود وسيلة تكفل الوصول إلى إحصاء دقيق عنهم؛ فضلاً عن ذلك فإن ما اعتاده أغلب العمال من العمل أياً ما متقطعة وتفضيلهم في عدة حالات هذا النوع من العمل قد زاد مهمة الإحصاء تعقيداً. وقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تفاقم مشكلة البطالة التي تفتشت بين كثير من العمال وأرباب الحرف، وكثر عدد العاطلين من حملة الشهادات الدراسية. وقد أجرى إحصاء في فبراير عام ١٩٣٢م عن العمال العاطلين ماعدا المشتغلين بالزراعة، كما أجرى إحصاء آخر في مارس ١٩٣٤م، وكانت نتيجة كل منهما الفشل؛ لأن عدد العاطلين على حسب هذين الإحصاءين كان أقل من الحقيقة بكثير فقد رغب العمال عن قيد أسمائهم لتفشي الإشاعات التي أخذ يطلقها خصوم الحكومة بينهم من أنها تعتزم تطبيق قانون التشرذ على كل رجل عاطل فيكون نصيبه الحبس إذا ظل عاملاً أكثر من عشرين يوماً، أو أن الحكومة ستكلف من قيدوا أسمائهم بالعمل في مشروع خزان جبل الأولياء بالسودان، أو تلزمهم بالاشتراك في حملة حربية وهمية في الصين. وفيما يلي أهم الاقتراحات التي قدمتها لجنة مكافحة البطالة:

- (١) تخفيض عدد أيام العمل في الأسبوع لعمال المياومة بمصالح الحكومة تبعاً لظروف كل منها حتى يمكن استبقاء العمال الزائدين عن حاجة العمل.
- (٢) إدراج شرط في العقود المتعلقة بالأعمال الجديدة يلزم الماولين بإيقاف العمل يوماً في الأسبوع.

^{٤١} Charles Issawi, op. cit., pp. 171-172.

- (٣) تجزئة الكميات اللازمة من التوريدات العامة للأحذية والملبوسات وغيرها بحيث يمكن أن يشترك في المناقصات الخاصة بها أصحاب المصانع المحلية الصغيرة.
- (٤) حماية صناعة الأسمنت بمصر من المنافسة الأجنبية وذلك برفع قيمة الرسوم الجمركية على الأسمنت الوارد من روسيا.
- (٥) منع موظفي الحكومة من العمل في المحال التجارية أو الصناعية في أوقات فراغهم.
- (٦) منع المدارس الصناعية الحكومية ومصلحة السجون من منافسة المصانع الخاصة.
- (٧) منح البلديات والمجالس المحلية المال اللازم للقيام بالأعمال الجديدة كالإدارة والمياه والمجاري.^{٤٢}

ولكن هذه الاقتراحات كانت محدودة الأثر في علاج أزمة البطالة في أوائل الثلاثينيات. واهتمت الحكومة بمكافحة البطالة مرة أخرى في عام ١٩٤٠م عقب نشوب الحرب الثانية ولا سيما بعد أن دبَّ الكساد في كثير من الصناعات سواء تلك التي تعتمد على خامات واردة من الخارج أو التي كانت تصدر بعض منتجاتها إلى الخارج، كما واجهت الموانئ البحرية والعمليات المتصلة بها أزمة شديدة بسبب ضعف نشاط البواخر، وتوقفت حركة التعمير والبناء بسبب الأزمة التي حلت بالبلاد وما صاحبها من شعور بالقلق والخطر، وجمّدت الحكومة مشروعاتها.^{٤٣}

وشكلت لجنة وزارية مثلت فيها الوزارات المختلفة لمواجهة الأزمة فقدّمت عددًا من التوصيات أهمها:^{٤٤}

- (١) وضع تشريع يحدد نسبة مئوية للعدد وللأجور بالنسبة لتشغيل المصريين والأجانب في المؤسسات على اختلاف أنواعها، وذلك لإفساح مجال العمل في الاقتصاد والتصنيع المصري، ولا سيما بين المتعلمين بعد أن كان وقفًا على الأجانب.

^{٤٢} مكتب العمل، تقرير سنوي لعام ١٩٣٥م، ص ٢٠-٢٢.

^{٤٣} الغطريفى، المرجع السابق، ص ٦٩-٧٠.

^{٤٤} المصدر السابق، ص ٧١.

(٢) وضع تشريع لاستعمال اللغة العربية في الأنشطة الاقتصادية كلها حتى يهيئ للشباب المصري المتعلم الوسيلة للعمل في الاقتصاد القومي، ولا سيما الذي يغلب عليه الطابع الأجنبي.

(٣) وضع تشريع ينظم إيجاد بطاقات شخصية للعمال كوسيلة للوقوف على البيانات الموضحة لهم وإمكان التعرف عليهم وعلى صناعاتهم والأعمال التي يزاولونها.

(٤) الإقلال من فصل العمال وتخفيض أيام العمل عند الضرورة تفاديًا للفصل وإعطاء إعانات بسيطة في حالات البطالة الشديدة.

ما لبثت الأزمة أن انقشعت عندما أصبحت مصر ميدانًا للجيش المتحالفة، ومركزًا لتموين هذه القوات مما ساعد على التوسع في كثير من الصناعات القائمة وإنشاء صناعات حربية جديدة فضلًا عن قيام القوات الأجنبية باستخدام مئات من العمال في الورش والخدمات والأسلحة الملحقة بها.

وبمجرد انتهاء الحرب عادت الأزمة كأبشع ما تكون، فقد سرحت القوات المحاربة عمالها، فاهتمت الحكومة بموضوع البطالة مرة أخرى، وشكلت لجنة عامة أصلية ولجان فرعية ثلاث تتكون من مندوبين من الوزارات المختلفة، وأوصت هذه اللجان بتسيير الآلات والماكينات اللازمة لإنشاء مصانع جديدة أو توسيع المصانع القائمة ووضع تشريع يلزم الأجانب الذين يزاولون عملًا بالبلاد بالحصول على ترخيص بالعمل بشروط وقيود معينة، ووضع النظم والتشريعات التي تتصل بإنشاء مكاتب للتقديم وتشغيل المتعطلين والعناية بموضوع التدريب المهني.^{٤٥}

ولكن هذه التوصيات لم تؤخذ في الاعتبار، وأدى إثراء بعض الأفراد خلال الحرب إلى الإقبال على عمليات البناء ورواج السلع الاستهلاكية. وما لبثت البلاد أن واجهت مرحلة عنيفة من أزمة البطالة في عام ١٩٥١م بعد إلغاء المعاهدة واضطرار آلاف العمال المصريين إلى الانسحاب من العمل بالمعسكرات البريطانية بمنطقة قناة السويس، وضعفت الحركة بالموانئ، وجاء حريق القاهرة في ٢٦ يناير عام ١٩٥٢م ليزيد الطين بلة، فانتاب الذعر أصحاب رؤوس الأموال واتجهوا إلى تهريب أموالهم إلى الخارج، واضطرت الحكومة إلى تقديم تعويضات مالية لأصحاب الأعمال في التجارة والصناعة ومساعدات للمشردين من

^{٤٥} المصدر السابق، ص ٧٢.

العمال، بالإضافة إلى اضطلاعها باستخدام آلاف العمال الذين تركوا العمل لدى القوات البريطانية في وزارات الحكومة ومصالحها دون حاجة إلى خدماتهم. وتدهورت الأوضاع الاقتصادية في البلاد مما أدى إلى التوقف التام في مجال المشروعات العامة في جميع المرافق سواء ما كان منها تابعاً للجهات الحكومية أو المجالس البلدية والمحلية، وقفل باب التوظيف في الحكومة بسبب تدهور الميزانية العامة.^{٤٦}

افتقر تشريع العمل في مصر حتى منتصف الثلاثينيات إلى وجود قانون لتعويض العمال من الإصابات الناشئة عن العمل، وقد كانت الحاجة ماسة إلى هذا التشريع، فعده العمال ضمن مطالبهم منذ نادوا بإصدار التشريعات العمالية في مطلع العشرينيات، كما أن أصحاب الأعمال شعروا بالحاجة إلى سنّ قانون وافٍ بشأن حوادث العمل والتعويض عنها، وقد ظل التعويض عن حوادث العمل — حتى منتصف الثلاثينيات — خاضعاً لقاعدة «مسئولية العمل» ومؤداها أن العامل المصاب أو ورثته لا يستحقون تعويضاً إلا إذا ثبتت مسؤولية صاحب العمل. وظلت مصر متشبّثة بذلك المبدأ العتيق على الرغم من أن جميع الدول المتقدمة أخذت منذ عهد بعيد بنظرية «مخاطر المهنة» في تشريعها، ولم يكن ذلك عن عدم الرغبة في التجديد، وإنما مرجعه إلى عدم وجود مصلحة حكومية مختصة بالتشريع العمالي.

وسارت المحاكم المختلطة في الثلاثينيات — فيما يتعلق بالتعويض عن حوادث العمل — على عدم التقيد بالمبدأ الذي تضمنه القانون، فكانت تحكم بالتعويض حتى ولو لم يُنسب إلى صاحب العمل أي خطأ، غير أن التعويض المحكوم به كان في عدة حالات أكثر مما يحكم به لو طبقت نظرية «مخاطر المهنة»، وقد تباينت أحكام المحاكم المختلطة بهذا الخصوص كل التباين، لذلك طالب أصحاب الأعمال بإلحاح أن يكون لهم الحق في معرفة مدى مسؤوليتهم نحو عمالهم في حالة وقوع حوادث، كما أن العمال رغبوا في الحصول على حق التعويض عن الإصابات التي تقع لهم دون إلزامهم بإثبات خطأ أصحاب الأعمال، ما لم تكن تلك الحوادث نتيجة خطأ جسيم ارتكبه العمال. وتمسكت المحاكم الأهلية بتطبيق «مسئولية صاحب العمل» وكان بعضهم أكثر تساهلاً من البعض الآخر في اعتبار صاحب العمل مخطئاً.^{٤٧}

^{٤٦} المصدر السابق، ص ٧٣، ٧٤.

^{٤٧} مكتب العمل، تقرير سنوي لعام ١٩٣٥، ص ٩-١٠.

وخطّت الحكومة خطوة عملية حين أصدرت في ١٤ من سبتمبر عام ١٩٣٦م القانون رقم ٦٤ بشأن إصابات العمل الذي أقر حق العامل في الحصول على تعويض عن إصابته طبقاً للقواعد التي حددها القانون إلا إذا ثبت أن الإصابة وقعت نتيجة عجز العامل عن تأدية عمله أو نتيجة إهماله. ونصّ القانون على إلزام صاحب العمل على تقديم الإسعافات الأولية للعامل المصاب، وأن يكون للمصابين حق العلاج المجاني بمستشفيات الحكومة؛ فإذا لم تتوافر أماكن العلاج بها كان صاحب العمل ملزماً بدفع نفقات علاج العامل المصاب. وحدد القانون مقدار التعويض للمستحقين بعد وفاة العامل وكيفية توزيعه عليهم، كما عيّن الإصابات التي تُعد مؤدية لعاهة جزئية أو مستديمة.^{٤٨}

وبرغم أن هذا القانون كان خطوة عملية نحو حماية حقوق العمال، لم يَعد أصحاب الأعمال وسائل التهرب من أحكامه، كما أن التعويضات التي نصّ عليها القانون كانت تافهة، ففي حالة وفاة المصاب كان يُصرف لورثته أجر ٧٠٠ يوم بحيث لا تزيد قيمة التعويض عن ٣٠٠ جنيه ولا تقلّ عن ٧٠ جنيهًا، أما في حالة حدوث عاهة مستديمة للمصاب فكان يصرف له تعويض يوازي أجر ١٠٠٠ يوم بحد أدنى مائة جنيه وحد أقصى ٣٥٠ جنيهًا.

ثم صدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢م الخاص بالتأمين الإجباري على العمال ضد حوادث العمل الذي نص فيه على إلزام أصحاب الأعمال الصناعية بالتأمين على عمالهم ضد حوادث العمل. وقد أوضحت المذكرة التفسيرية الغاية من القانون بأنه «لما كان القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦م الخاص بإصابات العمل يقرر للعمال حقوقًا جديدة قد يعجز الكثيرون من أصحاب الأعمال الصغيرة عن القيام بها رؤى أن خير علاج لهذه الحالة هو التأمين ضد الإصابات لأنه ييسر على صاحب العمل دفع التعويضات ولا يكلفه إلا جزءًا يسيرًا بالنسبة لما يستحق عليه من تعويض». ونص القانون على أنه لا يجوز تحميل العمال أي نصيب في نفقات التأمين كلها أو بعضها بأية طريقة كانت، وجعل القانون من حق وزير الشؤون الاجتماعية إعفاء بعض أصحاب الأعمال من أحكامه إذا توافرت فيهم شروط معينة.^{٤٩}

^{٤٨} البراوي وعليش، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، ص ٢٦٧.

^{٤٩} المصدر السابق، ص ٢٦٨.

وفيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين العمل ورأس المال، صدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤م الخاص بعقد العمل الفردي، أي العقد الذي يتعهد بمقتضاه عامل أن يشغل تحت إدارة صاحب عمل أو سلطته أو إشرافه مقابل أجر محدد، وأخرج القانون عمال الزراعة وعمال الورش الصغيرة وعمال الملاحة البحرية وخدم المنازل من دائرته، وأجاز القانون أن يكون العقد شفويًا إذا كان أجر العامل اليومي أو الأسبوعي أو الشهري يقل في مجمله عن عشرة جنيهاً وبذلك أفسح المجال أمام أصحاب الأعمال للتلاعب والتحايل على القانون وتعريض مصالح عمالهم للخطر، وحدد القانون قواعد دفع الأجور وطريقة مكافأة العامل في حالة ما إذا قام صاحب العمل بفسخ العقد من جانبه وفي حالة عجز العامل عن تأدية عمله، وألزم صاحب العمل باتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية العامل من أخطار العمل، ونص على حق العامل في الحصول على إجازة سنوية حددت بسبعة أيام لعمال المياومة، وخمسة عشر يومًا في السنة للعمال والمستخدمين المعيّنين بأجر شهري.^{٥٠} وبرغم أن قانون عقد العمل الفردي كان خطوة نحو تنظيم العلاقة بين العمل ورأس المال، فإنه لم يفِ بما كان يداعب أحلام العمال، فلم يشر من قريب أو بعيد إلى الخدمات الاجتماعية التي كان العمال في أمس الحاجة إليها، كما لم يوفر للعمال الضمانات الكافية ضد الفصل التعسفي، وكثيرًا ما اتخذ أصحاب الأعمال من نصوصه سلاحًا للتخلص من عمالهم بالفصل، وأبسط مثال على ذلك ما كانت تقدم عليه الشركات من فصل أعضاء مجالس إدارة النقابات.

لقد تأثر تطور تشريع العمل في مصر بالوضع السياسي الداخلي، وخاصة بالتنافس بين الأحزاب السياسية المختلفة لكسب أصوات العمال في المعارك الانتخابية، كما تأثر بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، فعكس المصالح الإقطاعية والرأسمالية التي حرصت الطبقات الحاكمة البرجوازية على اتخاذ التشريع وسيلة لحمايتها، لذلك تميزت تشريعات العمل بأنها لم تكن صادرة عن مخطط معين، فكان الارتجال والتناقض طابعها المميز، وظلت دون الغايات التي وجه العمال نضالهم في سبيل إصدار التشريعات من أجل تحقيقها، فبقي العامل ألعب في يد صاحب العمل، يتلاعب بأجره متحايلاً على الأوامر العسكرية الخاصة بإعانة الغلاء، ويتلاعب بحقه في العمل فيفصله كلما تجاوزت مدة خدمته سنة أو سنتين تهرباً من مكافأة نهاية الخدمة التي ألزمه القانون بدفعها، ثم

^{٥٠} المصدر السابق، ص ٢٧٢-٢٧٤.

النضال في سبيل التشريعات العمالية

يقوم بتعيينه من جديد بأجر ضئيل لا يكاد يوازي نصف أجره السابق. ووقف العامل إزاء هذه التصرفات الجائزة حائرًا لا يملك وسيلة للدفاع عن حقه، واضطر للنزول على إرادة مستغليه.

وقد وجهت هذه الظروف مجتمعة تشريعات العمل بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م، فعملت الدولة على توحيد قوانين العمل بعد تعديلها بما يتمشى مع المبادئ التي نادى بها الثورة، مما أدى إلى استقرار العلاقة بين العمل ورأس المال على أسس راسخة.

الفصل الخامس

جهود المنظمات السياسية للسيطرة على الحركة العمالية

أدت ظروف الكفاح الوطني ضد السيطرة الأجنبية إلى ظهور قيادات سياسية قامت بتنظيم النضال من أجل الاستقلال، ذلك النضال الذي بلغ ذروته في ثورة ١٩١٩م. وما أن سلّم المستعمر لمصر بالاستقلال الذاتي في ٢٨ من فبراير عام ١٩٢٢م حتى تفتتت وحدة البلاد السياسية وأخذت تظهر فيها تكتلات انشغلت في المحل الأول بعلاقات مصر بإنجلترا انشغالها بمشكلة النضال الدستوري وبمشاكل الفوز بالحكم، وهبطت القضية الوطنية من مستوى النضال ضد المستعمر إلى التحايل على الفوز بكراسي الحكم، وأدّى انحراف الحركة الوطنية إلى هذا الدرك إلى إقصاء القوى الشعبية عن مجالها، وتحول الأحزاب السياسية من توجيه النضال الوطني إلى السعي وراء كسب أكبر عدد ممكن من أصوات الجماهير في الانتخابات ضماناً للوصول إلى الحكم.

ولما كان العمال قوة جماهيرية لا يمكن إغفالها، كما أن أصواتهم لها وزنها في ترجيح كفة هذا الحزب أو ذاك في الانتخابات فقد حرص كل حزب سياسي على تكوين قاعدة جماهيرية بشتى السبل، ومن ثم كانت محاولات الأحزاب المتكررة للسيطرة على الحركة العمالية، وكان للوفد المصري القدح المعلن في هذا المجال. وأدّى افتقار العمال إلى الوعي النقابي وعدم وجود قادة قادرين على إدارة دفعة التنظيم النقابي إلى تمهيد الطريق أمام الأحزاب والهيئات السياسية للزج برجالها بين صفوف العمال فتصدى هؤلاء لقيادة النقابات وتوجيهها لخدمة أغراض أحزابهم.

وكانت أبرز نتيجة لجهود المنظمات السياسية للسيطرة على الحركة العمالية ذلك الانقسام الذي ترك بصماته على تاريخ الحركة العمالية المصرية، فأصبح هناك أكثر من اتحاد عام للنقابات في وقت واحد ينتمي كل منها إلى حزب أو هيئة سياسية. وأدى هذا

إلى تعطيل قيام اتحاد عام يجمع شمل النقابات ويوجه العمال أموره بأنفسهم يحقق تجمع العمال كطبقة في مواجهة رأس المال إلى الأربعينيات حين قامت محاولة إقامة اتحاد عام تحت اسم «مؤتمر نقابات عمال مصر»، تلك المحاولة التي ضربت في مهدها، ثم ما أعقبها من محاولة إقامة اتحاد عام للنقابات في مطلع الخمسينيات. وبرغم أن هذه المحاولات جميعًا كانت مستقلة عن نشاط الأحزاب، وكانت تقوم على أكتاف عمال مستقلين، فقد كان للمنظمات الشيوعية السرية في هذا النشاط نصيب لا يستهان به بالدرجة التي جعلنا نذهب إلى أنها كانت تحاول أن ترث الوفد في السيطرة على الحركة العمالية المصرية وتوجيه مصيرها.

وكانت محاولات الأحزاب للسيطرة على الحركة العمالية تقوم على جهود المحامين من أعضائها الذين كانوا يتسللون إلى النقابات عن طريق مركز «مستشار النقابة» — الذي ظهر في أعقاب الحرب الأولى — ويحاولون توجيهها، ثم يسعون إلى جمع النقابات في جبهة يتزعمها أحد رجالات الحزب اللامعين تحت اسم «اتحاد نقابات». ووجد الكثيرون من رؤساء النقابات في هذه الظروف فرصة للاستفادة الشخصية، فكانوا ينضمون بنقاباتهم إلى الاتحاد الذي تحقق لهم من وراء مناصرته المنفعة، وينسلخون من عضويته حين يلوح لهم منافسة بشروط أكثر تحقيقًا لمآربهم، أو حين يفقد الحزب — الذي يتبنى الاتحاد — كرسي الحكم.

محاولات الوفد المصري للسيطرة على الحركة العمالية

نشأ الوفد المصري أول ما نشأ كحركة وطنية، حين تألف في أعقاب الحرب الأولى في (نوفمبر عام ١٩١٨م) من سبعة من أعضاء الجمعية التشريعية برياسة سعد زغلول، بغرض «السعي بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعي سبيلًا في استقلال مصر استقلالًا تامًا»، ثم تحول إلى حزب سياسي عقب صدور دستور عام ١٩٢٣م، وتولى الحكم في أول وزارة أسفرت عنها الانتخابات التي أجريت وفقًا للدستور في عام ١٩٢٤م، وظل مرتبطًا في الأذهان بالنضال من أجل تحقيق الاستقلال، وتمثلت فيه الحركة الوطنية والنضال الثوري حتى عام ١٩٣٦م، ومن ثم استقر في الأذهان أن الوفد هو الأمة، واكتسب الحزب شعبية واسعة، وكان إجراء انتخابات حرة كافيًا بأن يمهّد له السبيل إلى الحكم في كل مرة تجرى فيها هذه الانتخابات.

وقد سجلت قيادة الوفد البرجوازية أبرز محاولات السيطرة على الحركة العمالية وأبعدها أثرًا منذ فجر العمل السياسي للوفد حتى أوائل الأربعينيات. ويرجع اهتمام الوفد

بتنظيم العمال إلى عام ١٩١٩م، فقد ذكر عبد الرحمن فهمي في التقرير الذي أرسله إلى سعد زغلول في (١٨ أكتوبر عام ١٩١٩م) أن «نتيجة المجهودات التي بذلت في سبيل تعميم النقابات بطول البلاد وعرضها قد أثمرت وتشكلت لكل حرفة نقابة»، وأكد أن النقابات مفيدة جدًا للحركة الوطنية وأنها سلاح قوي لا يمكن الاستهانة به.^١ وندرس فيما يلي هذه المحاولات بالتفصيل:

الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصري عام (١٩٢٤-١٩٢٥م)

شهدت السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى نشاطًا نقابيًا واسعًا، فكثرت عدد النقابات كثرة دفعت الصحف الأجنبية إلى اتهام الحركة العمالية والحركة الوطنية كلها بالبلشفية. وانبرت جريدة المنبر لدحض تلك التهم، فأكدت أنه ليس في المصريين من يميل إلى البلشفية وأنهم أول من يحاربونها، وأن العامل المصري لا يرضى أن يأخذ مليمًا واحدًا فوق أجره دون حق. وأصدر الشيخ محمد بخيت مفتي الديار المصرية فتوى ندد فيها بالشيوعية.^٢ وساعد على تدعيم هذا الاتجاه أن العناصر اليسارية نشطت إبان ثورة ١٩١٩م في أوساط العمال ولا سيما في الإسكندرية فتأسس اتحاد عام للنقابات بها نظم في عام ١٩٢٣-١٩٢٤م حركة اعتصام قام بها عمال الإسكندرية وكانت مثار اهتمام الحكومة والرأي العام، وأسفرت عن إقدام حكومة سعد زغلول على إلقاء القبض على قادة الحزب الشيوعي واتحاد النقابات وتصفية المنظمين.

ولم تكن حكومة الوفد لتترك العمال في فراغ يسمح بقيام عناصر يسارية جديدة بتوجيههم؛ فكان تأسيس «الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصري» بزعامة عبد الرحمن فهمي الذي كان سكرتيرًا للجنة المركزية للوفد المصري، وساهم بنصيب كبير في عملية جمع التوكيلات، كما ساهم في تنظيم حركة مقاطعة لجنة ملنر، وانتُخب في أول مجلس للنواب نائبًا عن دائرة عابدين.^٣

بدأ مشروع الاتحاد باستقالة الدكتور محبوب ثابت من رئاسة «النقابة العامة للعمال» التي كانت تضم أعضاء من مختلف المهن، واختير عبد الرحمن فهمي زعيمًا

^١ محمد أنيس، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩م، ج١، ص٢٣.

^٢ المصدر السابق، ص٢٠-٢١.

^٣ المصدر السابق، ص١٩.

للنقابة (آخر مارس عام ١٩٢٤)^٤ وبذلك أصبحت النقابة العامة هي نقطة الانطلاق للعمل من أجل إقامة اتحاد عام للنقابات، فأقامت النقابة حفلاً في (١٤ من أبريل) دُعي إلى حضوره عدد من نواب الوفد منهم: علي الشمسي وراغب إسكندر وشفيق منصور. وخطب عبد الرحمن فهمي (الذي كان قد لُقّب بزعيم العمال) داعياً إلى «الاتحاد والتمسك بأهداب السكينة»، وفي أعقاب الاحتفال خرجت مظاهرة مكونة من حوالي خمسة آلاف عامل مرت بالقصر الملكي ومجلس النواب ثم قصدت دار عبد الرحمن فهمي الذي ألقى في العمال خطبة جاء فيها أنه قد تكونت لجنة من أعضاء مجلس النواب لتتولى الدفاع عن العمال وأنه قد تم الاتفاق نهائياً على تأليف اتحاد لنقابات العمال يكون مركز إدارته في النقابة العامة، وتكون لكل طائفة نقابة خاصة بها تحت إشراف الاتحاد.^٥

وتدحض هذه الواقعة ما أورده أستاذنا الدكتور أنيس نقلاً عن مذكرات عبد الرحمن فهمي من أنه رفض قبول زعامة النقابة العامة حين عرضت عليه، وأنه اشترط لقبول الزعامة أن تسلم بها جميع النقابات وترتضي الانتظام في الاتحاد العام، فإن نشأة الاتحاد تمت في — اعتقادنا — على أساس مخطط وفدي أسند تنفيذه إلى عدد من شباب الوفد الذين احتكوا بالنقابات واشتغلوا بتنظيمها.^٦

وقد هاجمت (الجازيت) مشروع الاتحاد، وأكدت عدم احتمال نجاحه «لأن حركته لا تحدها الغيرة على مصالح العمال ولا يديرها عمال»، ولأن الغرض السياسي الذي يرمي إليه المشروع هو خدمة مصالح أولئك الذين وجدوا — لأسباب مختلفة — أن الطريق العادي للترقي مسدود في وجوههم؛ فأخذوا يبحثون عن وسائل أخرى ليخلقوا لأنفسهم مراكز تؤدي بهم في النهاية إلى الأغراض السياسية التي يرمون إليها.^٧

وانبرت الأهرام للرد على مزاعم الجازيت، فأثنت على المشروع وأكدت «أن العمال في كل بلد محتاجون لمن يأخذ بناصرتهم في كل طور من أطوار الانتقال من عهد عتيق إلى عهد جديد»، وأن تلك الحركة ترمي إلى إيجاد جو هادئ يعيش العامل فيه مطمئن البال، راضي النفس، بعيداً عن الفوضى والعبث بالنظام.^٨

^٤ الأهرام، ٣١/٣/١٩٢٤م.

^٥ المصدر السابق، ١٥/٤/١٩٤٢م.

^٦ محمد أنيس، المرجع السابق، ص ٢٤.

^٧ The Egyptian Gazette, 19.4.1924

^٨ الأهرام، ٢١/٤/١٩٢٤م.

وتشكلت لجنة من أعضاء مجلس النواب الوفديين كان على رأسها عبد الرحمن فهمي ومن بين أعضائها علي الشمسي ومكرم عبيد وشفيق منصور وحسن نافع، أطلقت على نفسها اسم «اللجنة التحضيرية لتكوين اتحاد النقابات العام بالقطر المصري»، وأصدرت بياناً^٩ أعلنت فيه أنها قد اتخذت من دار عبد الرحمن فهمي مقراً لها، وأن أغراضها تنحصر فيما يلي:

- (١) الاتصال بنقابات العمال التي تؤدّي وظيفتها بالفعل.
- (٢) مراجعة قوانين تلك النقابات وتعديل ما يحتاج إلى التعديل.
- (٣) وضع نظام ثابت لها وترقية حالتها مادياً واجتماعياً.
- (٤) إنهاء النقابات التي توقفت عن عملها لسبب من الأسباب.
- (٥) تأسيس نقابات للطوائف التي ليست لها نقابات.

وطالب البيان النقابات بإرسال نسخ من قوانينها لدراستها. قامت تلك اللجنة بإعداد قانون «الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصري» الذي حدد أغراض الاتحاد في تنظيم حركة العمال والوصول بهم إلى ما فيه الخير لهم أديباً ومادياً وصحياً واقتصادياً، والإشراف على نقابات العمال، والاتصال بالاتحادات العمالية في بلاد العالم المختلفة، والاشتراك في مؤتمراتهم، والدفاع عن مصالح العمال وتأليف لجنة برلمانية لخدمة أغراضهم المشروعة، والسعي لاعتراف الحكومة بهيئاتهم، والعمل على إيجاد تشريع خاص يحدد العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال.

وخصص الباب السادس من القانون للإضراب، فنصّ على أن إعلان الإضراب العام أو الإضراب الجزئي من حق الاتحاد وحده، وأنه ليس لأية نقابة أن تعلن الإضراب دون موافقة الاتحاد العام. وقد أملت ظروف الاعتصامات التي قام بها عمال الإسكندرية على اللجنة هذا الجانب من القانون، ليتمكّن الاتحاد من السيطرة على الإضرابات وتوجيهها الوجهة التي يريدها. وزيادة في الحيطة نص القانون على أن مصدر قرارات الإضراب بأغلبية ٦٠٪ من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد.^{١٠}

^٩ المصدر السابق، ٢٠/٤/١٩٢٤م.

^{١٠} اتحاد العمال، جريدة أسبوعية كانت تنطق بلسان الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصري ويصدرها الوفد ورأس تحريرها محمد فؤاد سكرتير الاتحاد، ١٩/٧/١٩٢٤م.

وبعد إعلان تأسيس الاتحاد، حلت النقابة العامة للعمال، ودعيت كل طائفة من طوائفها إلى تكوين نقابة مستقلة تتبع الاتحاد العام، ولكن قام البعض بإعادة كيان النقابة العامة وإصدار قانون لها. وقد استنكر عبد الرحمن فهمي هذا العمل ودعا إلى التفاف العمال حول الاتحاد.^{١١}

لقد كان اتحاد نقابات العمال يمثّل — على هذه الصورة — محاولة البرجوازية الوطنية «ممثلة في الوفد» فرض وصايتها على الحركة العمالية. ومما يدعم هذا الرأي سلسلة الخطب التي ألقاها عبد الرحمن فهمي في العمال في مختلف المناسبات. ففي الحفل الذي أقامه عمال هليوبوليس لتكريمه في (٤ يوليو) حذر العمال من المغالاة في مطالبهم تجنباً للشيوعية، وأكد أن رأس مال العمال إنما يرتكز على الوفاء والصدق والاستقامة والتضحية والطاعة.^{١٢}

وفي الحفل الذي أقيم لتكريمه بدار التمثيل العربي في (٥ أكتوبر) تحدث عن المطالبة بإصدار تشريع للعمل فقال «إن استبداد عشرات السنين لا يمكن تلاشيهِ تماماً في بضعة شهور»، وأوصى العمال بالتقوى والتمسك بالدين «ففي الدين سلوى كبيرة وعزاء عظيم».^{١٣}

وفي الحفل الذي أقامته نقابة عمال الورش الأهلية ببولاق في (٢ نوفمبر)، وقف عبد الرحمن فهمي يقول «اعلموا أيها الأبناء أنه وإن كان من واجبي الدفاع عن حقوقكم، فمن واجبي أيضاً الدفاع عن حقوق الغير منكم ولو لم يكلفني الغير الدفاع عن حقه، فلا أسمح لعامل منكم أن يحصل على أكثر من حقه».^{١٤}

وفي حفل افتتاح فرع الاتحاد بالفيوم في (٩ نوفمبر) ألقى كلمة جاء فيها «... يقول بعضهم إن العامل فقير حقير ذليل، وإنّي أقول إنه غني بقوة إيمانه ودينه وعقيدته. ما هو المال والجاه؟ وما قيمتها؟ هما زائلان بزوال الزمن، فانيان مع العمر ... وإن العامل الذي يطمع فيما بيد أصحاب رءوس الأموال بلا حق إنما يسعى لدمار بلاده وخراب سوقها الاقتصادي ... واعلموا أن هؤلاء القوم الذين يقولون إن العامل يشتغل طول

^{١١} الأهرام، ٩/١٠/١٩٢٤م.

^{١٢} المصدر السابق، ٥/٧/١٩٢٤م.

^{١٣} المصدر السابق، ٩/١٠/١٩٢٤م.

^{١٤} اتحاد العمال، ٩/١١/١٩٢٤م.

يومه وليله بأجر زهيد بينما صاحب رأس المال يكدّس الذهب، إنما هم قوم يفسدون العقول والعقائد، وإني لا أنكر أن العامل في مصر مهضوم الحق، ولكن تحسين حاله أمر يستدعي جهدًا كبيرًا».^{١٥}

ويتضح من ذلك كله مدى حرص البرجوازية الوطنية على كبح جماح حركة العمال للمطالبة بتحسين أحوالهم في زمن ارتفعت فيه الأسعار وهبط فيه مستوى الأجور نتيجة لتفشي البطالة، ولهذا لم يكن غريبًا أن يطلق العمال المتأثرون بالنشاط اليساري من أعضاء النقابات التي كانت ترفع راية اتحاد النقابات الشيوعي بالإسكندرية على هذا الاتحاد اسم «الاتحاد الأصفر».^{١٦}

لوح عبد الرحمن فهمي للعمال بمشروع لتشريع العمل ذكر أنه أعده بمساعدة حسن نافع المحامي، وأنه يعتزم التقدم به إلى مجلس النواب في دور الانعقاد التالي، على أن يتم إصلاح أحوال العمال خطوة خطوة،^{١٧} وما انفك الاتحاد يصدر البيانات مطالبًا العمال بعدم القيام بأي إضراب من أجل تحقيق مطالبهم الاقتصادية، وأن عليهم أن يقدموا مطالبهم إلى الاتحاد ليعمل على تحقيقها «ويقرر الطريق الذي يراه مناسبًا لذلك»، وإلا فإن الاتحاد لن يناصر العمال الذين يضربون من تلقاء أنفسهم.^{١٨}

ولقد وقع خلال رئاسة عبد الرحمن فهمي للاتحاد العام للنقابات حادثان كان للاتحاد موقف منهما، وأثار ثائرة العمال بصفة عامة في مصر، أولهما خيبة الأمل في حكومة العمال في بريطانيا إثر إخفاق مفاوضات سعد — مكدونالد، ورفض حزب العمال البريطاني الاعتراف بألماني مصر في الاستقلال، أما الآخر فكان حوادث السودان في عام ١٩٢٤م، وما قام به الإنجليز من مقابلتها بالقمع، فشرع الاتحاد ينظم مظاهرة كبرى في جميع أنحاء القطر المصري يوم ٢٣ من أغسطس، ولكن السلطات خشيت مغبة الأمر فمنع عبد الرحمن فهمي قيام المظاهرة اكتفاء بالاحتجاجات المكتوبة^{١٩} وأصدر الاتحاد

^{١٥} المصدر السابق، ١٦/١١/١٩٢٤م.

^{١٦} Zaki Badaoui, Les problèmes du travail, p. 24.

^{١٧} اتحاد العمال، ٩/١١/١٩٢٤م.

^{١٨} الأهرام، ١٦/٨/١٩٢٤.

^{١٩} محمد أنيس، المرجع السابق، ص ٢٧-٢٨.

بياناً احتج فيه على «الأعمال الخالية من كل حق وعدل التي ترتكب في السودان» وعلى السياسة الاستعمارية التي تنفذ باسم الحكومة البريطانية.^{٢٠}

وسرعان ما تطورت الأحداث فكان مصرع سير لي ستاك سردار الجيش المصري وما ترتب عليه من استقالة وزارة سعد زغلول، واعتقال عبد الرحمن فهمي الذي لم يطلّق سراحه إلا في يناير عام ١٩٢٥م حين ثبتت براءته.

واستمر الاتحاد في العمل بعد اعتقال زعيمه، كما استمرت جريدته الأسبوعية «اتحاد العمال» في الصدور، وظهر على صفحاتها في ٢٨ ديسمبر نداء موجّه إلى العمال بمناسبة صدور المرسوم الملكي بحل مجلس النواب، يدعوهم إلى توحيد الصفوف والاستعداد لخوض المعركة الانتخابية لينتخبوا من بينهم «من العمال نوابا يدافعون عن حقهم المهضوم حتى ينالوا ما يبغيون».

تُرى هل كان هذا اتجاهاً جديداً لتحويل هذا التنظيم العمالي إلى قيادة عمالية سياسية بعيداً عن نفوذ الوفد؟ على كلّ ليس لدينا من الأدلة ما يكفي للتحقق من وجود مثل هذا الاتجاه وأبعاده.

وفي آخر يناير عام ١٩٢٥م أصدر عبد الرحمن فهمي بياناً أعلن فيه استقالته من الاتحاد بسبب أحواله الصحية. ويذكر أستاذنا الدكتور أنيس^{٢١} أنه قد ورد بمذكرات عبد الرحمن فهمي أنه استقال خشية لجوء السلطات إلى دفع بعض العمال إلى ارتكاب شيء من الجرائم ثم تنسبها إليه، فاستقال من زعامة الاتحاد تجنباً للمتاعب، كما أكد المرحوم حسني الشنتناوي^{٢٢} أن استقالة عبد الرحمن فهمي من زعامة الاتحاد كانت نتيجة خلاف شخصي وقع بينه وبين سعد زغلول الذي كان لا يقبل شريكاً في زعامة الأمة، فتأثر بوشايات الواشين وشجب النزاع بينه وبين «زعيم العمال»؛ فأثر الأخير الاستقالة، ونعتقد أن سبب الاستقالة يرجع إلى زوال الظروف التي دعت الوفد إلى تنظيم العمال تجنباً لوقوعهم في أيدي العناصر اليسارية باستقالة وزارة سعد، وتمشيًا مع اتجاه الحزب — في تلك الفترة — بعدم الظهور بمظهر المحتضن للعناصر المثيرة للشغب. ولا يعني هذا أن الوفد كان ينصرف عن محاولة السيطرة على الحركة العمالية وهو خارج الحكم

^{٢٠} الأهرام، ٣٠/٨/١٩٢٤م.

^{٢١} محمد أنيس، المرجع السابق، ص ٢٩.

^{٢٢} حسني الشنتناوي، مقابلة شخصية في ٢/٧/١٩٦٤م.

فقد كان — في تلك الظروف — أشد حاجة إلى كسب تأييد الجماهير، ومن ثم مواصلته — كما سنرى — لمحاولة توجيه الحركة لصالحه.

ومهما يكن الأمر، فقد أسندت رئاسة الاتحاد إلى الدكتور محجوب ثابت، ولكن الإجراءات التي قامت بها حكومة زيور أدت إلى القضاء على الاتحاد وإيقاف جريدته عن الصدور، وبذلك أسدل الستار على أول محاولة قام بها الوفد — على نطاق واسع — للسيطرة على حركة العمال.

اتحاد عام النقابات عام (١٩٣٠م)

استمرت جهود الوفد للسيطرة على الحركة العمالية مقصورة — خلال الفترة عن عام (١٩٢٥ إلى عام ١٩٢٩م) — على نشاط المحامين الوفديين الذين عملوا كمستشارين للنقابات، وعلى نشاط شباب الحزب، فحاول عباس العقاد تكوين جبهة عمالية وفدية في أواخر العشرينيات، ولكن محاولته باءت بالفشل لنشوب خلاف بينه وبين زعماء النقابات التي كانت ستقوم عليها جبهته العمالية.^{٢٣}

وما أن تولى الوفد الحكم في أعقاب الانتخابات التي أجريت في أكتوبر عام ١٩٢٩م بعد فوزه بالأغلبية، حتى بدأ العمل على إقامة اتحاد النقابات، وإيجاد هيئة لتنظيم العمال.

نهج الوفد في تلك المرحلة نهجاً قريب الشبه بذلك الذي حدث في عام ١٩٢٤م فأصدر حسني الشنتناوي — أحد شباب الحزب البارزين — جريدة أسبوعية أطلق عليها اسم «العامل المصري» في (٤ مارس عام ١٩٣٠م) وأخذت تلك الجريدة تتناول شئون العمال بأقلام المحامين الوفديين، وتعنى بصفة خاصة بنشر أخبار النقابات والتركيز على ما آلت إليه أحوالها من سوء والإشارة إلى حاجة العمال إلى تنظيم صفوفهم على أساس سليم، وضربت الجريدة الأمثال بأحوال العمال في أوروبا، وبينت البؤس الشاسع بين ما كانت عليه أحوال العمال المصريين، وبين أحوال زملائهم في أوروبا، ودعت إلى إصلاح أحوالهم. وفي ٤ أبريل عام ١٩٣٠م، طرح عزيز ميرهم — عضو مجلس الشيوخ الوفدي — اقتراحات^{٢٤} على العمال لتنظيم الحركة العمالية نشرت على صفحات «العامل المصري»،

^{٢٣} مقال بعنوان «حركة العمال في مصر»، بدون توقيع، مجلة الباشكاتب، ٩/٧/١٩٣٤م.

^{٢٤} العامل المصري، ٤/٤/١٩٣٠م.

نصّت على توجيه الدعوة لتأسيس «كتلة برلمانية للعمال تتكون من عدد ليس من الضروري أن يكون كبيراً من شيوخ ونواب يقبلون أن يأخذوا على عاتقهم الدفاع — من الناحية البرلمانية — عن حقوق العمال والفلاحين، ودرس النظم الاجتماعية التي تعود على الطبقة البائسة بالرقى والتقدم، وتتمتع هذه الكتلة البرلمانية الصغيرة بكيان ذاتي مستقل عن لجنتي العمال بالمجلسين، تجاهد للعمال وتحال عليها نتائج أعمال المجلس الاستشاري». وتضمنت الاقتراحات تأسيس مجلس استشاري للعمال يتكون من جميع الذين يهتمون بشئون العمال ويكون من اختصاصه:

- (١) وضع الأسس التي تتكوّن النقابات عليها.
- (٢) تكوين النقابات وتعهّدها بالتنظيم إلى أن تصبح وحدات عاملة.
- (٣) درس حقوق العمال من الناحية العامة مسترشداً في ذلك بالحقوق التي كسبها العمال في مصر وفي البلاد الأجنبية.
- (٤) درس مطالب العمال في كل نقابة ولكل طائفة وإرشاد النقابات إلى خير الطرق التي يسلكونها لتحقيقها.
- (٥) تعيين مستشار لكل نقابة يتخصص لها.
- (٦) الاتصال الدائم بالكتلة البرلمانية يبلغ إليها قراراته ورغباته.

وطالب عزيز ميرهم الحكومة بالاشتراك في أعمال المجلس الاستشاري المقترح إقامته بمندوب أو أكثر، وأكد أن هذا المجلس من الممكن أن يصبح له شأن رسمي ويتطور إلى أن يصبح أداة حكومية كما حدث في سويسرا لمجلس شببيه له.

ورد حسن نافع — رئيس لجنة العمال البرلمانية — على هذه الاقتراحات^{٢٥} موضحاً ضرورة إصدار تشريع للعمل والعمال وإقامة مكتب للعمل يحل محل لجان التوفيق، وذلك قبل التفكير في تنظيم الحركة العمالية، ودعا إلى تأسيس اتحاد للعمال «يكون تكوينه من بين أنصارهم ومستشاريهم ويكون نافذ الكلمة في الجماعات المنضمة إليه» حتى يكفل النجاح للمجلس الاستشاري المقترح إنشاؤه.

وتدارست النقابات هذه الاقتراحات، وعقدت اجتماعات تمهيدية لمؤتمر العمال الذي كان من المقرر دعوته لبحث الاقتراحات بدار نقابة عمال ترام القاهرة، وحضر هذه

^{٢٥} العامل المصري، ١٤/٤/١٩٣٠ م.

الاجتماعات مندوبون عن نقابات العمال الموالية للوفد وهي نقابات: ورش ترام مصر الجديدة وعمال المطابع المصرية، وجمعية رقي العمال، وخريجي المدارس الصناعية، وعمال ورش النجارة الميكانيكية، وعمال السيارات، وعمال القُطر المصري، والطهارة، والأحذية، والنقابة العامة للعمال، وعمال الدخان، وعمال ترام القاهرة، والحوزية وعمال النقل.

وتشاور المجتمعون في أحوال العمال وقرروا مطالبة الحكومة بسرعة إصدار تشريع العمل ووافقوا على إيجاد مكتب ينظم حركة النقابات ويوحد جهودها، ثم ما لبثوا أن قرروا تحويل هذا المكتب إلى «اتحاد عام النقابات» الذي أسندت رئاسته إلى أحمد محمد أغا المحامي، واختير حسني الشنتاوي مستشاراً عاماً للنقابات، وأصبحت جريدة «العامل المصري» تنطق بلسان الاتحاد.^{٢٦}

وبذلك أوشكت جهود الحزب للسيطرة على النقابات أن تؤتي أكلها، ولكن أتت الرياح بما لم تكن تشتهي السفن، فاضطرت حكومة الوفد إلى الاستقالة بعد فشل المفاوضات مع الإنجليز (مفاوضات النحاس - هندرسون). ولم تؤثر استقالة وزارة الحزب على كيان الاتحاد، ولكنها حدّت من نموه. وسرعان ما شجب النزاع بين رئيس الاتحاد وبين الحزب فأقصي عن منصبه وتولى عزيز ميرهم رئاسة الاتحاد.

وتلا ذلك ما أقدمت عليه حكومة صدقي من إلغاء الدستور عام ١٩٢٣م، وما ترتب عليه من قيام حركة مقاومة عنيفة تزعمها الوفد وأيدها بعض أمراء البيت المال، ومن بينهم عباس حليم الذي أكسبه هذا الموقف صداقة الوفد وجلب إليه زعامة «الاتحاد العام لنقابات عمال القُطر المصري» - كما قدمنا - فقام نوع من التحالف بين الوفد وعباس حليم، ورأى الوفد أن يعمل بين صفوف العمال بواسطة النبيل الشاب فأعلن إدماج اتحاد عام النقابات (الوفد) في الاتحاد الذي كان يتزعمه عباس حليم.

المجلس الأعلى للعمال (١٩٣٥-١٩٣٦م)

بقيت علاقة الوفد بعباس حليم وطيدة شهوياً معدودة، ثم ما لبث الوفد أن تبين أن طموحه أكبر من أن يجعله يقبل القيام بدور العميل الذي يدبر أمور الاتحاد لحساب

^{٢٦} المصدر السابق، ٢٦ / ٥ / ١٩٣٠م.

الوفد فقد رفض عباس حليم أن يسمح بتعيين أعضاء وفديين في مجلس إدارة الاتحاد وبلغ سلوكه حدًا كبيرًا من الخطورة على الوفد حين أعلن تأسيس حزب العمال المصري في (١٠ يونيو عام ١٩٣١م)، فشَنَّ الوفد عليه حملة شعواء أدت إلى إيقاف نشاط الحزب وهو لم يزل في المهّد.

ثم عاد الوفد إلى سياسة الوفاق مع عباس حليم حتى تسنح الفرصة التي يقوم فيها الحزب بالسيطرة على الاتحاد العام، وزاد الحزب تطلّعًا إلى هذه الرغبة ما بلغه الاتحاد من القوة والنفوذ في أوساط العمال عامي ١٩٣٤-١٩٣٥م.

وكان الجو السياسي في عام ١٩٣٥م يبشر بقرب وصول الوفد إلى الحكم، فقد تولى نسيم باشا الحكم عقب استقالة وزارة عبد الفتاح يحيى، ونظرًا لما عُرف عن نسيم من معارضته لدستور ١٩٣٠م، فقد كان من المنتظر حدوث تغييرات دستورية لصالح الأمة؛ ولذلك اعتقد الوفد أن الوزارة النسيمية وزارة انتقال لا وزارة استقرار.

لهذا كان لزامًا على الوفد أن يُعد خطة للعمل الوطني، فعقد «المؤتمر الوطني العام» للوفد المصري في (٨ و٩ يناير عام ١٩٣٥م) وقسم العمل بين لجان المؤتمر لبحث الأحوال العامة للبلاد من اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وألقيت أمام المؤتمر عدة تقارير تناولت هذه الجوانب؛ فعرضت لمشاكلها ووضعت الاقتراحات اللازمة لحلها، وكان من بين هذه اللجان لجنة العمال التي قدم عزيز ميرهم تقريرها إلى المؤتمر، وقد ذهب فيه إلى ضرورة إنشاء مصلحة خاصة للعمل والعمال لا تكون تابعة لوزارة الداخلية، على أن تركز على هئئتين رئيسيتين هما، المجلس الاستشاري للعمل والعمال، ومكتب العمل، وتكون أغراضهما دراسة الشؤون الاقتصادية بالبلاد، وشئون العمال وإعداد مشروعات القوانين واللوائح الداخلية والإشراف على تنفيذها، وأنه يجب على الدولة أن تسن القوانين اللازمة للنقابات، وتقيم بورصة للعمل لحل مشكلة العمال العاطلين، وتحارب الأمية بين صفوف العمال، وتعمل على استكمال التعليم الفني والصناعي، وتضع الحد الأدنى للأجور على أن يفي بما يضمن للعامل عيشه وأسرته، وتعمل على توفير الشروط الصحية في مجال العمل، وتنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل، وإيجاد نظام للتأمين ضد المرض والعجز.^{٢٧}

^{٢٧} الأهرام، ١٠/١/١٩٣٥م.

وراعَ الوفد ما بلغه الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري من القوة، وخاصة حين دعا الاتحاد ممثلي الصحافة العربية والإفريقية لتفقّد أحواله بمناسبة زيارة وفد الاتحاد النسائي العالمي لدار الاتحاد العام في (٣ فبراير عام ١٩٣٥م)، وأخذت الصحف تكتب عن نشاط الاتحاد وتبين مدى ما بلغه من قوة، بينما أشارت جريدة «الجهاد»^{٢٨} في الافتتاحية التي كتبها توفيق دياب إلى خطورة بقاء حركة العمال تسير على هذا النحو، وخاصة أن نظام الاتحاد أصبحت تفوح منه رائحة الفاشية، فكان أعضاؤه يرتدون زيًا موحدًا ويحيون الصحفيين تحية خاصة برفع اليد، ودعا الوفد إلى تنظيم الحركة قبل فوات الأوان.

وفي ١١ فبراير صدر قرار الوفد بتأسيس «المجلس الأعلى للعمال» برئاسة عباس حليم، وعضوية مجموعة من رجالات الوفد الذين اشتغلوا بتنظيم النقابات، وكان لصدور هذا القرار دويٌّ كبير في الداخل والخارج، فقد نشر إسماعيل صدقي — في اليوم التالي لإعلان قرار الوفد — بجريدة الأهرام خطابًا مفتوحًا إلى رئيس الوزراء استرعى فيه نظره إلى خطورة قرار الوفد «لأن القرار هو تحدٍّ للمبدأ الأساسي الذي رُوعي في وضع تشريع العمال، وهو جعل النقابات تحت إشراف الهيئات الممثلة للعمال أنفسهم وهيمنة الحكومة»، ونوّه إلى أن تغلغل النفوذ الحزبي بين العمال من شأنه أن يفسد على العمال أمرهم، ويلحق الضرر بمركز مصر الصناعي. وعدت (الديلي تلجراف) قرار الوفد أهم تطور سياسي في مصر منذ تصريح فبراير عام ١٩٢٢م.^{٢٩}

ويبدو أن عباس حليم أيد مشروع المجلس الأعلى في البداية على أساس أنه سيكون معضدًا للاتحاد في المطالبة بالتشريع دون التدخل في أمور النقابات، ولكن حين أيقن أن الغرض من المجلس الأعلى الهيمنة على أمور الاتحاد، رفض أن يكون تابعًا للوفد منفذًا لتعليماته، وأعلن تخليه عن رئاسة المجلس الأعلى ورمى الوفد بأنه يريد إقحام الاتحاد في السياسة على حساب مصلحة العمال.^{٣٠}

فأصدر الوفد بيانًا زعم فيه أن عباس حليم كان يعمل بين صفوف العمال باسم الوفد وتحت لوائه، ولما كان قد خرج على الوفد فقد قرر الوفد فصله من رئاسة المجلس

^{٢٨} الجهاد، ٢/٤/١٩٣٥م.

^{٢٩} الأهرام، ٢/١٣/١٩٣٥م.

^{٣٠} المصدر السابق، ١٨/٤/١٩٣٥م.

وعضوية المجلس الأعلى للاتحاد، ودعوة العمال إلى أن تكون علاقاتهم بالمجلس دون سواه في جميع شئونهم العمالية والنقابية. وعين أحمد حمدي سيف النصر — عضو الوفد — رئيساً للمجلس الأعلى لاتحاد العمال بالقطر المصري، وكلف بإعادة تنظيم اتحاد العمال ووضع قانون للاتحاد ينظم شئون العمال، ويجمع شملهم، ويحفظ أموالهم.^{٣١} ومن الغريب أن الوفد لم يُعَنَّ بإشراك أحد من العمال في مجلس إدارة المجلس الأعلى.

وقد أدى تأسيس المجلس الأعلى إلى انقسام الحركة العمالية في وقت كانت قد بلغت فيه حدًا كبيراً من القوة والتنظيم، فناصرت بعض النقابات المجلس الأعلى، وشايع بعضها الآخر الاتحاد العام، وأيدت بعض نقابات الإسكندرية الاتحاد المسمى بـ «تضامن العمال» الذي كان يركز على حماية البوليس ويعمل لحسابه بين صفوف العمال.^{٣٢}

وليس لدينا إلا النزر اليسير عن أعمال المجلس الأعلى، فهو لم يكن إلا أداة سياسية حزبية لتوجيه النقابات، فاشترك في تنظيم نضال العمال من أجل الدستور، وفي المطالبة بإصدار تشريع العمل.

وبوصول الوفد إلى الحكم في عام ١٩٣٦م تبين العمال أن الآمال التي علقوها على تأييده لم تتعدَّ حدود الأمانى، فلم تتمكن حكومة الوفد من إصدار التشريع، كما واجهت بالعنف موجة الإضرابات التي حدثت في عام ١٩٣٦م نتيجة سوء أحوال العمال وتناقص الأجور وتفاقم مشكلة البطالة مع الارتفاع المطرد لتكاليف المعيشة. فأخذت النقابات تنسلخ من اتحاد المجلس الأعلى ولم يبق منها إلا ثلاث نقابات في أواخر عام ١٩٣٦م. وقضى المجلس الأعلى نحبه في أوائل عام ١٩٣٧م.^{٣٣}

رابطة نقابات عمال مدينة القاهرة وضواحيها (١٩٤٣-١٩٤٤م)

عادت جهود الوفد لتقتصر على نشاط مستشاري النقابات الوفديين إلى أن أعطى الوفد الحكم في ٤ فبراير عام ١٩٤٢م بعد الحادث المشهور الذي أرغم فيه الإنجليز الملك — بعد أن حاصرت دباباتهم قصر عابدين — على أن يكلف النحاس باشا بتشكيل الوزارة.

^{٣١} الجهاد، ٢٠/٤/١٩٣٥م.

^{٣٢} الأهرام، ١٥/٢/١٩٣٥م.

^{٣٣} سيد قنديل، نقابتي، ص ٣٩.

وفي مواجهة السخط الذي اعتل في نفوس الشعب على الطريقة التي قبل بها الوفد الحكم، شرعت حكومة الوفد بتنفيذ بعض الإصلاحات الضرورية الهامة لتهدئة الخواطر، وكان من بين هذه الإصلاحات إصدار بعض قوانين العمل كقوانين التأمين الإجباري ضد حوادث العمل، وتحديد ساعات العمل، وعلاوة غلاء المعيشة، وتحديد الحد الأدنى للأجور، وكان أبرز هذه القوانين قانون الاعتراف بنقابات العمال.

اعترف القانون بحق العمال في تكوين النقابات، ولكن قيد هذا الحق بقيود عدة، فأخضع النقابة للرقابة البوليسية، وجعلها معرضة للتفتيش وحل الإداريين، وحظر إقامة اتحاد عام لنقابات العمال.

وجرياً على سياسة الوفد، أخذ يعمل على إيجاد جبهة عمالية تناصر حكمه، فاحتال على القانون، وجمع عدداً من نقابات القاهرة في «اتحاد» تحت اسم «رابطة النقابات»، وأسندت رياستها إلى محمد حسنين عضو الوفد.

تكونت لجنة من العمال لتشكيل الرابطة والدعاية لها، ووضع لائحة نظامها الأساسي، فوضعت مشروعاً للائحة نص فيه على أن أغراض الرابطة تنحصر في توجيه النقابات التوجيه الصحيح حتى تنمو الحركة العمالية وتنهض، وإيجاد صلة تعاون بين النقابات بعضها مع بعض، والدفاع عن المصالح المشتركة للنقابات بجميع الطرق المشروعة، وتنشيط الروح الرياضية والثقافية للنقابات، والقيام ببحث شكاوى النقابات ورفعها إلى الجهات المختصة.^{٣٤}

وقامت الرابطة بعقد عدة اجتماعات عامة للعمال لتدارس شئونهم ولتدعيم الرابطة، واقترح في أحد هذه الاجتماعات انتخاب فؤاد سراج الدين — سكرتير الوفد — زعيماً للعمال لمدى الحياة، وأدى تقديم هذا الاقتراح إلى نشوب معركة بين مؤيدي الاقتراح ومعارضيه، فلم يصل المجتمعون إلى قرار.^{٣٥}

وما لبثت وزارة الوفد أن أقيمت، وحلت الرابطة، وبذلك أسدل الستار على آخر محاولات الوفد للسيطرة على الحركة العمالية.

لقد بدأ اهتمام الوفد بتنظيم العمال كضرورة لتدعيم النضال الوطني في عام ١٩١٩م، ثم لجأ إلى إقامة اتحاد ينأى بهم عن التيارات اليسارية التي تفشت في أوساط

^{٣٤} مشروع لائحة رابطة عمال مدينة القاهرة وضواحيها، ص ٢.

^{٣٥} مذكرات عمارة، ص ٣٥.

العمال في عام ١٩٢٤م. وتحول اهتمامه بالعمال بعد ذلك إلى محاولة الحفاظ على أكبر نسبة ممكنة من أصواته، ولجمع الأنصار حوله. وقد أدّى تسلط البرجوازية الوطنية على الحركة العمالية وسيطرتها على النقابات إلى إضعاف الحركة العمالية، وتبديد الجهود التي بذلها بعض العمال البعيدين عن النشاط الحزبي لإقامة اتحاد عام في أواخر الثلاثينيات. ونتج عن ضمّ النقابات إلى الهيئات العمالية الحزبية، تعرضها لاضطهاد البوليس بل وللحل أحياناً.

محاولة الأحرار الدستوريين للسيطرة على الحركة العمالية

تأسس حزب الأحرار الدستوريين في أكتوبر عام ١٩٢٢م بجهود بعض الأعيان والمثقفين الليبراليين وهو يُعدّ امتداداً لحزب الأمة. وقد جمع الحزب في قيادته الخارجيين على الوفد، كما عرف بين الناس بالاستهانة بالدستور، فقد اشترك في الوزارة التي عطلت البرلمان عام ١٩٢٥م، وألغى الحياة النيابية وحكم البلاد حكماً دكتاتورياً في عام ١٩٢٨م فأعاد العمل بقانون المطبوعات وعطل الكثير من الصحف وأنذر بعضها،^{٣٦} وكانت وزارات الحزب مرتبطة بالقصر الملكي ومصالحه، ومن ثمّ كان الحزب مجرد قيادة بلا قاعدة، فلم تكن له شعبية تتيح له الوقوف على أقدامه في مواجهة الوفد.

لم يكن من بين أهداف الحزب العمل على تنظيم العمال، وإن كان قد نصّ في مبادئه^{٣٧} على أنه يعمل على «السعي في تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب الأعمال على قاعدة العدل انتقاءً للأمراض الاجتماعية الناشئة من تحكم أحد الفريقين»، ولكن حين تعرض الحزب لحملة المعارضة التي نظمها الوفد ضد حكمه في أواخر العشرينيات أخذ يسعى لكسب ودّ الفلاحين والعمال وضمهم إلى صفه، فأعلن محمد محمود باشا في أوائل عهد وزارته عام ١٩٢٨م أن الوزارة تفكر جدياً في مشروع يقضي بتوزيع الجزء الأكبر من أراضي الدومين على صغار الفلاحين بأثمان متهاودة تدفع على أقساط طويلة الأجل، كما أعلن في زيارته لمدينة طنطا أن حكومته ستشرع في حماية سكان القرى بردم البرك والمستنقعات وتعميم المياه الصالحة للشرب في القرى وإنشاء المستشفيات القروية التي

^{٣٦} عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج٢، ص٥١.

^{٣٧} السياسة، ٣٠/١٠/١٩٢٢م.

ستوزع على الوجهين القبلي والبحري بالتساوي، ووصف الفلاحين بأنهم «سواد الأمة الذين على سواعدهم القوية تركز قوة البلاد»، ثم أعلن عن عزم الحكومة على إقامة مساكن صحية للعمال بأجور زهيدة في أحياء القاهرة،^{٣٨} وقد تم بالفعل وضع الحجر الأساسي لإنشاء ١٥٠ مسكنًا للعمال في تلّ البارود بحي السيدة زينب.^{٣٩}

وحاول الحزب في تلك الآونة اقتناص «نقابة العمال المتحدين» التي كانت تضمّ عمالًا من مختلف المهن، ويتزعمها الدكتور محجوب ثابت، فقد استدعاه محمد محمود لمقابلته، وطلب منه أن يزوده باقتراحات لإصلاح أحوال العمال، فطالب فيما طالب بسن قانون لحماية العمال من الشركات وأصحاب رءوس الأموال، وإصدار تشريع لتقاعد العمال الذين يعجزون عن مواصلة العمل لكسب أقواتهم حين تتقدم بهم السن، وتشريع لتعويض العمال الذين يصابون بعاهاات في أثناء العمل. وعرض عليه محمد محمود الانضمام إلى الحزب فرفض مكثفياً بتأييد كل وزارة إصلاحية.^{٤٠}

ويبدو أن محمد محمود قد عرض أيضًا على الدكتور محجوب ثابت العمل بين صفوف العمال لحساب الحزب، فقد جمع محجوب ثابت ممثلي العمال بعد تلك المقابلة، وأفضى إليهم بما دار بينه وبين رئيس الوزراء، وقال لهم: «أيها العمال جانبوا الأحزاب لمصلحتكم ومصلحة وطنكم، ولا تكونوا مطايا للأشخاص». وأوصاهم بأن يقفوا من الأحزاب موقفًا سليماً؛ فلا يؤيدون إلا الحزب الذي يعمل لمصلحتهم ومصلحة الوطن.^{٤١}

ولما لم يجد الحزب في نقابة العمال المتحدين ومحجوب ثابت ضالته المنشودة، عمل على إقامة تنظيم عمالي جديد يتبع الحزب، فاستغل نشاط بعض المنظمين النقابيين لإعادة «الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري»، ودسّ رجُلُه داود بك راتب ليتزعم تلك الحركة ويمولها، فتم إعادة نشاط الاتحاد بزعامته في أبريل عام ١٩٣٠ م.^{٤٢}

اقتصر نشاط الاتحاد على بثّ الدعاية بين أوساط العمال بالمنشورات والدعوات المطبوعة لعقد اجتماعات لكل طائفة لتكوين نقابة لها تحت رعاية الاتحاد، وكان قوام

^{٣٨} عبد العظيم إبراهيم، تطور الحركة الوطنية ١٩١٨-١٩٣٦ م، بحث للمجستير، ص ٤٤٢.

^{٣٩} الرافعي، المرجع السابق، ص ٧٣.

^{٤٠} صالح علي السوداني، الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية وآراء محجوب ثابت، ص ١٢٩.

^{٤١} المصدر السابق، ص ١٣١.

^{٤٢} سيد قنديل، نقابتي، ص ١٨.

الاتحاد ثلاث نقابات هي: النقل الميكانيكي، وعمال التنظيم، وعمال العنابر، وبعض العناصر الأخرى التي لم تكن تَمُت للعمال بصلة. وانضمت نقابة الحلاقين إلى الاتحاد في نوفمبر.

ولم تلقَ دعوة الاتحاد رواجًا بين العمال، وانقسم أعضاء الاتحاد على أنفسهم وتراشقوا بالتهم، فقد كان داود راتب يصرف على الاتحاد بسخاء أتاح للبعض فرصة العمل على ابتزاز أكبر قدر ممكن من أمواله، ولم يكن للاتحاد أمين للصندوق، فكانت ماليته مبعثرة بين سكرتيه العام وعضو آخر كان عاملاً بالترسانة وثالث من ذوي الأموال الموقوفة لا يمتُّ للعمال بصلة، لذلك عمل بعض أعضاء الاتحاد على تجنبه ما يعاني من أزمات، فطالبوا داود راتب أن يكفَّ عن العمل على ربط الاتحاد بحزب الأحرار الدستوريين، وأن يعلن استقالته من الحزب حتى يُقبل العمال على الانضمام إلى الاتحاد، وأن يختار أميناً للصندوق يكون مسئولاً عن مالية الاتحاد.

وأجيبَ الطلب الثاني، فانتُخب كامل عز الدين أميناً للصندوق، أما الطلب الأول فلم يلقَ استجابة من زعيم الاتحاد؛ فاضطر ذلك الفريق من أعضاء المجلس الذي تزعم حركة المطالبة بتطهير صفوفه إلى الاتصال بالنبيل عباس حليم — الذي كانت أسهم شعبيته في صعود — وعرضوا عليه زعامة الاتحاد فقبلها. وفي جلسة ١٧ من ديسمبر قام أحد هؤلاء الأعضاء واقترح عزل داود راتب وتنصيب عباس حليم زعيماً للاتحاد، وقامت مشادة بين مؤيدي الاقتراح ومعارضيه، فاستولى المؤيدون على سجلات الاتحاد وأختامه، وغادروا مقرَّ الاتحاد قاصدين دار عباس حليم، وهناك استكملوا محضر الجلسة، وخرجت الصحف في اليوم التالي تحمل نبأ التغييرات التي طرأت على مجلس الاتحاد.^{٤٣}

وبذلك أُسِدِل الستار على أول وآخر محاولات الأحرار الدستوريين للسيطرة على الحركة العمالية، ونعتقد أن سبب فشل تلك المحاولة يرجع إلى ما كان يتمتع به الوفد من شعبية بين صفوف العمال، في وقت كان يُعد فيه من يَخْرُج على الوفد خارجاً على الأمة، ومن ثَمَّ كان نفور العمال من حزب الأحرار الدستوريين والاتحاد الذي كان يتبناه. كما أن طبيعة تكوين الحزب من قيادة تجمع أعيان البلاد كانت كفيفة بأن تباعد بينه وبين العمال الذين لا يمكن أن تتفق مصالحهم مع مصالح قاداته.

^{٤٣} مذكرات عمارة، ص ١٢، ١٣.

محاولة القصر الملكي للسيطرة على الحركة العمالية

امتاز مطلع الثلاثينيات بوجود (وعى) نقابي — إلى حدٍّ ما — فلقيت دعوة الاتحاد العام لنقابات عمال القُطر المصري إلى تأسيس النقابات رواجًا بين العمال، وزاد من نجاحه ما استقر في الأذهان من أنه جناح عمالي للوفد بحكم صلة التحالف التي كانت تربط زعيمه عباس حليم بالوفد.

ورأى القصر أن يعمل على إحباط نشاط الاتحاد وشلَّ حركته بخلق اتحاد جديد يشمل برعايته، ويروج له أعوانه، ليحقق — على الأقل — انقسام النقابات بين مؤيد لاتحاد عباس حليم ومُشايح لاتحاد القصر الملكي. وتولى الدعاية للاتحاد الجديد إدجار جلال الذي كان رئيسًا لتحرير جريدة اللبرتيه، فحاول إغراء بعض المنظمين النقابيين على ترك اتحاد عباس حليم والتعاون معه. وتأسس الاتحاد الجديد في منتصف عام ١٩٣١م، وأطلق عليه اسم «اتحاد النقابات بالقاهرة»، وتولى إدجار جلال رئاسته، ونودي بالأمير فاروق زعيمًا وراعيًا للاتحاد.^{٤٤}

وليس لدينا عن نشاط هذا الاتحاد إلا النزر اليسير، فقد انقطعت أخباره بعد شهور من تأسيسه. وكان ينظم في المناسبات الملكية مظاهرات تقصد القصر لتقديم الولاء لصاحب العرش، ففي عيد الجلوس الملكي عام ١٩٣١م نظم الاتحاد مسيرة من نقاباته الثمانية قصدت قصر عابدين، وسمح لها بدخول فناء القصر حيث حياهم الملك فؤاد واجتمع بإدجار جلال ورؤساء نقابات الاتحاد بعض الوقت، وطلب منهم أن يساندوا الاتحاد «لصالح البلاد وسعادتها».^{٤٥}

وكانت نهاية ذلك الاتحاد غامضة، فلم يصدر بيان بحله، ويبدو أن فشله في جمع أكثر من ثماني نقابات حوله دفع القصر إلى نفص يديه من تلك المحاولة الفريدة في نوعها.

محاولة الإخوان المسلمين للسيطرة على الحركة

تأسست جماعة الإخوان المسلمين في يونيو عام ١٩٣٤م بمدينة الإسماعيلية، وانتشرت دعوتها في الدلتا ومدن القناة، ثم نقلت الجماعة مركزها العام بعد ذلك إلى القاهرة،

^{٤٤} المصدر السابق، ص ٢٠.

^{٤٥} المساء، ١٠/١٠/١٩٣١م.

وأصدرت جريدة «الإخوان المسلمون» لبث الدعوة التي كانت تنحصر في إقامة الشعائر والالتزام بمبادئ الإسلام.^{٤٦}

ولم تشر مبادئ الجماعة من قريب أو بعيد إلى العمال، ولم تُبدِ اهتمامًا بتنظيمهم إلا في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، فألفت «اللجنة القومية للطلبة والعمال» التي وقع أفرادها في اشتباكات مع أعضاء اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، وعملوا على محاربتها ومقاومة نشاطها. وأفردت جريدة الجماعة جانبًا من صفحاتها لمناقشة مسائل العمل والعمال، واتخذت موقفًا معاديًا لعمال شبرا الخيمة الذين نظموا حركة احتجاج على إغلاق بعض مصانع النسيج واتهمتهم باعتناق المبادئ الهدامة.

وسعت الجماعة في تلك الحقبة إلى تكوين شعبة عمالية تتولى تشكيل جبهة من نقابات العمال بمعاونة رؤساء النقابات من أعضائها، ولكن الحملة التي شنها «الوفد المصري» — التي كانت تنطق بلسان الجناح اليساري للوفد — في صيف عام ١٩٤٦م أدت إلى إحباط مساعي الجماعة لتكوين جبهة عمالية، ثم قضي نهائيًا على المشروع بحل الجماعة على يد حكومة النقراشي عام ١٩٤٨م.

ونصّت بعض الهيئات السياسية الأخرى في برامجها على أمور تتعلق بالعمال، ولكنها لم تتجاوز حدود المبادئ، فلم تتخذ مظهرًا من مظاهر العمل التنظيمي، وكان أبرزها ما جاء بمبادئ حزب «مصر الفتاة» التي نصّت على «ضرورة حماية العمال ورعايتهم والنهوض بهم»، وذلك بتحديد الحد الأدنى للأجور بخمسين قرشًا يوميًا، وتحديد ساعات العمل بثمان ساعات، والتأمين ضد البطالة والمرض والشيخوخة والعجز، وإيجاد المسكن الصحي المناسب للعامل وأسرته.^{٤٧}

وثمة محاولة أخيرة وقعت في عام ١٩٥١م قامت بها جماعة أنصار السلام — التي كان يتزعمها البنداري باشا — لضمّ النقابات لها، واستخدمت الجماعة لهذا الغرض نقابيين من عمال النقل قاما ببيتّ الدعوة بين نقابات منطقة القناة،^{٤٨} ولكن هذه المحاولة لم يقدر لها النجاح.

^{٤٦} الطليعة، مارس ١٩٦٥م، ص ١٥٣.

^{٤٧} نشرة «مصر الفتاة»، أصدرها الحزب في ١٩٤٨م، ص ٢١.

^{٤٨} تقرير مرفوع من محمد محمود قابل إلى النزيل عباس حليم في ١٥/٧/١٩٥١م (انظر: ملحق «١١»).

حزب العمال المصري

إن قيام حزب للعمال إنما يأتي نتيجة التطور الطبيعي للحركة العمالية إلى مرحلة إيجاد تنظيم سياسي، يجمع العمال والمؤمنين بمبادئهم في إطار تنظيمي واحد، ويحمل ممثلي الحزب إلى مقاعد البرلمان، ويشترك باسمهم في رسم سياسة البلاد وتوجيه مصيرها، ويعبر عن مصالح العمال كطبقة من طبقات المجتمع.

ولكن نشأة حزب العمال في مصر لم تكن طبيعية، فقد تمت محاولات تأسيس حزب العمال على أيدي أفراد لا ينتمون إلى الطبقة العاملة من قريب أو بعيد، ومن ثم لم تكن نشأة الحزب على تلك الصورة إلا حلقة من حلقات المحاولات التي بذلت للسيطرة على حركة العمال، وإن اختلفت عن غيرها في المظهر، فقد قامت على يد بعض أفراد الطبقة البرجوازية الذين أرادوا فرض وصايتهم على الطبقة العاملة من خلال حزب سياسي يتسمى باسم «حزب العمال».

ويرجع أقدم هذه المحاولات إلى العقد الأول من القرن العشرين، حين أعلن الصحفي محمد أحمد الحسن عن عزمه على إلقاء خطبة عامة موضوعها «وجوب انضمام أصحاب الحرف المصرية والأجنبية على اختلاف طبقاتها إلى حزب واحد مشترك المنافع والأعمال الخيرية ليتكون منه جامعة قوية مسموعة الرأي والصوت في الأعمال النافعة، وإقامة جريدة «الوضاح» لسان حال للحزب المذكور»^١.

ويبدو أن هذه الدعوة لم تثمر في حينها، فلم نسمع شيئاً عن الحزب اللهم إلا احتجاج على قانون المطبوعات نشر في مارس عام ١٩٠٩م. وعقدت الجلسة التأسيسية للحزب

^١ اللواء، ١١/٧/١٩٠٨م.

بدار المدرسة التحضيرية فحضرها فريق من العمال والوجهاء، وتم فيها انتخاب مدير الحزب ورئيسه، وكان الأول (السيد علي) مديرًا للمدارس التحضيرية، أما الآخر فكان (محمد أحمد الحسن) الصحفي.^٢

وبذلك قامت أولى محاولات تأسيس حزب للعمال على يد جماعة من المثقفين، ولم يرد أي ذكر لأحد من العمال بينهم، ومن ثم لم يقدّر لها أن تعمّر طويلاً، فلم نعد نسمع عن الحزب منذ نشر البيان الذي أعلن فيه تأسيسه، كما لم يصلنا شيء عن مبادئه وأغراضه.

ولم تتجدد محاولة إقامة حزب للعمال — فيما نعلم — إلا في مطلع الثلاثينيات، حين أعلن النبيل عباس حليم تأسيس «حزب العمال المصري» في (يونيو عام ١٩٣١م). ويُرجع عباس حليم الدافع إلى إعلان تأسيس حزب العمال المصري إلى الرغبة في «تخويف الوفد من العمال حتى يتركهم وشأنهم دون إقحامهم في السياسة»، وليبين للوفد أنه باستطاعته أن يجعل العمال يمارسون نشاطاً سياسياً مستقلاً دون حاجة إلى احتضان حزب لهم. فاتصل الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري بحزب العمال البريطاني وبغيره من أحزاب العمال في أوروبا وطلب منها أن تُمدّه بدساتيرها لدراسته.^٣ ويذكر محمد حسن عمارة، أنه قد نما إلى علم عباس حليم أن حكومة صدقي تُعدّ العدة لنفيه من البلاد مع من يعملون معه في اتحاد العمال بتهمة العمل على قلب نظام الحكم. فسارع إلى إعداد بيان تأسيس الحزب، ونشره في الصحف استناداً إلى الدستور الذي كان يبيح تكوين الأحزاب السياسية،^٤ وبذلك يكفل لنشاطه الحصانة الدستورية. ونعتقد أن الدافع الحقيقي لإقدام عباس حليم على إعلان تأسيس حزب العمال المصري هو القيام بمناورة سياسية يوقّف بها محاولات الوفد لاتخاذ أداة تدير أمور اتحاد العمال لصالح الوفد، وكمحاوله لإيجاد ثقل سياسي يستند إليه في تحقيق طموحه الشخصي.

ومهما يكن الأمر فقد أعلن بيان تأليف «حزب العمال المصري»، ونُصّ في مقدمته على أن «حزب العمال هو حزب الزارع والصانع»، وأنه قد دقّت الساعة ليقوم العمال

^٢ الأهرام، ١٦/٧/١٩٠٩م.

^٣ عباس حليم، مقابلة شخصية في ١٠/٧/١٩٦٤م، مذكرات عمارة، ص ١٧.

^٤ مذكرات عمارة، ص ١٧.

بواجبهم لمجد مصر ومجدهم،^٥ وتشكل مجلس إدارة الحزب من مجموعة من المثقفين أبرزهم سلامة موسى وبعض العمال من أعضاء مجلس الاتحاد العام، وواحد من كبار المزارعين.

ونصّت مبادئ الحزب على أنه يعمل على استقلال مصر والسودان، واشترك مصر في عصبة الأمم، وعقد تحالف على قدم المساواة بين الدولة المصرية وبين بريطانيا، وإلغاء الامتيازات الأجنبية، واستصدار تشريع للعمال على أحدث المبادئ العصرية يشترك العمال في وضعه ويكفل حرية تأليف النقابات، والاعتراف بها، وتحسين أجور العمال، وتحديد ساعات العمل، ومجانية العلاج، والتأمين ضد الحوادث والمرض والتقاعد والوفاة والبطالة، كما نصّت مبادئ الحزب على أنه يعمل على جعل التعليم الابتدائي مجانيًا إلزاميًا لجميع المصريين بنين وبنات، وزيادة نسبة المجانية في التعليم الثانوي والعالي لأبناء الطبقة العاملة. وإلزام الحكومة والشركات بتأسيس مساكن صحية للعمال وجعل «الاحتكارات التي لا بدّ منها» في يد الدولة، وتشجيع الحركة التعاونية، ورفع مستوى المرأة المصرية ومساواتها بالرجل فيما يكون ممكنًا من الحقوق، وجعل الكفاية والمؤهلات أساسًا لتولي الوظائف العامة في الدولة.

وما كاد إعلان تأسيس الحزب يظهر بالصحف حتى قامت قيامة الوفد، واتهمت صحفه عباس حليم ببثّ الفرقة بين صفوف الأمة. وكان لتلك الحملة أثرها؛ فقد أخذت لجان الحزب تعلن تنصلها من كل علاقة لها بحزب العمال، وأعلنت لجنة قليوب — وكانت تضم عددًا كبيرًا من عمال النسيج — أنها عملت مع حزب العمال لاعتقادها أنه تابع للوفد، وليس باعتباره تنظيمًا سياسيًا مستقلًا، أما وقد أعلن الوفد استنكاره لهذا التنظيم، فإن اللجنة تعلن استقلالها من حزب العمال المصري وتأييدها للوفد.^٦

ويتضح من هذه الواقعة أن حزب العمال المصري لم يكن إلا محاولة لفرض وصاية عباس حليم وبطانته على العمال، فلم يكن عمال مصر — حينئذ — قد بلغوا قدرًا من التنظيم يؤهلهم لإقامة حزب سياسي يعبر عن مصالحهم كطبقة من طبقات المجتمع؛ فقد كان الوعي الوطني يطغى على الوعي الطبقي عندهم؛ ومن ثم كان التفاهم حول الوفد الذي تمثلت فيه الحركة الوطنية والنضال من أجل الحقوق الدستورية للأمة.

^٥ الضياء، ١٠/٩/١٩٣١م.

^٦ كوكب الشرق، ٢٠/٦/١٩٣١م.

وإزاء مهاجمة الوفد اضطر عباس حليم إلى التفاهم مع النحاس باشا وقادة الوفد (في ٢١ من يوليو)، على أساس إيقاف نشاط حزب العمال المصري على أن يقتصر نشاط عباس حليم على رعاية شئون الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري.^٧ وبذلك انتهت محاولة إقامة حزب العمال في مطلع الثلاثينيات بعد أن حقق عباس حليم الهدف الذي كان ينشده من وراء تلك المناورة السياسية، ولم يزد عمر الحزب في تلك المرحلة على ستة أسابيع.

وعادت الدعوة لتأسيس حزب العمال إلى الظهور في أواخر الثلاثينيات حين قامت «هيئة تنظيم الحركة العمالية» ببثِّ الدعاية لإعادة حزب العمال المصري، وركب عباس حليم موجة الدعوة الصاعدة التي أثمرت اتحاد عام نقابات عمال المملكة المصرية، وعمل من خلاله على إعادة نشاط الحزب، ولكن ظروف إعلان الحرب العالمية الثانية أدت إلى إيقاف الدعاية للحزب.

وما إن وضعت الحرب أوزارها عام ١٩٤٤م حتى أطلق سراح عباس حليم — الذي كان قد اعتقل في أثناء الحرب لميوله النازية — فبدأ العمل على إعادة نشاط حزب العمال المصري بتوجيه من الملك فاروق، الذي أراد إقامة حزب يمتصُّ ولاء البروليتاريا لحزب الوفد،^٨ فاتصل عباس حليم برؤساء النقابات والمنظمين الذين سبق لهم العمل معه في الاتحادات العمالية التي تزعمها لبثِّ الدعاية للحزب وجمع النقابات تحت لوائه، وتشكلت لجنة الحزب المركزية من بعض أفراد الطبقة البرجوازية وبعض الإقطاعيين وكبار الموظفين من أمثال مظهر سعيد ومحمد طاهر باشا، وعبد الرحمن البيلي بك، ومحمود رشيد، وعبد العزيز باشا رضوان، وعين عبد الرحمن البيلي رئيساً للحزب.^٩

وتجلى إعجاب زعيم الحزب (عباس حليم) بالنازية في تشكيل فرق من الشباب أطلق عليها اسم «جيش الخلاص» تلقت تدريباً عسكرياً شبيهاً بنظام الكشافة، وألحق بها الشباب من طلبة المدارس، وفرض على الأعضاء تحية خاصة برفع اليد.^{١٠}

وسرعان ما تبين أعضاء الحزب من العمال أن الهيئة التنفيذية للحزب تحجب الأعضاء من قادة العمال ورؤساء النقابات عن ممارسة عملهم بالحزب، وتلقى هؤلاء

^٧ The Egyptian Gazette, 22.7.1931

^٨ عباس حليم، مقابلة شخصية في ١٧/٧/١٩٦٤م.

^٩ الجماهير، ١٦/٦/١٩٤٧م.

^{١٠} المصدر السابق، نفس العدد.

تصرفات أعضاء الهيئة التنفيذية بعدم الارتياح، فرفعوا عريضةً إلى عباس حليم في ديسمبر عام ١٩٤٤م طالبوا فيها بإخراج مظهر سعيد ومحمود سعد ومن يتعاون معهما باسم الهيئة التنفيذية العليا من «حظيرة الحزب إلى غير رجعة»، وأن يعلن الحزب بكل الوسائل أنه جبهة شعبية ديمقراطية صميمة لا يتعاون إطلاقاً مع «الرأسمالية أو العقارية الرجعية»، وإلغاء الأوضاع الإدارية التي فرضها هؤلاء وإتاحة الفرصة للعمال ليضعوا بأنفسهم الأسس الصحيحة لنشاط حزبهم، وألا يدخل الحزب أعضاء من غير العمال إلا من يوافق عليه العمال، وأن يكون مكان هؤلاء في الصفوف التالية للعمال مهما كان مركزهم، وألا يكون في مجلس إدارة الحزب أكثر من نسبة مئوية يحددها العمال في جلسة تعقد لهذا الغرض.^{١١}

وسلك عباس حليم سبيل المراوغة فبذل الوعود لقادة العمال، ولبثوا يترقبون تحقيق مطالبهم وإعادة تشكيل مجلس إدارة الحزب، ولكن زعيم الحزب أمعن في تجاهلهم، وأهمل شئون الحزب وترك أموره في أيدي حفنة الرأسماليين، التي كانت تسيطر على قيادته، فلم يحضر جلسات الهيئة التي تشكلت من تحالف حزب العمال مع حزب الفلاح الاشتراكي، كما امتنع عن حضور الحفل الذي أقامه الحزب لتكريم الوفد السوداني الذي تألف في مارس عام ١٩٤٦م ليعلم مطالب السودانيين باسم مؤتمر الخريجين، كما أهمل الاحتفال الذي أقيم تكريمًا لأحمد المصري مندوب الحزب في المؤتمر التأسيسي لاتحاد النقابات العالمي بباريس وزاد الطين بلة حين قام بتشكيل مجلس إدارة الحزب من العناصر الإقطاعية والبرجوازية متجاهلاً العمال، ونقل سجلات الحزب إلى داره، ثم قامت فرق جيش الخلاص بمنع العمال من دخول دار الحزب.

طلب العمال من عباس حليم تحديد موقفه منهم بوضوح ليتمكنهم التصرف، فطلب منهم إيفاد مندوبين عنهم للتفاوض حول التطورات التي طرأت على إدارة الحزب، فوقع الاختيار على محمد حسن عمارة (السكرتير الإداري للحزب)، وسيد قنديل (سكرتير النشر والصحافة)، وذهب المندوبان في الموعد المحدد للمقابلة في ٩ يونيو عام ١٩٤٦م ولكن عباس حليم لم يحضر.

وفي اليوم التالي عقد قادة العمال جلسة على أحد المقاهي بباب الحديد لاختيار مجلس إدارة جديد لحزب العمال المصري، وقرروا السير بحركة الحزب باعتباره حزبًا للعمال

^{١١} من قادة عمال مصر إلى عباس حليم، ديسمبر ١٩٤٤م (انظر: ملحق «٧»).

مستقلًا عن الشخصيات والهيئات غير العمالية، وانتخبوا سيد قنديل رئيسًا للحزب، ومحمد حسن عمارة سكرتيرًا عامًا.^{١٢}

واعتبر المجلس الجديد جلساته استمرارًا لجلسات مجلس إدارة الحزب التي عُقدت منذ أواخر عام ١٩٤٤م، فكانت جلسة تشكيل المجلس الجديد هي الجلسة الثلاثين، واتخذ الحزب مقرًا جديدًا بشارع قنطرة الدكة، وحضر أحمد كامل قطب رئيس حزب الفلاح الاشتراكي إحدى جلسات الحزب بصحبة بعض أعضاء حزبه، وأظهر ارتياحه لتلك الخطوة التي خطاها حزب العمال المصري، وأكد استمرار التحالف بين الحزبين.^{١٣}

ولم يكن عباس حليم ليعترك الطريق ممهدًا أمام القيادة الجديدة للحزب دون إثارة العراقيل في طريقها؛ فتبادلَ البيانات على صفحات الجرائد بين حزبه الذي بقي يعمل باسم «حزب العمال المصري» وكان مقره بشارع محمد سعيد باشا، وبين القيادة الجديدة، وقدم بلاغًا إلى البوليس ادعى فيه أن منقولات المقر الجديد للحزب مسروقة من نادى حزب العمال، فاقترح البوليس دار الحزب ونقل ما به من أثاث إلى نقطة بوليس الخازندار ولم تُسلمَ المنقولات لسكرتير الحزب إلا حين أثبت أنها مستعارة من بيوت العمال الأعضاء.^{١٤} وحين أصدر سيد قنديل — رئيس الحزب — كتابه «كيف نحرر أنفسنا» الذي ذهب فيه إلى أن اتحاد العمال والتفافهم حول مؤسساتهم ومنظماتهم كفيل بتحقيق تحررهم من استعباد الرأسماليين، ألقى القبض عليه بتهمة الشيوعية والترويج لها.^{١٥}

وعانى الحزب بتشكيله الجديد ضائقة مالية، فلم تكن أمواله — تزيد في البداية — على ستة جنيهات جُمعت من تبرعات أعضاء مجلس الإدارة، وقد استغلت بعض الأحزاب والهيئات السياسية الأزمة المالية التي كان يعانيها الحزب، فعرض حزب الوفد أن يدعم حزب العمال ماليًا على أن يتحول إلى جناح عمالي للوفد، كما عرضت «جبهة مصر» على الحزب نفس الشيء، ونوقشت هذه العروض في اجتماعات مجلس إدارة الحزب ولكنها رُفضت جميعًا.^{١٦}

^{١٢} محاضر جلسات حزب العمال الاشتراكي، جلسة ٧/٩/١٩٤٦م، ص ١-٣.

^{١٣} المصدر السابق، جلسة ١٥/٦/١٩٤٦م، ص ٤، ٥.

^{١٤} المصدر السابق، جلسة ٢٢/٦/١٩٤٦م، ص ٦.

^{١٥} المصدر السابق، جلسة ١٨/٧/١٩٤٦م، ص ١٤.

^{١٦} المصدر السابق، جلسة ١٥/٢/١٩٤٧م، ص ١٠٣.

وكانت تلك الأزمة المالية سبباً في فشل القيادة الجديدة لحزب العمال المصري، وعدم قدرتها على مواصلة النضال مستقلة عن عباس حليم؛ ومن ثمَّ وجد أعوان النبيل ثغرة استطاعوا أن ينفذوا منها للقضاء على تلك المحاولة الرائدة لإقامة حزب سياسي يوجّه العمال أموره بأنفسهم.

وعملت السلطات على تقييد حرية الحزب في العمل، فحرّمت عليه عقد أي اجتماع عام، أو إلقاء محاضرات أو الدعوة إليها، وفرضت مراقبة من رجال البوليس حول دار الحزب، ومنع العمال من دخوله فيما عدا أعضاء مجلس الإدارة.^{١٧}

وأخذت القيادة العمالية الجديدة للحزب تعمل — منذ قيامها — على إعداد برنامج حزب العمال المصري، وقد تمت الموافقة على البرنامج في جلسة ٣١ أغسطس عام ١٩٤٦م، وقد استفيد فيه كثيرًا ببرنامج حزب العمال المصري الذي كان يتزعمه عباس حليم وقانون الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري الذي تأسس في عام ١٩٣١م، وحدد البرنامج الجديد أغراض الحزب بالعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بمحاربة الفقر والجهل والمرض بالوسائل العلمية والعملية، وتمثيل العمال في البرلمان والمجالس البلدية والقروية، وإنشاء وزارة للعمل وتعديل القوانين العمالية تعديلًا يتناسب مع تقدم الزمن ومع اشتراك العمال في وضعها، وتوثيق روابط الزمالة والأخوة مع جميع الهيئات العمالية والنقابية في البلاد الديمقراطية.

ولما كان التحرر من الفقر أساس الحريات — في رأي الحزب — فقد نصَّ البرنامج على أن الحزب سيعمل على التحرر منه برفع مستوى الأجور، ووضع نظام للتأمين ضد البطالة والمرض والشيخوخة والعجز، وتشجيع التعاون، ووضع نظام للضرائب التصاعدية، واستصلاح أراضي الدولة وتمليكها للمعتمدين وتحديد الملكيات، وعدم السماح للأجانب بامتلاك الأراضي، وبناء مساكن للعمال، والأخذ بمبدأ التأمين بالنسبة للشركات والمصانع.

وفي مجال محاربة الجهل، نص البرنامج على مكافحة الأمية وجعل التعليم إجباريًا مجانيًا بجميع درجاته والتوسع في التعليم المهني والفني وإنشاء مكتبات عامة وساحات رياضية، وتحويل السجون إلى معاهد إصلاح.

^{١٧} المصدر السابق، جلسة ١٤/٩/١٩٤٦م، ص ٥٣-٥٤.

كما نصّ البرنامج على محاربة المرض بتنظيم التفتيش الصحي في المؤسسات ودُور الصناعات وفي المتاجر والمزارع، والقضاء على الأمراض المتوطّنة، وتعميم نظام المستشفيات المجانية في المدن والقرى، وتعميم نظام التأمين الصحي، واتباع نظام التغذية في المدارس والمصانع.

وتحددت سياسة الحزب بالعمل على توطيد دعائم الدستور المصري والولاء للعرش، وتقوية الجيش، وجعل التجنيد إجبارياً وإلغاء البديل العسكري، وكفالة الحريات، ومحاربة استغلال النفوذ، والمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وعدم اعتراف الحزب بأي امتياز أو معاهدة لا يُقرّها الشعب.

وحرص البرنامج على الإشارة إلى حق العمال في إنشاء نقاباتهم واتحاداتهم، واعتبار النقابات هيئات لها الشخصية المعنوية التي تكفل لها حق النيابة عن العمال والاشتراك في وضع القوانين المنظمة لحقوقهم.^{١٨}

ويتضح من المبادئ التي وردت ببرنامج الحزب ميله إلى السعي لتحقيق أغراضه بسلوك سبيل الاشتراكية الإصلاحية، بمعنى العمل على تحقيق بعض الإصلاحات التي تعود على البروليتاريا بالفائدة في ظل النظام الرأسمالي القائم وعن طريق البرلمان.

واستمرت القيادة العمالية المستقلة لحزب العمال المصري في صراع مع الحزب الذي تزعمه عباس حليم، وتبادلا البيانات على صفحات الجرائد، وأنكر كل منهما وجود الآخر، كما قام البعض بترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الشيوخ على مبادئ حزب العمال المصري، وكان يوسف وهبي الممثل المعروف واحداً من هؤلاء، فقرر مجلس إدارة الحزب إصدار بيان يتبرأ فيه من انتماء «هذا النفر القليل الدخيل» إليه، لأن العمال لا يمكنهم دخول مجلس الشيوخ، فهو «مجلس أعيان ورأسماليين».^{١٩}

وأدى وجود حزبين للعمال في وقت واحد يحمل كل منهما اسم «حزب العمال المصري» إلى اختلاط الأمر على الناس، فرأى الحزب اعتبار كل متصل بحزب النيل عباس حليم خائناً لحركة العمال، وتقرر تغيير اسم الحزب تمييزاً له عن حزب عباس حليم، فاقترح البعض أن يطلق على الحزب اسم «حزب عمال وادي النيل»، واقترح البعض الآخر تسميته «حزب وادي النيل الاشتراكي» أو «حزب العمال المستقل»، وأخيراً استقرّ الرأي

^{١٨} انظر ملحق «٨».

^{١٩} محاضرات جلسات حزب العمال الاشتراكي، جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٤٦م، ص ٧٧.

على تغيير اسم الحزب إلى «حزب العمال الاشتراكي»،^{٢٠} وحتى يقرن الحزب هذه التسمية بالجوهر تقرر توعية الأعضاء وتبصيرهم بالاشتراكية بتلاوة فصل من فصول أحد الكتب التي تبحث في الاشتراكية في بداية كل جلسة من جلسات مجلس الإدارة، وفتح باب التبرع لشراء تلك الكتب.^{٢١}

وحاول الحزب ضمَّ أكبر عدد ممكن من المنظمين النقابيين إلى عضويته لكسب ولاء نقاباتهم وخلق قاعدة عمالية عريضة يستند إليها الحزب، فتشكلت لجنة للاتصال بالنقابات تمكَّنت من ضمَّ بعض رؤساء النقابات إلى الحزب، وحققت نجاحًا ملحوظًا فبلغ عدد الأعضاء العاملين ألف عضو، ولكن الحزب فشل في تحقيق غرضه الأساسي ونعني به الحصول على تأييد أكبر عدد ممكن من أفراد الطبقة العاملة، واعتُبر عدم نضج الوعي الطبقي بين العمال سببًا في نفورهم من الاشتراك في الحزب، فأخذ يحضُّ النقابات التي انضمت إليه على تنظيم برامج ثقافية للعمال من أعضائها تبصرهم بحقوقهم وتبين لهم مزايا اتحادهم.^{٢٢}

كما اتجه الحزب إلى عقد مؤتمر عام للعمال لشرح رسالة الحزب وبحث الوسائل العملية لمكافحة الاستعمار، وتحقيق الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ورفع مستوى العمال على أساس كفاية الأجور وضمان العمل للجميع، وتدعيم النقابات. وأصدر الحزب بيانًا إلى العمال بهذا الصدد ختمه بتذكير العمال بأن «أجورهم المنخفضة ومعيشتهم المهددة لا يصلحها إلا الاشتراكية لأنها الطريق الوحيد لتحقيق العدالة الاجتماعية، ولا يتم النظام الاشتراكي إلا بانضمام العمال إلى نقاباتهم التي هي حجر الأساس في البناء الاشتراكي»، ولكن السلطات منعت الحزب من عقد المؤتمر.

وحرص الحزب على تحديد موقفه من الأحداث السياسية الجارية، فأصدر بيانًا بما اتخذ من قرارات تعقيبيًا على مفاوضات صدقي-بيفن، فذكر أن كل مفاوضة لا تحقق مطالب البلاد في الجلاء الكامل ووحدة وادي النيل لا يقرها الحزب، وأن مصر والسودان وحدة لا تتجزأ وكل فصل بين قضيتيها المشتركة يُعد خروجًا على الأوضاع الطبيعية، وأن كل سياسة ترمي إلى المشاركة في حكم السودان على أية صورة من الصور تُعد تدخلًا في

^{٢٠} المصدر السابق، جلسة ١٨/١٢/١٩٤٦م، ص ٨٣.

^{٢١} المصدر السابق، جلسة ٢٥/١/١٩٤٧م، ص ٩٨.

^{٢٢} المصدر السابق، جلسة ١/٢/١٩٤٧م، ص ١٠٠.

شئون البلاد واعتداءً على سيادتها، وطلب الحكومة بأن تعلن قطع المفاوضات والالتجاء إلى مجلس الأمن، وإعطاء الشعب فرصة التعبير عن رأيه تعبيراً صحيحاً، وناشد المصريين جميعاً أن يتضافروا للدفاع عن سيادة البلاد وحريتها.^{٢٣}

كما حرص الحزب على أن يحدد موقفه من البيان الذي ألقاه النقراشي باشا أمام مجلس النواب في ديسمبر عام ١٩٤٦م فاحتج على أعمال القمع التي استهلت بها الوزارة عهدهما، وطالبها بأن تعلن بطلان معاهدة عام ١٩٣٦م وقطع المفاوضات، وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن فوراً بواسطة مندوبين يختارهم الشعب، وأن تطلق سراح المسجونين السياسيين.^{٢٤}

ولم يغفل الحزب عن تحديد موقفه من المطالب العمالية، فأصدر بياناً طالب فيه الحكومة بتنفيذ تشريعات العمل المعطلة، وإشراك العمال في بحثها، وإيجاد حل لمشكلة المتعطلين والمسرّحين من المصانع الحربية، وتعويض أسر العمال الذين سقطوا شهداء في الحوادث الوطنية، وإجابة مطالب الهيئات العمالية فيما يتعلق برفع مستوى العمال وتحريرهم من الاستغلال والعبودية الاقتصادية، وتحقيق الشكاوى التي تقدم بها عمال شبرا الخيمة والمحلة الكبرى والإسراع في حلّ مشاكلهم.^{٢٥}

لكن حزب العمال الاشتراكي لم يستطع تخطي الصعاب التي اعترضت طريقه، فكان يعاني عجزاً مالياً مستديماً، أوقف إمكانيته عند حدود معينة، وخاصة أن حالة العمال المشتركين لم تكن تسمح بتسديد الاشتراكات بصفة مستديمة، وأسرف الحزب في ضم بعض العناصر غير العمالية إلى مجلس إدارته، فتكونت جبهات متعارضة داخل المجلس، وكانت النتيجة نشوب خلاف بين الأعضاء زادت هوته اتساعاً.

واستغل عباس حليم الفرصة، فأدخل تعديلاً على الهيئة التنفيذية لحزب العمال المصري استعان فيه بعناصر عرفت بماضيتها الوطني مثل محمد صالح حرب وعزيز المصري. فأسند رئاسة الحزب إلى صالح حرب، وتولى عزيز المصري الإشراف على فرق الشباب، وشرع عباس حليم ببث عيونه داخل حزب العمال الاشتراكي حتى أثمرت جهوده فقرر أعضاء مجلس إدارة الحزب إقالة سيد قنديل من رياسته والعودة إلى حظيرة حزب

^{٢٣} الأهرام، ٢١/٨/١٩٤٦م.

^{٢٤} المحاضر، جلسة ٢١/١٢/١٩٤٦م، ص ٩٠.

^{٢٥} صوت الأمة، ١٠/٦/١٩٤٦م.

العمال المصري، واعتبار مقرّ الحزب بشارع قنطرة الدكة فرعاً للحزب يشرف على تنظيم حركة العمال بالأزبكية والجمالية وباب الشعرية وبولاق.^{٢٦} وقد تزعم محمد حسن عمارة وعلي فهمي خليل حركة تصفية حزب العمال الاشتراكي. وهكذا كسب النبيل عباس حليم الجولة وعاد يفرض وصايته — دون منازع — على الطبقة العاملة من خلال الحزب الذي تزعمه.

على أن عودة العناصر العمالية القيادية إلى حظيرة حزب العمال المصري لم تحقق أملها في الاشتراك الفعلي في توجيه أمور الحزب، فقد بقيت مقاليدها بيد كبار الشخصيات السياسية التي استعان بها عباس حليم، بالإضافة إلى العناصر البرجوازية والعناصر المثقفة التي عملت تحت راية الحزب، وبقي الحزب كمًا مهملاً، فلم يكن إلا مظهرًا من مظاهر الأبهة السياسية التي تضفي على مؤسسه لقب الزعامة.

لذا تقدم بعض قادة العمال^{٢٧} من أعضاء الحزب ببعض المطالب إلى رئيسه (صالح حرب) تتركز حول المطالبة بإصلاح أمور الحزب فنادوا بضرورة مراعاة نسبة العمال والعماليين (أي أعضاء الحزب من غير العمال) في هيئات الحزب طبقًا لما جاء بالمادة ٢٨ من دستور الحزب التي تنص على أن يكون الثلثان من العمال والثلث من العماليين، وأن يكون منصب نائب الرئيس والوكيل الأول والسكرتير العام من العمال «لكي يشعر العمال وهم أغلبية الأمة أن هذا حزبهم حقًا»، وأن تؤلف هيئة من العمال النقابيين وبعض العماليين يطلق عليها «هيئة الشئون العمالية» يكون اختصاصها النظر في مشاكل العمال وشكاياتهم فردية كانت أو جماعية، ودراسة تشريعات العمل، والعمل على تعديلها وفق مصلحة العمال.

ويبدو أن القائمين على أمور الحزب قد لمسوا ما يعوزه من تأييد العمال فعملوا على إقامة مؤتمر عام لأعضاء الحزب وممثلي النقابات والروابط والاتحادات العمالية تقرر فيه أنه لا يمكن حل الأزمة الاقتصادية إلا بتحرير وادي النيل ووحدته وتحقيق العدالة الاجتماعية على يد حكومة اشتراكية يؤيدها حزب العمال وطالب المجتمعون الحكومة بإنشاء وزارة للعمل ومحاكم عمالية وإباحة تأليف الاتحادات الطائفية، وجعل الاشتراك في النقابات إجباريًا، وتعديل قانون عقد العمل الفردي، والاعتراف بحق العمال الزراعيين

^{٢٦} محضر جلسة حزب العمال الاشتراكي المصري، ٨ / ١١ / ١٩٤٧م (انظر: ملحق «٩»).

^{٢٧} انظر ملحق «١٠».

في تأسيس نقابات خاصة بهم، هذا بالإضافة إلى تأييد مطالب عمال السودان، والمطالبة بإصدار تشريع التأمين الاجتماعي لعمال المصانع والشركات والمؤسسات الأهلية.^{٢٨} كما قام الحزب بطبع برنامجيه وتوزيعه على النقابات، وقد تعرض ذلك البرنامج للسياسة التي يدعو الحزب إلى انتهاجها في الشؤون الاقتصادية والصناعة والزراعة والتجارة وشؤون العمال والمرافق العامة والصحة العامة والتربية والتعليم والسياسة الداخلية والخارجية.

ففي الناحية الاقتصادية نص قانون الحزب على اتباع نظام الضرائب التصاعدية على صافي الربح والإيراد والثروات والشركات وتمصير الشركات والمرافق العامة وتنظيم الشركات المساهمة وإلغاء شركات الاحتكار، وإنشاء بنك الدولة العام المركزي، وإنشاء البنك الزراعي والبنك الصناعي والبنك التعاوني لمصلحة صغار المنتجين، وتعميم الجمعيات التعاونية من منزلية وصناعية وزراعية وتجارية في المدن والريف لمصلحة المنتجين والمستهلكين وصغار المساهمين.

أما عن الصناعة فقد نصّ برنامج الحزب على تشجيع الصناعات القومية والمحلية الصالحة وخلق صناعات جديدة وتعميم الصناعات الزراعية وتشجيع الصناعات المنزلية لرفع مستوى إيراد الأسرة.

وفيما يتعلق بالزراعة طالب البرنامج بوضع سياسة عمالية لإحسان توزيع الملكية الزراعية وتقييد الملكيات الكبيرة^{٢٩} وفقاً لمقتضيات الاقتصاد القومي، وزيادة رقعة الأراضي الزراعية ورسم سياسة ثابتة للري، والاعتناء بالثروة الحيوانية بوضع نظام لتسجيل الحيوان المنتج والإشراف الصحي وتحسين النسل، وتعميم مراكز الإرشاد الزراعي وحقوق التجارب.

وانتقل البرنامج إلى الشؤون العمالية، فنصّ على ضرورة الاعتراف بهيئات العمال ونقاباتهم وجعل الاشتراك فيها إجبارياً، وسن قوانين عقد العمل الفردي والجمعي، وتحقيق العمالة الكاملة لجميع القادرين على العمل، وتحديد الحد الأعلى والأدنى للأجور

^{٢٨} العمل، جريدة أسبوعية، لسان حال حزب العمال المصري، ٤/٣/١٩٤٨م.

^{٢٩} كان من رأي زعيم الحزب ألا يتحمل جيل واحد من كبار الملاك تبعة تحديد الملكية، ولذلك كان يرى أن يتم تحديد الملكية على مراحل لتحديد في البداية بألف فدان للفرد ثم ٧٥٠ فداناً بعد عشرين عاماً ثم ٥٠٠ بعد فترة مماثلة وهلم جرا (عباس حليم، حديث شخصي في ١٧/٧/١٩٦٤م).

وتنظيم التدرج بينهما. كما نصّ على تأليف اللجان الاستشارية من الأخصائيين في مسائل العمل والعمال وممثلي النقابات والاتحادات، وإنشاء بورصة العمل ومكاتب تسجيل العمال، وإنشاء محاكم العمال، وتوثيق روابط الصداقة والزمانة مع جميع الهيئات العمالية والنقابية الحرة والدولية الديمقراطية.

وفي الناحية الصحية نصّ البرنامج على رعاية الطفولة والأمومة وتوفير وسائل النظافة العامة، ومراعاة الشروط الصحية في المصانع والمعامل والمؤسسات والأماكن العامة، وإنشاء المساكن الصحية للعمال بطريق التعاون حتى تصبح ملكاً لهم، وإدخال نظام التأمين الصحي للعمال، وإنشاء مستشفيات ومصانع للأدوية.

وفي مجال التربية والتعليم، نص البرنامج على مكافحة الأمية بين البالغين إجبارياً، وتوحيد مرحلة التعليم الأولى المجاني وتعميمه، والتوسع في التعليم الفني ورفع مستواه وتوجيهه وجهة عملية، وتيسير التعليم العالي والجامعي المجاني للطلاب الأكفاء، وتنظيم الإشراف على معاهد التعليم الأجنبية وتوجيهها بحيث تتوافر العناية بالنواحي القومية ولغة البلاد.^{٣٠}

ويتضح من دراستنا لبرنامج الحزب أنه وإن كان قد نصّ على تحديد الملكية الزراعية؛ فإنه لم ينصّ على إجراءات مضادة لرأس المال كالأخذ بمبدأ التأمين، ويتجلى في هذا أثر القيادة البرجوازية التي كانت تتولى رسم سياسته، ولهذا كان برنامج حزب العمال الاشتراكي أكثر تقدماً منه.

وعمل الحزب على تأليف رابطة من رؤساء النقابات الموالية له، كمحاولة لإيجاد جبهة عمالية مؤيدة ومساندة للحزب أطلق عليها اسم «الرابطة التعاونية لرؤساء النقابات العمالية» في ٩ أكتوبر عام ١٩٤٨م تحدد غرضها بالعمل على حماية أعضائها من الفصل والبطالة والاضطهاد.^{٣١} وكانت الرابطة تضم ستين نقابة وقد تقدمت إلى وزير الشؤون الاجتماعية بمطالب تتعلق بتدعيم النقابات عن طريق جعل الاشتراك فيها إجبارياً حتى تستطيع النقابة القيام بوظيفتها الاقتصادية والاجتماعية خير قيام.^{٣٢}

ويبدو أن الرابطة لم تحقق الغرض الذي أقيمت من أجله، فقد أسس الحزب جبهة نقابية أخرى تسمت باسم «مؤتمر النقابيين» تحددت أغراضه بالعمل على حماية حقوق

^{٣٠} برنامج حزب العمال المصري، مطبعة الكوكب، أبريل ١٩٤٩م.

^{٣١} العمل، ٢٢/ ١٠/ ١٩٤٨م.

^{٣٢} المصدر السابق، ٢٥/ ١١/ ١٩٤٨م.

أعضاء النقابات وتمكينهم من أداء واجبهم والدفاع عن المصالح المشتركة التي تهم العمال، والعمل على تقوية النقابات.^{٣٣} وأسندت رئاسة المؤتمر إلى فتحي كامل، واختير سيد قنديل سكرتيراً عاماً له، ونصب عبد الحميد عبد الحق باشا مستشاراً عاماً للمؤتمر. وكان هناك فرع له بالإسكندرية تتبعه ٣٥ نقابة.^{٣٤} وانحصر نضال المؤتمر حول المطالبة بتعديل التشريعات العمالية في محيط السياسة العمالية لحزب العمال المصري.

وكان الحزب يعاني انقساماً في هيئته التنفيذية منذ مطلع عام ١٩٥٠م، فقد ضاق البعض ذرعاً بما أقدم عليه عباس حليم من ضرب عناصر الحزب بعضها بالبعض بالدرجة التي جعلتهم يعتقدون أنه يعمل وفق مخطط رسمته أيدٍ خفية بقصد إضعاف الجبهة العمالية بإثارة الفتن والفرقة بين صفوفها، فاجتمع فريق من أعضاء المجلس الأعلى للحزب، واختاروا كمال فهمي إسماعيل المحامي — مستشار النقابات المستقلة — مستشاراً لمجلسهم، فتدخل عباس حليم محاولاً تغيير رئيس الحزب، وحين أحبط مسعاها عين أحد أنصاره أميناً لدار الحزب، فأدى هذا إلى وقوع شقاق بين صفوف المجلس الأعلى، انفصل على أثره بعض الأعضاء وكونوا هيئة جديدة تسمت باسم «الجبهة العمالية»، كانت تجمع فريقاً من المحامين وغيرهم من البرجوازيين الذين كانوا يكونون المجلس الأعلى للحزب، ولم يكن بينهم أحد من العمال.^{٣٥}

واستمر الحزب يعاني من التفكك والانقسام في قيادته حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م وحلت الأحزاب السياسية.

وقد علل أحد أعوان عباس حليم^{٣٦} انصراف العمال عن الحزب بانتشار دعوة الشيوعيين بأنه لا يمكن أن يقوم حزب للعمال وعلى رأسه نبيل من الأسرة المالكة، ودعوة الوفديين بأن عباس حليم يتزعم الحركة لحساب القصر، وعدم اهتمام الحزب بالشكاوى العمالية التي تصل إليه، ومحاربة رؤساء النقابات للحزب والدعاية ضده، عدم حضور الزعيم اجتماعات العمال، وكثرة الاتهامات الملصقة بمن يحيطون به، وبمن يملكون مقاليد أمور الحزب.

^{٣٣} نشرة مؤتمر النقابيين بتاريخ ٢٤/٥/١٩٥٠م.

^{٣٤} المصدر السابق، ٧/٩/١٩٥٠م.

^{٣٥} الصباح، ٢٥/٩/١٩٥٢م.

^{٣٦} تقرير مرفوع من محمد محمود قابل إلى عباس حليم في ١٥/٧/١٩٥١م. (انظر: ملحق «١١»).

والواقع أن حزب العمال المصري لم يتمكن من تحقيق الهدف الأساسي الذي أنشئ من أجله، فلم يستطع خلق قاعدة عمالية تعمل على مساندته لإهمال القائمين عليه الاستفادة بجهود المنظمين النقابيين من أعضائه، ولوقوعه تحت سيطرة حفنة من البرجوازيين والمثقفين، مما أدى إلى إحساس العمال أنه ليس إلا واجهة تحمل اسمهم بغرض فرض الوصاية البرجوازية عليهم، ومن ثم نفورهم منه وانفضاضهم من حوله، وسعيهم لإقامة تنظيم سياسي مستقل يرعى مصالحهم الاقتصادية والسياسية، ولم تكلل جهود الحزب — لتكوين جبهة من نقابات العمال تخضع لنفوذه — بالنجاح، فلم تكن كل من الهيئتين اللتين أسسهما الحزب إلا منظمة بيروقراطية لم ترق إلى مستوى المؤسسة الجماهيرية، ولذلك فشلت في إيجاد رابطة قوية تجمع النقابات حول الحزب.

لقد بدأ حزب العمال في أوائل الثلاثينيات كمنافسة سياسية تهدف لتحقيق طموح سياسي فردي، وعاد إلى الظهور في الأربعينيات كمحاولة لخلق تنظيم سياسي يمتص ولاء البروليتاريا لحزب الوفد، وتمثلت فيه في تلك المرحلة صورة الصراع الطبقي في المجتمع بين البرجوازية المتحالفة مع الإقطاع، وبين العمال، وذلك الصراع الذي حول الحزب في أواخر الأربعينيات ومطلع الخمسينيات إلى مجرد اسم على غير مسمى.

الفصل السابع

التيارات اليسارية العمالية في مصر

تمثّلت التيارات اليسارية العمالية في النشاط الاشتراكي الذي بدأ في أوائل القرن العشرين على يد العناصر الأجنبية التي وفدت من بلاد احتدم فيها الصراع بين العمل ورأس المال، ووجدت فيها المبادئ الاشتراكية البيئة الملائمة للنمو، فحملت تلك العناصر معها براعم العمل النقابي وشاركت — كما رأينا — في تأسيس النقابات العمالية الأولى في مصر، كما حملت في نفس الوقت براعم العمل الاشتراكي التي لم يقدر لعودها أن يخضر إلا في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وظل النشاط الاشتراكي في بدايته مقصوراً على العناصر الأجنبية؛ لأن المستوى المادي والفكري للعامل المصري لم يبلغ من النضج حدّاً يسمح له بتفهم المبادئ الاشتراكية الوافدة.

لذلك قامت أول محاولة لتأليف حزب اشتراكي مصري على يد بعض المثقفين الوطنيين في أواخر شتاء عام ١٩١٨-١٩١٩م، وقد تزعم الدكتور منصور فهمي هذه المحاولة، وبث الدعوة لها بين لفيف من أصدقائه، فلقيت تأييد البعض ممن امتازوا بحماسهم للاشتراكية، ولقيت معارضة البعض الآخر ممن رأوا عدم ملاءمة الظروف المصرية الاجتماعية والاقتصادية للدعوة للمبادئ الاشتراكية وأخيراً استقر الرأي على أن يكون اسم الحزب «الحزب الديمقراطي»، على أن يدعم نضال الوفد من أجل القضية المصرية، وتألّف الحزب في سبتمبر عام ١٩١٩م، وكان من أبرز رجاله منصور فهمي، ومحمود عزمي، وعزيز ميرهم، ونشر برنامجهم في جريدة النظام في (٨ من سبتمبر عام ١٩١٩م)، ونصّ فيه على أن الحزب يعمل على ترقية الطبقات العاملة أدبياً ومادياً، وإعانة من لا يستطيع العمل، وإنماء ثروة البلاد بحيث ينتفع بها السكان جميعاً بقدر الإمكان. وقد اعتبر عزيز ميرهم أهم مبادئ الحزب وأكثرها طرافة هو مبدأ العمل على ترقية الطبقات العاملة، وعده الركن الأساسي للديمقراطية الاقتصادية المصرية إلى أن يتهيأ

لها النمو والتحول إلى مبادئ أخرى ترضاهها مصر للحياة في المستقبل. واشتملت مبادئ الحزب السياسية على استقلال مصر، وحق كل أمة في تقرير مصيرها، والعمل على إنشاء قوة دولية عليا تحكم فيما يقع بين الأمم من خلافات، ونصّت مبادئ الحزب كذلك على مبدأ سيادة الشعب باعتباره مصدر كل سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية، وأن يكون الحكم نيابياً لهيئته العليا وحدها حق فرض الضرائب ومحاكمة الحكومة المسؤولة أمامها عن أعمالها. وأن يوجد تشريع وقضاء موحد لجميع السكان بلا نظر إلى جنسياتهم وأديانهم. كما أقرّ الحزب حرية القول والاجتماع والكتابة، ونصّ برنامجاً على تعميم التعليم الابتدائي وجعله إجبارياً مجانياً للبنين والبنات.^١

ولا نميل إلى الأخذ بما ذهب إليه عبد العظيم محمد إبراهيم^٢ من أن الحزب الوطني كان يرمي — تحت زعامة محمد فريد — إلى الاستيلاء على قيادة العمل الاشتراكي من العناصر الأجنبية «عند سنوح الفرصة»، استناداً إلى إطرء محمد فريد — في بعض خطبه — لحزب العمال البريطاني وإشادته بجهوده من أجل تدعيم النقابات، فليس ثمة دلالة واضحة على أن اتجاه الحزب الوطني إلى تأسيس نقابة عمال الصنائع اليدوية كان مقدمة للاتجاه نحو الاشتراكية على نمط شبيه بمبادئ حزب العمال البريطاني، ولم يكن اهتمام الحزب الوطني بتأليف النقابات إلا بدافع إيجاد ركيزة شعبية للعمل الوطني تدعم نضال الحزب من أجل القضية المصرية، كما لم يرد بمذكرات محمد فريد أية إشارة إلى تفكير الحزب الوطني في إدارة دفة العمل الاشتراكي في البلاد أو حتى رفع الشعارات الاشتراكية.

ومهما يكن الأمر، فإن العناصر الوطنية لم تدخل ميدان العمل الاشتراكي بصورة فعالة إلا في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وبرغم أن الطليعة الاشتراكية تلقت ضربة شديدة وهي لا تزال في مهدها، فإن فلولها استطاعت أن تمارس نشاطها — بصورة أو بأخرى — في الحقبة الممتدة من عام ١٩٢٤م حتى ١٩٥٢م.

^١ الديمقراطية: سلسلة محاضرات في الديمقراطية وتطورها لنخبة من قادة الرأي في مصر، عني بنشرها قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ١٩٤٥م، محاضرة الأستاذ عزيز ميرهم عن «أثر الديمقراطية في الحياة الاقتصادية»، ص ٣٨.

^٢ عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨-١٩٣٦م. بحث للماجستير غير منشور، ص ٣١٧.

اليسار العمالي في أعقاب الحرب العالمية الأولى (١٩٢١-١٩٣٩م)

رأينا كيف تطورت الحركة العمالية في أعقاب الحرب العالمية الأولى تطوراً سريعاً نتيجة لازدياد النشاط النقابي في تلك الفترة والتحامه بالعمل الوطني في ثورة ١٩١٩م، فكانت فترة الازدهار النقابي التي أعقبت الحرب مناهاً ملائماً يمكن أن تتنفس فيه المبادئ الاشتراكية لو قيض لها أمران: أولهما، وجود طبقة عاملة على درجة من النضج الفكري تسمح لها بإدراك التناقض بين رأس المال والعمل وتنشد الخلاص من الظلم الاجتماعي الذي يلحق بها في ظل المجتمع الرأسمالي. وثانيهما، وجود قيادة وطنية تستطيع توجيه هذا النشاط العمالي المتأجج إلى العمل الاشتراكي.

وهو ما لم يتحقق للعمال المصريين في تلك الحقبة، ومن ثم وقعت قيادة النشاط الاشتراكي في يد الأجانب.

فقد أدى وقوع ثورة أكتوبر عام ١٩١٧م في روسيا، وتردد أصداء النداءات الدولية التي وجهتها إلى «العمال والفلاحين في الشرق الأدنى»، وإلى «مسلمي العالم ضحايا الرأسمالية»، إلى قيام الخلايا الشيوعية في القاهرة والإسكندرية بصفة خاصة حيث قام الدعاة الشيوعيون ببث الدعوة بين العمال الفنيين من الأجانب، وبين بعض المثقفين المصريين ممن أتاحت لهم فرصة الدراسة في جامعات أوروبا.^٢

ويُعد جوزيف روزنتال أول مؤسس للحزب الاشتراكي المصري، فقد عمل على تأسيس النقابات منذ بزوغ فجر الحركة النقابية، واشترك في تأسيس نقابات عمال السجاير والخياطين وعمال المعادن وعمال المطابع التي كانت تضم — في معظمها — عمالاً من الأجانب. وحين نهضت النقابات الوطنية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، لم يشترك في إدارتها، وكان يرى أن تقوم النقابات بإنشاء «مركز للدفاع الاقتصادي والتربية الفكرية» ولذلك نشر في غضون عام ١٩٢٠م نداء إلى النقابات يدعوها إلى تأسيس اتحاد يضم شملها جميعاً، فاستجابت لندائه وأوفدت إلى الإسكندرية مندوبين يمثلون ٣٥ ألفاً من العمال لبحث المشروع، غير أن رؤساء النقابات المتشبعين بالفكرة السياسية شعروا إذ ذاك أن إنشاء النقابات الحقيقية بطريقة تراعى فيها حالة العمال يؤدي إلى نزع كل ما لهم من السلطة عليها، ويحول بينهم وبين تحقيق أغراضهم السياسية، فسعوا لحمل

^٢ Marcel Colombe, L'evolution de l'Egypte 1924-1950, p. 189

نقاباتهم على عدم الاشتراك في الاتحاد، وظلوا يماطلون في تنفيذ الإجراءات المبدئية للاتحاد سنة كاملة. وفي بدء عام ١٩٢١م، تأسس اتحاد النقابات بعدد محدود لا يتجاوز ثلاثة آلاف من العمال.

ولما كانت النقابات لا تستطيع أن تتدخل تدخلًا فعليًا في الأمور السياسية لكونها مؤلفة من عمال تختلف مشاربهم السياسية، فكر روزنتال في تأسيس حزب سياسي يكون بمثابة لسان حال لنقابات العمال ويكون في استطاعته أن يدافع عن مصالحهم في المجلس النيابي وغيره، ويسعى لحمل الحكومة على إصدار قانون اجتماعي لحماية العمال المتروكين تحت رحمة الرأسمالية وظلمها.^٤ فقام بتأليف الحزب من بين أفراد الجاليات الأجنبية في الإسكندرية، وبذلك تمكن الحزب من مزاولة نشاطه في حماية الامتيازات الأجنبية دون أن تجرؤ السلطات على التدخل في شؤنه.^٥

وكانت هناك في — نفس الوقت — جماعة من الشباب المثقف تسعى لتأليف «جمعية اشتراكية» لدراسة مذاهب الاشتراكية المتعددة، فكتبوا إلى روزنتال يطلبون الاطلاع على برنامج حزبه، حتى إذا صادف هواهم انضموا إليه، وإذا لم يرق لهم أسسوا «جمعية» غايتها الدرس أكثر من السياسة، يضع أعضاؤها مصلحة مصر نصب أعينهم، ويكون غرضها نصره المبادئ الاشتراكية المعتدلة، وتبصير العمال بحقوقهم.^٦ فاتفق هؤلاء مع روزنتال على توحيد الجهود وإقامة «الحزب الاشتراكي المصري»، ونشر برنامج الحزب موقعًا عليه من سلامة موسى وعلي العنان ومحمد عبد الله عنان ومحمود حسني العرابي، أما روزنتال فلم يشترك معهم في التوقيع على البيان خشية أن يعد ظهور اسمه الأجنبي — برغم كونه مصري الجنسية — تدخلًا أجنبيًا في مسألة مصرية، واتخذ للحزب مركزًا بالقاهرة، وأنشئت له فروع بالأقاليم.^٧

وقد أشار بيان الحزب^٨ في مقدمته إلى ما تقوم به المبادئ والنظم الاشتراكية من «تأييد عواطف التآخي والسلام في المجتمع الإنساني»، وندد بالاستعمار والاستغلال الذي

^٤ شهادة روزنتال أمام النائب العمومي، الأهرام في ٧/٣/١٩٢٤م.

^٥ المصدر السابق، نفس التاريخ.

^٦ الأهرام، ١٧/٨/١٩٢١م.

^٧ المصدر السابق، شهادة روزنتال، ٧/٣/١٩٢٤م.

^٨ المصدر السابق، ٢٩/٨/١٩٢١م.

استلَب حرية مصر، «سعيًا إلى استثمار أرزاقها، واستغلال جهود بنيها»، مما أسفر عن خلق الغنى الفاحش، والبأساء البالغة، جنبًا إلى جنب وأدى إلى اتساع الهوة بين الرفاهية والفاقة. وانقسمت مبادئ الحزب إلى ثلاثة أقسام، تناول أولها النواحي السياسية، وعرض ثانيها للمبادئ الاقتصادية، وتناول ثالثها النواحي الاجتماعية. فمن الناحية السياسية، نصت مبادئ الحزب على أنه سيعمل على:

(١) تحرير مصر من نير الاستعمار الأجنبي، وإقصاء ذلك الاستعمار عن وادي النيل بأسره.

(٢) تأييد حرية الشعوب، واختيار المصير، والتآخي مع جميع الأمم على قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة.

(٣) محاربة الاستعمار ومقاومته أينما وجد.

(٤) مقاومة العسكرية والدكتاتورية وأنظمة التسليح في البر والبحر والهواء.

(٥) مقاومة الاعتداء والحرب الهجومية.

(٦) إلغاء المعاهدات السرية.

أما عن المبادئ الاقتصادية، فهي العمل على إلغاء استغلال جماعة لأخرى، ومحو التفريق بين طبقات المجتمع في الحقوق الطبيعية، وإخماد استبداد المستغلين والمضاربين، والسعي إلى إنشاء مجتمع اقتصادي يقوم على دعائم المبادئ الاشتراكية الآتية:

(١) توجيه الثروة الطبيعية ومصادر الإنتاج العامة لمجموع الأمة.

(٢) التوزيع العادل للثمرات على العاملين طبقًا لقانون الإنتاج والكفاية الشخصية.

(٣) إخماد المزاخمة الرأس مالية.

أما المبادئ الاجتماعية فهي:

(١) اعتبار التعليم حقًا شائعًا لجميع أفراد الأمة نساء ورجالًا بجعله مجانيًا ملزمًا، والعمل على نشر التعاليم الديمقراطية الصحيحة بين جميع طبقات الأمة.

(٢) العمل على تحسين حال العمال بتحسين الأجور، وتقرير المكافآت والمعاشات حين العجز والعطلة القهرية.

(٣) العمل على تحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة.

ونصّ البيان على أن الحزب سيعمل على تحقيق مبادئه بالصراع الحزبي والدعوة السلمية مستعيناً على تحقيق ذلك بإنشاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة، ونقابات الإنتاج والاستهلاك، وإعداد نواب اشتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية وغيرها، وتحرير حقوق النيابة والانتخاب من القيود المالية وغيرها وتعميمها بالنسبة للرجل والمرأة على قدر المستطاع، وبثّ الدعوة بطريق النشر والخطابة.

وقد اكتسب البرنامج الاقتصادي للحزب مسحة من الغموض، ففيما خلا نصه على أن «التوزيع العادل للثمرات سيكون طبقاً لقانون الإنتاج والكفاية الشخصية» وهو النص الذي خرج على برنامج الشيوعية الذي يقضي بأن يكون التوزيع وفقاً للحاجة البشرية، فحسم بذلك الصبغة الاشتراكية للحزب فإنه لم يحدد طريقة «توجيه الثروة الطبيعية ومصادر الإنتاج لجموع الأمة»، وهل يكون ذلك بطريق إلغاء الملكية أو التأمين، أو تحديد الملكية أو غيرها من الوسائل. وقد جرد الحزب نفسه من الصفة الثورية المقتربة بالأحزاب الشيوعية حين نص على أنه يعمل على تحقيق مبادئه بالصراع الحزبي.^٩

وما كاد الحزب الاشتراكي يعلن عن مولده حتى شَنَّ البعض هجوماً عليه على صفحات الأهرام، فذكر الشيخ مصطفى الغنيمي التفتازاني^{١٠} أن مبادئ الحزب تتنافى مع الإسلام. مستنداً إلى الآية الكريمة ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾، واستعدى أحمد حلمي في مقالته^{١١} الحكومة على الحزب مؤكداً أن تغاضبها عنه سيؤدى إلى خراب البلاد واضطراب الأمن. وتشكك محمد حسين هيكل في صلاحية البيئة المصرية للاشتراكية؛ إذ إنها لا يمكن أن تقوم — في رأيه — في بلد عماله يشتغلون بالزراعة، حيث يكون الناس مبغضين لا رابطة بينهم كعمال المصانع.^{١٢}

وتصدى رجال الحزب للزود عن مبادئهم، فأكد سلامة موسى أنه دون إلغاء الملكية الفردية مراحل أهمها نشر التعليم بين العمال لتوعيتهم اقتصادياً، وإقناع أولي الأمر بسن القوانين اللازمة لتحسين أحوالهم، وأشار إلى أن علاقة الأجير الزراعي مع صاحب الأرض المصري علاقة إنسانية أكثر منها اقتصادية، ولذلك فالحزب صديق الملاك «يدلهم على

^٩ عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان، المرجع السابق، ص ٣٢٩.

^{١٠} الأهرام، ٢٤/٨/١٩٢١م.

^{١١} المصدر السابق، ٢٠/٨/١٩٢١م.

^{١٢} المصدر السابق، ١٧/٩/١٩٢١م.

مصلحتهم، كما يدل العمال على مصلحتهم أيضًا، لأن مصلحة الاثنين واحدة»^{١٣}. وأكد في مقال آخر أن الحزب ينكر البلشفية بلا قيد ولا شرط، وأن غاية الحزب ووسائله هي غاية الجمعية الفابية الإنجليزية، وأن شعارهم سيكون «التطور والنشوء لا الثورة والانقلاب»^{١٤}. ونفى محمد عبد الله عنان تهمة الفوضوية والثورة عن الحزب.

وبرغم ما وجه إلى الحزب من قدح، فقد أقبل الشباب على الانضمام إليه، وانتظم في عضويته بعض المحامين والأطباء والمعلمين، وكذلك بعض الأغنياء. وبلغ عدد المنضمين إلى شعبة الإسكندرية وحدها نحوًا من أربعمئة عضو، بينما كان عدد أعضاء الحزب في القطر نحوًا من ١٥٠٠ عضو. وبلغ عدد المنضمين إلى اتحاد النقابات الذي كان يدور في فلك الحزب ما بين ١٥ و ٢٠ ألفًا في سائر أنحاء القطر، وعمل الحزب على ضم العمال المستنيرين من خريجي المدارس الصناعية إلى صفوفه ليتولوا قيادة العمال البسطاء وتوجيههم، وكان للحزب بعض الأثر في حوادث الاعتصام التي قام بها عمال المصانع بالقاهرة والإسكندرية التي وقعت في ذلك الحين.^{١٥}

وحاول الحزب أن يسير على نفس الدرب الذي سار عليه الحزب الوطني، فقام بتأسيس مدارس ليلية مجانية لتعليم العمال وتنويرهم ومدارس نهائية لتعليم أبناء العمال بالمجان أيضًا، واحتفل في أغسطس عام ١٩٢٢م بافتتاح أولى هذه المدارس بحي كرموز بالإسكندرية وحذا فرع المنصورة حذو فرع الإسكندرية فأسس مدرسة على نفس النظام لتثقيف عمال المدينة.^{١٦}

ونستخلص من البيان الذي أصدره الحزب في ١٤ من ديسمبر عام ١٩٢١م^{١٧} موقفه من القضية الوطنية فقد أعلن البيان اغتباط الحزب لانقطاع المفاوضات، وناشد الأعيان وأصحاب المصانع أن يترفعوا عن وضع أنفسهم ستارًا للإجرام الوزاري وحماية ما يرتكبه الوزراء من إهمال في حقوق الأمة.

^{١٣} المصدر السابق، ١٨/٨/١٩٢١م.

^{١٤} المصدر السابق، ٣١/٨/١٩٢١م.

^{١٥} عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان، المرجع السابق، ص ٣١٩-٣٢٠.

^{١٦} الأهرام، ٣/٨/١٩٢٢م.

^{١٧} المصدر السابق، ١٤/١٢/١٩٢١م.

وحدد البيان العمل الوطني بوسائل ثلاث هي:

- (١) تضامن الصحافة على ترك وسائل الشقاق والاقتصار على ما فيه خير للبلاد.
- (٢) توحيد السياسة الوطنية بالأى يقبل مصري تأليف الوزارة لتعمل بأي شكل من الأشكال تحت هيمنة مشروع كيرزون.
- (٣) الاتفاق على تعيين خطة الجهاد الوطني المشروع تحت لواء وكيل الأمة وزعيمها المخلص الأمين سعد باشا زغلول.

لقد كان الحزب — إذن — يتفق مع الوفد في خطة النضال من أجل القضية المصرية، ويؤيد جهوده في هذا السبيل.

وسرعان ما نشب نزاع أيديولوجي بين مركز الحزب بالقاهرة وشعبة الإسكندرية، أو بمعنى أصح بين المعتدلين من البرجوازيين الذين ملكوا زمام أمور مركز الحزب، وبين المتطرفين من أعضاء فرع الإسكندرية، أسفر عن عقد مؤتمر في الإسكندرية في (٣٠ من يوليو عام ١٩٢٢م) حضره مندوبون من جميع فروع الحزب في أنحاء القطر، بينهم وفد من أعضاء لجنة القاهرة، وتقرر بالإجماع جعل فرع الإسكندرية مركزاً إدارياً للحزب، واعتناق المذهب الشيوعي، كما تم انتخاب اللجنة الإدارية المركزية.^{١٨} وغير الحزب شعاراته بما يتلاءم مع التغيير الجديد، فطبع على أوراقه اسم «الحزب الاشتراكي المصري-الشعبة المصرية الدولية الثالثة». ونشر بياناً باسم الجمعية العمومية للحزب أورد فيه قراراته وفيها أن ينضم الحزب إلى الدولية الثالثة، وتضمن برنامج أعماله قرارات الدولية الثالثة في موسكو، وأسند أمانة الصندوق إلى روزنتال.^{١٩}

وقام الحزب بعد هذا التعديل بنشاط كبير لاجتذاب العمال وعشاق الاشتراكية إليه، فأقبل الناس على اجتماعات الحزب إقبالاً شديداً، واحتفل الحزب بذكرى إعلان الثورة الروسية، فافتتح الحفل بالنشيد الدولي، وتعاقب الخطباء الذين تحدثوا عن الثورة الروسية، وعن علاقتها بالشرق والشرقيين، وعلاقتها بالقضية التركية، واختتم الحفل كما بدأ بالنشيد الدولي.^{٢٠}

^{١٨} المصدر السابق، ٩/١/١٩٢٣م.

^{١٩} المصدر السابق، ٣/٨/١٩٢٢م.

^{٢٠} المصدر السابق، ١١/١١/١٩٢٢م.

وأوفد الحزب محمود حسني العرابي لتمثيله في المؤتمر الشيوعي الرابع بموسكو، ولاتخاذ إجراءات انضمام الحزب الاشتراكي المصري إلى الدولية الثالثة، وحين عاد محمود حسني العرابي من روسيا أبلغ الحزب أن اللجنة المركزية للدولية الشيوعية الثالثة اشترطت لقبول الحزب فرعاً لها ثلاثة شروط أولها، فصل روزنتال، وثانيها، تغيير اسم الحزب من اشتراكي إلى شيوعي، وثالثها، إعداد برنامج للفلاحين.^{٢١} ولعل ما جاء به محمود حسني العرابي من ضرورة إقصاء روزنتال يرجع إلى ما تردد في المؤتمر الرابع للكونمترن من أن «تأسيس منظمات شيوعية أوروبية منفصلة في المستعمرات مثل مصر والجزائر يُعتبر شكلاً خفياً من أشكال الاستعمار ويساعد فقط على تدعيم المصالح الاستعمارية»^{٢٢} ومن ثم كان من الطبيعي أن يكون تخليص الحزب من العناصر الأجنبية شرطاً لقبوله فرعاً للدولية الثالثة.

ومهما يكن من الأمر فإن فكرة السوفييت عن مصر والبروليتاريا المصرية — في تلك الحقبة — تتضح فيما ذكره والتر لاکور^{٢٣} من أن المراقبين السوفييت كانوا يشكون في أن إعلان مصر مملكة مستقلة ينطوي على أي تغيير حقيقي سياسي في وضعها، بل كانوا يعتقدون أن مصر ظلت «مستعمرة غير رسمية»، وأن ما جرى لم يكن أكثر من شكل حل محل شكل آخر من أشكال الحكم الاستعماري، كما أنهم لم يكونوا متفائلين بحركة الوفد، وكان تريانوفسكي (كبير الخبراء السوفييت في الشؤون المصرية) ينادي بوجوب تأميم الأرض الزراعية في مصر، على أن تقوم البروليتاريا الحضرية (ساكنة المدن) بالنضال الثوري لأن الفلاحين المصريين لم يكونوا منظمين أو على درجة من القوة تؤهلهم لخوض غمار النضال الثوري، وكان يرى أن البروليتاريا المصرية يجب أن تتنادى بإقامة نظام سوفييتي في مصر، بينما تريد البرجوازية إقامة حكم ديمقراطي — من الوجهة الرسمية — ولكن لما كانت البرجوازية ضعيفة في مصر، فإن الشعارات الديمقراطية أقل خطراً في مصر عنها في غيرها من الأقطار، وكان من رأيه أيضاً أن تدويل قناة السويس أجدي نفعاً للعالم والبروليتاريا المصرية «ولكن المطالبة بتأميم القناة هي — في الظروف الراهنة — الشعار الصحيح».

^{٢١} شهادة روزنتال، الأهرام، ٧/٣/١٩٢٤م.

^{٢٢} محمد أنيس، ثورة ١٩١٩م وحزب العمال البريطاني، مجلة الهلال، أكتوبر ١٩٦٤م.

^{٢٣} والتر لاکور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، ترجمة بيروت، ص ٧٤.

قرر الحزب عقد مؤتمر لبحث تحويله إلى حزب شيوعي، ووضع برنامج جديد له. وحتى يتجنب ما قد تقدم عليه السلطات من حظر عقد المؤتمر اتخذ الحزب قرارا باعتبار المؤتمر قانونيا مهما بلغ عدد الحاضرين، وقد صدق حدس الحزب فتلقى إخطاراً من الحكومة بمنع الاجتماع واحتج الحزب على قرار الحكومة لدى الأحزاب الشيوعية في الخارج، وأصر على عقد الاجتماع استناداً إلى الحماية التي كفلتها الامتيازات الأجنبية لأعضائه الأجانب إذا ما عقد الاجتماع بمنزل مستأجر باسم أحدهم، ولكن البوليس صمم على منع عقد المؤتمر الذي حدد له يوماً ٦، ٧ من يناير عام ١٩٢٣م.^{٢٤} ولكن تمكن بعض أعضاء الحزب من الاجتماع بعد أيام قلائل، ووافقوا على القرارات التنفيذية للجنة المركزية للحزب.^{٢٥}

واتجه الحزب إلى العمل على خلق (كوادر) من الشباب تضطلع بمهمة بث الدعوة الشيوعية في مصر، فقرر إيفاد عشرة شبان إلى موسكو لدراسة الشيوعية، وأرسل بالفعل أربعة من الشبان المصريين، كان أحدهم من القاهرة، وثنان من الزقازيق، وثنان من الإسكندرية، ورايعة من العطف، لدراسة المبادئ الشيوعية «بجامعة كادحي الشرق» بموسكو...^{٢٦} وكان من المقرر أن تلحق بهم فتاتان إحداهما من الزقازيق والأخرى من سمند، الأمر الذي أثار «الأهرام» التي اعتبرت أن «إرسال البنات إلى روسيا الحمراء تطرف غير حميد»، وطالبت الحكومة بأن تحول بين الطالبتين وبين السفر إلى موسكو.^{٢٧} كما كان الحزب ينوي إقامة مدرسة بالإسكندرية لتلقين الأعضاء مبادئ الشيوعية.^{٢٨} وقام الحزب بتوزيع برنامج مطبوع على أعضائه، تضمن الواحد والعشرين شرطاً التي وضعتها الدولية الثالثة، وبرنامج الحزب الشيوعي المصري، وبرنامج الفلاحين، وقد ورد ذكر هذا البرنامج بالتفصيل ضمن حيثيات حكم محكمة جنايات الإسكندرية في قضية الحزب الشيوعي المصري التي نشرت بالأهرام في ١٩ من ديسمبر عام ١٩٢٤م.

^{٢٤} الأهرام، ٤-١١/١/١٩٢٤م.

^{٢٥} المصدر السابق، ٧/٣/١٩٢٤م.

^{٢٦} أسست جامعة كادحي الشرق الشيوعية بموسكو عام ١٩٢١م، ولم يكد ينتهي العام حتى كانت تضم ٧٠٠ طالب من مختلف جنسيات الشرق (انظر: لاکور، المرجع السابق، ص ٦٠).

^{٢٧} الأهرام، ٣١/١/١٩٢٤م، ٢٠/٢/١٩٢٤م.

^{٢٨} الأهرام، ٢٤/٣/١٩٢٤م.

أما عن شروط الدولية الثالثة فهي: التزام كل شيوعي ببث الدعوة الشيوعية بجميع الوسائل الممكنة ومقاطعة الاشتراكيين المعتدلين واعتبارهم أعداء للثورة ومحاربتهم بشتى السبل، وصبغ الدعوة والإثارة بصبغة شيوعية، والرقابة العامة على الصحف المتخذة لنشر الدعوة، ووجوب إقامة نظام سرى شيوعي بجانب النظام العلني يكون قادرًا في الساعة الحاسمة على أن يقوم بواجبه نحو الثورة، وبث روح التمرد بين الجيوش، لأن هذا التمرد ضروري لنشر الدعوة. ولا بدّ من استمالة الأجراء والفلاحين المدمين إلى الدعوة والاستعانة بهم، ولا بدّ من القيام بعمل حاسم نهائي ضد الأحزاب المعتدلة. وكل حزب يريد الانضمام إلى الدولية الشيوعية يجب عليه أن يواصل إذاعة دعوتها بين النقابات وهيئات التعاون وطبقات العمال، وأن ينشئ نواة شيوعية ليكون عملها مؤثرًا في انضمام النقابات إلى الشيوعية، ويجب على الأحزاب التي تريد الالتحاق بالدولية الشيوعية أن تقوم بعملية تطهير بين نوابها البرلمانين، وأن تطالب كل نائب شيوعي أن يضع جميع مجهوداته في مصلحة الدعوة الثورية، وعلى هذه الأحزاب أن تدعم مبدأ «المركزية الديمقراطية» حتى إذا اشتعلت حرب أهلية استطاع الحزب الشيوعي أن يقوم بواجبه إذا نظم تنظيمًا جديدًا شبيهًا بالنظام العسكري، وزود بقوات واسعة يتمكن بها من بسط نفوذه من غير مقاومة، ولا يكون ذلك إلا إذا تمتع بثقة المحاربين الإجماعية. ومن واجب الأحزاب التي تريد الانضمام إلى هذه الدولية أن تؤيد الجمهوريات السوفيتية في قيامها بحرب ضد القوى الرجعية بلا قيد ولا شرط، وأن يفهموا العمال باستمرار وجوب رفض نقل الذخائر والمعدات لأعداء السوفييت. ويجب على الأحزاب التي تحتفظ ببرامج الاشتراكيين الديمقراطيين القديمة أن تنقحها وتضع لكل منها برنامجًا شيوعيًا جديدًا موافقًا لأحوال بلده الخاصة، على أن تكون جميع برامج الأحزاب مطابقة لبرامج الدولية الشيوعية، وتكون جميع القرارات التي تصدرها مؤتمرات الدولية الشيوعية ملزمة لجميع الأحزاب المنضمة إليها، على أن يقوم كل حزب بتغيير اسمه فيجعله «الحزب الشيوعي لجهة كذا»، ويجب طرد أعضاء الحزب الذين يرفضون الشروط والموضوعات التي قررتها الدولية الشيوعية.

ونصّ برنامج الحزب الشيوعي المصري على تحرير مصر والسودان تحريرًا تامًا خاليًا من كل شائبة، وربط الشعبين أحدهما بالآخر لينتفعا معًا ويتمكنا من استثمار ثروتهما الطبيعية وتعميم نفعها في البلدين، ويتعاونوا على شن الغارة على مهتزميهما سواء أكانوا وطنيين أم أجنب، وذلك بوساطة الصراع الدائم، وتنظيم جبهة متحدة من العناصر الأشد تطرفًا والموثوق بها في الحركة الوطنية، مع احتفاظ الحزب الشيوعي

بشعاره ومبادئه، والعمل على تأميم قناة السويس، وإلغاء الدين العمومي الذي تستعمله القوى الأجنبية لاستعباد الشعب المصري استعباداً اقتصادياً، وإلغاء الامتيازات الأجنبية، والمطالبة بحرية الاجتماعات والمطبوعات والخطابة، والإفراج عن المسجونين السياسيين، والعمل بين نقابات العمال وهيئاتهم غير المنظمة، والسعي للاعتراف بها رسمياً وبهيئات العمال السياسية، والعمل على ألا تزيد ساعات العمل على ثماني ساعات يومياً، ومساواة أجور العمال المصريين بأجور زملائهم الأجانب، وإقامة تعاونيات للإنتاج والتوزيع، ونص البرنامج كذلك على ضرورة الاعتراف بحكومة الاتحاد السوفييتي.^{٢٩}

أما عن برنامج الفلاحين، فقد نصّ على إلغاء ملكية «العزب» وإلغاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ثلاثين فدناً، وإعفاء من يملكون منهم أقل من عشرة أفدنة من الضرائب الأميرية، ومصادرة جميع الأراضي المملوكة للأفراد التي تزيد عن مائة فدان بدون تعويض وتوزيعها على الفلاحين المعدمين أو استعمالها في إقامة مزارع الشعب، وتنظيم مجالس سوفيتية للفلاحين حتى إذا ما سنحت الفرصة أمكن استنهاضهم أو حجز الأرض لمنفعتهم الخاصة.^{٣٠}

ويكشف برنامج الحزب عن استعداده لإقامة جبهة مع العناصر المتطرفة في الحركة الوطنية — تمشيًا مع مبادئ الشيوعية الدولية — للنضال من أجل تحرير البلاد، كما يتضح من البرنامج حرصه على القضاء على المصالح الاستعمارية في مصر بتأميم قناة السويس وإلغاء الدين العام وإلغاء الامتيازات الأجنبية، ولكن الحزب لم يحدد موقفه من ملكية أدوات الإنتاج الصناعي بعكس ما فعل بالنسبة لأدوات الإنتاج الزراعي، فلم يحدد ما إذا كان يرمي إلى تأميم المصانع أو تركها في أيدي الرأسماليين يديرونها بمعرفتهم، كما لم يحدد البرنامج الوسائل التي قد يلجأ إليها لتحقيق أغراضه تلك، ولكن حرصه على التمسك بشروط الدولية الثالثة واقتراح برنامجها بها يؤكد يساريته المتطرفة وسلوكه سبيل الثورة، ونميل إلى الاعتقاد أن هذا الاتجاه لم يكن طارئاً على الحزب، ولكنه كان عقيدة المتطرفين من قادته — على الأقل — منذ قيام الحزب الاشتراكي المصري، ويؤيد هذا الرأي ما ذكره روزنتال^{٣١} من أن «الحزب الاشتراكي المصري لم يتحول في الحقيقة

^{٢٩} المصدر السابق، ٢٢/١٢/١٩٢٤م.

^{٣٠} المصدر السابق، ١٩/١٢/١٩٢٤م.

^{٣١} بيان من المسيو روزنتال، المصدر السابق، ١٢/٣/١٩٢٤م.

إلى حزب شيوعي؛ لأنه كان منذ تأسيسه شيوعياً يسمى بالاسم الاشتراكي، وقد اعترف بمبادئ الشيوعية وتعاليمها، ووافق على خطط الدولية الشيوعية»، كما ذكر جولدنبرج — سكرتير الحزب بالقاهرة — في اعترافاته أن الشيوعية بمعناها الحقيقي موجودة في مصر منذ عام ١٩٢١ م.^{٣٢}

علا مَدُّ النشاط الشيوعي عقب إعلان الحزب تحوله رسمياً إلى حزب شيوعي، فطفق يحرض العمال على الإضراب وعلى «العمل المباشر»، وظهر أثر هذا النداء في إضراب عمال إضاءة المصابيح العمومية بالإسكندرية عن العمل في فبراير عام ١٩٢٣ م بدون إنذار شركتهم، وقد اتخذ قرار الإضراب عقب خطبة ألقاها حسني العرابي في دار النقابة العامة، وما لبث هذا الإضراب أن اتخذ شكلاً خطيراً حين قرر الاتحاد تنظيم مظاهرة لتعزيد عمال الإضاءة، وقرر تعميمها في مدن القطر.^{٣٣} ويُعد ذلك الإضراب أول محاولة من جانب الحزب الشيوعي لاعتبار أية قضية عمالية — مهما كانت صغيرة — قضية عمالية عامة تستحق تأييد العمال جميعاً، وبذلك يستقر في أذهان العمال أن قضيتهم واحدة لا تتجزأ في جميع أنحاء القطر.

وشنَّ الحزب حملة على لجنة التوفيق والتحكيم التي لم تتمكن من حل معظم المشاكل العمالية المعروضة عليها، وقلل من فاعليتها أن قراراتها لم تكن ملزمة لأحد، فقرر الحزب إقامة مظاهرة كبرى تطوف ببيوت أعضاء اللجنة احتجاجاً على فشلها في تحقيق الغرض الذي شكّلت من أجله فطلبت السلطات من سكرتير الحزب أن يحول دون قيامها، ولكنه أكّد أنه لا يستطيع الحيلولة دون قيامها، كما أنها ستكون مظاهرة شكوى والتماس لا تهدف إلى الإخلال بالأمن، واحتاطت السلطات للأمر، فمنعت العمال من الاجتماع أمام منازل أعضاء اللجنة، ولكن عُقد اجتماع بدار اتحاد النقابات لتنفيذ قرار التظاهر، فحاول البوليس منعه بالقوة، ووقع اشتباك بينه وبين اتحاد العمال وأسفر عن اعتقال محمود حسني العرابي، وأنطون مارون، وعاملين من أعضاء الاتحاد هما حسن حسني وأمين يحيى، وأغلق نادي الاتحاد، وأحيل المقبوض عليهم إلى المحكمة العسكرية بتهمة مخالفة الأوامر العسكرية التي تقضي بحظر إقامة المظاهرات.^{٣٤}

^{٣٢} المصدر السابق، ١٩/٣/١٩٢٤ م.

^{٣٣} المصدر السابق، ٢٠-٢٧/٢/١٩٢٣ م.

^{٣٤} الأهرام، ١٩-٢٤/٣/١٩٢٣ م.

وعرضت القضية على المحكمة العسكرية البريطانية في (٥ من أبريل عام ١٩٢٣م) فقررت المحكمة أنه ليس هناك مسوغ قانوني لمحاكمة العاملين حسن حسني وأمين يحيى عسكرياً، وفوضت أمرهما إلى حكمدارية البوليس، فتم الإفراج عنهما، أما حسني العربي وأنطون مارون فقد ظلّا في السجن، واضطرا إلى الإضراب عن الطعام مدة ٤٣ ساعة لإرغام إدارة السجن على معاملتهما بالحسنى.^{٣٥} وقد أصدر الحزب منشوراً وجهه إلى عمال القطر المصري — بهذه المناسبة — طالب «اتحادهم وتعاضدهم للدفاع عن مصالح أفرادهم ومجموعهم»، كما كتب الحزب إلى جريدة «وركرز ويكلي جورنال» — لسان حال الشيوعيين الإنجليز — يشكو من مقاومة السلطات له واعتقال بعض زعمائه، فنشرت الجريدة رسالة الحزب ضمن مقال تحت عنوان «العمال المصريون يحاكمون أمام محكمة عسكرية»^{٣٦} ووجه المستر نيوبولد — النائب الشيوعي بمجلس العموم البريطاني — سؤالاً إلى الحكومة عما لديها من معلومات عن إلقاء القبض على أربعة من زعماء اتحاد نقابات العمال المصري، وعما إذا كان لشيوعيتهم دخل في هذا التصرف، وبأية سلطة أغلقت مكاتب الاتحاد بعد أخذ الأوراق منها، ولماذا يحاكمون أمام محكمة عسكرية لا يدافع أمامها غير المحامين الإنجليز دون المحامين المصريين؟ فرد المستر ماكنيل عليه بأن المقبوض عليهم من زعماء الحزب الشيوعي المصري، وأنهم اعتقلوا بسبب تنظيمهم مظاهرة عامة دون الاكتراث بإنذار رسمي وجهه البوليس المصري إليهم، وأنكر معرفته بمحاكمتهم أمام محكمة عسكرية بريطانية.^{٣٧}

واتخذ الحزب جانب الاعتدال فهدأت حركته فعلاً بتعليمات الدولية الشيوعية التي تقضي بتجنب مصادمة الأحكام العسكرية، واتخذ مقراً جديداً لدار اتحاد النقابات بالمنشية، وطالبت «الأهرام» الحكومة بالإسراع في سن قانون للعمال ونقاباتهم^{٣٨} حتى ترتاح من مشاكلهم التي لن تقف عند حدٍّ، وأبدت ثققتها في أن الامتيازات الأجنبية لا تحوّل دون سن هذا القانون، وأن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة لن تعارض في إصداره.^{٣٩} ولكن الحكومة لم تهتم أبداً بهذا النداء بل عمدت إلى منع اتحاد العمال من

^{٣٥} المصدر السابق، ٦/٤/١٩٢٣م.

^{٣٦} المصدر السابق، ٢٦/٤/١٩٢٣م.

^{٣٧} المصدر السابق، ٢٤/٤/١٩٢٣م.

^{٣٨} المصدر السابق، ٦/٤/١٩٢٣م.

^{٣٩} المصدر السابق، ٩/٤/١٩٢٣م.

الاحتفال بعيد العمال الذي كان مقرراً إقامته بحديقة محمد علي بالمنشية،^{٤٠} كما تباطأت في تقديم محمود حسني العرابي وأنطون مارون إلى المحاكمة، فضلاً في سجن الأجانب ثلاثة شهور بدون تحقيق أو محاكمة، وفي أواخر مايو عام ١٩٢٣م اجتمع اتحاد نقابات العمال بالإسكندرية، وبحث أمر المعتقلين، وقرر إفاد وفد إلى المحافظة للمطالبة بإطلاق سراحهما، وأخيراً قدما إلى المحاكمة في ٢٠ من يونيو عام ١٩٢٣م بتهمة التحريض على إقامة مظاهرة، ثم أطلق سراحهما عندما ألغيت الأحكام العرفية بعد ذلك بعدة أسابيع.^{٤١} وكان قد صدر في تلك الآونة دستور عام ١٩٢٣م، فأتخذ الحزب الشيوعي المصري منه موقفاً معادياً، وأصدر بياناً في أول مايو عام ١٩٢٣م — بتوقيع صفوان أبو الفتوح القائم بأعمال السكرتير العام — طعن في الدستور طعناً شديداً بوجه عام دون أن يحدد النقاط أو المبادئ التي يعترض عليها، ويراها تتعارض — من وجهة نظره — مع مصالح الجماهير العاملة.^{٤٢} ولعل هذا الموقف المعارض للدستور كان سبباً في إجماع الحزب عن الاشتراك في الانتخابات، واتجاهه إلى تنظيم نضال البروليتاريا من أجل حقوقها دون انتظار لما يمكن أن تسفر عنه الحياة النيابية في ظل (الاستقلال) وفي عهد حكومة الشعب، فكانت حركة الاعتصامات التي قادها الحزب، وأدار دفتها في ربيع عام ١٩٢٤م. وبدأ الحزب خطته بنشر خطاب مفتوح وجهه إلى سعد زغلول رئيس الحكومة، طالب فيه بالاعتراف بنقابات العمال والفلاحين، وبحقها في الدفاع عن حقوقهم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وإنشاء مكاتب لإحصاء العمال العاطلين، وتكليف لجان الوفد المركزية في كل أنحاء القطر أن تقوم بتنظيم الفلاحين المعدمين في نقابات ترفع مستواهم أسوة بإخوانهم في أنحاء العالم، وإيجاد صلة بين هذه النقابات ونقابات العمال، حتى يمكن حشد القوى المصرية كلما تطلبت الحاجة ذلك، وختم الحزب خطابه بضرورة اعتراف مصر بحكومة السوفييت أسوة بالأُمم المتمدنية.^{٤٣} وساعد الحزب على تنفيذ خطته ما آلت إليه أحوال العمال من السوء بعد الحرب الأولى نتيجة انخفاض الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة وتفشي البطالة — كما سبق أن

^{٤٠} المصدر السابق، ١/٥/١٩٢٣م.

^{٤١} W. Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East, p. 36

^{٤٢} الأهرام، ١/٥/١٩٢٣م.

^{٤٣} المصدر السابق، ١٩/١٢/١٩٢٤م.

ذكرنا — فتفاقت مشكلة العمال ووجد فيها الحزب الشيوعي البيئة الصالحة للعمل، والمناخ الملائم الذي يمكن أن تتنفس فيه مبادئه.

بدأت موجة إضرابات العمال بالإسكندرية في أواخر نوفمبر عام ١٩٢٣م، حين أعلن عمال شركة الغزل إضرابهم عن العمل، لأن الشركة أرادت تخفيض أجورهم بنسبة ١٠٪، وعرض أمر هذا النزاع على لجنة التوفيق والتحكيم، لكن الشركة تمسكت برغبتها في تخفيض الأجور.^{٤٤} وأخيراً استسلم العمال لقرار تخفيض الأجور في مقابل التزام الشركة بشروط تكفل راحتهم ومكافأتهم في حالتي العجز والمرض، وعادوا إلى العمل بعد أن استمر إضرابهم ثلاثة شهور،^{٤٥} ولكن سرعان ما دب النزاع بين العمال وشركتهم، فقد منعت الشركة خمسة من زعماء العمال من العودة إلى العمل على الرغم من وعدها بإرجاعهم، فبثَّ العمال شكواهم إلى المحافظة،^{٤٦} وقاموا باحتلال المصنع ثلاثة أيام حتى تجاب مطالبهم.

وتلا ذلك إضراب عمال مصنع «إيجولين» للزيت، الذين كانوا قد تقدَّموا ببعض المطالب للشركة، فمطلت الشركة في إجابتها، وشرعت تستغني في كل أسبوع عن خمسة أو عشرة من العمال، ثم أرادت الاستغناء عن مائة عامل دفعة واحدة بحجة توفير النفقات، فعرض العمال على الشركة أن تعدل عن فصل المائة عامل، على أن تصرف لجميع العمال أجر خمسة أيام بدلاً من سبعة أيام كل أسبوع، وبذلك يتوافر للمصنع أداء عمله دون زيادة في النفقات، ودون الاستغناء عن المائة عامل. ولكن الشركة أصرت على أن تقوم بفصل من تشاء من العمال، فقام العمال باحتلال المصنع حتى قامت لجنة التوفيق ببحث شكواهم، وتم الصلح بين الطرفين على أساس تأليف مجلس تأديب للبحث في الخلافات التي قد تنشأ بين العمال وشركتهم، ومنح العامل مكافأة عند انتهاء خدمته بزيادة ٥٠٪ عن الفئات القديمة، وتفضيل الشركة لمن فصلتهم من العمال عن غيرهم عند الحاجة.^{٤٧}

وفي نفس الوقت قدم عمال شركة الملح والصودا مطالبهم إلى إدارة الشركة، وكانت تلك المطالب تدور حول زيادة الأجور، وتحسين معاملة الشركة فيهم، وإنقاص ساعات

^{٤٤} المصدر السابق، ٧/٢/١٩٢٤م.

^{٤٥} المصدر السابق، ٨/٢/١٩٢٤م.

^{٤٦} المصدر السابق، ٢٣/٢/١٩٢٤م.

^{٤٧} المصدر السابق، ٢٦/٢/١٩٢٤م.

العمل، وحدد العمال عشرة أيام لإجابة مطالبهم، ولكن الشركة لم تعرهم اهتماماً فأضربوا عن العمل في مطلع مارس عام ١٩٢٤م. وعرضت هذه المطالب على لجنة التوفيق والتحكيم، فتمكّنت من إقناع مدير الشركة بأن يزيد أجور العمال، ويحسن معاملتهم، ويخفض ساعات العمل إلى ثماني ساعات يومياً.^{٤٨} ولكن الشركة صممت على فصل أربعين من زعماء العمال بحجة عدم احتمال طاقة العمل لهم. فاستمر العمال في إضرابهم واستخدمت الشركة عمالاً غيرهم أعدت عليهم الأجور، فثار العمال وحاولوا منع العمال الجدد من مزاوله العمل واحتلال المصنع حتى تجاب مطالبهم، ويعود زملائهم المفصولين إلى عملهم. وفي ٨ من أبريل توجهوا إلى مقر المصنع بالمكس لتنفيذ ما عقدوا العزم عليه، فتصدّت لهم قوة البوليس المنوط بها حراسة المكان، وحالت بينهم وبين الوصول إلى المصنع، وتدخل محافظ الإسكندرية في الأمر وتم التوفيق بين الطرفين المتنازعين على أساس عودة العمال القدامى إلى عملهم، فانتهى الإضراب في ٩ من أبريل.^{٤٩} كذلك أضرب عمال مصنع حلق الجمل التابع لشركة البحيرة لمدة ستة أسابيع، وكانت مطالبهم تنحصر في تقدير أجورهم بحسب ما يُنتجون من قطع، واستطاعت لجنة التوفيق أن تعيدهم إلى العمل دون تحقيق مطالبهم، بعد أن أغرتهم بموافقة الشركة على صرف أجر نصف شهر لكل منهم عن فترة الإضراب، وصرف سلفة تعادل مرتب شهر تقسط على ستة شهور.^{٥٠}

على أن اعتصام عمال معمل الخواجات أبقى شنب للزيوت والصابون بالإسكندرية، كان أخطر هذه الحوادث جميعاً، فقد حفز الحكومة على ضرورة إيجاد حل إيجابي لحركة الإضرابات والاعتصامات ومن ثم كانت تصفية اتحاد النقابات والحزب الشيوعي المصري.

وترجع ظروف ذلك الاعتصام إلى تقدم عمال المصنع بمطالب تنحصر في تخفيض ساعات العمل، وزيادة الأجور، ومكافأة العاجز منهم، وإعانة المريض. وحين أهمل صاحب العمل مطالبهم ألقوا وفداً منهم تزعمه أنطون مارون مستشار نقاباتهم توجه إلى المحافظة في (١٠ من مارس عام ١٩٢٤م) لعرض مظلمتهم على السلطات، فأفهمهم وكيل المحافظ

^{٤٨} المصدر السابق، ٢٥/٣/١٩٢٤م.

^{٤٩} المصدر السابق، ١٠/٤/١٩٢٤م.

^{٥٠} المصدر السابق، ١٧/٤/١٩٢٣م.

أن مشكلتهم معروضة أمام لجنة التوفيق؛ فلم يُطبق العمال صبرًا، وخاصة أن إجراءات اللجنة تقتضي وقتًا طويلاً، فذهبوا إلى المصنع قاصدين احتلاله، وتمكنوا من دخوله عنوة بعد اشتباكهم مع البوليس، ورفض أصحاب المصنع البحث في أمر عمالهم تحت تهديد احتلال المصنع، وعبثًا حاول البوليس إخراجهم^{٥١} فباتوا ليلتهم بالمصنع، وفي اليوم التالي ذهب إليهم بعض رجال المحافظة وقرءوا على العمال نداء بعث به إليهم سعد زغلول رئيس الحكومة قال لهم فيه «إنكم إن احترمت ملكية الغير، وخرجتم من مكان الشركة طوعًا فإنكم تعاملون معاملة المخلصين للقانون والوطن، وإن أبيتم إلا احتلال ملك الغير اغتصابًا، فإنكم تعاملون معاملة الغاصبين الخارجين على القانون»، فخرج العمال من المصنع، وانتدبوا من بينهم من يمثلهم أمام لجنة التوفيق.^{٥٢}

وشهد شهر مارس عام ١٩٢٤م كذلك عددًا آخر من حوادث الإضراب بسبب المطالب العمالية، حتى إنه لم يكن يمرُّ يوم دون أن يقع إضراب أو اعتصام؛ فرفع عمال شركة زيت فاوم مظلمة إلى الحكومة يطلبون فيها زيادة أجورهم وجعل ساعات العمل ثماني ساعات يوميًا، ومنح العمال إعانات في حالات المرض والعجز عن العمل، وتقدّم عمال شركة زيوت كفر الزيات بمطالب شبيهة بذلك، وكان هناك فريق آخر من العمال فصلتهم شركاتهم جملة، ولكنهم تضامنوا فيما بينهم للمطالبة بالعودة إلى عملهم، وكان أبرزهم عمال شركة ورميس، وعمال شركة النور،^{٥٣} وعمال شركة مينو للإعلان، كذلك كانت هناك مطالب لعمال ترام القاهرة وعمال شركة هليوبوليس وعمال التليفونات بالقاهرة.

لقد عدت وزارة سعد باشا زغلول اعتصام العمال واحتلالهم المصانع اغتصابًا للملكية الغير، واعتبرت حركتهم نقطة البدء لتنفيذ الخطة الشيوعية، فكان لزامًا عليها أن تتحرك للقيام بعمل سريع يقضي على نشاط الحزب الشيوعي واتحاد النقابات، فأسندت إلى وكيل الداخلية جمال الدين باشا مهمة وضع حد لحركة العمال بالإسكندرية، وأمدته بالجند، وعاد وكيل الداخلية إلى القاهرة ليقرر اتصال حركة العمال بالإسكندرية بنشاط الحزب الشيوعي وخضوعها لتوجيهه، فلم تشأ الحكومة أن تترك الحبل على الغارب وأمرت باتخاذ ما يلزم من الإجراءات لكبح جماح الحزب الشيوعي والقضاء على حركته، فتلقت

^{٥١} المصدر السابق، ٤/٣/١٩٢٤م.

^{٥٢} المصدر السابق، ٥/٣/١٩٢٤م.

^{٥٣} المصدر السابق، ٦، ٢٧/٣/١٩٢٤م.

نيابة الإسكندرية أمرًا من النائب العام بمهاجمة منازل أعضاء الحزب العاملين، ودار الحزب ونادى اتحاد النقابات، وضبط ما يجدونه فيها من مراسلات ومنشورات وأنظمة شيوعية، وتم تنفيذ الأمر في ٤ من مارس، وصرح النائب العام بأن النية متجهة إلى معاقبة من تثبت إدانته من أعضاء الحزب الشيوعي بمقتضى المادة (١٠٨) من قانون العقوبات الأهلي التي تقضى بمعاقبة من يمتنع عن تأدية واجبات وظيفته بدون مسوغ شرعي بالسجن مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه، والمادة (١٥١) المجددة في قانون العقوبات التي تقضى بمعاقبة من يحرض على كراهة نظام الحكومة أو ينشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية، أو يحبذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والإرهاب، بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات.^{٥٤}

وقامت السلطات باعتقال البارزين من زعماء الحزب الشيوعي واتحاد النقابات، وكان من بين المقبوض عليهم محمود حسني العرابي، وأنطون مارون، والشيخ صفوان أبو الفتوح، والشحات إبراهيم.^{٥٥}

وبادر بعض زعماء اتحاد النقابات — ممن لم تشملهم دائرة الاعتقال — بإصدار بيان أعلنوا فيه أنه لا علاقة للاتحاد بالحزب الشيوعي، وأن حركته ليست مصطبغة بصبغة سياسية وأن هدفه الوصول بالعمال — على اختلاف مشاربهم السياسية — إلى مستوى إخوانهم في الممالك الأوربية، كما قامت بعض النقابات بإصدار بيانات تنصلت فيها من الصلة بالحزب الشيوعي،^{٥٦} وعقدت لجنة الطلبة بالإسكندرية اجتماعات للنظر في مساعدة الحكومة على مواجهة حركة العمال «ببث روح السكينة بينهم لكي يكفوا عن الإضراب، ويُعوّلوا على عطف الحكومة والبرلمان».^{٥٧}

وأثبت التحقيق وجود نشاط شيوعي بالقاهرة وطنطا وبورسعيد والزقازيق والمحلة الكبرى وشبين الكوم، وامتد نشاط الحزب إلى الصعيد فقبض على بعض الأفراد الشيوعيين بناحية بالمنصورة من أعمال مركز أبى قرقاص، وضبطت لديهم أوراق تتعلق بالدعاية للحزب الشيوعي.^{٥٨}

^{٥٤} المصدر السابق، ٤/٣/١٩٢٤م.

^{٥٥} المصدر السابق، ٦/٣/١٩٢٤م.

^{٥٦} المصدر السابق، ١٠/٣/١٩٢٤م.

^{٥٧} الأهرام، ٢٧/٣/١٩٢٤م.

^{٥٨} المصدر السابق، ٧/٧/١٩٢٤م.

وقد استدعى النائب العام بعض أقارب الطلبة الذين أوفدهم الحزب إلى جامعة كادحي الشرق بموسكو، وطلب منهم أن يأمرهم بالعودة إلى مصر في أقرب وقت، وإلا فإن الحكومة ستمنعهم من دخول البلاد في المستقبل «لأن البلاد لا تريد أن يكون أناس من أبنائها دعاة للشيوعية فيها».^{٥٩}

وفي ٢٨ من مايو قدمت النيابة إلى قاضي الإحالة أحد عشر متهمًا من بينهم محمود حسني العرابي، وأنطون مارون، وصفوان أبو الفتح، والشحات إبراهيم، وشعبان حافظ، وروسيان هما إبرام كاتس، وهليل زانبرج، واتهمتهم بنشر الأفكار الثورية والتحريض على انتهاك حرمة ملك الغير، والسعي علناً في تكدير أصحاب العمل والملاك، وتحريض العمال على استعمال الوسائل غير المشروعة في الاعتداء على حق أصحاب الأعمال في العمل، وفي استخدام أو عدم استخدام العمال. واتهمتهم كذلك بتحريض عمال شركات زيت «إيجولين» وكفر الزيات وأبو شنب، وشركة الغزل على ارتكاب جريمة استعمال القوة والإرهاب والاعتداء على حق أصحاب العمل بإرغامهم على احتلال المعامل التي يشغلون فيها بالقوة. وطلبت النيابة إحالتهم إلى محكمة الجنايات.^{٦٠}

ونفي محمود حسني العرابي أمام قاضي الإحالة التهم المنسوبة إلى الحزب، أن علاقة الحزب الشيوعي المصري بالدولية الثالثة كانت علاقة أخوية محضة، لا تدخل فيها المبادئ الروسية، بمعنى أن الشيوعية المصرية لم تكن لها أغراض شبيهة بأغراض الشيوعية الروسية لاختلاف ظروف البلدين. وأن الشيوعية المصرية كانت ترمي إلى إنهاء العامل وإحداث تطور جديد في حالته تناسب الزمن ولا ترمي إلى قلب نظام الحكومة ومناهضة الدستور.^{٦١} وهذا قول مردود لأن برنامج الحزب — كما قدمنا — كان يشتمل على شروط الدولية الثالثة، ولأن النيابة عثرت لدى محمود حسني العرابي على خطاب كان محرراً بالفرنسية ومُعَدَّ لإرساله إلى المركز الرئيسي للدولية الثالثة بموسكو جاء فيه «أيها الرفاق والقادة حراس الثورة العالمية، إنكم تعلمون الدور الذي تقوم به مصر في هذه الثورة، وتعلمون الحالة النفسية للشرقيين، وقد بيَّنا لكم حالة الحزب في مكتوباتنا السابقة، كما وصفناها في هذا المکتوب، فأعينوه وأرسلوا إليه المال والرفاق الأكفاء، فبذلك تؤدون خدمة

^{٥٩} المصدر السابق، ٢٤/٣/١٩٢٤م.

^{٦٠} المصدر السابق، ٢٩/٥/١٩٢٤م.

^{٦١} المصدر السابق، ١/٧/١٩٢٤م.

كبرى إلى الثورة العالمية»^{٦٢} فما جاء بهذه الرسالة يؤكد أن الحزب كان على صلة وثيقة بالدولية الثالثة في موسكو، وأنه كان منفذاً لتعليماتها، ويؤكد هذا أيضاً ما ذكره مصطفى الطرابلسي محامي المتهمين من أن الحزب كان ينوي عقد مؤتمر في ٢٣ و ٢٤ من فبراير عام ١٩٢٤م لتعديل مواد برنامجه حتى يصبح ملائماً لحالة البلاد، وطلب من المحكمة عدم مؤاخذة المتهمين على مبادئ الدولية الثالثة التي جاءت بالبرنامج المراد تغييره.^{٦٣} ومهما كان الأمر فقد قضت محكمة جنابات الإسكندرية بمعاقبة كل من محمود حسني العرابي وأنطون مارون بالسجن ثلاث سنوات، كما حكمت بنفس العقوبة على صفوان أبو الفتح والشحات إبراهيم وأبرام كاتس وهليل زانبرج، وحكمت على باقي المتهمين بالسجن لمدة ستة شهور.^{٦٤}

إن فشل الحزب الشيوعي المصري يرجع إلى عدم انسجام خطته مع حركة الوفد الذي كان يقود الجماهير المصرية ضد الاحتلال والحماية، فقد كان الحزب الشيوعي ينهج نهجاً يسارياً لا يتفق مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية وتوزيع القوى الاجتماعية في المجتمع المصري في ذلك الوقت، فجعل قضية الصراع الطبقي ترتفع على قضية التحرر الوطني، وبذلك باعد بينه وبين الجماهير المصرية، وبينه وبين الوفد الذي كان يمسك زمام قيادة الجماهير، وعندما حدث الصدام بين الوفد والحزب الشيوعي المصري تدعم الاتجاه اليساري بالنسبة لمصر وللمستعمرات والبلاد غير المستقلة، واتخذ ما حدث في مصر بالذات لتبرير هذه الإستراتيجية اليسارية في جميع المستعمرات، ففي عام ١٩٢٥م وضع ستالين القاعدة التي أطلق عليها «المسئولية العاجلة» للحركة الثورية في المستعمرات فقال: «ففي مثل هذه البلاد كمصر حيث انقسمت البرجوازية الوطنية إلى حزب ثوري، وحزب مهادن للاستعمار، ولكن حيث لا يستطيع القسم المهادن من البرجوازية أن يكون صنيعة للاستعمار؛ فإن الشيوعيين لا يمكن أن يجعلوا هدفهم تكوين جبهة وطنية موحدة، ويتبعوا سياسة إنشاء كتلة ثورية من العمال والبرجوازية الصغيرة». وبسبب هذه الاستراتيجية الشيوعية كان التعاطف مفقوداً بين قيادة الحركة الوطنية في مصر، والحركة الاشتراكية العالمية، فبدأ التفكير من جانب الوفد للاتصال بحزب العمال

^{٦٢} حيثيات الحكم في قضية الحزب، المصدر السابق، ١٩/١٢/١٩٢٤م.

^{٦٣} الأهرام، ١/٧/١٩٢٤م.

^{٦٤} المصدر السابق، ٧/١٠/١٩٢٤م.

البريطاني باعتباره قوة تقدمية سياسية ناهضة وجديدة في السياسة البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى، وقد تصل إلى الحكم فتساهم بشكل أكثر إيجابية في حل القضية المصرية.^{٦٥}

وحرص الوفد على ألا يترك حركة العمال في فراغ فسعى — كما رأينا — لإقامة الاتحاد العام لنقابات عمال وادي النيل بزعامة عبد الرحمن فهمي أحد كبار رجاله، ولكن حكومة سعد زغلول لم تحاول إيجاد حل جذري لمشاكل العمال بإصدار تشريعات تحدد العلاقة بين العامل وصاحب العمل.

لكن الضربة التي وجهتها حكومة الوفد إلى الحزب الشيوعي المصري لم تستطع أن تجتث النشاط الشيوعي من جذوره، فقد تحول من النشاط العلني إلى النشاط السري، وتألقت اللجنة المركزية الجديدة للحزب في ٦ من أكتوبر عام ١٩٢٤م — أي في نفس اليوم الذي صدر فيه الحكم في قضية الشيوعية الأولى — وقد تألفت هذه اللجنة على يد إفيجدور رجل الكومنثرن الخبير بشئون مصر، الذي أوفدته موسكو عام ١٩٢٤م لهذا الغرض، فجاء إلى مصر متنكرًا تحت اسم قسطنطين فايس Costantin Wiess وهو الاسم الذي عرف به في البوليس والنيابة وأمام القضاء، وقد استمر نشاط هذه اللجنة إلى يوم ٣٠ من مايو عام ١٩٢٥م حين ألقت حكومة زيور باشا القبض على أفرادها جميعًا، وكان ذلك بعد أن كثر لغط مراسلي الصحف الأجنبية في مصر حول وجود حركة شيوعية في البلاد، وقد ثبت من الأوراق التي ضبطت في منازل المتهمين أن اللجنة الجديدة كانت على صلة وثيقة بالدولية الثالثة بموسكو، وأن الدولية الثالثة كانت تنفق على المتهمين في قضية الشيوعية الأولى كما كانت تنفق على عائلاتهم، كما ثبت وجود صلة بين هذه الحركة والحركة الشيوعية في فلسطين، فقد كان معظم أفراد اللجنة الجديدة من يهود فلسطين.^{٦٦}

واستصدرت وزارة زيور قرارًا بقانون في (٢٥ من مايو عام ١٩٢٦م) يطلق يدها في تعقب الشيوعيين، نص على «معاقبة كل من يزاوّل نشاطًا من شأنه الإضرار بأمن البلاد الداخلي أو الخارجي أو بالنظام الاجتماعي».^{٦٧} ومنعت الحكومة البواخر الروسية

^{٦٥} محمد أنيس، ثورة ١٩١٩م أو حزب العمال البريطاني، مجلة الهلال، أكتوبر ٦٤، ص ٢٢-٢٥.

^{٦٦} الأهرام، ٢٠/١/١٩٢٦م.

^{٦٧} Marcel Colombe, L'évolution de L'Egypte 1924-1950, p. 194

من دخول الموانئ المصرية.^{٦٨} واعتقلت السلطات الروس الذين اشتبهت في نشاطهم بالإسكندرية والقاهرة وبورسعيد، وطردتهم من البلاد فغادروها على ظهر باخرة روسية تسلّمَتهم خارج ميناء الإسكندرية،^{٦٩} كما حظرت الحكومة دخول جريدة «الأومانتية» الاشتراكية الفرنسية، وجريدة «الإنسانية» التي كانت تصدر في بيروت، وحرمت محافظة الإسكندرية المكتبات من استيراد الكتب الشيوعية أو الاشتراكية أو بيعها للجمهور.^{٧٠}

وجرت عدة محاولات بعد ذلك لإحياء النشاط الشيوعي، ولكنها كانت محاولات أجنبية تقوم على عناصر يونانية وإيطالية تعاونت مع بعض الشبان المصريين الذين تلقوا تعليمهم بموسكو، وعادوا إلى مصر ليبشّروا بالدعوة الشيوعية فيها، وقد بدأت هذه المحاولات في عام ١٩٢٧م على نطاق محدود، ثم ازدادت في النصف الأول من عام ١٩٢٨م كجزء من حركة علمية كانت تشمل عدداً من بلدان آسيا وأوروبا في ذلك الحين.^{٧١}

وفي مايو عام ١٩٢٨م ألقت وزارة النحاس القبض على واحد وعشرين يونانياً وإيطالياً من محرّكي دفة النشاط الشيوعي في مصر، وتم ترحيلهم من البلاد بواسطة قناصل بلادهم. وبوصول محمد محمود باشا إلى الحكم شددت القبضة على عملاء البلشفية، ففي ديسمبر عام ١٩٢٨م ألقى القبض على أحد كبار عملاء الشيوعية في الشرق الأوسط، وفي أبريل عام ١٩٢٩م أوقف نشاط مكتب شراء القطن الذي أقامته الحكومة السوفيتية بالإسكندرية، وطرد خمسة من أعضائه بعد أن وجهت إليهم تهمة ترويج الدعاية الشيوعية، ولم ينج المسيو فاسليف Vaslief مدير المكتب والسفير السابق في منغوليا من هذا الإجراء فطرد من البلاد في ٢٨ من أبريل.^{٧٢}

وأصبحت الحركة الشيوعية في مصر تسير وفقاً لقرارات المؤتمر السادس للكومنترن عام ١٩٢٨م التي نصت على أنه في استطاعة الحزب الشيوعي المصري أن يلعب دوراً

^{٦٨} الأهرام، ١٨/٦/١٩٢٥م.

^{٦٩} المصدر السابق، ١/٨/١٩٢٥م.

^{٧٠} المصدر السابق، ٢٠/١/١٩٢٦م.

^{٧١} ليس لدينا معلومات عن الشبان المصريين الذين ساهموا في هذا النشاط من خريجي جامعة كادحي الشرق ولا نعرف أسماءهم، ولكن أحدهم كان سروجياً، وكان من بينهم صانع أسنان وساهم شعبان حافظ (العضو السابق في الحزب الشيوعي الأول) في هذا النشاط.

^{٧٢} Marcel Colombe, op.cit., p. 195.

هأماً في النضال الوطني إذا ارتكز على البروليتاريا المنظمة، فتنظيم النقابات بين العمال المصريين، وتقوية الصراع الطبقي، وتوجيه هذا الصراع يجب أن يكون الواجب الأساسي للحزب الشيوعي، فالخطر الأكبر على الحركة الشيوعية في مصر — في الوقت الحاضر — يكمن في سيطرة البرجوازية الوطنية على النقابات، ولا يمكن إقامة منظمة فعالة للطبقة العاملة دون مقاومة نفوذهم، كما ذهب المؤتمر السادس للكونغرس إلى أن أكبر أخطاء الشيوعيين المصريين في الماضي أنهم قصرُوا نشاطهم على الطبقة العاملة في المدن؛ لأن من أهم واجبات الحزب إيجاد حل لمشاكل الريف والتغلغل التدريجي في الصراع الثوري للجماهير، ونادى بضرورة توجيه عناية خاصة لبناء الحزب نفسه الذي يعاني من الضعف الشديء الكثير.^{٧٣}

وقد علل أفيجدور أسباب ضعف الشيوعية المصرية في الثلاثينيات عام ١٩٣٤م فقال إن الشيوعيين أخفقوا لأن الجماهير كانت تؤمن بحزب الوفد، ولأن معظم أعضاء الحزب كانوا من الأجانب، بينما لم تفصل العناصر البرجوازية الصغيرة من الحزب، كما أن الشيوعيين المصريين خرجوا على تعليمات الكونغرس التي تقضي بإنشاء جهاز شيوعي غير مشروع، وتمسكوا بأوهام وجوب تأمين شكيلات مشروعية نشاطهم، بينما شلت الاعتقالات المستمرة نشاط الحزب فلم يستطع إنشاء منظمة شيوعية إلا بمساعدة الكونغرس.^{٧٤}

كما عزا السوفييت إلى «عملاء البوليس» الذين تسللوا إلى الحزب الشيوعي المصري أنهم المسئولون عن الأخطاء الماضية التي تسبب فيها العنصر اليهودي الذي استولى على قيادة الحزب في فلسطين، وقيل إن العنصر اليهودي قد تسلل إلى الحزبين المصري والسوري لعرقلة أعمالهما خدمة للمرتدين على الثورة الشيوعية.^{٧٥} ومهما يكن الأمر فقد ظل النشاط الشيوعي في مصر خلال الثلاثينيات هزئاً فردياً يعتمد على جهود العناصر الأجنبية التي استطاعت تكوين خلايا فردية لم تصل إلى مستوى التنظيم الحزبي الواسع، واستمرت كذلك حتى أواخر الثلاثينيات حين أعلنت الحرب العالمية الثانية، ودخلت الشيوعية المصرية في سنوات الحرب وما بعدها في طور جديد.

^{٧٣} Laqueur, op.cit., p. 39.

^{٧٤} لاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، ترجمة بيروت، ص ١٢.

^{٧٥} المصدر السابق، ص ١٢٧.

اليسار العمالي خلال الحرب الثانية وما بعدها ١٩٣٩-١٩٥٢م

اتسم النشاط اليساري في أواخر الثلاثينيات بظهور حلقات الدراسة الماركسية التي نشطت بالقاهرة والإسكندرية، ولم يكن هناك اتصال بين الجماعات الجديدة وبين الكومنترن، كما أن هذه الجماعات لم تقبل كل ما كان يصدر عن موسكو.^{٧٦} وقد وصلت تلك الجماعات في دراساتها إلى حد الوقوف أمام النزاع الذي قام بين ستالين وليون تروتسكي داخل الحزب الشيوعي الروسي، فانقسم الشيوعيون المصريون إلى فريقين، أيّد فريق منهم نظرة ليون تروتسكي إلى الثورة من ناحية التكتيك، وكان ينادي بالثورة العالمية وبأنه يجب اتحاد عمال العالم في دولية منظمة تغذي الطبقة العاملة في سائر أنحاء البلاد بالمنهج والبرنامج العملي حتى تثبّ بالبرجوازية وتحطم النظام الاجتماعي الحالي وتستولي على مقاليد الحكم، وحبّد الفريق الآخر خطة ستالين الذي كان يرى أنه يمكن قيام الاشتراكية في بلد واحد.^{٧٧}

واتخذ التروتسكيون من دار مجلة «المجلة الجديدة» — التي كان يُصدرها سلامة موسى — مقراً لجماعتهم، ولذلك عُرفت حركتهم باسم «١٠ شارع علوي» (مقر المجلة)، وكان من أبرز رجالها جورج حنين ولطف الله سليمان ورمسيس يونان. بينما كان الشيوعيون الستالينيون هم الغالبية وقد ضمتهم حلقات عدة حرصت كلُّ منها على أن تكون دون غيرها نواة لإقامة حزب شيوعي مصري، وهذه الحركات هي «حركة الأبحاث العلمية» التي قامت على جهود بعض الشبان المثقفين وابتدأت بأبحاث علمية بحثة، وكانت مقصورة على عدد قليل من الأعضاء كان من أبرزهم شهدي عطية الشافعي

^{٧٦} Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East, p. 41.

^{٧٧} ذهب أنصار تروتسكي إلى أن إصرار ستالين وأنصاره على إمكان قيام الاشتراكية في بلد واحد يناقض نظرية استمرار الثورة التي تقول بأن فشل الثورة في بلد آخر يعني أن الذي كان يجري في الاتحاد السوفيتي لا يمكن نظرياً أن يُسمّى بالاشتراكية، ولهذا اتّجه تروتسكي وأنصاره إلى مجاهرة النظام القائم في الاتحاد السوفيتي بالعداء السافر؛ لأن ستالين كان لا يعتقد بجدوى التدخل في شئون الدول الأخرى في وقت لم تلح فيه أية بادرة أمل في قيام الثورة البروليتارية، إذ إنه كان يؤمن بأن ذلك التدخل لن يؤدي إلا إلى كارثة تحل بالشيوعيين في تلك البلاد. لهذا قرر العمل على تقوية الاتحاد السوفيتي حتى يستطيع مواجهة خطر الهجوم عليه، وسعى في نفس الوقت لأن يجعل من النظام الاشتراكي الجديد نظاماً ناجحاً على أمل أن يدرك عمال العالم مزاياه (نورمان مكنزي، موجز تاريخ الاشتراكية، الترجمة العربية، ص ٢٣٠-٢٣١).

وعبد المعبود الجبيلي، وقد وقعت تلك الحركة تحت تأثير هليل شوارز Hillel Schwarz وهو شيوعي يهودي لَقَّن أفراد الحركة المبادئ الماركسية، وكانت تقام في دار الأبحاث محاضرات سياسية واجتماعية كلَّ يوم أحد، وتعليق على الأنباء كلَّ يوم ثلاثاء، وكانت هناك حلقة دراسية شيوعية ستالينية أخرى تُدعى «لجنة نشر الثقافة الحديثة» تكوَّنت من عشرين عضواً، واتَّخذت من شقة صغيرة بشارع قصر العيني مقراً لها، وتزعمها مصطفى كامل منيب المحامي، وكان من بين أعضائها عبد الرحمن الشرقاوي، وعز الدين فودة، ونعمان عاشور. وكانت هذه اللجنة أكثر يسارية من حركة الأبحاث وكان زعيمها على اتصال بهنري كورييل Henry Curiel.^{٧٨}

وفي شتاء عام ١٩٤١-١٩٤٢م أصبحت حلقات الدراسة الماركسية بالقاهرة والإسكندرية نواة لحركة شيوعية جديدة في مصر، وتاريخ هذه الجماعات يكتنفه الغموض، فقد انقسمت إلى أكثر من عشرين جماعة مختلفة تسمَّت كل منها باسم خاص، وتباينت أسماء الدوريات التي كانت تصدرها كل منها تبعاً لذلك واحتدم الصراع بينها من أجل إقامة حزب شيوعي مصري حقيقي.

وقد برز من بين حلقات الدراسة الماركسية جماعتان سياسيتان تكوَّنتا في عام ١٩٤٢م هما، «الحركة المصرية للتححر الوطني» (ح.م)، وكان على رأسها هنري كورييل، وإسكرا Iskra (الشرارة) وتزعمها هليل شوارز، ولم يكن عدد أعضاء المنظمين يزيد على ثلاثين عضواً، وكانت نقطة الخلاف بين المنظمين تدور حول وسيلة العمل في الحركة الشيوعية المصرية، وما إذا كان من الواجب أن تتحول الحركة الشيوعية إلى حركة جماهيرية أو تكتفي «في تلك المرحلة» بمحاولة تربية الكوادر؟ وهل تحاول تجنيد أكبر عدد من المصريين في مختلف مراتبها مع ما قد يترتب على ذلك من خفض مستوى النضج السياسي في وقت كان فيه بعض الأجانب المقيمين بمصر شغوفين بالماركسية وبتُّ الوعي بين الجماهير الكادحة واستمر الخلاف حول هذه الآراء عدة سنوات، فقد كانت الحركة المصرية تُعدُّ خلية الحزب وحدةً نضالية، بينما صرفت إسكرا اهتمامها إلى إعداد الكوادر،

^{٧٨} كان هنري كورييل إيطالي الأصل مصري الجنسية، ينتمي إلى أسرة إسرائيلية غنية، درس القانون والاقتصاد واتصل بالحزب الشيوعي الفرنسي أثناء إقامته بفرنسا فرجع وقد تشبع بالدراسة الماركسية، وكانت له دراية واسعة بأحوال المجتمع المصري، وله فيها دراسات أدهشت بدقتها — على حدِّ قول روز اليوسف — من اطلعوا عليها (انظر: روز اليوسف، العدد ٩٦٦، مقال بعنوان «الثائرون على مصر»).

وفضّلت أن تكون الخلية وحدةً للدراسة وبينما وقفت الحركة المصرية في صف «التمصير Egyptianization والتعميل Proletarianization»، رأت إسكرا أن الظروف الحاضرة تُحتم عليها الاعتماد على المثقفين والأقليات الوطنية، وأنه يجب بذل الجهود لضمّ العناصر المالية للشيوعية. وفي سبتمبر عام ١٩٤٣م انفصلت مجموعة من الحركة المصرية لتكون منظمة جديدة تسمّى باسم «تحرير الشعب» بزعامة بعض الشيوعيين المصريين، فكانت تأكيداً لضرورة تمصير الحزب.^{٧٩}

وتكوّنت منظمات شيوعية أخرى فيما بين عام ١٩٤٣م وعام ١٩٤٥م في جو مليء بالإعجاب بالسوفييت نتيجة الانتصارات العسكرية التي حققوها، وكان من بين هذه المنظمات «الطلّعة» وكانت تضمّ جماعة من شباب الوفد من الطلبة والمثقفين الذين تمركزوا في الإسكندرية وأخذوا يميلون إلى السوفييت، كما ظهرت منظمة «عصبة القلعة الماركسية» خلال الحرب، وكذلك «الفجر الجديد» التي أصدرت مجلة أسبوعية بنفس الاسم، ولم يزد عدد كل من هذه المنظمات عن ثلاثين أو أربعين عضواً، وقد عدّت الفجر الجديد الحركة المصرية خارجةً على الماركسية اللينينية؛ لأنها ألقت بكل ثقلها على الفئات الأخرى أكثر من البروليتاريا، واتّهمت في أحد منشوراتها الحركة المصرية بأنها تتوقع أن تهبّ الثورة بجهود الطبقة المتوسطة الصغيرة، وأنها تعمل على إقامة جبهة شعبية في الوقت الذي كانت تهمل فيه تربية الكوادر السياسية.

وبرغم هذا الصراع الداخلي وعدم وجود قيادة على درجة من الكفاية، فإن الحركة المصرية وغيرها من المنظمات أخذت في النمو نظراً للملاءمة المناخ المعبّأ بكَراهية الفاشية لها، وتفشّي السخط على الحكومة بين أوساط المثقفين. وعند انتهاء الحرب كان عدد الشيوعيين النشيطين يبلغ ألفاً أو أكثر من ذلك قليلاً، وأخذ في الازدياد، واشترك عضوان من أعضاء الحركة المصرية في تمثيل عمال مصر في المؤتمر التأسيسي لاتّحاد النقابات العالمي الذي عقد في باريس في أواخر ١٩٤٥م، كما مثلت جميع المنظمات الشيوعية في اللجنة الوطنية للعمال والطلّبة، وحين سقطت تلك اللجنة أسست جمعيات الطلبة المصريين التي لعبت فيها الحركة المصرية دوراً قيادياً، كما حركت بعض الإضرابات الكبرى بما فيها إضراب عمال النسيج بشبرا الخيمة في مايو عام ١٩٤٧م، وبذلك كانت الحركة المصرية أكبر المنظمات الشيوعية في ذلك الحين.

^{٧٩} Laqueur, op. cit., pp. 42-43

وحين بطشت حكومة صدقي بالشيوعية المصرية في يوليو ١٩٤٦م، لم يتأثر بحركة الاعتقالات إلا المنظمات الشيوعية الصغيرة واليساريون الوفديون، بينما لم تُضر الحركة المصرية وإسكرا من هذه الحركة كثيرًا. وإذا كانت ثمة نتائج لهذه الحركة، فإنها أدت إلى تقارب الحركة المصرية وإسكرا، فجزت المفاوضات بينهما في شتاء عام ١٩٤٦-١٩٤٧م، وأدت هذه المفاوضات إلى اندماج المنظمين في منظمة واحدة (مايو عام ١٩٤٧م) تسمت باسم «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» (حديثو) وانضمت غالبية «الطلبة» إلى التنظيم الجديد، بينما اتحدت باقي المنظمات في تنظيم آخر معارض تزعمته «الفجر الجديد» التي وصفت حديثو بأنها «فاشية استعمارية صهيونية».^{٨٠} حين دعت مجلة الجماهير التي كانت توجهها الحركة المصرية إلى ضرورة قيام العمال المصريين بضم صفوفهم «تحت قيادة حزب من نوع جديد، حزب يمثلهم أصدق تمثيل، ويلتف حوله ملايين الفلاحين والطلبة والمثقفين، يقود الكفاح ويسير بالملايين سيرًا لا هوادة فيه نحو الحرية والديمقراطية والاستقلال».^{٨١} انبرى أحمد رشدي صالح — وكان من أقطاب الفجر الجديد — يفند تلك الدعوة على صفحات مجلة «رابطة الشباب»، ووصف هذا الاتجاه بأنه خاطئ وخطير لأنه لا يقوم على خطة سياسية وطنية واضحة، كما لم تعد له عناصر قيادية واضحة «تمرس في معارك كل يوم، ولت حولها تأييدًا جماهيريًا، والتي تستطيع أن تنطق بوجدان الطبقات العمالية والشعبية المختلفة»، واتهم دعوة الجماهير بعدم الوضوح والديماجوجية، وأنها قائمة على أسوأ تقدير لقوة الحركة الاستقلالية النقابية.^{٨٢} وبذلك بدأ صراع طويل بين «حديثو» و«الفجر الجديد» والمنظمات الشيوعية التي دارت في فلكها، وأدى ذلك الصراع إلى إضعاف الفريقين، ولكن ضرره على «الفجر الجديد» كان أكبر.

وسرعان ما انفجر الصراع داخل حديثو نفسها بعد أربعة شهور من تأسيسها، ففي سبتمبر عام ١٩٤٧م تجددت المنازعات بين الجماعات التي ضمتها المنظمة، وترتب على هذه المنازعات حدوث تغيير في اللجنة التنفيذية للمنظمة التي كانت تتكون من عشرة أعضاء (خمسة من كل منظمة) وأصرت الحركة المصرية على اتباع «تكتيك» الجبهة

^{٨٠} Ibid., pp. 43-44.

^{٨١} الجماهير، مقال بعنوان «يريد الشعب حزبًا من نوع جديد»، بدون توقيع، ٢٧/٤/١٩٤٧م.

^{٨٢} رابطة الشباب، ١/٥/١٩٤٧م.

الوطنية الشعبية، بينما رأت إسكرا ضرورة إعداد الكوادر أولاً، باعتباره العمل الأساسي للحزب. وطلب البعض أن يتخلى هليل شوارز وهنري كورييل عن الزعامة لإعطاء الحزب صبغة مصرية، كما كان هناك اختلاف في الرأي حول القضية الفلسطينية، فقد أيدت الحركة المصرية موقف الاتحاد السوفييتي المؤيد للتقسيم، بينما أسست إسكرا في شتاء عام ١٩٤٧-١٩٤٨م «العصبة اليهودية لمحاربة الصهيونية»، ولكنها لم تجد إلا استجابة ضئيلة، وحُلت بعد بضعة أسابيع من إنشائها.

وفي نوفمبر عام ١٩٤٧م قررت اللجنة التنفيذية للحزب إقامة لجنة مركزية جديدة مُثلت فيها الحركة المصرية بستة مقاعد، والطليعة بمقعد واحد، وإسكرا بخمسة مقاعد، وقد أدّى هذا إلى علوّ مدّ منازعاتهم القديمة، فأصرت إسكرا على ضرورة اتخاذ المزيد من الديمقراطية الحزبية في الحركة، وانتقدت التصرفات الاستبدادية للجنة المركزية الجديدة، ولكنها فشلت في خلق جبهة معارضة «داخل حديثو» في مواجهة الحركة المصرية لأنها كانت أكثر اصطباعاً من الحركة المصرية بالصبغة الأجنبية، ولكنها كانت تطالب — في نفس الوقت — بتمصير قيادة الحزب لتحية هنري كورييل من الزعامة، وأعلنت في منشوراتها أن حديثو أصبحت في الحقيقة جبهة أكثر منها حزباً شيوعياً، بينما نادت الحركة المصرية بضرورة إقامة حزب على نمط ما صنعه لينين وستالين، والالتحام بالمنظمات الجماهيرية الأخرى، ولكن البوليس وضع حدّاً لهذه الخلافات بحركة الاعتقالات التي تمت في ربيع عام ١٩٤٨م، مما أدّى إلى ضعف حديثو. وفي أبريل من نفس العام تقرر إقامة مؤتمر حزبي للنظر في مستقبل الحزب، فطلبت إسكرا تأكيدات بإتاحة الفرصة لها للاشتراك الفعلي في المؤتمر، ولكن الحركة المصرية عارضت هذا الاقتراح، وبإعلان حرب فلسطين في مايو عام ١٩٤٨م ألقت السلطات القبض على مائة شيوعي فور إعلان الأحكام العرفية في ١٥ من مايو عام ١٩٤٨م. وفي يوليو ١٩٤٨م كون الأعضاء الباقون هيئة تنفيذية أقرت أن يكون مبدأ الديمقراطية المركزية دستوراً لجميع أعضاء الحزب، بمعنى أن تكون تعليمات اللجنة المركزية (وكانت غالبيتها من الحركة المصرية) مطاعة دون مناقشة.

ولكن إسكرا وبعض المنشقين من أعضاء اللجنة المركزية رفعوا لواء المعارضة، وطالبوا بعقد مؤتمر الحزب وهو ما كان من الصعب تنفيذه في ظلّ الأحكام العرفية، وفي نفس الوقت أسس المنشقون من أعضاء اللجنة المركزية منظمة جديدة تسمّت باسم «العماليين الثوريين» (ع.ث)، وكون البعض الآخر منظمة أخرى عرفت باسم «نحو الحزب

الشيوعي المصري» (نحشم)، وقد استمرت المنظمتان الجديدتان في العمل تحت أسماء مختلفة لسنوات عدة.^{٨٣}

لم يكن لتلك المنازعات أهمية كبرى لأن الأحكام العرفية استمرت في مصر من مايو عام ١٩٤٨م حتى فبراير عام ١٩٥٠م، فكان النشاط الشيوعي في تلك الفترة محدودًا، وبلغ عدد المعتقلين في معسكرات هايكستب وأبي قير حوالي ثلاثة آلاف شخص، كان قليل منهم من أعضاء الحزب الشيوعي بينما كان الباقون من الإخوان المسلمين واليهود والوفديين، وفقدت حديثو الصلة بينها وبين فروعها خارج القاهرة والإسكندرية، وبرغم قيامها بطبع وتوزيع مجلتي سريتين (المقاومة، وكفاح العمال)، فإنها لم تستطع أن توسع دائرة نفوذها، ولم تستفد المنظمات الشيوعية من النشاط العام بقدر ما استفادت من النشاط الذي زاولته بين صفوف الأفراد الذين ضمتهم معسكرات الاعتقال بالدرجة التي أثرت تأثيرًا ملحوظًا في مستقبل الحركة، فقد التقى كثير من الوفديين والإخوان المسلمين والمستقلين بالشيوعيين للمرة الأولى، وأثمر هذا اللقاء تحويل البعض إلى شيوعيين أو مناصرين للشيوعية، وكان هذا تمهيدًا للجبهة الوطنية التي تألفت في عام ١٩٥١-١٩٥٢م، وحقق خلالها الشيوعيون أكبر نجاح في تاريخ حركتهم.

أطلق سراح معظم الشيوعيين من معسكرات الاعتقال في نهاية عام ١٩٤٩م وأوائل ١٩٥٠م، فجددت حديثو نشاطها بالقاهرة والإسكندرية وتغاضت السلطات عنها، وكان تكوين الجبهة الوطنية هو الشغل الشاغل لها، وأسس الدكتور فؤاد مرسي حداد الذي كان على صلة بدوائر الحزب الشيوعي الإيطالي منظمة في عام ١٩٤٩م عُرفت باسم الحزب الشيوعي المصري «الراية»، وكانت تلك المنظمة على علاقة بالحزب الشيوعي الإيطالي.

ولكن الحبل لم يترك للشيوعيين على غاربه، فوقعت حركة اعتقالات جديدة، وكان من بين من اعتُقلوا الدكتور شريف حتاتة وكامل عبد الحليم من قادة حديثو، وفي صيف عام ١٩٥٠م أُلقي القبض على هنري كورييل وهليل شوارز وآخرين، وصودرت الدوريات التي كانت تصدرها الحركة، ونُفي هنري كورييل إلى إيطاليا في أغسطس عام ١٩٥٠م.^{٨٤} وقد هيأت اضطرابات عام ١٩٥١-١٩٥٢م جوًا مناسبًا لنمو الشيوعية، فإن حديثو التي لم يكن يزيد عدد أعضائها على ١٠٠ أو ٢٠٠ عضو عندما أُلغيت الأحكام العرفية في

^{٨٣} Laqueur, op. cit., pp. 44-45.

^{٨٤} Ibid., pp. 46-47.

فبراير عام ١٩٥٠م، أصبحت تضم ما بين ألفين وثلاثة آلاف عضو في نهاية عام ١٩٥٢م، ونمت المنظمات الشيوعية الأخرى على نفس النمط، واستعادت حديثو نفوذها في قيادة النقابات، وشرعت في إقامة خلايا لها بالقرى بلغ عددها ٣٠ خلية في عام ١٩٥١م، و ١٠٠ في عام ١٩٥٢م، كما كوَّنت خلايا بالجيش المصري والطيران، وقوّت قبضتها على منظمات الطلبة.

وفرَّ عدد من أعضاء حديثو إلى الخارج نتيجة لحركة الاعتقالات، وأسسوا فروعاً للمنظمة في أوروبا كان أحدها بلندن، حاول إقامة صلات مع الشيوعيين البريطانيين للاعتراف بحديثو كحزب شيوعي رسمي في مصر. وقد وافق الشيوعيون البريطانيون على هذا الطلب، ولكن حين تبينوا أن معظم البيانات التي وصلتهم عن حديثو لم تكن صحيحة، عدلوا عن تأييدها، وعلى أية حال لم تكن تلك المسألة بيد الشيوعيين البريطانيين وحدهم، واشتغل أعضاء فرع المنظمة بفرنسا في التجارة والصحافة، كما يوجد لها فروع أخرى بإيطاليا والنمسا. ومن الملاحظ أن كثيرا من المنظمين الأجانب أجبروا بعد عام ١٩٥٠م على ترك البلاد جملة، ووجدت حديثو كوادرات وطنية كافية لمتابعة نشاطها، وكان من بين هؤلاء سعد كامل المحامي الذي أصبح القوة المحركة لحركة السلام، وسيد سليمان رفاعي الميكانيكي الذي أصبح سكرتيراً للمنظمة، أما باقي المنظمات الشيوعية فقد كان تطورها فيما بين ١٩٥٠-١٩٥٢م أكثر غموضاً، فقد عادت «الفجر الجيد» إلى ميدان العمل، وحلت إسكرا بعد إلقاء اثنين من قادتها في السجن، وانصرف بعض أعضائها إلى تدعيم نشاط «الحزب المصري» أو منظمة «نحو الحزب الشيوعي المصري» التي جرت بينها وبين حديثو مفاوضات في أوائل عام ١٩٥٢م لتوحيد الصفوف، ولكنها منيت بالفشل، كما كانت توجد منظمات أخرى صغيرة لها نشاط محدود مثل «النجم الأحمر» و«الديمقراطية الشعبية» و«نواة الحزب الشيوعي المصري»، وكانت هناك مجموعة شيوعية معارضة تعمل بين النقابيين (م.ش.م) تزعمها محمد يوسف المدرك رفعت شعار (١٠٠٪ عمال). ومعظم هذه المنظمات فيما عدا القليل منها لم يستمر أكثر من شهور معدودة. وكانت تعارض «جبهات حديثو وحلفائها الفاشيين»، وتهاجم في دورياتها حركة السلام الشيوعية التي كانت تؤيدها حديثو.^{٨٥}

^{٨٥} Ibid., pp. 45-46

وضعت حديثو برنامجها السياسي في عام ١٩٥٠م أو عام ١٩٥١م، ونص فيه على أن الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني هي «المنظمة الثورية للطبقة العاملة التي تدافع عن مصالح الطبقات والجماعات الوطنية في الأمة، وتعد النظرية الماركسية-اللينينية-الستالينية هادياً لها في نضالها، وتهدف إلى تحقيق الاشتراكية ثم الشيوعية في مصر». واستهل القسم الأول من البرنامج بعنوان «من أجل الاستقلال التام، ومن أجل ديمقراطية شعبية»، ذكرت فيه أنها تعمل على محاربة جميع قوى الاستعمار، وتأمين الاحتكارات الرئيسية، والتحكم في رءوس الأموال الوطنية التي تملكها الفئات المتوسطة والدنيا، وتوجيهها إلى تدعيم النضال الشعبي في مواجهة الاستعمار ويجب إخضاعها للرقابة الشعبية حتى تعطى العمال الضمانات الفردية، وخاصة رفع الأجور، ولتحقيق أرباح للرأسمالية الوطنية، كما نص على تحديد الملكيات، وإلغاء الإقطاع، ومجانبة التعليم والعلاج، ووضع نظام للتأمينات الاجتماعية. ولتحقيق هذا البرنامج تجب إقامة الحزب الشيوعي المصري الذي «سيكون له نفس كفاية وأغراض وأهداف الحركة (حديثو)»، وتجب إقامة جبهة شعبية في نفس الوقت على شكل تحالف بين العمال والفلاحين والفئات الدنيا من الطبقة المتوسطة، والمثقفين الديمقراطيين، على أن تتولى الطبقة العاملة توجيه الجبهة للدخول في نضال شعبي مسلح باعتباره الوسيلة السياسية الوحيدة لتحقيق مطالب الجماهير، وإقامة حكومة ديمقراطية تتشكل من فئات الجبهة الشعبية تحت قيادة الطبقة العاملة، وبذلك تكون «هذه هي ديكتاتورية الشعب في مواجهة الاستعمار وحلفائه وخططه، كما أن هذه الحكومة ستمنح الشعب الحريات الديمقراطية الكاملة»، وعرضت بقية فقرات البرنامج للعلاقات بين مصر والبلاد العربية وكفاح الشعب السوداني «وتدعيم المعسكر الديمقراطي الذي يتزعمه الاتحاد السوفيتي». وتناول القسم الثاني من البرنامج الأهداف الرئيسية للحزب، فنصّ على رفض مصر لكل الحلول التي يقترحها مجلس الأمن لوضع حد للصراع المصري البريطاني، وبالنسبة لفلسطين نادى الحزب بإقامة دولة عربية ديمقراطية مستقلة فيها، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين والصادرة في نوفمبر عام ١٩٤٧م. ونصّ أيضاً على أن المنظمة تعمل على المطالبة بتوسيع نطاق الحريات الديمقراطية، والفصل بين الدين والدولة، وإلغاء القوانين التي تكبل الحريات العامة، وإطلاق سراح المسجونين السياسيين، وإلغاء البوليس السياسي، وتناول باقي البرنامج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي لم تكن

على درجة من الأهمية؛ لأنها لم تكن على مستوى تلك التي عرضت لها البرامج التي وضعتها الأحزاب الشيوعية في البلاد الرأسمالية فيما بين عام ١٩٥٠م وعام ١٩٥٢م.^{٨٦} لقد تباين موقف الشيوعية المصرية من المنظمات السياسية الأخرى بتباين الظروف، فحتى عام ١٩٤٩م اعتبرت حديثو كلاً من حزب مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين تنظيمين فاشلين، وأن هدفهما الأساسي تحطيم وحدة النضال في سبيل الحرية، واعتبر أحمد حسين «عميلاً بريطانياً». وبعد إلغاء الأحكام العرفية في عام ١٩٥٠م واتجاه حديثو إلى إتباع سياسية «الجبهة الوطنية»، بدأ الشيوعيون أكثر اقترباً من حزب مصر الفتاة والإخوان المسلمين، ولكن المنظمات الشيوعية الأخرى رفضت أن تسير على نفس الدرب الذي سلكته حديثو، مما أدّى إلى وقوع الصدام بين الفريقين، ذلك الصدام الذي كان عائقاً في سبيل توحيد الحركة الشيوعية المصرية.

ومن الصعب أن نقرر ما إذا كان تغيير حديثو لموقفها من «الجماعات الفاشية» قد تم بناءً على تعليمات وردّت من الخارج، أو أنه كانت تكتيكياً محلياً أملت ضرورة مرحلية. فمن المعروف أن أعضاء تلك المنظمة أيقنوا أن تكوين جبهة معادية للاستعمار أمر تفرضه ظروف تلك المرحلة من تاريخ مصر، وأن الاعتبارات الأخرى جميعاً لا بدّ أن تخضع للحاجة المحلية، وبررت هذه السياسة بأن حزب مصر الفتاة تحوّل إلى حزب اشتراكي بعد عام ١٩٥٠م، وأن جناح الحزب الوطني الذي تزعمه فتحي رضوان ونور الدين طراف أصبح بطل النضال ضدّ عقد تحالف بين مصر والغرب، ويطالب بعدم إقامة أحلاف عدائية ضدّ الاتحاد السوفييتي، كما أن الجناح التقدمي للإخوان المسلمين رأى ضرورة تعضيد الشيوعيين لمواجهة الاستعمار، وأن من الصعب الكلام عن الفاشية الحقيقية في البلاد المستعمرة. ومن ثمّ قام وفاق بين حديثو والإخوان المسلمين حتى انفط عقد الجماعة الأخيرة، ولكن الشيوعيين لم يهتموا بالجناح اليميني الذي تزعمه حسن الهضيبي في مواجهة الجناح التقدمي الذي تزعمه صالح عشاوي؛ لأن الهضيبي عارض ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م منذ قيامها، بينما رأى معارضوه ضرورة التعاون مع الضباط الأحرار (وهو نفس الموقف الذي وقفته حديثو في بداية الثورة)، وزادت إمكانيات التعاون بين الشيوعيين والوطنيين بعد حريق القاهرة في ٦ من يناير عام ١٩٥٢م. وكانت علاقة الشيوعيين بالوفد أوثق ما تكون عندما يكون خارج مقاعد الحكم.^{٨٧}

^{٨٦} Ibid., pp. 60-61.

^{٨٧} Ibid., pp. 58-59.

ويتضح اتجاه الجبهة الوطنية التي تشكّلت من الشيوعيين والمنظمات الشيوعية الأخرى من البيانات التي أصدرتها، فقد ذكرت فيها أن هدفها «تنظيم المقاومة الشعبية للقضاء على الاستعمار بطرد قوّاته، وتأمين شركاته، والقضاء على كل نفوذ سياسي له في مصر والسودان»، وأن الجبهة تضمّ «الوطنيين المخلصين من مختلف الهيئات والأحزاب والطوائف الشعبية الراغبين في محاربة الاستعمار»، ونادت بضرورة العمل من أجل الحرية السياسية للشعب، وقطع كل صلة بين مصر «ومعسكر المستعمرين الأنجلو أمريكيين أعداء الشعب المصري وجميع الشعوب المحبة للسلام والحرية». وطالبت اللجنة بمنع أية محاولة لإقحام مصر في الحروب الاستعمارية أو إدخالها في اتفاقيات أو معاهدات أو أحلاف استعمارية، وتوثيق الروابط بين شعب مصر والشعوب المناضلة من أجل الحرية، وأكدت ضرورة عقد معاهدات تجارية مع الاتحاد السوفيتي والجمهوريات الشعبية.^{٨٨}

اليسار العمالي والحركة الوطنية في أعقاب الحرب العالمية الثانية

ارتفع مدُّ الحركة الوطنية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وانحصرت مطالب الجماهير في تحقيق الاستقلال التام وجلاء القوات البريطانية عن وادي النيل، وتحقيق وحدة مصر والسودان وطفق الشعب ينشد سبيلاً للعمل الوطني بعد أن فشل الوفد في تحقيق المطالب الوطنية خلال الحرب حين كانت بريطانيا وحلفاؤها في موقف لا يحسدون عليه، فكان الجو ملائماً لظهور هيئة يسارية علنية تستر الوجه الحقيقي للمنظمة الشيوعية التي كانت توجّهها، وتحاول خلق قيادة سياسية جديدة توجّه نضال الجماهير وجهةً يسارية. فكانت لجنة العمال للتحرير القومي التي تأسست في ٨ من أكتوبر عام ١٩٤٥ م. ألّف تلك اللجنة جماعة من النقابيين الشيوعيين الخارجين على المنظمات الشيوعية التي كانت موجودة في ذلك الحين، وكان أبرزهم محمد يوسف المدرك ومحمود محمد العسكري وطه سعد عثمان، وبلغ عدد أعضائها نحو ثمانين عضواً كان يؤيدهم حوالي أربعة آلاف عامل معظمهم من عمال النسيج بشبرا الخيمة.^{٨٩}

^{٨٨} منشور مطبوع بعنوان «بيان إلى الشعب المصري من اللجنة الوطنية للمقاومة الشعبية»، بدون تاريخ، عثرتُ عليه لدى النقابي اليساري أنور مقار.

^{٨٩} مقابلة شخصية مع محمد يوسف المدرك في ٢/١/١٩٦٥ م.

ونصّ برنامج لجنة العمال للتحرير القومي في مقدّمته على أن هدف اللجنة «تحرير الطبقات الشعبية وهي الغالبية الكبرى من سكان مصر من نير الاستعمار، ومن طغيان الاستغلال الداخلي»، وأن برنامجها «سيحققه الشعب المصري نفسه وعلى رأسه الطبقة العاملة مؤيّدًا من الشعوب الأخرى». وحدد وظيفة اللجنة بالعمل على «فتح الطريق أمام الطبقة العاملة المصرية حتى ترجح بقوتها الهائلة كلها في ميزان السياسة المصرية كفة الشعب المصري على كفة مستغليه».^{٩٠}

ونصّ البرنامج على أن اللجنة تعمل على التحرر من الاستعمار وتحقيق الاستقلال الكامل لوائي النيل بجلاء الجيوش الأجنبية عن مصر والسودان، وإلغاء المعاهدة المصرية الإنجليزية، ووضع قناة السويس في يد مصر، وتخليص الجيش والبوليس والإدارة من الموظفين الأجانب وخاصة الإنجليز، والاتحاد مع السودان بشرط أن يتمتع الشعب السوداني بجميع الحقوق والحريات الديمقراطية، وتقوية الجيش المصري وجعل الخدمة العسكرية إجبارية لمدة سنة لجميع المصريين. وفي مجال علاقات مصر الدولية نصّ على اشتراك البلاد في الجهود الدولية التي تبذل لمحاربة الفاشية، وعقد معاهدات صداقة واتفاقيات اقتصادية مع الدول الديمقراطية، وتحويل جامعة الدول العربية إلى أداة ديمقراطية ضدّ الاستعمار، ومكافحة الصهيونية وتأييد شعب فلسطين في نضاله الوطني، وتمثيل الشعب المصري في المؤتمرات الشعبية العالمية (النقابات، الشباب، الطلبة، النساء) دون تدخل السلطات أو إشرافها.

وتعرض البرنامج للناحية الاقتصادية فذكر أن «الشعب المصري وعلى رأسه الطبقة العاملة يريد أن يكون هو الذي يستفيد من كدّه وعمله، ولا يريد أن يعمل لزيادة غنى الأقلية الرأسمالية، ويريد أن ينهض بمراد البلاد إلى أقصاها ليرفع مستوى أفراد الشعب إلى المستوى الإنساني الحقيقي»، وذلك بالتحرر من الاستغلال الأجنبي، واستقلال العملة المصرية، وإنشاء بنك مركزي وطني، ونقل ملكية المرافق العامة إلى الدولة وإحلال المصريين محل الفنيين الأجانب في الصناعة. ونصّ على أن اللجنة تعمل على رفع مستوى العمال المادي والفني والثقافي بإطلاق الحرية النقابية والاعتراف بالاتحاد العام، وتوطيد حق الإضراب، وتحديد ساعات العمل مع تحديد الأجور بالنسبة لحاجات المعيشة مع مساواة العاملات بالعمل، والتأمين ضدّ العجز والشيخوخة وتقرير حق العمل للجميع،

^{٩٠} برنامج لجنة العمال للتحرير القومي، الهيئة السياسية للطبقة العاملة، ص ٤.

والإكثار من المدارس الصناعية لرفع المستوى الفني للعمال، كما أنها تعمل على رفع مستوى الفلاحين بوضع حدٍّ أقصى للملكية ونزع الملكيات الكبرى وتوزيعها على صغار الفلاحين، وحل الأوقاف الأهلية، وتطبيق جميع قوانين العمل على العمال الزراعيين والاعتراف لهم بحق تكوين النقابات وتنمية الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والإنتاجية (المزارع التعاونية)، وطالب البرنامج بمجانية التعليم الابتدائي والثانوي وزيادة نسبة المجانية في التعليم الجامعي، والنهوض بالمستوى الصحي.

وانتقل البرنامج إلى الكلام عن التحرر من الرجعية السياسية والفكرية؛ فذكر أن «على الشعب المصري وعلى رأسه الطبقة العاملة أن يعبد طريق الاستقلال السياسي والاقتصادي والتحرر من الجوع والحرمان وأن يحكم نفسه بنفسه وأن يوسع الديمقراطية السياسية والاجتماعية حتى يتمتع بها جميع المصريين». وطالب بتعديل نظام الانتخاب وإشراك المنظمات الشعبية (النقابات والتعاونيات) بممثليها في عملية الانتخاب، والاعتراف بحق المرأة في الانتخاب، وتوسيع مجلس النواب، وتحويل اختصاصات مجلس الشيوخ إليه، وجعل إقالة الوزارة وتأجيل دورات البرلمان من حق مجلس النواب وحده. ونادى بإصلاح الأداة الحكومية وضمان الحريات الفردية وإطلاق حرية الرأي.^{٩١}

لقد وضع برنامج لجنة العمال للتحرير القومي ونشد له واضعوه البقاء وسط الظروف السياسية في ذلك الحين حتى يتمكنوا من إيجاد جبهة سياسية تجمع فئات الشعب المختلفة تحت لواء الطبقة العاملة، ولذلك حرص البرنامج على إرضاء المعتدلين فلم يكشف عن الوسيلة التي سيتخذها لتحقيق ما جاء به، وهل ستسلك اللجنة في سبيل تحقيقه الثورة، أو تجنبه إلى تحقيقه عن طريق الإصلاحات البرلمانية، وجاءت البنود المتعلقة بالناحية الاقتصادية غير محددة الاتجاه، فهو لم ينص صراحة على الأخذ بمبدأ التأمين إلا للمرافق العامة، واكتفى بالمطالبة بتمصير المؤسسات الكبرى دون تحديد. ولم يضع تعريفاً محدداً للملكيات الكبرى التي نادى بتوزيعها على صغار الفلاحين، وهل يعني ذلك القضاء على الإقطاع بتقليص أظافره أو يعني تأمين الأرض.

ومهما يكن الأمر فقد قدمت اللجنة برنامجاً تقدماً شاملاً استفادت فيه — إلى حدٍّ ما — ببرنامج حزب العمال المصري مع التوسع في إدخال التعديلات عليه بما يتلاءم مع الاتجاه السياسي لمؤسسي اللجنة.

^{٩١} المصدر السابق، ص ١٣.

وتمكنت اللجنة من اتخاذ مجلة «الضمير» منبراً تنادى من فوقه بمبادئها، فأخذت تنشر أجزاءً من برنامجها، ودعت العمال إلى الاتحاد وتنظيم صفوفهم «حتى لا يجد الرأسماليون منفذاً لهم للعبث بأجور العمال أو ساعات عملهم أو تضييع حق من حقوقهم»، وطالبت بأن يتساوى الفلاح مع العامل في حق تكوين النقابات، ودعت العمال والمثقفين إلى توجيه الفلاح إلى سبيل النضال من أجل حقوقه، ونادت بضرورة تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال من أجل توحيد النضال الاقتصادي والسياسي، لكي يتحرر العمال من الاستعمار والاستغلال والحرمان والجوع.^{٩٢}

لم تكد اللجنة تعلن برنامجها حتى استدعى النقراشي باشا — رئيس الوزراء — بعض زعمائها لمقابلته كان على رأسهم محمود العسكري وطه سعد عثمان، وتمت المقابلة في ٢١ من أكتوبر عام ١٩٤٥م، وناقشهم في برنامج اللجنة وخاصة ما كان يتعلق بالأهداف القومية والمسائل العمالية، وطلب منهم المحافظة على وحدة الشعب المصري حتى ينال حقوقه كاملة، فأصروا على التمسك ببرنامج لجنة العمال للتحرير القومي باعتباره «السند المتين» لتحقيق وحدة الشعب المصري.^{٩٣}

وحرصت اللجنة على المشاركة في المطالبة بتحقيق الاستقلال التام وجلاء القوات الإنجليزية عن أرض مصر وإلغاء معاهدة عام ١٩٣٦م، فقدمت عريضة بهذا المعنى إلى أعضاء مجلس الأمن في (١٣ نوفمبر عام ١٩٤٥م) ناشدتهم فيها تنبيه مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة إلى ما وصلت إليه أحوال مصر التي قد ينشأ عنها خطر على الأمن الدولي.^{٩٤} كما أبرقت إلى هنري سباك رئيس الجمعية العمومية للأمم المتحدة في (١٧ يناير عام ١٩٤٥م) تطالب «بالاستقلال الحقيقي لمصر وجلاء الجيوش الأجنبية فوراً عن وادي النيل»، وناشدته عرض مطالب مصر على الأمم المتحدة، وبذلك كانت لجنة العمال للتحرير القومي تسير الاتجاه السائد بين المنظمات السياسية في أعقاب الحرب من ضرورة اللجوء إلى الأمم المتحدة للمطالبة باستقلال مصر.

وسرعان ما دبرت الحكومة أمر القضاء على اللجنة؛ فانتهزت فرصة التحركات العمالية التي قامت إثر عودة مندوبي عمال مصر من باريس بعد حضور المؤتمر

^{٩٢} الضمير، ١٧/١٠/١٩٤٥م.

^{٩٣} المصدر السابق، ٢٤/١٠/١٩٤٥م.

^{٩٤} المصدر السابق، ١٤/١١/١٩٤٥م.

التأسيسي لاتحاد النقابات العالمي؛ فألقت القبض على البارزين من القادة النقابيين، واعتقلت محمد يوسف المدرك فيمن اعتقلتهم، وكان سكرتير لجنة العمال للتحريرو القومي، وكذلك محمود العسكري رئيس النقابة العامة للنسيج الميكانيكي في (٢ يناير عام ١٩٤٦م).

وحاول من بقي من أفراد اللجنة بمنأى عن الاعتقال متابعة نشاطها، ولكن لم تمض أيام حتى تفرقوا عندما تعقبهم البوليس السياسي، وصاشرت الحكومة مجلة الضمير. لكن العمل الوطني لم يعدم وجود منظمة يسارية حل محل لجنة العمال للتحريرو القومي، فقد امتاز مطلع عام ١٩٤٦م بانتشار فكرة الجلاء بين الجماهير التي تحدت أهدافها القومية بالجلاء ووحدة وادي النيل، وإزاء هذا الشعور العام بعثت حكومة النقراشي بمذكرة في (٢٠ ديسمبر عام ١٩٤٥م) إلى الحكومة البريطانية تطلب فيها بدء المفاوضات من أجل إعادة النظر في معاهدة عام ١٩٣٦م، وجاء رد الأخيرة مؤكداً تمسكها بالقواعد الجوهرية التي قامت عليها المعاهدة، مما أدى إلى إثارة الرأي العام في مصر، فخرجت مظاهرة كبرى من طلبة الجامعة في (٩ فبراير) اصطدمت بالبوليس عند كوبري عباس؛ فأصيب عدد كبير من الطلبة بجراح، وقامت مظاهرات مماثلة بالإسكندرية والزقازيق والمنصورة وأسيوط واجهتها السلطات بالعنف، فزاد السخط على الحكومة، واضطر النقراشي إلى تقديم استقالته في ١٥ فبراير وعهد إلى إسماعيل بتأليف الوزارة. ولكن استمرت المظاهرات، وأصدرت لجنة مشتركة من الطلبة — كانت قيادتها بيد بعض أعضاء المنظمات الشيوعية — ميثاقاً وطنياً في (١٧ من فبراير) نادت فيه بتحقيق الجلاء التام برّاً وبحراً وجوّاً عن كل شبر من أراضي وادي النيل، ودولية القضية المصرية، والتحرر من العبودية الاقتصادية، ورأى الطلبة ضرورة الاتصال بالعمال لتوحيد النضال؛ فتألّفت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة في أحد مدرجات كلية الطب، وأصدرت بياناً أعلنت فيه أن نقابات العمال بالقطر المصري وطلبة الجامعات والأزهر والعاهد العليا والمدارس الخاصة والثانوية، قرروا اعتبار يوم ٢١ من فبراير عام ١٩٤٦م «يوم الجلاء» يوم إضراب عام لجميع هيئات الشعب وطوائفه «لإشعار المستعمر البريطاني والعالم الخارجي أجمع، أن الشعب المصري أعد عدته للكفاح الإيجابي، حتى ينجلي كابوس الاستعمار».^{٩٥}

^{٩٥} شهدي عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٨٨٢-١٩٥٦م، ص ٩٨-٩٩.

وفي اليوم المحدد أضربت جميع الطوائف بالقاهرة، وقامت مظاهرة عامة انتظمت جموع الشباب والطلبة والعمال وأخذت تطوف بأهم شوارع العاصمة هاتفة بالجلء، ومَرَّتْ بتمثال مصطفى كامل تحييه باعتباره زعيم الجلء، وبدا الطابع القومي على تلك الحركة فأعادت إلى الأذهان ذكرى مظاهرات ١٩١٩م وعام ١٩٣٥م، ولم تَكُ المظاهرة تصل إلى ميدان الإسماعيلية حتى تصدَّتْ لها سيارات بريطانية مسلحة، اقتحمت جموع المتظاهرين في غير مبالاة، مما أدَّى إلى استشهاد عدد كبير من المتظاهرين، وإصابة الكثيرين منهم بجروح بالغة.^{٩٦}

وألقى صدقي بياناً على الشعب أعلن فيه أنه قد اندسَّت «عناصر من الدهماء في صفوف الطلبة الأبرياء»، وأن «كل هذا حول المظاهرات السلمية إلى مظاهرات ظهر عليها طابع الشر». فردت اللجنة التنفيذية للطلبة ببيان قررت فيه إعلان الحداث العام والموافقة على قرار اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بإصدار ميثاق وطني يوقع عليه جميع الزعماء ويلزمهم بعدم قبول الحكم إلا على أساس تصريح بريطاني يعترف بالجلء التام عن وادي النيل كأساس للمفاوضة، وسحب الموظفين البريطانيين من البوليس المصري، واستنكرت اللجنة بيان رئيس الوزراء ومحاولته التفرقة بين طبقات الشعب بوصفه المواطنين الأحرار بالدهماء. كما قررت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة إقامة صلاة الغائب يوم الحداث العام، ومطالبة الحكومة بالعمل على تنفيذ الجلء فوراً عن المدن الكبرى، واستنكرت اللجنة الحظر الذي أقامته الحكومة على الصحافة بعدم نشر أنباء الحركة الوطنية.^{٩٧}

وفي ٤ من مارس أعلنت اللجنة الحداث العام على شهداء ٢١ من فبراير، فأقفلت المدارس والمتاجر واحتجبت الصحف، ووقعت في الإسكندرية حوادث دامية نتجت عن احتكاك البوليس بالمتظاهرين وتحرش الجنود البريطانيين بهم.^{٩٨} ولجأت حكومة صدقي إلى محاولة القضاء على القيادات الجديدة للحركة الوطنية بتحطيم «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة»، فدفعت بعض صنائعها إلى تكوين «اللجنة القومية» وفتحت لها أبواب النشر المختلفة،^{٩٩} وتحالف الإخوان المسلمون وحزب مصر

^{٩٦} عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج٣، ص ١٨٤-١٨٥.

^{٩٧} شهدي عطية، المرجع السابق، ص ١٠٠-١٠١.

^{٩٨} الرافعي، المرجع السابق، ص ١٦٨.

^{٩٩} شهدي، المرجع السابق، ص ١٠٣.

الفتاة مع الحكومة فألفوا لجنة للعمال والطلبة، أخذت تنشر البيانات ضد اللجنة الوطنية، وسلك أعضاء الجماعة سبيل العنف واستخدموا العصي في صراهم مع اللجنة التنفيذية العامة للطلبة.^{١٠٠}

وكان قد تألف وفد رسمي في (٧ مارس عام ١٩٤٦م) للتفاوض مع الإنجليز، ولكن المفاوضات أخذت تتعثر وزاد لهيب المقاومة الشعبية، وأصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة نداء في ٨ من يوليو طالبت فيه بقطع المفاوضات واعتبار قضية وادي النيل قضية دولية واجبة العرض على مجلس الأمن، واعتبار يوم ١١ من يوليو (ذكرى ضرب الإسكندرية) يوم تجديد الجهاد الوطني، فرأى صدقي أن يقدم على حل حاسم لمشكلة المقاومة الشعبية قبل أن يفلت الزمام من يده، فاعتقل في ليلة ١٠ / ١١ يوليو المئات من الصحفيين والكتاب والمثقفين وزعماء النقابات، وصادر عددًا من الجرائد، وأغلق عددًا من النوادي،^{١٠١} ففضى بذلك على نشاط «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة»، وفتت الجبهة التي قادت النضال الشعبي في مطلع عام ١٩٤٦م بنجاح كبير.

وفي ١٥ من يوليو أعلن صدقي أمام مجلس الشيوخ أن المنظمات التي حلت كانت منظمات ثورية تهدف إلى إثارة الاضطرابات وتعمل على تغيير نظام الهيئة الاجتماعية، وتروج للشيوعية وراء ستار النضال الوطني، وفي نفس الوقت قدمت الحكومة إلى مجلس النواب مشروع قانون بتعديل قانون العقوبات نص فيه على معاقبة كل من يقيم منظمة ثورية أو يحرض طبقة ضد أخرى بقصد تغيير النظام الاجتماعي في البلاد.^{١٠٢}

لقد كانت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة جبهة وطنية سياسية، ضمت بين صفوفها ممثلين لمختلف الهيئات والمنظمات السياسية، ولكن العناصر اليسارية كانت تدير دفتها، وتمسك بزمام القيادة فيها، ودليلنا على هذا ما حفلت به بياناتها من التنديد بأصحاب الأعمال والمستعمرين «الذين تنتفخ جيوبهم بالأرباح الطائلة من دماء الملايين وقوت أبنائهم». والمطالبة بإيجاد حل لمشكلة البطالة، وتطبيق كادر عمال الحكومة على عمال الشركات وإطلاق الحرية النقابية، فلم يقتصر عمل اللجنة على تبني قضية الكفاح الوطني، بل عرّجت على الأوضاع الاجتماعية ناشدة إصلاحها.

^{١٠٠} المؤتمر: نشرة غير دورية يصدرها مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية، رقم ٤٥، ١٩٤٦/٤/٢م.

^{١٠١} شهدي، المرجع السابق، ص ١٠٤-١٠٥.

^{١٠٢} Marcel Colombe, op. cit., pp. 250-251.

ولم تعمّر اللجنة إلا بضع شهور بسبب الأخطاء التي تردت فيها، فقد استمر نشاطها مقصوراً على المدن بين صفوف الطلبة والعمال الحرفيين، ولم يمتد نشاطها إلى الفلاحين، كما أنها لم تحسن تنظيم صفوفها، فلم تهتم بخلق لجان في كل مصنع وشارع وحي ومدرسة وكلية، كما كان عدم توحيد قياداتها وانقسامهم مصدرًا من مصادر ضعفها.^{١٠٢} هذا بالإضافة إلى الحملات التي شنتها الحكومة عليها.

لقد فشلت العناصر اليسارية في إيجاد ركيزة شعبية عريضة لأن الوفد كان يستحوذ على تأييد الجماهير وإيمانها لارتباطه في الأذهان بالعمل الوطني. وأخطأت العناصر اليسارية حين اصطدمت بالوفد في عام ١٩٢٤م، فهيات الفرصة لضرب الحزب الشيوعي الأول دون أن يحرك هذا المشهد عواطف الجماهير الكادحة التي كان إيمانها بالوفد أعمق من فهمها لرسالة الحزب الشيوعي، كما أن الجهل الذي خيم على البروليتاريا المصرية لم يهيئ لها فرصة تفهم الشيوعية فضلًا عن اعتناقها، وكان الريف — ولا يزال — يتمتع بحصانة طبيعية ضد تغلغل الدعاية الشيوعية لما اتّسم به من تأخر ومحافضة وتواكل وتمسك بالدين الذي كان ورقة رابحة في يد أعداء الشيوعية.

كما كانت المنظمات الشيوعية التي تكونت في خلال الحرب الثانية وما بعدها محدودة الأثر لانقضاء السلطات عليها بين وقت وآخر، ولم تتمكن من زيادة عدد أفرادها الذين كانوا أفرادًا محدودين في عام ١٩٤٢م إلى أكثر من سبعة آلاف عضو بعد ثلاثة عشر عامًا، وإذا كانت قد ملكت زمام المبادرة في الحياة السياسية المصرية بين منظمات الطلبة على وجه الخصوص؛ فإنها لم تتمكن من إيجاد قاعدة قوية لها بين العمال، فلم يتعد نفوذها في النقابات حدود بعض رؤساء النقابات وأعضاء مجالس إداراتها، ولم يكن هؤلاء — في معظم الأحيان — يمثلون عمال نقاباتهم تمثيلًا حقيقيًا، وحتى أولئك الذين تمكّنت المنظمات الشيوعية من تجنيدهم لخدمة أغراضها عزلوا عن القاعدة التي كانت تضم أعضاء النقابة جميعًا، فقد زودتهم الشيوعية بشعارات لم تكن تعيها عقلية العمال التي خيم عليها الجهل وكان مجال عملهم الوحيد تحريك العمال وتوجيههم إلى القيام بمظاهرة أو اعتصام من أجل تحقيق مطالبهم، ولم يكن باستطاعتهم تحويل أعضاء النقابات إلى جنود مخلصين للشيوعية مناضلين من أجلها.

^{١٠٢} شهدي، المرجع السابق، ص ١٠٨.

كما أن اعتماد الشيوعية المصرية على قيادات أجنبية عزلها عن الشعب الذي كان من الصعب عليه أن يفرق بين أجنبي محتل مغتصب وآخر يدعو إلى نصرة الطبقة الكادحة، في وقت ارتفع فيه مدُّ النضال الوطني ضد الاستعمار الأجنبي، وبرغم أن تكتيك الجبهة الوطنية كان — في بعض الأحيان — ذا فائدة من وجهة النظر الشيوعية فإنه كان من مصادر ضعف تلك المنظمات؛ لأنها لم تكن قادرة على قيادة الجبهة في معظم الأحيان في الوقت الذي كانت تقدم فيه (لأي سبب) على اتباع سياسة لا تتفق مع الخط العام للجبهة فتجد نفسها معزولة ويتخلى عنها حلفاء الأمس.

وأخيرًا فإن الشيوعية المصرية حملت في داخلها جراثيم ضعفها؛ فقد انتشرت الخلافات والإحن بين المنظمات بعضها مع بعض، وراحت كل واحدة منها تصم معارضيها بالخروج على الشيوعية واعتناق الفاشية، كما قويت الخلافات داخل المنظمة الشيوعية الرئيسية (حديثو) وتحولت إلى فرقٍ تربصت كل واحدة منها بصاحببتها، وحطمت الانسلاخات التي تمّت فيها جهود الجميع، وكانت هذه الظروف كفيلة بتنفير الجماهير من الدخول في خضم تلك المنازعات.

الفصل الثامن

العلاقات الخارجية للحركة العمالية المصرية

علاقة عمال مصر بالمنظمات العمالية العالمية

كانت هناك صلات محدودة بين الحركة العمالية المصرية ومنظمات العمال في الخارج لم تتعدَّ حدود حضور بعض المؤتمرات الدولية لنقابات العمال، وانعكست على تلك الصلات الاتجاهات التي كانت تسيطر على حركة العمال في مصر. فحين كانت الحركة تترجح تحت سيطرة البرجوازية الوطنية — في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات — كانت ثمة صلات بين الحركة العمالية في مصر، والاتحاد الدولي للنقابات I.F.T.U بأوروبا (ويعرف الآن باسم اتحاد النقابات الحر)، ثم تحوَّلت تلك الصلات إلى الارتباط بالاتحاد العالمي لنقابات العمال W.F.T.U حين سيطرت على الحركة القيادات اليسارية العمالية الجديدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وترجع ظروف عقد المؤتمرات النقابية العمالية إلى نمو الشعور بالحاجة إلى إقامة اتحاد عالمي لنقابات العمال ليوحد كفاح العمال ضد سطوة رأس المال العالمي، فعُقد أول هذه المؤتمرات بمدينة شتوتجارت بألمانيا عام ١٩٠١م، ثم عقد آخر في دبلن بأيرلندا في عام ١٩٠٣م، ومؤتمر ثالث في أمستردام بهولندا عام ١٩٠٥م، وتتابع عقد مؤتمرات العمال الدولية حتى عام ١٩١١م، وكان لهذه المؤتمرات أثر كبير في تنشيط الحركة النقابية في العالم، فبُنيت الدعوة بين صفوف العمال في مختلف البلدان للاشتراك في النقابات، وترتب على هذه الدعوة ازدياد عدد المشتركين في النقابات عامًا بعد آخر. وبإعلان الحرب العالمية الأولى دبَّ الانقسام في صفوف العمال نتيجة عدم وجود الوعي الكافي بينهم، فتفرق شمل الاتحاد ولم يعقد أي اجتماع خلال سنوات الحرب.

وما إن وضعت الحرب أوزارها في عام ١٩١٨م حتى واجه العالم موجة من الاضطراب الاقتصادي وخاصة في البلاد التي دُحرت، والمستعمرات والدول الصغرى، وكان عمال

تلك البلاد هم وقود الأزمة، فلجأ العمال إلى نقاباتهم باعتبارها سلاح العمال في نضالهم الاقتصادي، فارتفع تعداد نقابيي العمال من حوالي سبعة ملايين قبل الحرب إلى خمسين مليوناً على حسب إحصاء عام ١٩٢٠م، وكانت غالبية هذا الرقم من ذوي الأجور الضئيلة في الصناعات اليدوية من النساء والأحداث وصغار الموظفين في بعض الهيئات الحكومية أو المحال التجارية، وقد انضم هؤلاء إلى نقاباتهم من أجل تحسين وسائل معيشتهم وتحقيق العدالة الاجتماعية، ولجأوا إلى سلاح الإضراب والاعتصام واحتلال المصانع.

وفي هذا الجو الملبد بغيوم الاضطرابات العمالية راحت نقابات عمال الدول المحايدة مثل سويسرا وهولندا تكون اتحاداً دولياً لنقابات عمال العالم، اجتمع مؤتمره الأول في مدينة أمستردام في يوليو عام ١٩١٩م وحضره مندوبون عن نقابات عمال أربع عشرة دولة من الدول المنتصرة والمحايدة ليمثل عشرة ملايين عامل نقابي فقط، وأطلق عليه اسم «الاتحاد الدولي لنقابات العمال I.F.T.U» ورفض الاتحاد ضمّ نقابات عمال البلاد المنهزمة إلى عضويته باعتبارهم مسئولين عن جريمة الحرب، برغم أن عمال تلك البلاد كانوا ضحايا الاستغلال الطبقي في بلادهم، وأول من اكتوى بنار الحرب، كذلك لم يقبل الاتحاد عضوية عمال البلاد المستعمرة، وعاون على إنشاء مكتب العمل الدولي.^١

وكان أول اتصال بين الحركة العمالية المصرية والاتحاد الدولي لنقابات العمال هو ذلك الذي تم في يوليو عام ١٩٣٠م، حين اشترك الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري في المؤتمر الخامس للاتحاد الدولي الذي عُقد في ستوكهولم، ومثل الاتحاد المصري كل من أحمد إسماعيل وإسماعيل طاهر. وحمل أحمد إسماعيل في الخطبة التي ألقاها أمام المؤتمر في ١٠ يوليو عام ١٩٣٠م على «شركات الاحتكار في مصر التي تسندها وتشد أزرها الامتيازات الأجنبية»، وشرح أحوال العمال المصريين في الصناعة والزراعة، متناولاً شروط العمل وساعاته، والحالة المعيشية والصحية للعامل المصري، وعرض أحوال العمال في مصانع السجاير ومحال القطن، وأشاد بموقف الملك فؤاد الأول من العمال «الذي كان أول ملك مصري شُيدت في عهده مساكن العمال — بقرار من وزارة محمد محمود باشا — بشارع مدرسة الطب بالسيدة زينب على أحسن نمط وزودت بالملاعب الرياضية وبكل ما يضمن للعامل الصحة والرفاهية».^٢ وتكشف هذه الكلمة عن اتجاه ممثل الاتحاد

^١ محمد يوسف المدرك، عمال مصر مع عمال العالم، ص ٩.

^٢ من أحمد إسماعيل إلى الدكتور زكي بدوي، يوليو ١٩٤٦م، رسالة شخصية.

المصري الذي كان يتزعمه داود راتب بك عضو حزب الأحرار الدستوريين، فهو حين تعرض لشركات الاحتكار التي كانت تدعمها الامتيازات الأجنبية، إنما كان يعبر عن وجهة نظر البرجوازية الوطنية التي كانت تسعى لأن تجد لنفسها مكاناً في اقتصاديات البلاد بالتحلل من منافسة رأس المال الأجنبي، وهي الموجة التي أخذت في الارتفاع بعد الحرب الأولى، وتمثلت في مشروع بنك مصر، كما حرص على الإشادة بما أقدمت عليه حكومة الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٩م من إقامة مساكن للعمال بحي السيدة زينب، ولكن تلك المساكن لم تكن من نصيب العمال إلا اسماً فقط، فقد أجرتها حكومة صدقي إلى موظفيها وحرمت العمال من سكنها.

واشترك الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري — بعد ما آلت زعامته إلى عباس حليم — في المؤتمر السادس للاتحاد الدولي الذي عقد في مدريد في يوليو عام ١٩٣١م ومثل الاتحاد المصري سكرتيه محمد إبراهيم زين الدين الذي عرض على المؤتمر ما قامت به حكومة صدقي من تكبيل للحرية النقابية واضطهاد لأعضاء الاتحاد فأصدر المؤتمر احتجاجاً على هذه التصرفات دعا فيه جميع دول العالم إلى التدخل لدى الحكومة المصرية لإيقاف حركة القمع الموجهة ضد الحركة العمالية المصرية، وفيما يلي نص ذلك الاحتجاج:

«إن هذا المؤتمر الذي يمثل أربعة عشر مليوناً من العمال المنتظمين في اتحادات النقابات المنضمة إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال، يحتج بشدة على الاعتداء الذي توقعه الحكومة المصرية باستخدامها القوة لقمع حركة الاتحاد العام، وجهوده الطيبة في ذلك البلد، وهو يطالب حكومة العمال بإنجلترا وغيرها من الحكومات أن تستخدم مساعيها لدى الحكومة المصرية لمنعها من مقاومة حركة العمال الذين لا يستحقون الاضطهاد، ما داموا يطالبون بحقوقهم الاقتصادية وبالتشريع الذي يكفل لهم الحماية.»

وفي نفس الوقت تقرر إيفاد والتر سكفنلز سكرتير الاتحاد الدولي إلى مصر، ليتصل بالنقابيين المصريين ويدرس مشاكلهم على الطبيعة.^٢

وفي خريف عام ١٩٣١م وصل سكفنلز إلى مصر، وحاولت حكومة صدقي أن تحول بينه وبين الاتصال بالعمال، ولكن الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري نجح في

^٢ Zaki Badaoui, Les problemes du travail, p. 35

إقامة مؤتمر بالمعادي حضره ممثلون عن ٣٣ نقابة من نقابات الاتحاد، ودام الاجتماع ثلاث ساعات وقف خلالها سكفنلز على أحوال العمال المصريين كما رواها له ممثلوهم.^٤ وأوصاهم بالعمل على تحسين النقابات وإيجاد الروابط القوية بينها ومراعاة أن يكون رؤساء النقابات من العمال والاتصال بمكتب الاتحاد الدولي للاستعانة بإرشاداته على تنظيم أحوال النقابات المصرية، وطلب منهم الإعداد لمؤتمر عام يحضره عمال مصر في نوفمبر عام ١٩٣١ م لمناقشة أحوالهم على أن يشترك سكفنلز في أعماله.^٥

إن الساعات الثلاث التي التقى فيها سكفنلز بممثلي ٣٣ نقابة لم تكن كافية لاطلاع الاتحاد الدولي على أحوال العمال المصريين، كما أن هذا الاجتماع الذي دبره عباس حليم لم يُتَح الفرصة لسكفنلز حتى يقف على وجهة نظر بقية طوائف العمال، كما أن الحكومة لم تُتَح له فرصة زيارة المصانع والشركات ليتسنى له الاطلاع على أحوال العمال المصريين على الطبيعة، ولذلك لم تكن زيارة سكرتير الاتحاد الدولي لمصر على قدر كبير من الأهمية، فمنذ انقضت تلك الزيارة لم يُبَدِّ الاتحاد الدولي اهتمامًا بالعمال المصريين، كما لم يَقم سكفنلز بزيارة مصر مرة أخرى لحضور المؤتمر الذي وعد بالاشتراك فيه في نوفمبر عام ١٩٣١ م، ولعل السبب في هذا يرجع إلى أن النقابات المصرية لم تُقم بعقد المؤتمر، واكتفى سكفنلز بتوجيه رسالة إلى العمال المصريين شكرهم فيها على ما لقيه من حفاوة حين قام بزيارة مصر، وأثنى على «إدراك العمال المصريين لأهمية التضامن الدولي الذي هو أساس الحركة النقابية الممثلة في الاتحاد الدولي لنقابات العمال»، وناشد عمال مصر أن يعملوا على توحيد صفوفهم «لكي تتقدّم النقابات المصرية إلى المستوى الذي يتفق والأعمال العظيمة التي عليها أن تؤديها مشتركة فيها مع الحركة العمالية المنظمة في جميع أنحاء العالم»؛ لأن «العمال في جميع أنحاء العالم يسلمون بأن هناك وسيلة وحيدة فعالة لحماية مصالحهم هي الاتحاد وتحقيق التضامن بين عناصر الطبقة العاملة بتكوين النقابات القوية»، وختم رسالته بمناشدة العمال المصريين الانضمام إلى النقابات وتسييد اشتراكاتها، لكي يدعموا نضالها.^٦

^٤ البلاغ، ١٠/٧/١٩٣١ م.

^٥ المساء، ١٢/١٠/١٩٣١ م.

^٦ المساء، ١٥/١٢/١٩٣١ م.

وانقطع حبل الاتصال بين الاتحاد العام لنقابات عمال القُطر المصري وبين الاتحاد الدولي، ويبدو أن انشغال الاتحاد المصري بدفع اضطهاد الحكومة ومقاومتها لنشاطه، وكذلك وقوع الانقسام في صفوف الحركة العمالية المصرية نتيجة الصراع الذي نشب بين الوفد وعباس حليم، قد حال بينه وبين متابعة الاتصال بالاتحاد الدولي، ولعله رغب عن هذا الاتصال حين أدرك عدم جدوى تدخله لدى الحكومة المصرية.

ولم تكن نقابات العمال المصرية هي وحدها التي نفرت من الاتحاد الدولي لنقابات العمال، فقد ضاقت معظم النقابات العمالية في بلدان العالم الأخرى بسياسة الاتحاد التي أخذت ترمي إلى عرقلة مساعي النقابات التي تستند إلى جموع العمال البائسين وعمال المستعمرات، كما دأب على اتباع سياسة المساومة التي تؤدي إلى التنازل عن بعض الحقوق المكتسبة، استنادًا إلى تأييد الأرستقراطية العمالية، وبذلك يحتفظ حتى باستقلاليتة الطبقية، مما أدّى إلى انفضاخ معظم النقابات العمالية من حوله.

وعندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها في عام ١٩٤٤م سارعت اتحادات نقابات عمال إنجلترا وفرنسا والاتحاد السوفييتي بالدعوة إلى تكوين اتحاد عالمي لنقابات عمال العالم أجمع بدون تفرقة بين الدول الكبرى والصغرى، والمنتصرة والمدحورة، وقبل الدعوة ٥٣ اتحادًا نقابيًا، وعقد المؤتمر التمهيدي بلندن في ٦ من فبراير عام ١٩٤٥م، وقرر انتداب لجنة لوضع لائحة نظام الاتحاد وتوجيه الدعوة لعقد مؤتمر آخر يجتمع في باريس في ٢٥ من سبتمبر من نفس العام لإقرار اللائحة وإعلان تشكيل الاتحاد.^٧

وفي ذلك الوقت كانت النقابات المصرية قد شُبّت عن الطوق وأخذت تتحرر قياداتها — نسبيًا — من السيطرة البرجوازية، كما برزت في الأفق قيادات نقابية جديدة عُرفت بميولها اليسارية وبانتمائها إلى المنظمات الشيوعية المصرية، وكان أبرز هؤلاء فريقان أحدهما كان ينتمي إلى جناح النقابيين الشيوعيين الذين خرجوا على المنظمات الشيوعية التي كانت موجودة في ذلك الحين، وكوّنوا تنظيمًا مستقلًا اتخذ من منطقة شبرا الخيمة مركزًا لنشاطه، وتصدى لقيادته محمد يوسف المدرّك، ومحمود محمد العسكري، وطمه سعد عثمان. وثانيهما كان ينتمي إلى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني، اتخذ من مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية مركزًا لنشاطه، وتصدى لقيادته حسين كاظم ومراد القليوبية ومحمد عبد الحليم ودافيد نحوم.

^٧ المدرّك، عمال مصر مع عمال العالم، ص ١٠.

وما أن ترددت أنباء الدعوة إلى حضور المؤتمر التأسيسي لاتحاد النقابات العالمي W.F.T.U حتى سعى قادة مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية إلى إيفاد وفد يمثل نقابات عمال مصر في المؤتمر المزمع عقده في باريس، واتصلوا بوزارة الشؤون الاجتماعية للتشاور في هذا الموضوع، فسألهم المسؤولون عما إذا كانوا قد تلقوا دعوة رسمية، فأجابوا بالنفي، عندئذ أبدى المسؤولون اعتذارهم عن المساهمة في إيفاد وفد نقابي مصري طالما لم توجّه الدعوة للنقابات المصرية.

وفي نفس الوقت دعا فريق النقابيين الذي تزعمه المدرك إلى تكوين لجنة تحضيرية من ممثلي جميع نقابات عمال مصر لانتخاب مندوب يمثل عمال مصر في المؤتمر التأسيسي لاتحاد النقابات العالمي،^٨ واستجاب للدعوة معظم نقابات العمال؛ فأوفدت مندوبين عنها لحضور اجتماع اللجنة التحضيرية الذي عُقد بدار نقابة عمال المحال العمومية بالقاهرة في مساء ٣٠ أغسطس عام ١٩٤٥م، برئاسة المدرك وسكرتارية طه سعد عثمان، وبدأ الاجتماع ببيان ألقاه رئيس الاجتماع تناول فيه تاريخ مؤتمرات العمال الدولية وواجب عمال مصر حيال المؤتمر التأسيسي لاتحاد النقابات العالمي المزمع عقده بباريس، وبعد أن تداول الحاضرون في الأمر وافقت النقابات على إيفاد مندوب إلى المؤتمر، ورشح البعض محمد يوسف المدرك لهذه المهمة، وقام البعض بترشيح دافيد نحوم على أن يتحمل جانباً من نفقات سفره، وأخذت الأصوات على المرشحين نداء بالاسم ففاز المدرك بالأغلبية، وامتنعت بعض النقابات عن التصويت، ثم اختار الحاضرون أعضاء لجنّتي المالية والدعاية اللتين تقرر إقامتهما لتقوم الأولى بجمع تبرعات النقابات لتغطية نفقات سفر المندوب، وتتولى الثانية الدعاية للمؤتمر.^٩

وفي نفس الوقت قرر مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية إيفاد وفد آخر كان مكوناً من دافيد نحوم ومراد إلياس القليوبية ومحمد عبد الحليم، كما قرر حزب العمال المصري إيفاد أحمد المصري ومراد عطيه، باعتبارهما ممثّلين لعمال الإسكندرية، وأوفدت نقابة عمال النقل محمد إبراهيم زين الدين، الذي عده العمال ممثلاً للمخابرات البريطانية في المؤتمر.

^٨ مقابلة شخصية مع محمد يوسف المدرك، ٢/١/١٩٦٥م.

^٩ محضر جلسة اللجنة التحضيرية، ٣٠/٨/١٩٤٥م (انظر/ ملحق «٢»).

ووصل الجميع إلى باريس، وأدعى كل منهم دون غيره تمثيل العمال المصريين، فعكس هذا الخلاف انقسام الحركة العمالية المصرية وتفرق المنظمات العمالية شيئاً وأحزاباً، وتضاربت الأقوال حول من قاموا بتمثيل عمال مصر في المؤتمر، فذكر المدرك في البيان الذي أصدره تحت عنوان «بيان لعمال مصر» أنه قد طلبت منه لجنة التفويضات بالمؤتمر أن يصل إلى اتفاق مع دافيد نحوم حول العضوية، فاتفق معه على أن يكون الوفد المصري مكوناً من المدرك مندوباً أساسياً لمصر، ومراد إلياس القليوبي مندوباً احتياطياً، ومحمد عبد الحليم مستمعاً، ودافيد نحوم مترجماً، وأنه نظراً لعدم حضور الثاني والثالث اعتمد المدرك مندوباً ونحوم احتياطياً، وذكر أن ذلك مثبت بالصفحة رقم ٢١٦ من الطبعة الإنجليزية لأعمال المؤتمر. وقد كتبنا إلى دار النشر الخاصة باتحاد النقابات العالمي بلندن (بتوصية من النقابي الشيوعي أحمد طه) نطلب موافقتنا بنسخة من الطبعة الإنجليزية لأعمال المؤتمر التأسيسي للاتحاد العالمي، وجاءنا الرد بالاعتذار عن تلبية الطلب لنفاذ الطبعة منذ عهد بعيد، وقام مستر ماكويني T. F. Mcwhinnie مدير الدار ١٠ — مشكوراً — بمدنا ببعض المعلومات عن المؤتمر التي ذكر أنه قد استقاها من النسخة الخاصة بالدار. ونتبين منها أنه قد مثل عمال مصر في المؤتمر منظماتان نقابيتان هما: اللجنة التحضيرية، ومؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية. ومثل الأولى المدرك مندوباً عن ٧٨ ألف عامل، أما الثانية فقد مثلها أحمد المصري ومراد عطية مندوبين عن ٦٠ ألف عامل، ولكننا نميل إلى الشك في الجانب الخاص بالمندوبين في هذه المعلومات، فقد ذهب أحمد المصري ومراد عطية إلى باريس كممثلين لعمال الإسكندرية — في الظاهر — بينما كانا ممثلين لحزب العمال المصري الذي كان يتزعمه عباس حليم في الحقيقة، فليس من المعقول أن يوكل إليهما مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية مهمة تمثيله في المؤتمر التأسيسي للاتحاد العالمي لسببين، أولهما، أن قيادة مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية كانت بأيدي النقابيين اليساريين من أعضاء الحركة الديمقراطية للتححر الوطني، وهم بحكم اتجاههم السياسي يعارضون كل ما اتصل بحزب العمال المصري باعتباره واجهة برجوازية للسيطرة على حركة العمال، وثانيهما، أن المؤتمر أوفد ممثلين عنه لحضور المؤتمر التأسيسي للاتحاد

^{١٠} من ت. ف. ماكويني مدير دار اتحاد النقابات العالمي للنشر بلندن إلى رءوف عباس حامد، رسالة شخصية، ٧/٤/١٩٦٥ م.

العالمي هم دافيد نحوم ومحمد عبد الحليم ومرد إلياس القليوبي، ولذلك لم يكن من المعقول أن يتكبد نفقات سفرهم ثم يعهد إلى غيرهم بتمثيله في المؤتمر، كما ذكر ماكويني في رسالته أيضًا أنه لم يرد بتقارير أعمال المؤتمر أية إشارة إلى أن أحدًا من ممثلي عمال مصر قد ألقى كلمة أمام المؤتمر. ويتناقض هذا مع ما ورد بمجلة الضمير^{١١} من أن محمد يوسف المدرك قد ألقى كلمة أمام المؤتمر باسم عمال مصر، وما جاء بجريدة العمل^{١٢} - لسان حال حزب العمال المصري - من أن أحمد المصري تقدم إلى مؤتمر النقابات العالمي (بوصفه ممثلًا لاتحاد نقابات العمال بالإسكندرية) بالمطالب الآتية:

أولاً: بالنسبة لمصر:

- (١) يجب تعديل وإتمام التشريعات الاجتماعية القائمة طبقًا لبرنامج يوضع بالاتفاق مع ممثلي النقابات.
- (٢) تطبيق قانون عقد العمل المشترك.
- (٣) تحديد ساعات العمل بأربعين ساعة أسبوعيًا.
- (٤) إدخال نظام التأمين الاجتماعي.
- (٥) العمل بنظام الإجازات السنوية بأجر كامل.
- (٦) مكافحة البطالة الناشئة عن الحرب.
- (٧) وضع حدٍّ أدنى للشروط الصحية بالمصانع.
- (٨) تنظيم العمل الفني بالتدريب المهني.
- (٩) إنشاء نقابات لعمال الزراعة.
- (١٠) تأميم الصناعات الكبرى وإلغاء الاحتكارات الدولية.
- (١١) حماية خدم المنازل.
- (١٢) تعميم التعليم الإجباري.
- (١٣) تطبيق مجموعة تشريعات العمل الدولية وتشريعات الملاحه.
- (١٤) إنشاء محاكم عمالية.

^{١١} الضمير، ٢٤ / ١٠ / ١٩٤٥ م.

^{١٢} العمل، ١٥ / ١ / ١٩٥٠ م.

ثانياً: بالنسبة للهيئة النقابية الدولية:

تقترح مصر الآتي:

- (١) تنظيم حملة دعاية واسعة النطاق لضمّ جميع عمال العالم إلى هذه الهيئة.
- (٢) إنشاء مكتب دائم في باريس.
- (٣) إنشاء فروع لهذا المكتب في عواصم العالم.
- (٤) إصدار مجلة شهرية بعدة لغات.
- (٥) نشر جميع الكتب التي تتناول المسائل العمالية وتوزيعها في جميع أنحاء العالم.
- (٦) إنشاء مكتب دائم للعمال العرب في القاهرة يتبع المكتب الدائم للاتحاد.
- (٧) تنفيذ قرارات المؤتمر النقابي الدولي إجبارياً بعد أن تقرها برلمانات كل دولة مشتركة في المؤتمر.

لذلك لا نستطيع أن نأخذ بكل ما جاء برسالة ماكويني، كما لا يمكننا الاعتماد على دوريات المنظمات العمالية المصرية وحدها كمصدر لموقف عمال مصر في المؤتمر وكل ما يمكن أن نخرج به دون أن نتورط في الخطأ، أن عمال مصر قد مثلوا في المؤتمر باتجاهين، اتجاه يساري تمثل في اللجنة التحضيرية التي كانت تضم ١١٥ نقابة بلغ عدد أعضائها ٧٨ ألفاً، ومؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية، وكان يضم ٦٠ ألف عضو. واتجاه يميني تمثل في مؤتمر نقابات عمال الإسكندرية، واتحاد نقابات النقل بالقاهرة، ولكن الاتجاه اليساري أفلح في أن يسيطر على الموقف، وأن يكسب لمصر عضوية المجلس العام لاتحاد النقابات الدولي بانتخاب المدرك عضواً بالمجلس.

ومهما يكن الأمر فقد كان المؤتمر فرصة مناسبة لالتقاء قادة عمال مصر بزملائهم قادة عمال البلاد العربية، فنسقوا العمل بينهم في المؤتمر، واستطاعوا أن يكونوا داخل المؤتمر كتلة عريضة جمعت عمال البلاد العربية، والبلاد المستعمرة، ورفعت شعار العمل في الحقل الوطني لينال كل بلد استقلاله التام. وقد نشب صراع بين ممثلي العمال العرب، وممثلي الاتحاد الصهيوني بفلسطين (الهستدروت) حول اختيار مندوب الشرق الأدنى والأوسط في اللجنة التنفيذية لمؤتمر النقابات العالمي واستطاعت الوفود العربية كسب تأييد عمال الاتحاد السوفييتي ودول شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية؛ فتمّ اختيار مصطفى العريس ممثل عمال لبنان مندوباً عن الشرق الأدنى والأوسط باللجنة التنفيذية للاتحاد

العالمي. كما حقق ممثلو العمال العرب انتصارًا آخر على مندوبي (الهستدروت) حين أحبطوا المحاولات الصهيونية التي كانت ترمي إلى دفع المؤتمر إلى إصدار قرار لتأييدها.^{١٣} وقد أوجد اتصال عمال مصر بعمال البلاد العربية خلال المؤتمر جُوءًا من التعاطف بين الحركة النقابية المصرية، والحركة النقابية في سوريا ولبنان وفلسطين، وحين قامت حكومة النقراشي باعتقال بعض الزعماء النقابيين في يناير عام ١٩٤٦م، وجّه إبراهيم بكري رئيس وفد سوريا في المؤتمر كتابًا إلى رئيس وزراء مصر احتجّ فيه على اعتقال القادة النقابيين، وعد ما أقدمت عليه الحكومة المصرية أسلوبًا فاشيًا يسيء إلى سمعة مصر في البلاد العربية، ويفقدها عطف وتأييد الرأي العام الديمقراطي في العالم، كما يضعف تضامن واتحاد الشعب المصري في هذه المرحلة الهامة من مراحل نضاله الوطني، ولا يخدم إلا الأوساط الاستعمارية الباغية، كما أرسل مصطفى العريس رئيس اتحاد نقابات عمال لبنان برقية احتجاج إلى رئيس الحكومة المصرية باسم عمال لبنان، وطالب بالإفراج عن المعتقلين «صونًا لسمعة مصر، واحترامًا لأبسط مبادئ الديمقراطية».^{١٤}

واستمرت العلاقات قائمة بين اتحاد النقابات العالمي W.F.T.U والحركة العمالية المصرية بشكل أو بآخر، فبرغم عدم وجود ممثلين لعمال مصر في المؤتمر الثاني للاتحاد العالمي الذي عقد بميلانو في ٩ يوليو عام ١٩٤٩م، انتخب المدرك مرة أخرى عضوًا بالمجلس العام للاتحاد.^{١٥} واشتركت اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر في مؤتمر الاتحاد العالمي للنقابات المنعقد في برلين عام ١٩٥١م بممثلين هما أحمد طه وحسن عبد الرحمن وقد اتخذ المؤتمر قرارًا بالتضامن مع الشعبين المصري والسوداني في نضالهما ضد الاستعمار البريطاني.^{١٦}

علاقة عمال مصر بعمال السودان

رأينا كيف أدّى اتصال مندوبي المنظمات النقابية المصرية بمندوبي المنظمات العمالية العربية خلال المؤتمر التأسيسي لاتحاد النقابات العالمي في باريس (سبتمبر عام ١٩٤٥م)،

^{١٣} الضمير، ٢٤/١٠/١٩٤٥م.

^{١٤} بيان مشترك من اللجنة التحضيرية ومؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية، فبراير ١٩٤٦م.

^{١٥} من ت.ف. ماكوييني إلى رءوف عباس حامد، رسالة شخصية، ٧/٤/١٩٦٥م.

^{١٦} أحمد طه وآخرون، الطبقة العاملة والكفاح المصري السوداني المشترك، ص ٣١.

إلى إيجاد صلة تعاطف بين المنظمات العمالية المصرية والمنظمات العمالية العربية، ولكن هذه الصلة لم تصل إلى مرحلة التفكير في إقامة منظمة نقابية عربية إلا بعد عام ١٩٥٢م. أما بالنسبة للسودان، فقد كانت علاقة المنظمات النقابية المصرية بالنقابات السودانية ذات طابع خاص بحكم ارتباط السودان بمصر، وبقضية النضال المشترك ضد الاستعمار البريطاني. وترجع علاقة عمال مصر بعمال السودان إلى منتصف الأربعينيات، حين كانت مقاليد أمور الحركة العمالية السودانية بيد السودانيين اليساريين الذين حرصوا على إقامة علاقات بينهم وبين المنظمات العمالية المصرية التي كانت تسيطر عليها القيادات اليسارية الجديدة.

وكان مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية أول اتحاد نقابي مصري يكون رأياً في المسألة السودانية في أثناء زيارة وفد مؤتمر الخريجين السوداني لمصر في ربيع عام ١٩٤٦م، فأعلن بنشرته الخاصة أن رأى المؤتمر في المسألة السودانية ينحصر في النقاط التالية:^{١٧}

أولاً: أن العمال المصريين يؤمنون بأن قضية الشعب السوداني هي قضية الشعب المصري. **ثانياً:** أنه لا يمكن الفصل بين القضيتين، وأنهم يحاربون كل محاولة للفصل بين القضيتين.

ثالثاً: أن العمال المصريين يؤمنون أن المشكلة الاستعمارية لا تحل إلا بالكفاح الشعبي.

رابعاً: أن العمال المصريين يؤمنون بشعار واحد «كفاح مشترك ضدّ عدو مشترك».

وحدث أن أضرب عمال السكك الحديدية بعطبرة يوليو عام ١٩٤٧م مطالبين بتحسين أجورهم وإنقاص ساعات عملهم وإعطائهم حق تكوين النقابات، وأيد جميع عمال السودان المضربين فأعلنوا الإضراب العام لمساندتهم. وقامت حكومة السودان بمواجهة الإضراب بالعنف، ونقلت زعماء العمال إلى أقاصي السودان، ولتهدئة الحالة أصدرت ما عُرف بمشروع ولبي (نسبة إلى ولبي مدير السكك الحديدية في ذلك الحين)، وكان يقضي بأن تقسم الورش إلى عنابر ينوب عن كل عنبر لجنة من خمسة أعضاء يرأسها إنجليزي، وتقوم الإدارة باختيار وكيلها، ثم يختار العمال الأعضاء الثلاثة الآخرين

^{١٧} المؤتمر، نشرة غير دورية، يصدرها مؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية، ٥، ٢٥ / ٤ / ١٩٤٦م.

وتتكون لجنة عليا من رؤساء هذه اللجان لتعبر عن رأى العمال عامة، وكان ذلك يعني أن اللجنة العليا ستضم الإنجليز وحدهم، وأن هؤلاء هم الذين سيرفعون للحكومة مطالب العمال السودانيين! لذلك أضرب عمال السكك الحديدية جميعًا يوم ٢٧ يناير عام ١٩٤٨ م بمجرد إعلان المشروع احتجاجًا عليه.

وقد أثارت أساليب القمع التي اتبعتها حكومة السودان لمواجهة هذا الإضراب عاطفة العمال المصريين، فرفع محمد يوسف المدرك مذكرة إلى مكتب العمل الدولي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، واتحاد النقابات العالمي — بوصفه مندوب مصر في الاتحاد العالمي للنقابات — شرح فيها قضية العمال المضربين، وطالب الحكومات المصرية والسودانية والإنجليزية باسم عمال مصر بالعمل على رفع الظلم عن أولئك العمال «ليتمتعوا بحقوقهم في تكوين نقابات للدفاع عن حقوقهم المهضومة عملاً بحماية الحريات الأساسية للإنسان ومنها الحرية النقابية»، كما وجه المدرك نداء إلى العمال المصريين في السودان — الذين كان بعضهم قد أيد الحكومة السودانية في موقفها من العمال المضربين — ناشدهم فيه العدول عن موقفهم، والانضمام إلى إخوانهم العمال السودانيين في نضالهم من أجل رفع مستوى معيشتهم.^{١٨}

وظلت علاقة عمال مصر بعمال السودان محصورة في نطاق التعاطف حتى انتقلت إلى الحيز التنظيمي بعد أن نجحت العناصر السودانية في تكوين الاتحاد العام للعمال (نوفمبر عام ١٩٥٠ م) بعد سلسلة من الإضرابات العامة، ورفع الاتحاد الوليد شعار «الكفاح المشترك مع الشعب المصري»، ونادى بحق تقرير المصير للشعب السوداني. وهي نفس الشعارات التي كانت ترفعها اللجنة التحضيرية لاتحاد النقابات في مصر، وهي التي كان للحركة الديمقراطية للتححر الوطني نصيب كبير في قيادتها، كما تضمن ميثاق الطبقة العاملة الذي أصدرته أكثر من مائة نقابة عمالية في نهاية عام ١٩٥٢ م نفس الشعارات.^{١٩} ولذلك كان من الطبيعي أن تقوم صلة وثيقة بين الاتحاد العام السوداني، ولجنة التحضيرية لاتحاد النقابات في مصر.

وتجلت مظاهر هذه الصلة في الدعوة التي وجهها الاتحاد العام السوداني إلى اللجنة التحضيرية لحضور مؤتمره المنعقد في ديسمبر عام ١٩٥١ م، فأوفدت اللجنة التحضيرية

^{١٨} الأيام، لسان حال السودانيين بمصر، العدد العاشر، ١٥/٤/١٩٤٨ م.

^{١٩} أحمد طه وآخرون، المرجع السابق، ص ٨-١٠.

ثلاثة مندوبين تلبية لدعوة الاتحاد السوداني، وبرغم أن المندوبين المصريين حضروا كمراقبين؛ فإنهم قاموا بإلقاء أربعة تقارير للتعبير عن وجهة نظر اللجنة التحضيرية، وتناول التقرير الأول الاتحاد العالمي للنقابات مبيناً أغراضه وكيفية تكوينه، وما حققه من أعمال، وموقفه من كفاح الشعبين المصري والسوداني، أما التقرير الثاني فكان عن مؤتمر شعوب الشرقين الأدنى والأوسط وشمال إفريقيا للسلام الذي دعا إليه مجلس السلام العالمي بالقاهرة في فبراير عام ١٩٥٢م، وفيه استعراض سريع للحرب وما جرّته من ويلات على الشعوب الآمنة والطبقات الكادحة خاصة، وعرض لفكرة السلام، وانتهى التقرير بإبراز أهمية حضور هذا المؤتمر لما يمكن أن يُتيحه من فرص تخدم القضية الوطنية، وكان التقرير الثالث عن الكفاح المشترك وضرورته لحل المشاكل المشتركة وعلى رأسها طرد المستعمر، وتناول التقرير الرابع تاريخ وتطور الحركة النقابية المصرية، وعرض لأسباب تخلفها ومقومات نجاحها.^{٢٠} ولم يصلنا النصّ التفصيلي لهذه التقارير كما لم نعثر عليها لدى أنور مكار الذي كان على رأس وفد اللجنة التحضيرية؛ فقد أودت حملة الاعتقالات التي تمتّ عقب حريق القاهرة بوثائق اللجنة التحضيرية ومن بينها هذه التقارير. ومهما يكن الأمر فقد قُصّ نشاط المندوبين المصريين مضاجع السلطات الحاكمة في السودان، فأمرت بترحيلهم بالقوة بالطائرة بعد أن فرضت عليهم ضماناً مالياً قدره مائة جنيه تبرّع بدفعها أحد السودانيين.

وقامت اللجنة التحضيرية بتوجيه الدعوة إلى الاتحاد العام السوداني لإيفاد مندوبين عنه لحضور المؤتمر الذي كان مقرراً عقده في ٢٧ يناير عام ١٩٥٢م، فقبل الاتحاد السوداني الدعوة، وأوفد أربعة مندوبين لحضور المؤتمر، ولكن صادف حضوره يوم ٢٦ يناير حريق القاهرة وإلقاء القبض على لفيق من زعماء اللجنة التحضيرية بعد إعلان الأحكام العرفية، فتدخل الوفد لدى رئيس وزراء مصر مطالباً بالإفراج عن المعتقلين من زعماء اللجنة التحضيرية وأرسل إلى السودان لتنظيم حملة جمع توقيعات للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين من النقابيين المصريين.

وحين عازمت اللجنة التحضيرية على عقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام المصري في المدة من ١٣-١٥ سبتمبر ١٩٥٢م، جدّت الدعوة للاتحاد العام السوداني، فأرسل وفداً

^{٢٠} المصدر السابق، ص ٤٨.

لحضور المؤتمر ساهم في إعداد لائحة اتحاد عمال مصر، وحين تأجل عقد المؤتمر قَدَّم الوفد السوداني مذكرة احتجاج إلى السلطات المصرية.^{٢١} لقد كانت العلاقات الخارجية للحركة العمالية المصرية تتمثل في مظهرين: أولهما، حضور بعض مؤتمرات العمال الدولية على نطاق محدود دون أن تُسهم مساهمة فعالة في نشاط المنظمات العمالية الدولية. وثانيهما، قيام علاقات التعاطف بين الحركة العمالية المصرية والمنظمات النقابية في سوريا وفلسطين ولبنان والسودان، ولكنها تطورت بالنسبة للأخيرة في مطلع الخمسينيات إلى المشاركة الإيجابية في الأعمال التنظيمية الخاصة بالحركة العمالية في كل من مصر والسودان.

^{٢١} المصدر السابق، ص ١١-١٢.

خاتمة

ظهرت الحركة العمالية المصرية كنتيجة لنشوء الطبقة العاملة المصرية في أحضان المشروعات الصناعية ومشروعات المرافق العامة التي أقامتها رءوس الأموال الأجنبية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين؛ فتمكن العمال من تحقيق وجودهم الطبقي خلال الفترة من عام ١٨٩٩ إلى عام ١٩١٤م، وتلقنوا أول دروس العمل النقابي على يد العمال الأجانب، الذين قادوا ووجهوا الإضرابات العمالية الأولى في تاريخ الحركة العمالية المصرية، ثم انفصل العمال المصريون عن رفاقهم الأجانب وكونوا نقابات مصرية صميمة سرعان ما اتخذت جانب النضال الوطني تحت زعامة محمد فريد. وكان العمل النقابي في تلك الحقبة مقصوراً على المطالبة بتحسين ظروف العمل وشروطه، والمطالبة بزيادة الأجور.

وبرغم أن فترة ما بين الحربين كانت مهذاً لاتحادات النقابات التي ظهرت في أواخر العقد الثالث من هذا القرن؛ فإن ظهور هذه الاتحادات لم يؤد إلى وضع أسس ثابتة للعمل النقابي أو إيجاد أيديولوجية عمالية ذات خط واضح؛ لأن تلك الاتحادات لم تقم على أساس التطور الطبيعي للحركة، ولكنها قامت بدوافع سياسية وشخصية أكثر منها عمالية، ولذلك كانت أضعف من أن تقاوم سخط السلطات عليها واضطهادها لها، وكانت تنهار بمجرد توجيه أي ضربة إليها، وكان ضررها على الحركة العمالية أكبر من فائدها. وشهدت تلك الفترة كذلك ازدياد نشاط النقابة واتساع نطاقه، وساعد على ذلك ازدياد رءوس الأموال المستغلة في الإنتاج، فقد ازداد عدد المشروعات الصناعية والتجارية، فزاد عدد العمال وتنوعت حاجاتهم فالتفوا حول نقابات مؤسساتهم.

ولما كانت الموازنة بين النظم الاجتماعية المختلفة تقتضي مستوى معيناً من الثقافة، وتتطلب لدى الفرد درجة معينة من التحرر المادي والفكري، وهو ما لم يتوافر منه شيء

للعامل المصري في تلك الحقبة من الزمان، فقد شغلت النقابات المصرية عن الاشتراكية بالمسائل التعاونية التي تُهمُّ أعضائها مباشرة.^١ ولم تلقَ المحاولة المبكرة التي قام بها اليساريون لتكوين حزب اشتراكي مصري إلا تأييدًا محدودًا جاء معظمه من المثقفين وليس من العمال، كما أن المنظمات الشيوعية التي تكوّنت في خلال سنوات الحرب الثانية وما بعدها كانت محدودة الأثر، لقيامها أساسًا على جهود الأجانب ولاهتمامها بالتغلغل في صفوف الطلبة، فلم تستطع أن تجند من العمال إلا أفرادًا معدودين، وحتى هؤلاء الذين جندتهم المنظمات الشيوعية عُزلوا عن القاعدة التي كانت تضمُّ معظم أعضاء النقابة، ولذلك اقتصر نشاطهم على التهييج السياسي، وتوجيه المظاهرات لخدمة أهداف منظماتهم.

ولم تبقَ الحركة عمالية خالصة، بل خضعت إلى حدٍّ كبير لمختلف العوامل والتيارات السياسية الداخلية، وكان ذلك نتيجة لسعي الهيئات والأحزاب السياسية المختلفة إلى اجتذاب العمال إليها، وإخضاع نقاباتهم لإمرتها، حتى تستمد منها القوة، وتتخذ منها سلاحًا تشهره على الهيئات والأحزاب الأخرى، وقد لجأت هذه الأحزاب إلى تحقيق غرضها بطرق مختلفة، فكانت تضمُّ بعض العمال من صنائعها إلى النقابات وتناصرهم حتى تصبح لهم الكلمة العليا في النقابة، أو تقوم النقابة باختيار رئيس أو مستشار لها من الشخصيات البارزة في المحيط السياسي، أو من المحامين المنتمين إلى أحزاب معينة، وكان مما يدفع النقابة إلى هذا الاختيار تصور كفاية أعضائها العمال أحيانًا عن إدارة أعمالها، وصعوبة اتصالهم بأرباب الأعمال والسلطات العامة فيما يهمهم من شئون، وقد قدّم بعض هؤلاء المستشارين والرؤساء للنقابات خدمات لا تنكر، ولكن غالبيتهم كانوا بعيدين عن إدراك حاجات العمال، بل كثيرًا ما كانوا يجهلون كل ما يتعلق بالنشاط النقابي، فلم يكونوا يرون في النقابة إلا وسيلة لنصرة أحزابهم وقضاء مآربهم الشخصية.^٢

والواقع أن أغلبية العمال كانت تناصر حزب الوفد المصري، وذلك بسبب الدعاية الواسعة التي بثها الحزب بين صفوف العمال، والطابع الشعبي الذي اتسم به الحزب في أول أمره، وارتباطه في أذهان الشعب بقضية النضال الوطني ضد الاستعمار البريطاني وضد استبداد القصر الملكي، ودفاعه عن حقوق الجماهير السياسية والانتخابية، فقد

^١ حسين خلاف، نقابات العمال في مصر، ص ٣٧.

^٢ المصدر السابق، ص ٤٠.

قاوم الوفد منذ البداية الانتخاب على درجتين، وأصر على أن يكون الانتخاب مباشراً، وذلك ما كانت تقضي به مصلحته الخاصة وما وافق في نفس الوقت رغبة العمال الذين كانوا يعدون الانتخاب المباشر أحد مطالبهم السياسية الرئيسية حتى تتاح لهم فرصة الاشتراك بطريقة مباشرة في اختيار ممثلي الشعب.

وشجعت الأحزاب السياسية تكوين اتحادات للنقابات الموالية لها أصبحت مجرد أدوات تحركها الأحزاب، ويفسر هذا ظاهرة الاتحادات ذات النشأة المعكوسة، فمن المسلم به أن النقابات هي نواة كل اتحاد عمالي؛ إذ إن الاتحاد العام للنقابات يمثل تجمع المصالح الطبقية للعمال في مواجهة رأس المال، ولكن الاتحادات التي نشأت في فترة ما بين الحربين كانت تقوم أولاً بجهود عدد قليل من النقابيين الذين يتولون تأسيس نقابات جديدة ووضع لوائح لها، وكانت تلك النقابات تتخذ من دور هذه الاتحادات مقار لها، ولذلك لم يقدر لها أن تعمر طويلاً، فسرعان ما كانت تتداعى بمجرد انهيار الاتحاد الذي أسسها.

ولكن السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تميزت بتخلص النقابات — نسبياً — من سيطرة الأحزاب والهيئات السياسية على قياداتها، فتولى قيادة النقابات وتوجيهها عناصر عمالية تمرّست بالعمل النقابي على جميع المستويات، وساهمت العناصر اليسارية في المحاولات التي قامت لتأسيس اتحاد عام لنقابات العمال، فكان نشاطها في منتصف الأربعينيات موجهاً إلى محاولة الحلّول مكان الوفد في السيطرة على قيادة الحركة العمالية وتوجيهها، وإيجاد ركيزة يسارية قوية بين النقابات، ولكن هذه المحاولات مُنيت بالفشل لمقاومة السلطات لها ولعدم وجود البيئة الفكرية الملائمة لنمو الأفكار اليسارية بين صفوف العمال.

وقد واكبت الحركة العمالية النضال الوطني، فساهم العمال في الحركة الوطنية بنصيب كبير، فما من شك أن النقابات التي تأسست في العقد الأول من هذا القرن كانت تدعم نضال الحزب الوطني وتناصره، كما ساهم العمال بنصيب كبير في ثورة ١٩١٩م وكان لهم أثر كبير في نجاحها، ودعموا النضال الشعبي في مواجهة الانقلابات الدستورية — بتحريك من الوفد — فقاوموا حكومات زيور ومحمد محمود وإسماعيل صدقي. وكان للعمال دور بارز في المظاهرات التي قامت في القاهرة وبعض المدن الكبرى في (نوفمبر عام ١٩٣٥م)، احتجاجاً على تصريح وزير خارجية إنجلترا المتعلق بالدستور، وكان لهم بالغ الأثر في حمل الأحزاب على تحقيق الوحدة الوطنية ونبذ خلافاتها السياسية من أجل إعادة دستور ١٩٢٣م. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية دعم العمال النضال الوطني من

أجل الاستقلال والجلء في مواجهة مشروع معاهدة صدقي-بيفن، وأخيراً ساهم العمال في حركة المقاومة الشعبية التي قامت في منطقة القناة عام ١٩٥١م عقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦م، وترك آلاف العمال خدمة قوات الاحتلال مضحين بما كانوا يحصلون عليه من أجور مرتفعة بالقياس إلى مستوى الأجور حينئذ.

ولم تعيش الحركة العمالية المصرية في معزل عن الحركة العمالية العالمية والعربية، فاشتركت المنظمات العمالية المصرية في بعض مؤتمرات العمال الدولية على نطاق محدود، ولكنها لم تكن في موقف يسمح لها بالمساهمة في نشاط المنظمات العمالية الدولية، فلم تكن قادرة — في معظم الأحوال — على سداد قيمة اشتراكها في تلك المنظمات، كما لم يقدّر لها أن تعمّر طويلاً بسبب مطاردة السلطات لها. وقامت صلات تعاطف بين الحركة في مصر والمنظمات النقابية في فلسطين وسوريا ولبنان، وأقامت المنظمات النقابية المصرية علاقات خاصة مع الحركة العمالية في السودان.

وكان للنقابات العمالية دور كبير في حركة المطالبة بتشريع العمل، تلك الحركة التي بلغت أقصى مداها في أواخر الثلاثينيات، واستمرت خلال سنوات الحرب الثانية، وأدت إلى إصدار تشريعات العمل ومن بينها القانون المنظم للنقابات، وقد بذلت النقابات جهوداً كبيرة في إحباط مساعي بعض أرباب الأعمال لمنع إصدار تلك القوانين، كما أبدى رجالها ملاحظات عند تحضير نصوصها، وكان لذلك أثر يُذكر في صدور تلك التشريعات واشتمالها على أحكام موافقة لصالح العمال، كذلك نجحت في خدمة الأغراض التعاونية التي رمت إليها بتقديم الإعانات المختلفة لأعضائها، أما في غير هذه الأمور فقد أصاب الشلل النقابات، باستثناء أقلية ضئيلة منها، فأغلبية النقابات لم تحقق شيئاً من الأغراض النقابية الحقة، فلم توجه العناية الكافية إلى الناحية الاجتماعية والثقافية في حياة الأعضاء ولم تستطع أن تحمل أرباب الأعمال على أن يهتموا بأمر العمال، أو يعقدوا معها اتفاقات تنظم ما يهم العمال من شئون المهنة، كما عجزت عن حمل الرأي العام على تحميم الاعتناء بالعمال عناية كافية، لهذا بقيت قليلة الأثر في حياة أعضائها وحياة الطبقة العاملة على وجه العموم. وبقي مستوى العمال الأدبي والمادي حيث هو أو يكاد، فلم يترتب على وجودها ارتفاع ملحوظ في مستوى الأجور أو نقصان محسوس في ساعات العمل، إلى غير ذلك من الشئون التي تُهم العمال بصفة عامة.

ويرجع ذلك إلى ضعف النقابات المصرية منذ نشأتها، ولهذا الضعف أسباب متعددة، فالنقابات تقوى عادة عندما تقوم الصناعة الحديثة والمشروعات المتركة، فيزداد عدد العمال وتنوع حاجاتهم وتقوى شوكتهم، وكانت مصر حديثة العهد بذاك النوع من

الصناعات أو المشروعات، كما تقوى النقابات حيثما كانت طبقة العمال نشيطة مثقفة، فالعامل المثقف أكثر إدراكًا لفوائد التضامن، وأكثر إخلاصًا لنقابته من غيره، فإذا علمنا أن الجهل كان يسود أغلبية العمال في مصر، وأن الفقر كان يطحن تلك الطبقة بين شقي رحاه، لأدركنا مدى ما كانت تعانيه النقابات التي لم تكن تستطيع تحصيل اشتراكات كبيرة بصفة منتظمة من أعضائها.

ومن جهة أخرى، فإن النقابات المصرية لم يكن لديها من الوقت ما يكفي لاستكمال أسباب نموها والاستفادة من أخطائها وتجاربها الماضية، فقد صادفتها منذ نشأتها صعوبات وعراقيل لم تتغلب عليها إلا في أضيق الحدود، ومن هذه الصعوبات والعراقيل الأزمات الاقتصادية التي وقعت خلال القرن الحالي، وكان من آثارها انصراف الكثير من الأعضاء عن نقاباتهم، ومنها أيضًا عمل الأحزاب المختلفة على إخضاع النقابات لأمرها، واتخاذها وسيلة لتحقيق مآربها، مما صرف النقابات عن الأغراض النقابية الحقة، كل ذلك فضلًا عن المقاومة العنيفة التي لقيتها النقابات من السلطات الإدارية، فكانت دائمًا تحت رقابة البوليس، وكثيرًا ما عمدت السلطات إلى إغلاقها وتشتيد أعضائها، أما أرباب الأعمال فإنهم لم يُرحبوا بوجود النقابة إلا نادرًا؛ إذ لم تعترف أغليبيتهم بوجودها ولم يقبلوا تدخلها في العلاقة بينهم وبين العمال المشتغلين عندهم بل تمسكوا بحقهم في الاتصال بالعمال مباشرة، ووقفوا من النقابات موقفًا عدائيًا صريحًا فحرموا على العمال الانضمام إليها وهددوهم بالطرد. وأخيرًا فإن الشارع مكن للسلطات الإدارية وأرباب الأعمال من مقاومة الحركة العمالية وإضعافها بسكوته عن الاعتراف بالنقابات وتحديد حقوقها وواجباتها. كما أدنى موقفه السلبي منها إلى إبقاء أمورها الداخلية دون ضابط قانوني واضح، فاضطربت علاقاتها بأعضائها، وضعف سلطانها عليهم، وسهل على البعض من عديمي الضمائر استغلالها لتحقيق مآربهم الشخصية والسطو على أموالها، فساد اليأس جموع العمال وفضلوا الابتعاد عن النقابات.^٢

وحين صدر قانون الاعتراف بالنقابات وضعت القيود على الحرية النقابية، وأخضعت النقابات للرقابة الإدارية، وسلط عليها سلاح الحل الإداري، وحرمت من حق إقامة اتحاد عام للنقابات.

^٢ المصدر السابق، ص ٤٨-٥٠.

وكان لظروف الحياة في مصر في تلك السنوات أثر كبير في إضعاف الحركة العمالية، فقد امتصّ الكفاح الوطني الجانب الأكبر من جهود العمال ومنظماتهم، ومن هنا ناصبهم العداء الاستعمار وأعوانه من الطبقات الممتازة التي استحوذت على مصادر الثروة وكانت مع العمال على طرفي نقيض، ولما كانت الحكومات المتعاقبة تمثل مصالح هذه الطبقات، كما تمثل مبادئها وأفكارها، فقد كانت سيقاً مسلطاً على الحركة العمالية، بدد جهود المنظمين النقابيين وحطم كل محاولاتهم لدفع عجلتها إلى الأمام.

وبقدر ما تحملت ظروف الحياة في مصر في تلك السنوات نصيبها في ضعف الحركة العمالية، يتحمل العمال نصيبهم أيضاً، فقد كان الكثيرون منهم تنقصهم روح الطاعة والنظام وحب المهنة والغيرة عليها، والميل إلى تثقيف أنفسهم، وإلى الكفاح في سبيل الطبقة التي ينتمون إليها، بل إن منهم كثيرين كانوا لا يرون في النقابة إلا وسيلة إلى الاستزادة العاجلة من الأجر، والحصول على الإعانات والقروض، فإن لم يجدوا بغيتهم أعرضوا عنها وقطعوا علاقتهم بها.

أما عمال الزراعة فلم يكن لهم دور المشاركة في الحركة العمالية المصرية، لأن ظروف الفلاحين الذين كانوا يرزحون تحت وطأة الإقطاع لم تمكّنهم من إدراك قيمة النقابات ومحاولة تأسيس نقابات تحمي مصالحهم، ولم تُتَح لهم فرصة المشاركة في الحركة العمالية إلا بعد قيام الثورة فتأسست النقابات الأولى للعمال الزراعيين في عام ١٩٦٥م.

الملاحق

ملحق (١)

رسالة شخصية^١ من زكي عبده أبو العلا سكرتير نقابة سائقي وعمال السيارات المختلطة بالإسكندرية إلى محمد حسن عمارة سكرتير عام اتحاد نقابات عمال القُطر المصري.

حضرة المحترم الزميل محمد حسن عمارة

بعد التحية، نحيط علم جنابكم بأننا أرسلنا خطابات بالبريد المستعجل وأخرى مع بعض إخواننا إلى حضرة الزميل أحمد المصري بخصوص حركتنا ولم يتكرم علينا بالرد، واليوم أرسلنا له خطاباً آخر لتسليمه إلى صاحب الشرف زعيم العمال كنص خطابكم الآتي:
يا حضرة الزميل نعرفكم بأننا أصبحنا في حالة يُرثى لها من جملة جهات متعددة.

أولاً: الاضطهاد الواقع علينا من رجال القلم المخصوص فمن سجن وتعذيب إلى محاضر تحرٍ وتشريد ويا ليت الأمر وقف عند هذا الحد، بل تسببوا في

^١ عثرت على هذه الرسالة الخطية لدى محمد حسن عمارة وهي تعطينا صورة واضحة عن حالة الاتحاد العام لنقابات عمال القُطر المصري بعد إقدام الوفد على إقامة المجلس الأعلى للعمل والعمال، كما توضح لنا الوسائل التي كانت تتبعها السلطات مع النقابات والنقابيين، ويرجع تاريخ تدوين هذه الرسالة إلى يونيو ١٩٣٥م.

قطع أرزاق العمال التابعين لنا بإرغام الشركات على طردهم، والآن يلفقون تهمًا جديدة للإيقاع بنا وأمام كل ذلك نحن متمسكون ومثبتون على مبادئنا. **ثانيًا:** قفل دار الاتحاد الذي به نقابتنا ووضع البوليس على سلال المنزل أمام الشقة لمنع فتحه ودخول أي فرد لدفع اشتراكه بالنقابة.

ثالثًا: الدعاية من جهة رجال الإدارة الميثوثة بين المشتركين بالنقابة، وهي تخلي زعيمنا عن الاتحاد المركزي بالإسكندرية، وذلك لعدم وجود الشريف زعيم الحركة بيننا ولو قليل من الزمن لدفع هذه الفرية عنا.

فيا عزيزي نعرفك بأن الإدارة أيضًا لفقت تهمة لي ولبعض إخواننا المجاهدين في الحركة بوساطة نفر من السائقين الذين ليس لهم ذمة ولا ضمير وليسوا مشتركين بنقابتنا، ادعوا علينا بأننا تحصلنا على مبلغ ٤٠ قرشًا صاغًا ولم يؤخذ بها إيصالات باسم النقابة لإدراجها في مال النقابة وفعلاً قبض علينا وأخذوا منا بالقسم المبالغ الموجودة معي وجميع الأوراق التي تختص بالنقابة وجميع ما معي ومفاتيح دار الاتحاد المركزي الذي به نقابتنا من يوم ٣ الجاري، وإلى الآن محفوظة بالقسم بعد أن ظهرت الحقيقة وهي تلفيق بواسطة رجال البوليس وأعلنت هذه الحادثة بجميع الجرائد للدعاية بواسطتها، كما أن رئيس النقابة كذَّب ذلك البلاغ في جريدة مصر تحت عنوان «دسيصة مكشوفة» وكل ذلك يحصل عندنا ولم تهتموا به حضراتكم بفصفتكم أعضاء مجلس الاتحاد العام، كما أننا كلفنا زعيمنا بمهمة للقيام بها إلى مصر وإعطائنا الرد عليها ولأن لم نعلم ما تم بها وأرسلنا مندوبًا من طرفنا إلى الزعيم مرتين ووعده بالحضور ولم يحضر لأن لنطمئن منه على الحركة بمصر ولأخذ المعلومات منه لقيادة حركة الإسكندرية.

فيا عزيزي أمام هذا الاضطهاد الواقع علينا من كل الجبهات وما سبق ذكره وإهمال صاحب الشرف الرفيع زعيمنا في حركة الإسكندرية وكثرة المواعيد من الزعيم بالحضور ولم يحضر، فيستدل من ذلك على إهمال من الزعيم أو أنكم بطانة لا تصلح للعمل. فأمام كل ذلك أصبحنا أمام الفشل المحتم فبصفتكم سكرتير الاتحاد أكلفك القيام إلى الزعيم وعرض خطابي هذا عليه وعلى مجلس اتحادكم إذا أمكن وأن تبلغوا الزعيم أيضًا بأن يحضر إلى الإسكندرية بأسرع وقت ممكن على شرط أن يكون قبل آخر هذا الشهر بأربعة أيام على الأكثر.

كما يجب عليكم أيضًا أن تتصلوا بنا بإرسالكم رد خطاباتنا بأسرع ما يمكن حيث إننا تابعون لاتحادكم ليستنير بعضنا بآراء بعض لخدمة حركتنا وإلا سنكون مضطرين لحل هذا الاتحاد المركزي الذي أصبح ليس له أي اهتمام من جهتكم مطلقًا والقيام بصالح نقاباتنا فقط وأيضًا مساعدة الدعاية القائمة ضدكم بأنكم لا تصلحون للعمل، وهذا ما نأسف له كثيرًا. وختامًا نرجوكم الرد بأسرع ما يمكن وعرفونا عن رأي الزعيم أيضًا حيث لو أهملتمونا في هذه المرة سنكون في حل من تنفيذ كل ما يتراءى لنا والسلام.

ملحوظة: نريد الرد في ظرف ٤٨ ساعة على الأكثر.

زكي عبده أبو العلا سكرتير نقابة سائقي وعمال السيارات
المختلطة بالإسكندرية وعنواني هكذا: زكي أبو العلا بشارع
مراد بك نمرة ١ بجوار محكمة مينا البصل بالإسكندرية

ملحق (٢)

محضر جلسة اللجنة التحضيرية لانتخاب مندوب نقابات مصر في المؤتمر التأسيسي لاتحاد النقابات العالمي بباريس.^٢

اجتمعت اللجنة المكونة من مندوبي نقابات عمال مصر في مؤتمر اتحاد العمال الدولي بباريس بدار نقابة عمال المحال العمومية: ٢ حارة الخازندارة بالقاهرة في الساعة العاشرة من مساء الخميس ٣٠ / ٨ / ١٩٤٥م برياسة الزميل (المدرّك) وسكرتارية الزميل طه سعد عثمان وبدأ الاجتماع بتلاوة آي الذكر الحكيم من الزميل الشيخ حنفي محمود أبو شادي من نقابة عمال البواخر بشبرا الخيمة، ثم قام السكرتير وتلا أعمال اللجنة التحضيرية، ثم قام الزميل محمد يوسف المدرّك بإلقاء البيان عن تاريخ المؤتمرات وواجب عمال مصر حيال مؤتمر نقابات العمال الدولي بباريس. وفي أثناء تلاوة البيان حضر تلغراف من الإسماعيلية بتوقيع الزميل محمد علي قنديل للاعتذار عن التأخير مع

^٢ عثرت على هذه الوثيقة لدى محمد يوسف المدرّك وهي عبارة عن ورقة بحجم الفلوسكاب مكتوبة بخط اليد، وتسجل أعمال اللجنة التحضيرية التي اجتمعت لانتخاب مندوب لتمثيل العمال المصريين بالمؤتمر التأسيسي لاتحاد النقابات العالمي المنعقد في باريس في خريف ١٩٤٥م.

الاستعداد لتنفيذ قرارات اللجنة، وكذلك تلغراف من محمود مصطفى وأحمد المصري بالإسكندرية للاعتذار والتأييد.

وبعد المناقشات تقرر إرسال مندوب إلى مؤتمر نقابات العمال بباريس وبعد تلاوة البرنامج والموافقة عليه تقرر تقديم الشكر للجنة التحضيرية على ما بذلت من مجهود في سبيل نجاح أعمالها ومنها البرنامج، ثم تلا الاقتراح المقدم من الزميل عبد الرازق عبد الرحمن بعد إعلان أنه مثل في هذا المؤتمر اثنان وخمسون نقابة وقد زكى الزميل محمد يوسف المدرك ليكون مندوب نقابات عمال مصر في مؤتمر باريس لنقابات العمال، وقد زكى صلاح الدين عرابي الزميل دافيد ناحوم من نقابة عمال المحال التجارية على أن يساهم في المصروفات من نفقاته الخاصة. وبدأت المناقشات حول الزميلين فقام الزميل صلاح الدين عرابي وزكى الزميل دافيد بذكر بعض ما عرف عنه ثم أخذت الأصوات نداء بالاسم ففاز الزميل محمد يوسف المدرك بالأغلبية مع احتفاظ بعض النقابات برأيها ثم عرض تكوين اللجان فتقدم للجنة المالية الزميل محمد مدبولي من البواخر البحرية، محمود قطب من النسيج الميكانيكي، محمد كامل البخاري من المحال العمومية، محمود حمزة من الأحذية، السيد محمود من النسيج اليدوي، وللجنة الدعاية فتقدم الزميل محمد زكي نقابة سائقي سيارات سكك حديد الحكومة، دافيد ناحوم، وعبد العزيز حسن عن المطاعم والفنادق، عباس طه عن البنائين في القاهرة، سيد عثمان بدر عن نقابة بائعي الصحف وتقرر اعتبار الدار مقرًا للجنة وبدأت المناقشات حول تحديد الجلسة المقبلة، فتقرر أن يكون يوم الأربعاء قبل العيد. وقفل المحضر في الساعة ١٢:٣٠ مساءً على أن تنعقد الجلسة في الموعد السابق.

١٩٤٥/٨/٣٠ م

(توقيعات)

في أثناء التوقيعات تقدم الزميل يس العيزي عن نقابة مكنجية الأحذية بمبلغ خمسين قرشًا صاغًا. (السكرتير)

استدراك: تقدم الزميل محمود محمد العسكري من النسيج الميكانيكي باقتراح بإضافة فقرة إلى الفقرة هـ من المادة ١ من البرنامج فأصبح النص الموافق عليه للفقرة — توفير الكساء والغذاء والمسكن بتكوين لجان شعبية بسلطة كافية في جميع المراكز والقرى ومراقبة الإنتاج الزراعي والصناعي. ثانيًا، فيما يتعلق بالبند الرابع من اقتراح

الزميل عبد الرازق عبد الرحمن تقرر ترك الحرية للنقابات في تقديم التبرعات على ألا تقل عن جنيه لكل نقابة.

٣٠ / ٨ / ١٩٤٥ م

السكرتير طه سعد عثمان

المندوب محمد يوسف المدرك

ملحق (٣)

رسالة من سكرتارية مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية إلى رئيس نقابة الزجاجة في ٢٥ أبريل ١٩٤٦ م.^٢

مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية

١ حارة الشواربي ميدان الأوبرا مصر

القاهرة في ١٥ / ٤ / ١٩٤٦ م

حضرة الزميل المحترم رئيس نقابة صناعة الزجاج بالقاهرة وضواحيها أصدق التحية — أبرق إلينا الاتحاد العالمي للنقابات بباريس أن نقابات العمال في العالم أجمع ستحتفل بعيد أول مايو وطالب المؤتمر باعتباره إحدى منظمات الاتحاد العالمي العمالية أن يعمل على مساهمة العمال المصريين مع زملائهم عمال العالم أجمع في الاحتفال بهذا العيد الخالد.

ففي أول مايو عام ١٨٨٧ م قامت مظاهرة عمالية جمعت مائة ألف من عمال أمريكا للمطالبة بحقوقهم العادلة فاعتدت عليها قوات البوليس الغاشمة وأطلقت الرصاص فسالت دماؤهم الزكية واقترن هذا الاعتداء المنكر بالقبض على زعماء العمال والحكم عليهم جميعاً بالإعدام. ومنذ ذلك التاريخ قرر عمال العالم أجمع اعتبار أول مايو عيداً لنضال العمال في العالم وأن يجعلوا منه

^٢ أصل هذه الوثيقة مكتوب على الآلة الكاتبة وقد عثرت عليها لدى محمد يوسف المدرك، وهي عبارة عن دعوة وجهها مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية للاحتفال بعيد أول مايو وحضور الاجتماع التأسيسي لمؤتمر نقابات عمال مصر.

يومًا يطالبون فيه بتحديد ساعات العمل ورفع الأجور وإعلان مطالبهم العادلة وأساليبهم لتحقيقها.

لذلك قرر المؤتمر استجابة لقرار الاتحاد العالمي وتضامنًا مع عمال العالم أجمع وإظهارًا لإجماع العمال المصريين على التمسك بمطالبهم أن يحتفل بهذا العيد احتفالاً عماليًا عامًّا يشترك فيه ممثلو نقابات عمال القطر المصري. لهذا نرجوكم عقد جلسة عاجلة فوق العادة لتحقيق ما يأتي:

(أ) موافاتنا بخطاب مسجل عاجل بمحضر مجلس إدارة النقابة عن مشروع لائحة النظام الأساسي لمؤتمر نقابات عمال مصر (إن لم يكن قد أرسل إلينا حتى الآن).

(ب) تحديد ممثلي النقابة في هذا الاجتماع طبقًا للائحة بخطاب مسجل عاجل.

(ج) أن يستعد ممثلو نقابتكم الرسميون للحضور لمقر المؤتمر في الصباح الباكر يوم أول مايو مزودين بتوكيل رسمي من النقابة، وكذلك القسط الأول من اشتراك النقابة في المؤتمر العام لنقابات عمال مصر إذا كان ذلك ممكنًا كما نرجو أن يصلنا خطابكم المسجل العاجل خلال يومين من تاريخه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
سكرتير المؤتمر: حسين كاظم - سيد علي

ملحق (٤)

رسالة من سكرتير عام مؤتمر نقابات عمال القطر المصري إلى نقابة المحال التجارية في ٢١ مايو ١٩٤٦ م.^٤

^٤ أصل هذه الرسالة مكتوب على الآلة الكاتبة وقد عثرت عليها لدى محمد يوسف المدرّك، وهي توضح لنا كيف كان مؤتمر نقابات عمال القطر المصري يوجه النقابات لتأييد المطالب التي تقدم بها المؤتمر إلى حكومة صدقي.

مؤتمر نقابات عمال القطر المصري ٦ حارة الشواربي ميدان الأوبرا بمصر

حضرة الزميل المحترم رئيس نقابة عمال ومستخدمي المحال التجارية بالقاهرة:
أحسن التحية — نظرًا إلى أن فترة الشهر التي حددها المؤتمر في مذكرته
إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء لإجابة المطالب العاجلة للعمال
المصريين جميعا تنتهي في ٩/٦/١٩٤٦م.

وقد أعلنت النقابات إلى المؤتمر في رسالتها الأخيرة تصميمها القاطع على
العمل لتحقيق هذه المطالب خلال المدة المحددة؛ إذ أصبح أي إبطاء في تحقيقها
يهدد حياة العمال وأسرهم ونقاباتهم وحررياتهم، لهذا قررت اللجنة التنفيذية
للمؤتمر في اجتماعها الذي عقد في ١٦/٥/١٩٤٦م اتخاذ الإجراءات السريعة
الآتية:

أولاً: على كل نقابة أن تبث إلى دولة رئيس الوزراء وإلى إحدى الصحف في
صبيحة يوم ٢٥/٥/١٩٤٦م بنصّ البرقية التالية مع موافاة المؤتمر بصورة
من هذه البرقية: «تؤيد نقابة عمال ... المطالب العاجلة للعمال المصريين
المعلنة لدولتكم بمذكرة مؤتمر نقابات عمال القطر المصري وتطالب بتنفيذها
في المدة المحددة، كما تطالب بوقف الإجراءات التعسفية ضد العمال وقادتهم
في الحال.»

ثانياً: على النقابة أن تقوم في اليوم نفسه بطبع بيان يشمل مذكرة المؤتمر إلى
دولة رئيس الوزراء ونصّ برقية النقابة المرسلة إلى دولته وأن تقوم النقابة
بتوزيع هذا البيان على عمالها جميعاً المشتركين وغير المشتركين مشيرة إلى
أن يوم ٩/٦/١٩٤٦م هو نهاية الموعد المحدد لإجابة المطالب.

ثالثاً: على النقابة سرعة موافاتنا بطلب الانضمام إلى المؤتمر وقيمة اشتراكها
عن شهر مايو على أساس خمسة مليمات عن كل عضو مسدد لاشتراكه
وإخطارنا إذا لم تكن قد وصلت إلى النقابة رسالة المؤتمر الأخيرة المرفق بها
طلب الانضمام.

رابعاً: أصدر المؤتمر نشرته السادسة نرجو توزيعها على عمال النقابة جميعاً
لأهميتها القصوى في إبلاغهم قرارات المؤتمر ومطالب العمال وموافاتنا بالعدد
المنتظم الذي تطلبه النقابة منها وثمان هذا العدد ١٠ مليمات للنسخة.

وإننا لعلّ ثقة تامة من إدراك النقابة لأهمية تنفيذ هذه القرارات في موعدها ولا سيما في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ العمال المصريين. تلك المرحلة التي ستحدد مستقبلنا جميعاً وفي خلال بضعة أيام سيعتد المؤتمر بردوده على رسالات النقابات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
القاهرة في ٢١ / ٥ / ١٩٤٦ م
السكرتير العام
حسين كاظم

ملحق (٥)

محضر جلسة مجلس الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية المنعقد في ٢٥ مايو ١٩٣٩ م.^٥

اجتمع مجلس الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية برئاسة الزميل محمد يوسف المدرك وكيل أول الاتحاد، وسكرتارية الزميل محمد حسن عمارة السكرتير العام، بجلسة فوق العادة بدار نقابة عمال المحال التجارية في مساء يوم ٢٥ من مايو ١٩٣٩ م وبعد أن استعرض المجلس جميع الأدوار التي مرت على جهاد العمال في سبيل الحصول على تشريعاتهم وخصوصاً قانون الاعتراف بالنقابات، وما لقيته من مطل وتسويق من الحكومات المتعاقبة، وقد لاحظ المجلس أن الحكومات لم تكن جادة في وعودها التي بذلتها بسخاء للعمال، وذلك لاتخاذ العمال طريق الاستجداء للحصول على حقوقهم المهضومة. واليوم وقد ضاق العمال ذرعاً من البؤس والشقاء وعدم تنظيم العمل بين العمال وأصحاب الأعمال مما أدى إلى أزمة حادة تسبب منها عطل الكثير من

^٥ هذا المحضر مدون بخط اليد، وقد عثرت عليه لدى محمد حسن عمارة وهو عبارة عن بيان يشتمل على قرار الاتحاد العام باتباع سبيل العمل الإيجابي من أجل المطالبة بإصدار التشريعات وذلك بالإضراب عن الطعام حتى تصدر التشريعات العمالية.

العمال ذوي العائلات وعدم تمكنهم من الحصول على قوتهم وقوت أولادهم وذويهم مما اضطر الكثير إلى الانتحار وقد يطالع الجمهور كثيرًا من هذه المآسي المفجعة في كل يوم — لهذا قرر المجلس:

أولاً: تغيير خطة الاستجداء التي كان يتبعها في المطالبة بحقوق العمال واتخاذ طريق إيجابي وأن يجعل من أعضائه ضحايا في سبيل إسعاد زملائهم ونصرة قضية العمال.

ثانيًا: مطالبة الحكومة بإصدار تشريعات العمل في أقرب فرصة وخصوصًا قانون الاعتراف بالنقابات.

ثالثًا: إذا لم يصدر التشريع في ظرف خمسة عشر يومًا من تاريخ إعلان هذا القرار لولاة الأمور بواسطة سكرتارية الاتحاد، فسيضرب الأعضاء عن تناول الطعام في مكان سيعين فيما بعد يجتمع فيه المضربون حتى تجاب مطالب العمال أو يكون لهم شرف الاستشهاد في سبيل إسعاد العمال في المملكة المصرية.

الوكيل الأول: محمد يوسف المدرك
السكرتير العام: محمد حسن عمارة
رئيس لجنة الدعاية والنشر: عبد الوهاب محمد
المراقب: لبيب تادرس

ملحق (٦)

البيان الأول للاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية بإعلان الإضراب عن الطعام.^٦

أي زملاؤنا العمال الأوفياء. يا من تثقل كواهلكم الجهود في سبيل لقمة الخبز فلا تأكلونها إلا مغموسة بالدماء ... لقد جاهدنا في سبيل قضيتكم العادلة

^٦ أصل هذه الوثيقة مطبوع، وقد عثرت عليها لدى محمد حسن عمارة، وكان الغرض من إصدار الاتحاد لهذا البيان تعبئة الرأي العام العمالي وراء حركة الإضراب عن الطعام من أجل المطالبة بإصدار تشريع العمل وخاصة قانون الاعتراف بالنقابات.

التي تتلخص في الاعتراف بكم كأدبيين، لكم ما للناس من حقوق في الحياة ... جاهدنا معتمدين على الله وعلى تأييدكم ومؤازرتكم وأنتم الذين دفعتم بنا إلى صفوفكم الأمامية لنسعى بجميع الطرق ما أمكن السعي للحصول على تشريعات تكفل لكم الحياة تحت ضوء الشمس، وقد سلكننا في هذا السعي جميع الطرق، وطرقنا كل باب وقابلنا الحكام المسؤولين؛ فلم نظفر إلا بوعدو خلابة، كنا حسني الظن في قبولها كخطوات لا بدَّ منها للتدليل على حسن نوايانا نحو الهيئة الاجتماعية التي تؤمن أننا جزء منها. ولكننا وجدنا أخيراً أنها وعود غير مجدية لم تبذل إلا لتخدير الأعصاب. ولما كنا نؤمن أن الحكومات لديها في هذا العصر من وسائل القمع والفتك ما يكفل لها إبادة كل حركة من حركات العنف الذي يثيره في نفوسكم الاستهانة الصارخة بكيانكم ووجودكم، فقد أثّرنا أخيراً هذا السلاح السلبي وهو:

«الإضراب عن الطعام»

فيتقدم منا على منصة التضحية أفواج يعقب التالي منها الراحل، وكلما استشهد فوج حل مكانه فوج آخر مسجلين على الحكومة في البلاد وزر أرواح هؤلاء الشهداء الذين يستشهدون تبعاً في سبيل المطالبة بتشريعات العمال العادلة.

ولهذا سيعلن الفوج الأول الصيام عن الطعام ابتداء من يوم الإثنين الموافق ١٢ يونيو ١٩٣٩م إذا لم يصدر قانون الاعتراف بالنقابات قبل هذا التاريخ؛ ليموتوا جوعاً في سبيل قضية العمال.

هيئة مكتب الاتحاد العام

ملحق (٧)

عريضة مرفوعة من زعماء العمال الأعضاء بحزب العمال المصري إلى عباس حليم.^٧ يونيو ١٩٤٦م.

^٧ أصل هذه الوثيقة مكتوب على الآلة الكاتبة، وقد عثرتُ عليه لدى محمد عمارة، والوثيقة تعبر عن وجهة نظر قادة النقابات في تصرفات أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للحزب التي كانت تتكون من عناصر غير عمالية، وقد صبَّ قادة العمال جام غضبهم في هذه الوثيقة على مظهر سعيد.

حضرة صاحب المجد النبيل عباس حليم

عرف الموقعون على هذا في نبالتكم العطف المطلق على قضية العمال في مصر كما عرف نبالتكم فيهم جنودًا مخلصين أوفياء لقضيتهم لم يزغزعهم اضطهاد أو يرهبهم تهديد أو يغرر بهم ترغيب.

حتى إذا قرع نبالتكم ناقوس العمل للحزب سارع إليكم بعضهم وامتنع البعض وكان المسارعون والامتنعون يقصدون هدفًا واحدًا لمصلحة قضية العمال وخصوصًا بعد أن نما الوعي الطبقي بين عمال البلاد وأصبحوا يؤمنون بأن قضيتهم لن تبلغ هدفها الصحيح إلا بجهودهم الذاتية دون تدخلٍ ما، وبأي لون من العناصر التي من غير العمال.

لهذا تردد البعض في المسارعة إلى تلبية نفيركم لوجود عناصر للعمال فيهم رأي كان وليد الدراسة والمراقبة الدقيقتين والمبنييتين على المبادئ العمالية السليمة. ولما أحسَّ الزملاء بأن هذه العناصر الدخيلة تعمل لغير الوجهة الصحيحة لقضية العمال والوطن اجتمعوا بزملائهم وأقنعوهم بالنزول معهم إلى ميدان العمل حتى يصونوا حركتهم وخصوصًا بعد أن اطمأنوا إلى تصريحات نبالتكم في مساء الأحد ٢٦ نوفمبر عام ١٩٤٤م. هنا باشر الزملاء نشاطهم على الأوضاع والنظم العمالية الصحيحة التي لا دخل فيها للتهويل أو التدجيل أو الادعاء.

ولكن سمح لنفسه أحد المتعاونين مع نبالتكم من غير العمال أن يعترض على العمال أنفسهم بأنهم ليسوا أحرارًا في اتباع المنهاج الذي يختارونه، ولكنهم ملزمون باتباع التعليمات والأوامر التي تصدر إليهم ... ممن ... من جماعة سمعنا من نبالتكم ما أقنعنا بعدم وجودهم وعدم تدخلهم ... والغريب أن يزعم هذا المتحدث أنه إنما يتحدث باسمكم. ولسنا نريد أن نتعرض في هذا إلى ما حاوله من تجريح العمال والغض من كرامتهم وانتقاد كفاياتهم وتجريدهم كلية من الكياسة والفهم والإدراك بالنيابة عن نبالتكم ولسنا نريد أن نتعرض لما تهجم به على ما يتمتع به العمال من ثقة زملائهم بهم وثقتكم فيهم، ولكن الذي أدهشنا جدًّا أن تُعلن في صراحة غريبة عن الدكتاتورية والديكتاتورية

المطلقة ولم يرَ من يقدمه للعمال إلا الدكتاتورية النازية؛ عند هذا أحسنا بصفعة حادة مصوبة إلى عمال الأجيال المصرية الماضية والمستقبلية.

لم يعثر هذا المتحدث الديكتاتوري بمثال يقنع به (قادة عمال مصر) ليلتلعوا الوضع الديكتاتوري الذي لم تكن غايته إلا حماية شخصه إلا ديكتاتورية «هتلر» الذي دفع بالعالم إلى ويلات الحرب وكان زملاؤنا عمال العالم هم الضحايا البريئة لهذه الديكتاتورية.

إلى هنا يا صاحب المجد النبيل وقد درّجنا على أن المبادئ الديمقراطية الصحيحة لم نرَ بدءًا من التريث والتفكير لتعليم موقفنا. وأخيرًا استقر الرأي على أن نطالب نبالتكم بعمل حاسم وسريع وقبل كل مناقشة هو:

(١) إخراج «الدكتور مظهر بك سعيد» و«الأستاذ محمود أفندي سعد» ومن يتعاون معهم باسم «الهيئة التنفيذية العليا» من حظيرة الحزب إلى غير رجعة.

(٢) أن يعلن الحزب بكل الوسائل أنه جبهة شعبية ديمقراطية صميمة لا يتعاون إطلاقًا مع الرأسمالية أو العقارية الرجعية.

(٣) لغو الأوضاع التي فرضها هؤلاء الدخلاء المغرضون ليضع العمال بأنفسهم الأسس الصحيحة لنشاط حزبهم.

(٤) اعتبار لجنة الدعاية هي الهيئة الإدارية المؤقتة لتنظيم الحزب حتى يتم تكوين مجلس إدارته.

(٥) لا يدخل الحزب من غير العمال إلا من يوافق عليه العمال وأن يكون مكانه دائمًا في الصفوف التالية للعمال مهما كان مركزه وألا يكون في مجلس إدارة الحزب أكثر من نسبة مئوية يحددها العمال في جلسة خاصة بذلك.

بهذا يا صاحب المجد تكون قد قضيتَ على الجرثومة المضادة لنهوض الحزب في مصر وبه وحده يزداد نشاط العمال في حزبهم عندما يؤمنون حقًا بأنه حزبهم لا حزب غيرهم ...

وفي هذا الحال ترى أننا جنود أحرار مدربون، مناضلون أكفاء في قضية العمال. وما زلنا عند حسن ظنكم وتقديركم لنا مخلصين أوفياء.

(توقيعات)

لبيب تادرس - عثمان هدهد - عبد العال موسى - محمد حسن عمارة -
محمد يوسف المدرّك - محمود العسكري - محمود حمزة - رشاد دوس -
محمد علام - رزق عبد العزيز - طه سعد عثمان - عباس يوسف - محمد
رفعت حسيب - علي حسن فرحات - محمد إبراهيم سليم - عبد الخالق عبد
المعطي - إبراهيم فاضل - حسين بكر - أحمد العجمي - محمد مدبولي -
عبد الوهاب محمود - عبد الحميد إبراهيم - حسن بكر - عباس جاد حسين
- عزمي أحمد السيد - عبد الوهاب محمد - كامل عز الدين.

ملحق (٨)

نص برنامج حزب العمال الاشتراكي^٨

مقدمة

درجت الأحزاب في مصر على نظام واحد، لا يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية اكتفاء منها بالتطاحن السياسي الذي شغلها عن كل ما عاداه من شئون الإصلاح، ولهذا لم يتمكن الشعب من المفاضلة بينها، بل ظل في حيرة المفاضلة بين الأشخاص دون البرامج، الأمر الذي تسبب منه كثرة الخلافات والانقسامات حتى بين أفراد الحزب الواحد، وما كان أغنى الشعب عن ذلك لو أنه وجد أمامه برامج يفاضل بينها، ويختار منها ما يتفق مع حقوقه ومصالحه.

لهذا حرص حزب العمال المصري على أن يكون له برنامج يسد هذا النقص متمشياً في ذلك مع روح العصر الذي يتقدم فيه العالم نحو سعادة البشرية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتثبيت دعائم الديمقراطية الصحيحة وقد تركّز هذا البرنامج فيما يأتي:

^٨ نقلنا نص البرنامج من دفتر محاضر جلسات الحزب، وهو مثبت بمحضر الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة في مساء السبت ٣١ من أغسطس ١٩٤٦م (الصفحات من ٤٣-٤٧)، وهذا الدفتر عبارة عن مخطوط محفوظ لدى محمد حسن عمارة.

أغراض الحزب

مادة «١» يهدف الحزب إلى تحقيق الأغراض الآتية بالطرق الدستورية وهي:

- (١) تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على المساوئ المتفشية بين أفراد الشعب، وذلك بمحاربة الفقر والجهل والمرض بالوسائل العلمية والعملية.
- (٢) تمثيل العمال في البرلمان والمجالس البلدية والقروية حتى يتمكن الحزب من تنفيذ برنامجه، ويؤدي رسالته وفقاً للمبادئ الديمقراطية الصحيحة.
- (٣) إنشاء وزارة العمل.
- (٤) تعديل القوانين العمالية تعديلاً يتناسب مع تقدم الزمن، واستكمال التشريعات المكملة لها؛ بحيث يشترك العمال أنفسهم في بحثها وإخراجها.
- (٥) توثيق روابط الزمالة والأخوة مع جميع الهيئات العمالية والنقابية في البلاد الديمقراطية.

التحرر من الفقر

مادة «٢» التحرر من الفقر أساس الحريات التي يهدف إليها حزب العمال لأن كل حرية تعيش في ظلال الفقر لا تكون إلا عبودية، فالفقر يذل النفس ويستعبد الإنسان وسيحرص الحزب على التحرر منه بالوسائل الآتية:

- (١) رفع مستوى الأجور بين العمال والمستخدمين إلى الحد الذي يحفظ عليهم كرامتهم وكرامة البلاد وذلك بوضع كادر يتفق مع التطور الاجتماعي الحديث.
- (٢) وضع نظام التأمين ضد البطالة والمرض والشيخوخة والعجز عن الكسب.
- (٣) تشجيع نظام التعاون وإعانة الأسر بالنسبة لعدد أفرادها.
- (٤) إعفاء غير القادرين من الضرائب وقصرها على القادرين بنسب تصاعدية.
- (٥) استصلاح أراضي الدولة وتمليكها لمن لا ملك لهم ومعاونتهم على استثمارها بجميع الوسائل.

- (٦) تحديد الملكيات تحديداً مقبولاً وعدم تمكين الأجانب من الامتلاك.
- (٧) تشجيع الصناعات الحديثة وحمايتها من المنافسة الأجنبية.
- (٨) استخدام القوى الطبيعية والمعدنية واستغلال الصحاري والغابات ومساقط

المياه.

- (٩) إيجاد سياسة إنشاء وتعمير وبناء مساكن جديدة في الأحياء المتهدمة.
- (١٠) تخويل الدولة حق الإشراف على المرافق العامة والشركات وتحويلها إلى مصلحة الأمة ووضع حد للمنافسة والاحتكار.
- (١١) تنظيم الهجرة وتوزيع السكان على المدن التي تستصلح بين الصحاري التي يمكن استخدامها والاستفادة منها.

نشر التعليم

مادة «٣» التعليم هو أساس الكرامة؛ فالإنسان غير المتعلم لا يستطيع أن يعرف حقوقه وواجباته ومن ثم يفقد حريته، ولهذا يحرص الحزب على أن يعمم التعليم بالوسائل الآتية:

- (١) مكافحة الأمية بين جميع المصريين — ذكوراً وإناثاً — وجعل التعليم إجبارياً ومجانياً بجميع درجاته.
- (٢) التوسع في سياسة التعليم المهني والفني.
- (٣) إنشاء مكتبات عامة ومتنقلة وساحات للتسلية البريئة.
- (٤) تحويل السجون إلى معاهد إصلاح، ونشر الحرف والصناعات بين نزلائها.

الشئون الصحية

مادة «٤» لما كان العقل السليم في الجسم السليم، ولكي ننشئ جيلاً سليماً تعتمد عليه البلاد في تطورها الحديث، فسيعمل الحزب على نشر الصحة بالوسائل الآتية:

- (١) تنظيم التفتيش الصحي في المؤسسات ودور الصناعات وفي المتاجر والمزارع.
- (٢) القضاء على الأمراض المتوطنة بجميع الطرق العلمية الحديثة.
- (٣) إنشاء مستشفيات جديدة، وتعميم نظام المستشفيات المجانية في المدن والقرى.
- (٤) بناء مساكن صحية بأجور منخفضة، على ألا ينتفع بها إلا العمال وصغار الموظفين، ويمكن تملكها لهم بأقساط توازي تكاليفها واحتساب أجور سكانهم من هذه الأقساط.

- (٥) تعميم نظام التأمين الصحي وجعله إجبارياً لجميع أفراد الشعب.

- (٦) اتباع نظام التغذية في المدارس ودور الصناعات.
(٧) ردم البرك والمستنقعات، وتعميم المتنزهات في أنحاء البلاد.

سياسة الحزب

مادة «٥» يهدف الحزب في سياسته إلى ما يأتي:

- (١) توطيد دعائم الدستور المصري والولاء للعرش.
(٢) مصر دولة ديمقراطية تتعاهد مع الدول التي تسعى إلى سلام العالم وسعادته على قدم المساواة مع عدم الاعتراف بأي امتياز أو تعاهد لا يقره الشعب المصري.
(٣) الجيش المصري هو عدة الدفاع عن سلامة الوطن، وهو موضع الفخر والتمجيد، وسيحرص الحزب على تقويته وتدعيمه بما يتفق مع كرامة البلاد وصون سيادتها.
(٤) جعل التجنيد إجبارياً لجميع المصريين وإلغاء البدل العسكري وقصر مدة الخدمة فيه إلى سنة واحدة.
(٥) تعديل قانون الانتخابات تعديلًا يحقق إرادة الشعب في اختيار ممثليه تمثيلاً ديمقراطياً.
(٦) كفالة الحريات ومقاومة العناصر الدكتاتورية التي تطغى على حقوقه وحرياته.
(٧) محاربة الوساطة والمحسوبية واستغلال النفوذ وتطهير سمعة الحكم.
(٨) المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات.

مبادئ عامة

- مادة «٦» للعمال الحق في إنشاء نقاباتهم واتحاداتهم دون تمييز بين طائفة وأخرى؛ لأن المصريين أمام القانون سواء.
مادة «٧» النقابات هيئات محترمة ولها الشخصية المعنوية التي تكفل لها حق النيابة عن العمال وحق الاشتراك في وضع القوانين المنظمة لحقوقهم.
مادة «٨» الدستور منظم العلاقات بين الدولة والشعب، ولما كانت الديمقراطية أساس الحكم في مصر؛ فقد كفل دستورها جميع الحريات وجعل الأمة مصدر السلطات.

ملحق (٩)

محضر جلسة حزب العمال الاشتراكي المنعقد في ٨ نوفمبر عام ١٩٤٧ م.^٩

حزب العمال الاشتراكي المصري

٤٢ ش قنطرة الدكة - مصر

توحيد الصفوف

في مساء السبت ٨ نوفمبر عام ١٩٤٧ م اجتمع مجلس إدارة حزب العمال الاشتراكي بدار الحزب بشارع قنطرة الدكة برئاسة الزميل سيد قنديل رئيس الحزب وسكرتارية الزميل محمد حسن عمارة السكرتير العام وبحضور أعضاء المجلس ... وبعد افتتاح الجلسة نظر المجلس في أعمال الحزب وأصدر القرارات الآتية:

«لما ثبت من تهاون الزميل سيد قنديل وتعمده عدم تنفيذ لوائح الحزب وقراراته، واتصاله بهيئات وجماعات لا صلة للحزب بها ولا فائدة له من الاتصال بها توصلًا منه للظهور وإيجاد شخصية له وسط هذه النواحي، ولما يبدو منه من إيجاد التفرقة بين الأعضاء والتحيز لبعضهم، وغير ذلك مما يعطل أعمال الحزب ويحد من نشاطه.» ... لهذا قرر المجلس:

أولاً: إقالة الزميل سيد قنديل من رئاسة الحزب.

ثانياً: انتخاب الزملاء «علي فهمي خليل» رئيساً للحزب والزميل محمد صالح عبد الله، وكيلاً أول، والزميل علي صالح درويش، وكيلاً ثانياً، والزميل حسين بكر، مراقباً.

ثالثاً: اعتبار الزملاء محمد صبحي، شعبان عطية، عبد الحميد السيد منفصلين من عضوية المجلس.

ولما كان الحزب رائده تنظيم صفوف العمال وتوحيد كلمتهم وتضافر الجهود لرفع مستوى الطبقة العاملة فقد عمل المجلس على الاتصال بالزعيم

^٩ أصل هذه الوثيقة مكتوب بخط اليد، وعثرنا عليها لدى محمد حسن عمارة وهي تسجل فشل محاولة قيام العناصر العمالية الصميمة بإدارة أمور حزب العمال المصري، كما تسجل نجاح عباس حليم في القضاء على تلك المحاولة الاستقلالية لتأسيس حزب يدير العمال شؤونه بأنفسهم.

عباس حليم وتم التفاهم على التضامن وتوحيد الصفوف؛ وحيث إن توحيد الصفوف يحتاج إلى قيادة موحدة فقد قرر المجلس:

رابعًا: اعتبار الحركة العمالية موحدة الصفوف تحت لواء حزب العمال رئاسة حضرة صاحب السعادة اللواء محمد صالح حرب باشا بزعامة النبيل عباس حليم.

خامسًا: أن تكون الدار الكائنة بشارع قنطرة الدكة ٤٢ فرعًا للحزب يشرف على تنظيم حركة العمال بالأزبكية والجمالية وباب الشعرية وبولاق. وانتهت الجلسة على ذلك.

الرئيس: علي فهمي خليل
الوكيل الأول: محمد صالح عبد الله
الوكيل الثاني: علي صالح درويش
السكرتير العام: محمد حسن عمارة
أمين الصندوق: محمد علي الحسيني
المراقب: حسين بكر

ملحق (١٠)

عريضة مرفوعة من بعض أعضاء حزب العمال إلى اللواء محمد صالح حرب رئيس الحزب.^{١٠}

حضرة صاحب السعادة اللواء محمد صالح حرب باشا رئيس حزب العمال

بعد تقديم واجب الاحترام نتشرف بتقديم المقترحات المدونة بعد، وذلك بناء على قرار مجالس إدارات فروع القاهرة، رجاء التكرم بعرضها على المجلس

^{١٠} أصل هذه الوثيقة عبارة عن مسودة خطية لعريضة كتبت على الآلة الكاتبة ولم تصلنا، وقد عثرت على هذه المسودة لدى محمد حسن عمارة وهي تحدد مطالب زعماء النقابات من أعضاء الحزب بعد عودتهم إلى حظيرته إثر حل حزب العمال الاشتراكي وهي ليست ذات تاريخ محدد.

الأعلى للحزب للنظر فيها والعمل على تنفيذها للنهوض بالحزب وتبوءه المكانة اللائقة به بين المجتمع وهي:

لما كانت الهيئات والجماعات لا يكتب لها النجاح إلا في ظل النظام!
ولما كان النظام لا يأتي إلا عن طريق دستور الجماعة أو الهيئة...!
ولكي يقوم حزب العمال بواجبه ويؤدي رسالته على الوجه الأكمل، ولكيلا يكون شأنه شأن الأحزاب الأخرى. لهذا نرى أن الإصلاح الذي ننشده للحزب يجب أن يقوم على النظم الآتية وفقاً لدستوره كالاتي:
أولاً: نظام الهيئات:

(١) أن تراعى نسبة العمال والعماليين في هيئات الحزب، وهي كما تنص المادة «١» من الدستور «الثلاث من العمال والثلاث من العماليين».

(٢) لكي يكون التوازن قائماً بين الطرفين، ولكي يشعر العمال وهم الأغلبية في الأمة أن هذا حزبهم حقاً ... أن يكون منصب نائب الرئيس والوكيل الأول والسكرتير العام من العمال.

(٣) تأليف هيئة من العمال «النقابيين» وبعض العماليين، يطلق عليها «هيئة الشئون العمالية» يكون اختصاصها النظر في مشاكل العمال وشكاياتهم فردية كانت أو جماعية، ودراسة وبحث قوانين العمال وتشريعاتهم، والعمل على تعديلها وفقاً لمصلحة العمال، ولها أن تؤلف لجاناً فرعية تقوم كل لجنة بعمل خاص، على أن تتقدم هذه اللجان بنتيجة دراساتها وأعمالها إلى مجلس الهيئة ... وقد نص دستور الحزب على هذه الهيئة بأن أشار إليها في المادة «٣»؛ حيث إنه جاء في نص المادة «أن يكون ضمن الأعضاء المراقب العام للشئون العمالية».

ثانياً: نظام أمانة الصندوق، الحسابات، الاشتراكات:

(١) أن يكون لأمين الصندوق مساعد أو مساعدان، يتسلمان عهده من أمين الصندوق ... على أن يتناوب الجميع الحضور إلى دار الحزب يومياً حتى لا يتعطل العمل.

(٢) أن ينتخب أو يعين مراقب أو مراقبان للحسابات. تكون مَهْمَتُهُما مراجعة عهدة أمين الصندوق وحسابات الحزب، وأن يقدمَا تقريرًا شهريًا عن ذلك للمجلس وأن يقدمَا كل ستة شهور ميزانية عامة لإيرادات ومصروفات الحزب.

(٣) أن يكون اشتراك عضو المجلس الأعلى شهريًا للعمال عشرة قروش وللعماليين عشرين قرشًا تدفع إلى صندوق الحزب.

(٤) أن يدفع عضو مجلس إدارة الفرع الاشتراك الشهري كالآتي: العمال خمسة قروش والعماليون عشرة قروش ويُعفى من ذلك عضو المجلس الأعلى، على أن يكون الدفع لصندوق الفرع.

(٥) يدفع كل فرع عشرين في المائة من مجموعة اشتراكاته الشهرية لصندوق الحزب.

(٦) يقوم الحزب بعمل المطبوعات اللازمة لإدارة الحزب وفروعه وعمل الشارات ... على أن يضيف ١٠٪ من نفقاتها الفعلية ويحدد ثمنها بعد الإضافة المذكورة لتوزيعها على الفروع بحيث أن يكون تحديد السعر بعد إضافة ١٠٪ أخرى تكون من نصيب الفروع.

(٧) يعمل الحزب وفروعه على تحصيل تبرعات من الأعضاء والأنصار حتى يتمكن من حفظ كيانه المالي.

ثالثًا: أنظمة عامة:

(١) أن يكون للحزب دار خاصة متعددة الغرف، حتى يمكن توزيع الاختصاص على القائمين بأمره وحتى تحدد مسئولية كل عضو.

(٢) أن تؤلف هيئة تختص بمباشرة أعمال الفروع وحسن سيرها ونظامها حتى لا تتدهور الفروع ويكون مصيرها الانحلال.

(٣) أن يعدل شرط السن بعضو الحزب المنصوص عنه بالمادة «١٥» على أن يكون الحد الأدنى لسن العضو ١٥ سنة، وذلك ضمانًا لتكثيل العمال في تنفيذ قرارات الحزب؛ حيث إن هناك من هم في هذه السن زملاء لكبار السن من العمال.

- (٤) أن تنظّم محاضرات أسبوعية بدار الحزب وفروعه تشرف عليها هيئة خاصة ... تتضمن هذه المحاضرات رسالة الحزب وأهدافه والنواحي الاجتماعية والاقتصادية كما تتضمن أيضًا السياسة الدولية داخلية وخارجية.
- (٥) أن ينشئ الحزب جريدة تنطق بلسانه على أن يساهم فيها كل عضو من أعضاء الحزب وكذا الفروع.
- (٦) أن يعين موظفون لأعمال الحزب حتى لا يتعطل العمل.

(توقعات)

ملحق (١١)

تقرير مرفوع من محمد محمود قابل إلى عباس حليم عن الحركة العمالية. في ١٥ يوليو عام ١٩٥١ م.^{١١}

الحركة العمالية

الحركة لا قيادة لها وقد انصرف العمال عن الحزب للأسباب الآتية:

أولاً: نشر دعوة الشيوعيين بأنه لا يمكن أن يقوم حزب للعمال وعلى رأسه نبيل من الأسرة المالكة، ودعوة الوفديين بأنك تتزعم الحركة العمالية لحساب السراي.

ثانيًا: عدم اهتمام الحزب بالشكاوى العمالية التي تصل إليه.

ثالثًا: (فتحي كامل وحسن عبد الرحمن والسيد قنديل وكامل عز الدين) تعمّد رؤساء النقابات الموجودون بالحزب حاليًا إهمال شأن الحزب والدعاية ضده؛ لأنه إذا كبر

^{١١} أصل هذه الوثيقة مكتوب بخط اليد على أربع ورقات من الحجم الصغير، وقد عثرتُ عليها لدى عباس حليم وسمح لي بالاحتفاظ بها، وهي إلى جانب ما تسجله من معلومات بعضها لا يخلو من الصحة، تبين الأسلوب الذي كان يتبعه عباس حليم في مراقبة أحوال الحركة العمالية، فهو لم يتورّع عن سلوك سبيل الجاسوسية مستعينًا بالعناصر الانتهازية التي عملت مع البوليس السياسي.

اشتركت فيه العمال واستغنت عن النقابات كما حدث سنة ١٩٤٦م أيام نشط الحزب وحقق كل شكوى وصلت إليه.

رابعاً: عدم وجود دعاية كافية للحزب ومبادئه.

خامساً: عدم حضور النبيل اجتماعات العمال.

سادساً: كثرة الاتهامات المصقة بمن يحيطون بالنبيل وخلو الجو من الشخصية الجريئة التي تكشف الستار عما يحدث.

وقد دعت هذه الأسباب إلى النتائج الآتية:

(١) نشاط الحزب الاشتراكي في دعوة العمال إلى الاشتراك فيه، ويبلغ عدد المنضمين إليه حتى الآن عشرة عمال من المنظمين، وقد استعان الحزب بالأستاذ محمود سعد لضمّ النقابات للحزب فاشترك هو وصادق أفندي عازر في دعوة النقابات؛ فلم تستجب النقابات للدعوة.

(٢) نشاط جمعية أنصار السلام التي يرأسها البنداري باشا في دعوة النقابات للاشتراك في أنصار السلام ويستخدمون لذلك شخصاً معروفاً بميوله الشيوعية هو سيد ترك سكرتير مؤتمر نقابات النقل الوهمي الذي يرأسه حسن عبد الرحمن. وقد زار سيد ترك وحسن عبد الرحمن السويس والإسماعيلية في العيد الماضي واتصلا ببعض أعضاء نقابات النقل لضمّهم إلى المؤتمر ودعوتهم إلى اتحاد عام للنقابات. وقد علمت من مصدر ثقة أن سيد ترك كان لا ينام الليل في هذه الرحلة ويذهب إلى بيوت العمال ويجمع توقيعاتهم على نداء السلام لمصلحة جمعية أنصار السلام المنضم إليها، ولكن كلّ هذه الحركة لم تنجح في ضمّ العمال لأنصار السلام لسبب واحد، هو أن كل الإماءات على نداء السلام مزورة.

(٣) انفراد عبد العزيز مصطفى باتحاد نقابات النقل المشترك بمدينة القاهرة واكتفائه بالرياسة وافتقاره إلى موجهٍ مما جعله لا يعمل شيئاً وهو يريد أن يعمل، ولكنه لا يتذكر أفضال النبيل عليه ولا يثق بالموجودين في الحزب.

(٤) إصرار فتحي كامل على محو الحزب إن لم يكن له الرأي الأول في تنظيم اتصالات دورية بين النبيل وبينه، وقد ضم إليه في الرأي سيد قنديل وعينه باشكاتباً لنقابة ماتوسيان وهما يعملان الآن لإيجاد حركة نقابية مقرها هذه النقابة (ماتوسيان) بعيدة عن الحزب، وقد علمت أنهما سيتمسكان باسم مؤتمر النقابيين.

(٥) تصدر النقابات بصفة دورية نشرات من منظمي الشيوعية المصرية ضد النبيل وأعدائه ولا يصلها شيء بالمرّة عن نشاط الحزب وأغراضه مما جعل كثيرًا من النقابات على صلة تامة بالخلايا وخصوصًا في شبرا الخيمة والمحلة الكبرى وكفر الدوار وكفر الزيات والإسكندرية.

الإعانات للعمال الوفديين

طلب محمد السكري رئيس دار النقابات بشارع نجيب الريحاني أن تعطى النقابات الموجودة بالدار الإعانات المخصصة للنقابات النموذجية من الشئون الاجتماعية.

إدمون فهمي

ويقوم شخص اسمه إدمون فهمي المحامي بالاتصال بالنقابات الموجودة بشارع نجيب الريحاني لتأليف حزب عمال جديد يشتغل لحساب الشيوعية.

الإخوان والعمال

طلب الإخوان المسلمون من الأستاذ عبد العليم المهدي أن يتولى رئاسة قسم العمال التابع للإخوان فاعتذر؛ لأنه ما زال يصر على أنه عضو بحزب العمال وكان الوسيط الأستاذ محمد فهمي المحرر الاقتصادي بجريدة الإخوان السابقة وأحد أيدي المرحوم الشيخ حسن البنا.

حسن عبد الرحمن وقانون من أين لك هذا؟

اشترى حسن عبد الرحمن راديو في قهوته بمبلغ ٢٠٠ جنيه دفعهم فورًا ويجلس في القهوة كل ليلة نصف ستة على الأقل من البوليس السياسي ويتولى حسن عبد الرحمن إرشادهم عن كل من يجلس في القهوة وهو يشغل كل أماكن الفراغ الموجودة حول القهوة دون تصريح ويذيع أشرطة أم كلثوم كل ليلة حتى الواحدة صباحًا وقد اشتكاه الجيران لقسم الأزيكية وكان ذلك بحضوري، استدعي إلى هناك فمالَ على أذن الضابط فسمح له بالانصراف.

يمثل دور رمسيس جبراي

وقد اكتشفت بالداخلية بأن فيه كشفًا بأسماء الذين يرافقون النبيل في ذهابه إلى المحكمة وقيل إن الذي يعطي هذه الكشوفات حسن عبد الرحمن الذي يأخذ مرتبًا شهريًا من المصاريف السرية من يد اللواء عمر حسن رئيس القسم المخصوص. ويقوم حسن عبد الرحمن بالدعوة إلى تأليف الاتحاد العام للنقابات، ويقدم إلى الجهات المختصة كل يوم قائمة بأسماء النقابات التي توافق على تأليف هذا الاتحاد ويكتبها له السيد ترك.

مصلحة العمل

أما فتحي كامل وسيد قنديل فهما دائمًا يتلقيان النصيحة من مصلحة العمل بالبعد عن النبيل وأن يعملوا مستقلين ليضمنوا العمال مساعدة الوزارة لهم.

نائب وفدي

النائب المحترم عبد المجيد عبد الحق دائمًا يضع نفسه تحت إشارة فتحي كامل وبسببه أدخل النور والتليفون نقابة ماتوسيان وهو نائب وفدي وإن كان شقيق عبد الحميد عبد الحق باشا.

١٥/٧/١٩٥١م

محمد محمود قابل (توقيع)

المراجع

أولاً: الوثائق

- برنامج لجنة العمال للتحرير القومي، الهيئة السياسية للطبقة العاملة، القاهرة ١٩٤٥ م.
- دستور حزب العمال المصري، القاهرة ١٩٤٤ م.
- لائحة النظام الأساسي للاتحاد العام للنقابات المصرية، مطبعة الكواكب ١٩٥٢ م.
- مشروع لائحة النظام الأساسي لمؤتمر نقابات عمال مصر، مطبعة الرسالة ١٩٤٦ م.
- مكتب العمل، تقرير سنوي لعام ١٩٣٥ م، أعدّه جريفز مدير المكتب، المطبعة الأميرية ١٩٣٥ م.
- مجموعة أوراق تتعلق بالاتحاد العام لنقابات العمال بالقُطر المصري موجودة لدى السيد/محمد حسن عمارة السكرتير العام السابق للاتحاد.
- مجموعة أوراق تتعلق بنشاط مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية ومؤتمر نقابات عمال مصر موجودة لدى السيد/محمد يوسف المدرك النقابي اليساري المعروف.
- محاضر جلسات حزب العمال الاشتراكي المصري، دفتر مكتوب بخط اليد مكون من ١٣٣ صفحة من الحجم المتوسط ويسجل ٤٥ جلسة من جلسات مجلس إدارة الحزب، موجودة لدى السيد/محمد حسن عمارة.
- هارولد بتلر، تقرير عن حالة العمل والعمال بمصر وبعض المقترحات تتعلق بالتشريع الاجتماعي المزمع سنه، إصدار وزارة الداخلية، المطبعة الأميرية ١٩٣٢ م.
- مضابط جلسات مجلس النواب والشيوخ، يناير ١٩٤٠ م، أغسطس ١٩٤٢ م.

ثانيًا: المصادر العربية

- إبراهيم الغطريفي: تطور تشريع العمل، دار النهضة العربية ١٩٦٥ م.
- أحمد أحمد الحتة، الدكتور: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٥٨ م.
- أحمد طه وآخرون: الطبقة العاملة والكفاح المصري السوداني المشترك، دار الجماهير ١٩٦٥ م.
- جورج جندي وباك تاجر: إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، دار الكتب المصرية ١٩٤٧ م.
- حسين خلاف، الدكتور: نقابات العمال في مصر، بحث في تشريع العمل المقارن، الطبعة الأولى، الأنجلو ١٩٤٦ م.
- راشد البراوي وعليش: التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث، الطبعة الخامسة، النهضة ١٩٥٤ م.
- سعد عبد السلام حبيب: مشاكل العمل والعمال، النهضة ١٩٥١ م.
- سيد قنديل: نقابتي، الرسالة العمالية الأولى، المطبعة الإبراهيمية، بدون تاريخ.
- شهدي عطية الشافعي: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٨٨٢-١٩٥٦ م، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٥٧ م.
- صلاح علي عيسى السوداني: الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية وآراء الدكتور محجوب ثابت، فن الطباعة، بدون تاريخ.
- طلعت حرب: مجموعة خطب طلعت حرب، عنيت بجمعها مطبعة مصر، القاهرة ١٩٢٧ م.
- عبد الرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، القاهرة ١٣٢٢ هـ، طبعة بولاق.
- عبد الرحمن الرافعي: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، تاريخ مصر القومي ١٩٠٨-١٩١٩ م، النهضة ١٩٦٢ م.
- عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩ م، تاريخ مصر القومي ١٩١٤-١٩٢١ م، الجزء الأول، النهضة ١٩٥٥ م.
- عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثاني، النهضة ١٩٤٩ م، الجزء الثالث، النهضة ١٩٥١ م.

- عبد العظيم محمد إبراهيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨-١٩٣٦م، بحث للماجستير بإشراف الأستاذ الدكتور محمد أنيس، كلية الآداب جامعة القاهرة، غير منشور.
- عبد المنعم ناصر الشافعي، الدكتور: بعض مشاكل العمل في مصر، النهضة ١٩٣٩م.
- علي الجرتلي، الدكتور: تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار المعارف ١٩٥٢م.
- محمد أنيس، الدكتور: دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩م، المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي، الأنجلو المصرية ١٩٦٣م.
- محمد حسن عمارة: ٤٠ عامًا في الحركة العمالية، مذكرات نقابي مخضرم، مخطوط يقع في ٥٠ صفحة من الحجم المتوسط، موجود لدى السيد محمد حسن عمارة.
- محمد حسين هيكل، الدكتور: مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الثاني، مطبعة مصر ١٩٥٣م.
- محمد فريد: تاريخ مصر من ١٨٩١م، مخطوط في سبع كراسات منهما اثنتان مقدمة تاريخية، دار الوثائق.
- محمد فؤاد شكري وآخرون: بناء دولة، مصر محمد علي، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٤٨م.
- محمد يوسف المدرّك: عمال مصر مع عمال العالم، القاهرة ١٩٥٧م.
- مليكة عريان: مركز مصر الاقتصادي، القاهرة ١٩٢٣م.
- نخبة من قادة الرأي في مصر: محاضرات في الديمقراطية ومظاهرها، عني بنشرها قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية، القاهرة ١٩٤٥م.
- نورمان ماكنزي: موجز تاريخ الاشتراكية، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى وآخرون، دار القلم ١٩٦٠م.
- والتر لاكور: الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، الترجمة العربية، بيروت ١٩٥٩م.
- يس مصطفى ومحمد فتحي: النصيحة إلى العمال في مصر، دار الطباعة الحديثة ١٩٥٠م.

ثالثاً: الدوريات

(أ) دوريات عمالية

- مجلة التأمينات الاجتماعية، العددين ١٦، ١٨.
- جريدة اتحاد العمال، لسان حال اتحاد نقابات عمال وادي النيل، ١٩٢٤م.
- جريدة الصفاء، لسان حال الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري، عام ١٩٣١م.
- مجلة الضمير، لسان حال لجنة العمال للتحرير القومي، عام ١٩٤٥م.
- جريدة العامل المصري، إصدار حسني الشنتناوي، عام ١٩٣٠م.
- جريدة العمل، لسان حال حزب العمال المصري عام ١٩٤٨م.
- المؤتمر، نشرة غير دورية يصدرها مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية، ١٩٤٥، ١٩٤٦م.
- نشرات مؤتمر النقابيين، عام ١٩٥٠م.
- نشرة نقابة مستخدمي المحال التجارية بالقاهرة، أول مايو عام ١٩٤٦م.

(ب) دوريات عامة

- مجلة أبو الهول، ١٩٣١م.
- الأهرام، ١٩٠٨-١٩٥٢م.
- الإخوان المسلمون، ١٩٤٦م.
- الأيام، لسان حال السودانيين بمصر، ١٩٤٨م.
- مجلة الباشكاتب، يوليو ١٩٣٤م.
- البلاغ، ١٩٣١-١٩٣٩م.
- الجماهير، ١٩٤٧م.
- الجهاد، ١٩٣٥م.
- رابطة الشباب، العدد ١٦٠.
- السياسة، ١٩٣١م.
- صوت الأمة، ١٩٤٦م.
- الضياء، ١٩٣١م.
- الطليعة، مارس، نوفمبر ١٩٦٥م.

المراجع

- مجلة كلية الحقوق، العدد الأول، مجلة تشريعية قضائية، إصدار حسني الشنتناوي، العمل والعمال في مصر، عدد خاص بتشريع العمل، ١٩٣٤م.
- كوكب الشرق، ١٩٣٠-١٩٣٤م.
- اللواء، ١٩٠٨-١٩١٠م.
- المساء، إصدار أحمد محرم، ١٩٣١-١٩٣٤م.
- المصري، ١٩٤١-١٩٥٢م.
- الوادي، ١٩٣٢م.
- الإيجسيان جازيت، ١٩٣١-١٩٣٤م.
- مجلة المجتمع الجديد، أغسطس ١٩٤٧م.
- مصر، ١٩٣١م.
- المقطم، ١٩٣٩م.
- الوفد المصري، ١٩٣٨، ١٩٤٥-١٩٤٦م.

رابعاً: المصادر الأجنبية

- BADAoui, Zaki: Les Problemes du Travail et les Organisations Ouvriers en Egypte, Alexandrie 1948.
- BAER, Gabriel: Egyptian Guilds in Modern Times, 1964.
- BONNE, Alfred: State and Economics in the Middle East, A Society in Transition, First Edition, London, 1948.
- BUTLER, Arthur, D: Labor Economics and Institutions, The Macmillan Company, New York.
- COLOMBE, Marcel: L'evolution de l'Egypte 1924-1950, Paris 1950.
- CROUCHLEY, A. E.: The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt, Cairo 1936.
- GIBB & BOWEN: Islamic Society and the West, Vol. I, Oxford 1957.
- GIRARD: Description de l'Egypte, Tome 17.
- ISSAWI, Charles: Egypt at mid-century, An economic survey, Oxford 1954.

- LAQUEUR, Walter: Communism and Nationalism in the Middle East, London 1956.
- MARTIN, Germain: Les Bazzars du Caire et les Petits me-tiers Arabes, Le Caire 1910.
- National Bank of Egypt 1898-1948, Cairo 1948.
- VALLET, J.: Contribution al'etude de la Condition des Ouvriers de la Grande Industrie au Caire, Valence 1911.

